331.13
H21mA
NO 17'53
NO 30'58

331.13
H21m A
حسنين حمدي
عضو مكتب بحوث الفقه
وزارة الشؤون الاجتماعية

مشكلة البطالة

UNEMPLOYMENT.

بحث علمي ودراسة مقارنة

جماعة الكتاب

١٥ أكتوبر ١٩٤٤

Oct. 13 1953

ОБЪЕДИНЕННЫЙ УНИВЕРСИТЕТ ИМЕНИ Т. Г. ШЕВЧЕНКА

حضرات أصحاب المعالى وزراء الشؤون الاجتماعية

١٩٣٩ — ١٩٤٤

لما كانت وزارة الشؤون الاجتماعية هى الوزارة الوحيدة التى تعنى اليوم بمشاكل مصر الاجتماعية والعمالية وتدأب على علاج نواحى النقص فى المجتمع المصرى بالتشريع والتوجيه والإرشاد، فقد رأينا تسجيلا لجهود هذه الوزارة ممثلة فى أشخاص حضرات أصحاب المعالى الوزراء الذين تولوا أمرها منذ إنشائها عام ١٩٣٩ إلى اليوم أن نثبت هنا أسماء معاليهم على الترتيب تقديراً لجهودهم

حضرة صاحب المعالى عبد السلام الشاذلى باشا	١٨ أغسطس سنة	١٩٣٩
	إلى ديسمبر »	»
» » » عبد الرحمن عزام بك	ديسمبر »	١٩٣٩
	إلى يونيو »	١٩٤٠
» » » حافظ رمضان باشا	يونيو »	١٩٤٠
	إلى نوفمبر »	»
» » » محمد عبد الجليل سمره باشا	نوفمبر »	١٩٤٠
	إلى يونيو »	١٩٤١
» » » ابراهيم دسوقى أباظه بك	يونيو »	١٩٤١
	إلى فبراير »	١٩٤٢
» » » الأستاذ عبد الحميد عبد الحق	مايو »	١٩٤٢
	إلى يونيو »	١٩٤٣
» » » فؤاد سراج الدين باشا	يونيو »	١٩٤٣
	إلى أكتوبر »	١٩٤٤
» » » الدكتور حسين هيكل باشا	أكتوبر »	١٩٤٤
» » » عبد المجيد بدر	يناير »	١٩٤٥



معالى الدكتور محمد حسين هيكل باشا
وزير الشئون الاجتماعية الحالى والكاتب الاجتماعى الكبير الذى
طالما عالج الشئون الاجتماعية والعمالية بقلمه

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء الكتاب

إلى معالى فؤاد سراج الدين باشا مثل الهمة الشابة وشجاعة الرأى والعمل ، أهدى باكورة الفكر ، بعد أن غذاها بعطفه وشملها برعايته وتشجيعه ؟





فؤاد سراج الدين

١٩٤٢/١٢/٢٥

وزير الداخلية و وزير الشؤون الاجتماعية

السابق

مراجع الكتاب

المراجع العربية

١) على هامش السياسة — للدكتور حافظ عفيفى باشا

٢) مبادىء فى السياسة المصرية — لمعالى محمد على علوبه باشا

٣) كتاب الاقتصاد السياسى (جزء ثانى) — للدكتور عبد الحكيم الرفاعى

٤) سياسة الغد — لمريت بطرس غالى بك

٥) مشكلة البطالة — بحث للأستاذ محمد زكى عبد القادر المحامى

٦) » » — بحث للدكتور على عبد الواحد موافى الأستاذ بجامعة فؤاد الأول

٧) تقرير عن مشكلة المتعلمين والبطالة — للمغفور له أحمد عبد الوهاب باشا وزير المالية سابقاً

٨) الإجرام فى مصر — للاستاذ محمد البابلى بك مدير كلية البوليس والإدارة

٩) الاحداث المتشردون — للدكتور عبد العزيز صبرى الأستاذ بكلية البوليس والإدارة

١٠) مشروع بيفروج — (الترجمة الرسمية لوزارة الشئون الاجتماعية)

١١) الحالة الاجتماعية فى مصر — للاستاذ مصطفى محمود فهمى المحامى

١٢) تقارير مصلحة العمل

١٣) تقارير مصلحة الإحصاء

١٤) تقرير معالى أحمد نجيب الهلالى باشا وزير المعارف العمومية عن التعليم فى مصر

١٥) تقرير مكتب العمل الدولى لجمعية عصبة الأمم

١٦) مجموعات من مجلة وزارة الشئون الاجتماعية

١٧) » » » الهلال الشهرى

١٨) » » » الحديقة والمنزل التى تصدرها رابطة الإصلاح الاجتماعى برياسة سعادة محمد العشماوى بك

١٩) مجموعات من المجلات والجرائد المصرية المحلية

European References

1. The Economic journal (The Journal of the Royal Economic Society edited by Lord Keynes)
2. The Minesota Research of Unemployment.
3. The Economist (Different numbers of different years).
4. Marshall (The Principles of Political Economy).
5. T. H. Fraeser's pamphlets in Unemployment & Social Insurance.
6. Zimmermann (Family & Society).
7. Probléme du Chômage en 1931.
   (Bureau International du Travail - Genève)
8. Taussig (Principles of Political Economy)
9. Sweden (Social Insurance in Sweden)
10. «What Happens in Germany » (Pamphlets)
11. The Egyptian Mail (Daily Paper)
12. Soviette (Plannig & Labour in Peace & War By M. Dobb.

المقدمة

لحضرة صاحب المعالى فؤاد سراج الدين باشا
وزير الشباب

تصفحت بحث الأستاذ حسين حمدى فسرنى إحاطته بموضوعه وأعجبنى منه حسن الأداء ، فهو يمهد تمهيداً طيبا إلى موضوعه ثم يستطرد فى التحليل والتعليل ملما بأسباب تلك المشكلة فى دول الغرب ، مقارناً بينها فى ظل التطورات الاقتصادية والاجتماعية التى أجدها العصر

ثم يعطف بعد ذلك على أساليب العلاج القائمة والمقترحة ويفتح الأذهان عندنا على مجالات العمل البكر ، متناولا جوانب من تشريعات الضمان الاجتماعى القومية والدولية مؤكداً بعد ذلك قدرتنا على تلافى هذه المشكلة إذا اتجهت العزائم وجهتها السواء ، وتضافرت الجهود المخلصة للأخذ بيد الوطن العزيز إلى مصيره الزاهر إن شاء الله .

وإنى لا أملك إزاء هذا الجهد المشكور إلا أن أوجه إلى صاحبه إعجابى ، طالباً إليه أن يواصل سلسلة أبحاثه الاجتماعية خدمة لوطنه فى عصر يقظته الاجتماعية المباركة التى نعقد عليها الآمال فى ظل حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم ؟

فؤاد سراج الدين

١٩٤٢/١٢/٢٥

فهرس تحليلي لمواد الكتاب

صفحة

الإهداء . . . . . —
المقدمة . . . . . —
التصدير ٩
المشاكل التي تعقب الحروب
عناية الأمم بمشكلة البطالة
سوء النظام الاقتصاد الحالي والعصر الآلي ١٠
النظام الرأسمالي ١١
مبدأ الملكية الفردية ١٢

الفصل الأول

المقصود بلفظ البطالة ١٥
المتعطل وشبه المتعطل ١٦
أهم أسباب التعطل ١٩
المنظم ومهمته ٢٤
فقدان الانسجام بين الإنتاج وحاجة الاستهلاك ٢٥
هجرة الصناعة ٢٧
اضطراب سوق الأعمال وعدم انتظامها ٢٨
التقلبات الدورية ٢٩
نظرية الطقس المتغير والإنتاج غير المتناسب ٣١
نظرية الإنتاج المتزايد ٣٢
نظرية فقدان التوازن بين الادخار والاستثمار ٣٤
الأزمة الاقتصادية العالمية عام ١٩٢٩ . . . . . ٣٦
النظرية السيكولوجية ٤٢

صفحة

اضطراب العلاقات الصناعية ٤٣
العوامل الشخصية ٤٤

الفصل الثاني

الوسائل العامة فى علاج البطالة

الوسائل القومية ٤٧
مشروعات النهوض بالتنسيق الصناعى ٤٧
مشروعات لمكافحة التقلبات الموسمية ٤٩
مشروعات لتنظيم سوق العمل ٥٠
مشروعات لمكافحة التقلبات الدورية ٥١
العلاج النقدى ٥٢
تنظيم عملية استخدام العمال ٥٣

الوسائل الدولية لمكافحة البطالة

القيام بأعمال دولية بواسطة اعتمادات دولية ٥٦
نظام التخديم الدولى ٥٧
تأمين اجتماعى عالمى ٥٨

الباب الأول

الفصل الأول

جهود الأمريكيين فى معالجة مشكلة البطالة ٦٣
الجوانب الاقتصادية لمشكلة البطالة ٦٧
مقاييس المواهب الشخصية وتعيين نوع العمل ٦٨

صفحة

أثر التحسينات الفنية فى التعطل ٦٩
تبويب مواد العمل ٧١
البحوث الأمريكية الأربعة الرئيسية ٧٤
التشخيص الفردى وإعاده التدريب ٧٩
بحث الحالات الفردية والاختبار الشخصى ٨٠
مثال توضيحى ٨٣
البرنامج التدريبى ٨٥
أساليب الفحص العلمى وفائدته ٨٨
إدارة التخديم بالولايات المتحدة ٩٠
كيف تعمل إدارة التخديم ٩٣
إيجاد العامل والعمل المناسب له ٩٤
المصابون بنقص جسمانى ٩٧
ملخص البحث الجامعى وتوصياته ٩٩
توفير العمل للجميع بعد الحرب (رأى خبير اقتصادى أمريكى) ١٠١

الفصل الثانى

جهود إنجلترا فى مكافحة البطالة

زيادة الطلب على العمل ١٠٦
نظام الأجازات المأجورة وتخفيض كمية الإنتاج ١٠٧
الأجازات الإضافية وأثرها ١٠٩
تفاوت المدى الزمنى فى أسبوع العمل ١١١
أسبوع الأربعين ساعة ١١٣
مشروع جديد للتأمين وفائدته ١١٤
سحب قوة العمال الشرائية ١١٨

صفحة

الإحالة على المعاش فى سن مبكرة ١٢٠
تأخير سن التخرج من المعاهد وأثره ١٢١
مستقبل التأمين ضد العطلة والمساعدات الاجتماعية ١٢٣
جانب من مشاريع ما بعد الحرب فى إنجلترا ١٢٥
السيارة الطائرة (صورة) ١٣٢
مشروع بيفردج — اتجاه عالمى للتأمين الاجتماعى ١٣٣
مكاتب التخديم وتعليم الخدم فى إنجلترا ١٤٥
الأجور والأتعاب ١٤٩
استخدام الأفراد خارج البلاد ١٥٠
استخدام الأطفال ١٥٢
العقوبات ١٥٥
تعليم الخدم ١٥٦

الفصل الثالث

نظام ألمانيا فى معالجة البطالة

تكوين جبهة العمل الألمانية ١٦١
أعمال جبهة العمل ١٦٣
مقترحات الدكتور «لاى» ١٦٥
مظهر جبهة العمل الألمانى ١٦٦

الفصل الرابع

جهود السويد فى مكافحة البطالة

التأمين الاجتماعى وحماية العمال ١٧١

صفحة

قانون تعويض إصابات العمل ١٧٢
نصوص خاصة بالتعويض عن الأمراض الناشئة عن المهنة ١٨٠
القروض وتشجيع العمال على امتلاك البيوت ١٨٢

السوفييت

الآثار الاقتصادية التى خلفتها الحرب (نبذة تاريخية) ١٨٤
ثروة روسيا المعدنية ١٨٦
البحث عن المعادن فى الشرق ١٨٨

الفصل الخامس

السياسة الاقتصادية فى روسيا وفضل مشروعات السنوات ١٩٢
العمل والأجور ١٩٣
حركة اسطاخاف وسر نجاحها ١٩٤
حديث النقط الست للرفيق ستالين ٢٠٠
التجنيد للعمل عن طريق الإعلان ٢٠١
إنشاء مدارس حرفية للعمال ٢٠٣

الباب الثانى

الفصل الأول

البطالة فى مصر (عرض تمهيدى لأسبابها) ٢٠٨
السبب الأول : توزيع كمية العمل واختلال ميزانها ٢١٠
السبب الثانى : اختلال ميزان توزيع الأفراد على المهن المختلفة . . . ٢١٢

صفحة

السبب الثالث : عدم كفاية فرص العمل ٢١٣
السبب الرابع : ضعف شخصية الفرد ٢١٤
السبب الخامس : الحاجة إلى التعليم الإقليمى ٢١٤
السبب السادس : سوء توزيع الضرائب وعدم تشجيع الملكية الصغيرة . . ٢١٥
السبب السابع : قلة تشريعات الضمان الاجتماعى ٢١٦
الأجور ٢١٧
ساعات العمل ٢١٨

الفصل الثانى

أولا : ما تستطيعه مصر لمعالجة البطالة من الوجهة العملية ٢٢١
ثروة مصر المعدنية ٢٢٢
إزدياد اتجاه البلاد نحو الصناعة ٢٢٧
أثر الحرب الحاضرة فى الصناعة الوطنية ٢٣٠
صناعة الغزل والنسيج ٢٣٢
الصناعات الكيماوية ٢٣٦
الصناعات الغذائية ٢٣٧
صناعة عصير الزيوت ٢٣٨
« مواد البناء ٢٣٩
« دبغ الجلود ٢٣٩
« الأثاث ٢٣٩
توفير الوقود والقوى المحركة ٢٤١
توفير الأيدى العاملة المدربة ٢٤٢
توفر الاخصائيين الفنيين ٢٤٣
توفر رؤوس الأموال التى يمكن استغلالها فى الصناعة ٢٤٣

صفحة

مقدرة الصناعة المصرية على مواجهة المنافسة الأجنبية ٢٤٤
توفر الأسواق الداخلية والخارجية ٢٤٥
تنظيم ومراقبة الصناعة ٢٤٥
مشروع كهربة خزان أسوان ٢٤٦
نشر الكهرباء فى أنحاء القطر ٢٤٨
ثانياً : الطرق الأخرى لمكافحة البطالة فى مصر ٢٥٢
مشكلة المتسولين والمتشردين ٢٦١
الباعة المتجولون والتعطل ٢٦٣

الفصل الثالث

الهجرة الداخلية فى مصر

مشكلة السكان ٢٦٦
توزيع السكان ٢٦٨

الفصل الرابع

التأمينات الاجتماعية ضد البطالة وبورصات العمل

إدخال نظام الإعانة والتأمين فى مصر ٢٧٩
اشتراك النساء فى أعمال الرجال ٢٨٠
الحد من هجرة الريفيين ٢٨٤
الوسائل التى تساعد على تحسين أحوال العمال فى مصر ٢٨٥
وسائل تحسين حالة العامل الزراعى ٢٨٧
وسائل تحسين حال عمال الصناعة ٢٩١
أثر الغلاء ومكافحته فى أحوال العمال والبطالة ٢٩٧
البنك الصناعى وحاجة مصر إليه ٣٠٦
التشريع المقترح لتحديد الملكية ٣١٠
الطيران المدنى فى مصر بعد الحرب ٣١٢

البطالة وبورصات العمل

(مهمتها وقت الحرب) ٣١٦

الفصل الخامس

مكاتب التخديم فى مصر والخارج ٣٢٢
التوجيه الحرفى كأثر من آثار مكاتب التخديم ٣٢٦
أنواع مكاتب التخديم ٣٣٨
بعض النظم المتبعة فى بعض الممالك الأجنبية ٣٣٢

ملحق بشأن مشكلة التعطل

(بين طوائف الخدم ووسائل إصلاح حالتهم) ٣٣٧

الفصل السادس

بطالة طالبى التوظف من المتخرجين فى مختلف معاهد التعليم

أسبابها ووسائل علاجها ٣٤٣
استقلال التعليم الثانوى وتنويعه ٣٤٥
العناية باللغات الأجنبية ٣٤٥
العناية بالمهارة اليدوية ٣٤٦
رأى المغفور له أحمد عبد الوهاب باشا ٣٥٠
رأى أحمد نجيب الهلالى باشا ٣٥١
رأى الدكتور حافظ عفيفى باشا ٣٥٢
رأى محمد العشماوى بك ٣٥٥
رأى الدكتور السنهورى بك ٣٥٦
إحصائيات ٣٥٩

اهتمام مصلحة العمل بالناحية الاقتصادية للعامل

صناديق الادخار - تحقيق مصاريف انتقال العمال ٣٦٥
تخفيض أجور تعليم أولاد العمال ٣٦٦

صفحة

مصلحة العمل

نشأتها وتطورها وأعمالها ٣٦٩
علاقة مصر بهيئة العمل الدولية ٣٧٩

الفصل السابع

إصلاح التعليم فى مصر وأثره فى التعطل

(دراسة لتقرير معالى أحمد نجيب الهلالى باشا) ٣٨٠
اهتمام وزارة الشئون بمكافحة الأمية ٣٨٢
الكليات الشعبية فى انجلترا ٣٨٣
إحلال المصريين محل الأجانب فى الشركات ٣٨٤
تنويع التعليم الثانوى ٣٨٦

الفصل الثامن

رعاية المفرج عنهم من السجون ٣٨٧

الفصل التاسع

توصيات لجنة مشروعات ما بعد الحرب فى مصر ٣٩٤
المشاكل الاجتماعية الواجب دراستها ٣٩٧
الوسائل المقترحة لعلاج التعطل ٣٩٩
خلاصة بحث مستر كريج (عن مشروعات الإنشاء والتعمير لمكافحة البطالة فى مصر) ٤٠١
خلاصة رى اللجنة الاستشارية للشئون الاقتصادية فى مصر ٤١٢
تشكيل لجنة مصرية بريطانية لمكافحة البطالة ٤١٢

الباب الثالث

سياسة المؤتمرات ومشكلة العمال فى العالم

مؤتمر فلادلفيا الدولى لبحث مشاكل العمال ٤١٦
تقرير ممثلى الحكومة المصرية فى مؤتمر العمل الدولى ٤١٨
التأمين الاجتماعى فى انجلترا ٤٢٩

ملحق

صورة تطبيقية لمكافحة البطالة فى مصر (كما تمثلها بعض الشركات المصرية) . . ٤٣٣

المؤلف



تصـدير

واجه المجتمع الإنسانى المتحضر مشاكل اقتصادية واجتماعية جمة منذ طلائع الأزمة الإقتصادية العالمية فى أواخر عام ١٩٢٩ حتى نشوب الحرب العالمية الثانية فى سبتمبر سنة ١٩٣٩ وهى الحرب التى ما زالت أمم العالم تكتوى بلهيبها وتعبىء لها قوات النور والحرية ما تستطيعه من عدة وما تملكه من قوة لتقضى على قوات الطغيان والظلم .

١ ـ المشاكل التى تعقب الحروب

ولعل الطابع الاقتصادى هو أظهر الصفات التى تتميز بها جملة المشاكل التى توالت على المجتمع الدولى ، فى أعقاب الحرب العظمى الماضية ، وهددت سلامة النظم السياسية فى أوربا ، تهديداً أخل بتوازنها الاجتماعى والسياسى .

وما زالت الصبغة الاقتصادية هى ميزة الحضارة الغالبة التى غمرت ربوع العالم غربه وشرقه ، وأورثته مشاكلها وعيوبها ، مثلما أهدته خيراتها ومحاسنها .

وكانت أعقد مشاكل النظام الإقتصادى الحاضر مشكلة البطالة وما أسفرت عنه من شرور وأخطار تناولت مستقبل الأسرة وهددت مصاير المجتمعات السياسية وطاحت بكثير من نظمها التشريعية التى لم تعد تتلاءم مع ضغط التطورات الإجتماعية والإقتصادية الأخيرة .

٢ ـ عناية الأمم بمشكلة البطالة

والبطالة مشكلة عالمية شغلت بال أمم الحضارة كافة حتى حملت خطورة الأمر عصبة الأمم على العناية بها فجعلتها من بين المواد التى ينطوى عليها منهج سياستها العالمية ، ووقفت على دراستها وكشف أسبابها وعواملها ، جهود علماء أفذاذ من مختلف الأمم الأعضاء فى العصبة ، برعوا فى فنى

الاقتصاد والاجتماع ، وكان العالم يعقد عليهم أكبر الأمل فى الوصول إلى أسلوب علاجى يقيل أمم الحضارة من سيئات هذه العثرة .

ولعل مما يؤسف له أن جميع المحاولات التى قام بها المفكرون والاقتصاديون المعنيون بهذه المشكلة ، لم تسفر عن نتائج مرضية ، لأنها كانت مقصورة على دراسة الاسباب العارضة مما اضطر كل دولة إلى أن تعنى بحل المشكلة بحلول تناسبها وكان لذلك أثر بعيد فى تعقد مشكلة « القومية الاقتصادية » وإسراف بعض الدول فى الأخذ بمبدئها وتهيئة ميادين الانتاج الحربى لعمالها ، يلقون فيها بجموع العمال المتعطلين لاعداد معدات الهلاك بدلا من تحقيق مشروعات العمران الاجتماعى المختلفة ، وتنفيذ سياسة البرامج الانشائية الحافلة ، التى تقوم عليها الآلة الانتاجية فى المشروعات السلمية لكل دولة كبرت أو صغرت

٣ — القومية الاقتصادية وأثرها

ومن ثمة كانت الفائدة المرجوة من هذه الحلول قصيرة الأمد ، فلا يجوز أن تقتصر عليها فى تفسير أسباب هذه المشكلة ومواجهة طوارئها ، بل علينا أن نوغل فى الاعماق لنستشف ما كمن فيها من أسباب وعوامل هى أقمن بالبحث وأولى بالتمحيص والدراسة .

ولا يرجع السبب الجوهرى فى هذه المشكلة إلى منبع أصيل من نظم المجتمع ، بقدر ما يرجع إلى سوء النظام الاقتصادى ذاته وجموده أمام التطورات الحديثة وعجزه من ثمة عن متابعة عمليات التحسين والتوسيع فى مرافق الانتاج كافة ، لمواجهة مطالب التوزيع العادلة .

٤ — سوء النظام الاقتصادى الحالى

فعند ما بزغ فجر العصر الآلى وانتشر استخدام الآلات واطرد التحسن فى إنتاجها وتعديد أوجه النفع التى تقصد من ورائها ، كان المظنون أن تنتفع جماعات العمال بما توفره لهم الآلة من جهود ومشاق ، وما تحققه لهم من أوقات فراغ كانوا لا يستطيعون أن يقضوها فيما يعود عليهم بكثير من الفوائد الاجتماعية التى حرموا منها ، بسبب الارهاق اليدوى والبدنى ، وقد كان هذا الارهاق عماد الصناعات فى الاعصر السالفة .

٥ — العصر الآلى ونتائجه

بيد أن النتيجة كانت فى الواقع على النقيض من هذا تماما .

٦ ــ استخدام النساء

فلقد ضمن أرباب الأعمال سرعة انجاز عملياتهم الانتاجية بقوة الآلات فى أوقات قصيرة ، مما أغراهم على انقاص عدد العمال طمعا فى نسبة الربح المتخلف عن هذا الوفر من ناحية ، كما شجعهم على التفكير فى استخدام النساء فى إدارة الآلات ، لأنهن أقل أجوراً من الرجال وأوسع صبراً ، حتى ترجح كفة الوفر عندهم فتزداد بذلك أرباحهم من ناحية أخرى . وكان أن نشأت البطالة وازداد عدد العمال المتعطلين عاماً بعد عام ، وأقلقت مشكلتهم المعقدة بال الحكومات وأقضت مضاجع السياسيين وعلماء الاقتصاد الذين يهمهم تحقيق عنصرى التوازن والعدالة بين طبقات المجتمع الانسانى ، ما استطاعوا إلى ذلك سبيلا .

ولو أن أرباب الأعمال واجهوا نتائج العمل الآلى بما يكفل للعمال طمأنينتهم على أرزاقهم واستخدموا وفر الوقت فى إنقاص ساعات العمل أو إنقاص الأجور بنسب معينة ، واستخدام طوائف أخرى لتنضم إلى الطوائف العاملة ، لما كان ثمة ما يدعو إلى تفاقم أزمة البطالة وازدياد عواقبها

النظام الرأسمالي ٧ ــ الرأسمالي

وإذا كنا لا ننكر أن النظام الرأسمالى مازال أسلم نظام تأخذ به الحضارة الاقتصادية المثلى ، لتشجيعه ملكات الادخار والعمل وحيازة الملكية والتنافس الاجتماعى المشروع ، فاننا لنسلم فى الوقت نفسه بأن ثمة حاجة داعية إلى تحسين بعض قواعده ، ولا سيما بعد أن جاز بمحن البشرية الحاضرة وظهر للعالم ما فيه من نواحى الكمال وما ينطوى عليه من جوانب النقص حتى يتحقق التوازن الاقتصادى والاجتماعى فى الجمعية الإنسانية .

وفى الحق لم يكن مشروع بيفردج ولا غيره من المشروعات المماثلة فى البلاد الديمقراطية المكتوية بلهيب الحرب الحاضرة ، غير محاولات عملية حاسمة لعلاج مشاكل البطالة التى تنطوى عليها مصيبة الفقر ومأساته الاجتماعية التى تحمل معها من الشرور الوبيلة ما يكفى لزلزلة كيان دول متمدينة .

٨ ـ مبدأ الملكية الفردية

وما دمنا قد أخذنا ندرج فى طور حضارى يلائم روح الديمقراطية السائدة ، وما دمنا بغرائزنا الاجتماعية المنحدرة إلينا من أقدم عصورنا التاريخية الزاهرة ، نقدس ولله الحمد مبدأ الملكية الفردية ونجعله مقياس السعى العملى فى حقل الحياة ، وما دمنا نؤمن أيضا بأن نظامنا السياسى الدستورى هو أنسب الأنظمة المعينة على رقينا واتساع عمراننا ، فلا مفر من أن نعكف على تراثنا الاقتصادى والاجتماعى بالفحص والتقليب والغربلة ، والتعديل المناسب لمعايير الحضارة المثلى ، حتى يستقر مبدأ التضامن الإجتماعى بين أفراد الشعب المصرى ويحقق إلى حدّ كبير مبدأ العدالة الاقتصادية فى التوزيع . لأنه مناط البحث وهدف التفكير فى مشاكلنا الاجتماعية الحاضرة .

ولقد كان لإنشاء وزارة تعنى بالشئون الاجتماعية ، بدء سياسة إيجابية تعنى بالوجهة الانشائية العملية ، وتسدل ستاراً من النسيان على مآسى الارتجال وأخطاء الحلول الموقوتة وما جرته من وبال وخسران على عمراننا الناشىء .

وكان لوزارة الشؤون الاجتماعية ، فضل المساهمة فى بحث كثير من المشاكل الكبرى التى تواجه حياتنا الاجتماعية ، وهى حياة أخذت ظواهرها تنم على عظم دور الانتقال الذى تجوز به ، وما ينطوى عليه من عوامل

الذبذبة والقلق والحيرة فيما نأخذ وما ندع ، وإنها لتعكف على معالجة ذلك كله بالتشريع المناسب والتوجيه العملى الملائم ، بعد أن ثبت لها ما لعاملى الارشاد والتوجيه هذين من عظيم الخطر فى الدعاية لمبادىء اجتماعية ارقى وأكمل .

٩ — واجبات الشئون الاجتماعية

إن على وزارة الشؤون الاجتماعية واجباً خطيراً ، وأمامها حوائل وعقبات من الغفلة أن ننكرها أو نعمى عنها وهى تزحم طريقها هاهنا وهناك

أما الواجب فهو العمل فى حدود برامجها الانشائية ومشاريعها التوجيهية على تجديد شباب المجتمع ، أو بالحرى على إقامة المجتمع الكامل الجديد الذى يعطى مصر حقها فى مكان لائق بها تحت الشمس .

وأما الحوائل والعقبات فكثيرة ومنوعة ، ليس أهونها شأناً ولا أقلها خطراً ذلك الرقم المتواضع الذى يمثل ميزانية وزارة هى بحق وزارة المجتمع ، وزارة الحياة الجديدة . . . بل وزارة المستقبل ! . .

وهى ثانيا عقابيل الأميه والمرض والجهل المتوارثة فى ظل تركة مثقلة بفيوض من المقابح المنكرة والعادات المرذولة والتقاليد الجامدة التى تنمو وتزدهر فى بيئات الفقر والجهل والتدهور الصحى .

فالشقة أمامها طويلة ، والعمل يمتد واسعاً تزحم طلائع آماله الأفق وفجر الحياة الجديدة ينتظرنا بألألائه الوضىء ، ويوسع خطانا اليه ، وإن نسينا فى سبيله نهكة الجهاد ووعكة الرحيل والسفر . . .

ولعل مما يحفز آمال الشباب العامل من مراقدها ويبعث النفس الفتية القلقة على التجمل بطمأنينة الثقة والإيمان ، بأنا سائرون إلى أهدافنا راصلون إلى غايتنا ، عتيدة راسخة ، تملأ جوانحنا بقدرة الشباب ومعجزاته وبعيد

همته وقوة ثباته . وإنها لتتمثل لنا قوية بارزة فى وزيرنا الشاب حضرة صاحب المعالى فؤاد سراج الدين باشا الذى حلاه الله بكمال الخلق وإرادة النجاح وعزيمة العمل وثقة النفس المؤمنة بأهدافها ، مما يبشر بأن وزارة الشؤون الاجتماعية سوف تبلغ بهذه السياسة حداً كبيراً من النجاح محققة بذلك ما رسمته فى برنامجها العام من مشروعات الاصلاح والتعمير إن شاء الله ، والله نسأل أن يوفق معاليه إلى تحقيق رسالة مصر الاجتماعية فى ظل حضرة صاحب الجلالة مولانا الملك المحبوب فاروق الأول حفظه الله وأيد ملكه .

الفصل الاول

مقدمة عامية عامة فى أسباب البطالة

١٠ ـ المقصود بلفظ « البطالة »

تنطوى كلمة البطالة أو « التعطل » على عدة مشاكل اجتماعية واقتصادية ذات أثر فعال فى احداث هذه المشكلة الكبرى ، ولذا كان من ألزم لوازم البحث أن نبتدىء بالتحديد العلمى لمعنى هذا الاصطلاح ، حتى تساعدنا دقة التعريف على فهم أصولها وتتبع نتائجها . وذلك أمر تتصل أهميته وخطورته بموضوع وسائل العلاج المقترحة .

وأول ما نأخذ النفس به أننا يجب أن نفرق بين جماعة المتعطلين القادرين على العمل ، وبين أولئك الذين لفظتهم سوق الاعمال بسبب عجز أو شيخوخة أو مرض أو عاهة مثلا كما يجب ، بداهة ، أن لاندخل فى معنى الاصطلاح أولئك الذين تضطرهم آجازاتهم المعتادة ، بقصد الاستجمام الى مفارقة مراكز أعمالهم مدة من الزمن .

وعلى ذلك يجب أن يقتصر معنى الاصطلاح على كل من كان قادرا على العمل ، ثم عجز عن الحصول عليه بسبب عارض من عوارض التعطل التى تنطوى عليها سوق الاعمال ، وما يتراوحها من تفاوت فى العرض والطلب ومن تباين فى مدى النشاط والكساد .

١١ ـ صناعة بناء السفن والبطالة

وفى بلاد الغرب ، حيث تتوقف عدة صناعات كبرى على مدى التوصيات التى توصى بها الحكومات أو يوصى بها الأفراد . كصناعة بناء السفن مثلا . تعرض لعمال هذه الصناعات فترات يكسد فيها العمل تماما ، وأخرى ينشط

فيها ويقوى حتى ليستغرق أوقات الراحة الاجبارية التى تمنحها القوانين للعمال .

فمثل هذه الصناعات ، فى فترات قلة العمل وضيق نطاقه ، تلفظ نسبة كبيرة من العمال الذين لا يحتاجهم العمل ، ومن ثمة وجب أن يلحق عمال هذه الصناعات بطائفة المعرضين للتعطل .

١٢ — الزمن كعامل تعطل

وإذا كنا قد أخذنا النفس بالدقة فى قياس عوامل التعطل . فوجب أن لانغفل معيار الزمن : اذ أن له ايضا أثرا ملحوظا فى هذا الامر المعقد . وتفسير ذلك أن ثمة فريقا من العمال المشتغلين بصناعات معينة . لاتحتاج فى انتاجها الا الى وقت قصير نسبيا . يجدون أنفسهم بعد الفراغ من العمل . وقد قضوا ساعات كاملة فى غير ماشاغل مثمر ، على حين يقضيها زملاء آخرون لهم فى مواصلة العمل المنتج بسبب احتياج صناعاتهم لمجموع ساعات العمل الرسمية ، حتى يتم انتاجها .

١٣ — المتعطل وشبه المتعطل

وثم ناحية أخرى هامة فى تحديد معنى التعطل . فيجب ايضاً أن لانغفل أثناء تحليلنا لمدلول الاصطلاح ، اننا يجب أن نفرق بين « المتعطل » (un-employed) و « شبه المتعطل » (under-unemployed)

ولقد ذكرنا فى الفقرة السابقة ما يشير إلى ذلك عرضا .

فطائفة المتعطلين هى تلك التى تخلو عن العمل تماما فى فترة من الزمن طالت أو قصرت . أما الطائفة الثانية — التى يقرب ابناؤها أن يكونوا متعطلين — فهى تلك التى لايجد أفرادها عملا كافيا كغيرهم من العمال . وذلك أما لأن صناعاتهم لاتحتاج فى انتاجها الى وقت طويل . وأما لأنهم يتولون أعمالا اضافية صغيرة . يصبحون بعد الفراغ منها متعطلين كأخوانهم من أبناء الطائفة الاولى تماما .

قد تمتد فترة التعطل عند « شبه المتعطلين » حتى لتصبح البطالة عندهم داء يشكون منه كشكوى المتعطلين منها كذلك .

وقد تعرض لغير المتعطلين — على العكس من ذلك — فترة من الكساد العام تلحق صناعاتهم التى تستنفد منهم أوقات العمل الرسمية حتى ليصبحوا بدورهم « متعطلين » أو « شبه متعطلين » والامر على كلا الحالين متداخل يصعب الفصل بين اجزائه ، وهكذا تظل سوق الأعمال معرضة لفترات نشاط وكساد تتراوحها طردا وعكسا .

وعلى أساس هذه التفرقة الاقتصادية بين « المتعطل » و « وشبه المتعطل » تقوم تفرقة أخرى بين مدى العوز الذى يشكوه أبناء كل من الطائفتين .

فالأشخاص الذين يشتغلون فى أعمال منتظمة ثم تعرض لهم أوقات وظروف لايحصلون فيها على الاعمال التى تناسب مؤهلاتهم ومواهبهم ليستبدلوها بأعمال أخرى أقل منها فنا ودخلا ، يعانون القلق النفسى والضيق المادى معاً ، ولكن ليس الى الحد الذى يسلكهم مع طائفة « المتعطلين » اذ أن فى مقدورهم أن يتخففوا من وطأة هذه النتائج بما يقومون به من ادخار يوفر لهم ما كان زائداً عن حاجتهم أيام أن كانوا يقومون بأعمال أخرى أكثر دخلا ، فضلا عما يتمتعون به من مزايا ومنافع عدة لقاء اشتراكهم فى نقاباتهم واتحاداتهم .

أما « المتعطلون » فان مدى العوز أو الفاقة التى يعانونها تكون دائما من القسوة الى حد أنهم يتصورون سيف الحرمان وقد أسلط على رقابهم ، حالما تقل كمية العمل الذى يوفقون الى الحصول عليه ، ولو كان بعضها لايتعدى نسبة مئوية تافهة .

ومن هنا كان التعريف العلمى اللائق بهذه المشكلة حقيق بأن ينتظم كلا من طائفة « المتعطلين » الذين لايجدون عملا خلال مدة زمنية معينة ، وطائفة « شبه المتعطلين » الذين يشكون بسبب ظروف عملهم التى مثلنا لبعضها شكواهم المزمنة من العوز النسبى الناجم عن تلك الظروف .

١٤ — معنى كلمة « المتعطل »

ولقد عرف قانون التأمين ضد التعطل الصادر فى انجلترا ، المعنى

الاصطلاحى المقصود بكلمة « المتعطل » بأنه « الشخص الذى فى مقدوره أن يؤدى عملا ولكنه لا يوفق الى الحصول عليه » .

وثم تفرقة أخرى يجب ألا نغفلها ، وهى تلك التى نقصد بها حالتين

حالة : زيادة العمل عما تتطلبه الحرفة

ثم حالة : وجوب توفير كمية معينة من العمل تكون بمثابة احتياطى يلبى حاجة حرف معينة عند ازدياد نشاطها .

فكثرة كمية العمل فى حرفة معينة ، تنشأ عن زيادة كمية العمل على ما تحتاجه الحرفة لاتمام عملية إنتاجها ، وهو أمر مشاهد كثيراً فى الصناعات التافهة التى لا تحتاج فى إنتاجها إلى عمليات أو جهود كبيرة . وهذا سبب الحالة الأولى .

أما سبب الحالة الثانية فناشىء عن أن هناك تقلبات تعرض فى سوق الأعمال لحرف معينة ، فيزداد نشاط إنتاجها ، وتحتاج من ثمة إلى تعبئة عدد وفير من الأيدى العاملة ، يستغرق جهود طائفة كبيرة من « المتعطلين » ويؤكد علماء الاقتصاد أن حالة العمل الاحتياطى ، وان استتبع طوال مدة الرغبة عنه أو عدم الحاجة اليه عطلا لكثير من الأيدى العاملة ، فهو لا غنية عنه مع ذلك فى سوق الأعمال الحرة .

١٥ — ويليام بيفردج والتعطل

ولقد وفق السير ويليام بيفردج فى تصوير حقيقة التعطل والأسباب المحدثة له ، فأثبت فى تقريره المشهور ملخصاً « قيما » استوفى به هذا الموضوع فقال : —

« إن التعطل هو حقاً معضلة النظام الصناعى ، فهو صادر عنه ناجم منه وليس العجز من العمل بسبب من الأسباب الجسمانية العارضة بقاعدة أصيلة فيه . فعملية التوفيق بين « حاجة » الحرف المختلفة إلى العمل ، وبين كمية العمل المحتاجة اليه هو النقطة الشائكة فى مشكلة التعطل . وبالجملة فان هذه المشكلة نتيجة

لجملة الأسباب التى ينطوى عليها النظام الصناعى وتنشأ من جراء التقلبات الاقتصادية المتراوحة عليه ، ومن هنا كانت مهمتنا وقائية (Protective) محضة ومعنى ذلك أننا يجب أن نكتشف حقيقة هذه الأسباب ، ثم نبحث فى وسائل مقاومتها بل إزالتها ، ومتى انتهينا من حشد كل الجهود والأساليب للتهوين أو التقليل من الأسباب المحدثة للتعطل ، لا يجب أن نقعد مكتوفى الأيدى كأننا قد فرغنا من المشكلة وطوينا صفحتها ، بل يبقى أمامنا مجهود آخر لا يقل خطورة عن سالفه ! إذ ما تزال المشكلة تطالعنا وتقلقنا بسوءاتها وتحملنا على أن نفكر فى معضلة أخرى متصلة بها وأعنى بها إيجاد الوسائل العلاجية الكافية ، على أن تكون أكثر جدوى من الوسائل المعروفة التى لم تجدنا نفعاً ! . ،

١٦ — أهم أسباب التعطل

وعلى ذلك فنى مقدورنا أن نرد أسباب التعطل إلى عوامل رئيسية ثلاثة : —

أولا — الأسباب التى تنشأ عن عيوب النظام الصناعى

ثانياً — اضطراب العلاقات بين العمال وأصحاب العمل ، وما ينشأ عن ذلك من اعتصاب العمال وإضرابهم عن العمل

ثالثاً — العوامل الشخصية (Personal Causes)

وكل من هذه العوامل الثلاثة يؤثر فى العاملين الأخرين بحيث يكون سبباً فى ذاته ثم نتيجة للسببين الأخرين فى وقت ما ، وبهذا يمكن أن نقول أن تعطل طائفة معينة من العمال يرجع إلى عامل أو أكثر من هذه العوامل

١٧ — اضطراب نظام العمل

وذكر بيفردج حالة عمال النقل النهرى فى انجلترا وعزا حالة التعطل التى يشكونها منذ أن ظهرت مشكلتهم فى سنة ١٩٠٨ إلى اضطراب نظام العمل الذى يخضعون له (Irregularity) من ناحية وإلى ما يعرض لهم من تعطل دولاب العمل خلال مواسم معينة تكسد فيها حركة التجارة من ناحية أخرى

والواقع أن العوز لا يعدو أن يكون فى كثير من الأحيان حالة من « حالات شبه التعطل » ثم تشتد مضاعفاتها بفعل العوامل الأخرى الكثيرة التى تلعب دورها فى الحياة الاقتصادية . وهذا ما حمل السير وليام بيفردج على نقد تلك النظرية التى تقول بوجوب تبويب أو ترتيب الأيدى العاملة حسب الأسباب المؤدية إلى تعطلها ، على حين أن الرأى الصحيح فى نظره هو جعل الترتيب منصباً على أسباب التعطل ذاتها (**Causes of Unemployment themselves**)

وسنتكلم فيما يلى على كل سبب من أسباب التعطل التى ذكرناها.

أولا — (الأسباب التى تنشأ عن عيوب النظام الصناعى)

(١) فقدان التعاون أو التناسق فى مبدأ التخصص :

يقوم النظام الصناعى برمته على مبدأ تقسيم العمل (**Division of Labour**) وقد اصطلح علماء الاقتصاد على تسميته بمبدأ التخصص فهناك ضروب مختلفة من العمل تقوم على أدوات الانتاج المختلفة كالأرض والآلات والمواد الخام ، وهى بتعاونها تؤدى منفعة أو أكثر من المنافع المختلفة ، على حين أنها لا تجدينا نفعا إذا ظلت فى حالة تفرق وتشتت . ومن هنا كان أول واجب على الخبراء الاخصائيين الذين يحتاج إليهم نوع من أنواع الانتاج الصناعى أن يتعاونوا ويتضامنوا ، وكلما كان هذا التضامن قوياً ، أضحى التماسك والتناسق فى نظام العمل مؤدياً إلى نتائجه المقصودة ، والعكس بالعكس .

١٨ — مبدأ تقسيم العمل

وإذا وصلنا إلى هذه الحقيقة ، كان فى ميسورنا أن نقف على أهم أسباب التعطل وأكثرها شيوعا ، وهو عدم التناسق فى عملية تقسيم العمل أو بالحرى فسادها

١٩ ـ الحالة قبل تقسيم العمل

والواقع انه قبل أن يعرف مبدأ تقسيم العمل لم يكن ثمة تعطل بل لم يكن الناس ليعرفوا حتى مدلوله . والدليل على ذلك أن مبدأ العمل العائلى الذى كانت تقوم عليه الحياة القروية الأولى ، كان يقتضى من العائلة أن تعمل على أن تكفى نفسها بنفسها فى إنتاج كافة ما تحتاج اليه فى معايشها .

وما كانت « العائلة القروية » قديما لتعرف معنى الحرمان الناشىء عن كثرة الانتاج لأن عمليتى الانتاج والاستهلاك كانت تجرى آليا فى حدود الحاجات الاقتصادية التى تستشعرها القرية . وكان أول سبب فى انضباط هذه العملية ، أن المنتج كان هو أيضا المستهلك ، كما أن البائع هو المشترى ذاته بل ورب العمل هو العامل .

٢٠ ـ الاقتصاد العائلى وتطوره

ولكى نتتبع مبدأ ظهور التعطل فى المجتمع العصرى ، علينا أن نتتبع تطور الاقتصاد العائلى فى القرية ، ونساير خطوات نموها .

فاذا فرضنا أن قرية ما أخذت تنمو وتتسع وأن أحد فلاحيها تعلم حرفة الحدادة ، وأصبح حداد القرية ، فماذا يترتب على هـــذه النتيجة اقتصادياً ؟

أول ما يتبادر الى الذهن بطبيعة الحال هو أنه لن يعتمد على نفسه فى انتاج قوته وطعامه ، كما كان عليه الحال من قبل ولكنه سيجده بطريق غير مباشر هو طريق المقايضة ، فيقايض على غذائه بمحاريث يصنعها للفلاحين أو أشياء أخرى تتم على يديه ويحتاجها أهل القرية فى مرافقهم الحيوية . وعلى ذلك فسوف يأتى يوم يصبح فيه هذا الحداد متعطلا لا يجد العمل الذى يقتات به ، لأننا يجب أن نفرض أن أهل قريته سيحصلون جميعا على ما يلزمهم من محاريث فلا يبقى لصاحبنا ما يقايض به على طعامه فيشعر بالجوع والفاقة وسط الخصب والكثرة !

فماذا على الحداد أن يفعله فى هذه الحالة . ؟

٢١ ـ فقدان التناسق في تنظيم العمل

انه ان ترك صناعة الحدادة وهجر دكانه واندمج مع القرويين ليفلح الأرض وينتج الحب « كى يأمن على قوته بما تخرجه له الأرض التى أفلحها فان الأمر يعنى فى أبسط صورة ان الصناعة لن تقوم لها قائمة ، وهذا يهددنا بدوام انخفاض مستوى العيش الانسانى الى منسوب لايستطيع أن يجاوزه .

أم ان الأولى به أن يظل محترفا للحدادة على أن يضبط عملية انتاجه فيقيس حاجة القرويين من ناحية وينوع انتاجه من ناحية أخرى ، حتى يأمن بذلك غائلة الجوع بما يضمنه من دوام حاجة القرويين الى منتجاته التى يقايضونها بطعام وغذاء ينتجونه : ؟

٢٢ ـ إتساع قوى الانتاج يستدعى إتساع السوق

إننا سنفضل ثانى الفرضين لا محالة ولكننا لا يجب أن ننسى فى ذات الوقت أن الحداد سيأخذ بالتدريج فى تحسين ما ينتجه حتى يبلغه الى الحد الذى يحدو به إلى مشاركة غيره من حدادى القرى المجاورة الذين بلغوا مبلغه فى اتقان الصنعة ، فى بناء مصنع كبير يتسع به نطاق الانتاج ويغمر أسواق القرى بمنتجاته ، ثم يبحث عن أسواق أخرى بعيدة يصرف فيها هذه المنتجات . وقد يحدث فى بلدان هذه الأسواق البعيدة ما يهدم أعماله من ثورة أو افلاس مالى لبنوكها أو نقص فى محاصيلها . . . الخ . . . الخ . . .

٢٣ ـ اضطراب السوق

بحيث لا يستطيع المصنع أن يضبط عمليات ربحه أو يوفق بين خسارته ومكسبه .

ونخرج من هذا الفرض الواقعى بنتيجة هامة . هى أن رجال الأعمال من أصحاب الصناعات الكبرى التى تعتمد على الأسواق الخارجية يظلون تحت رحمة التقلبات والاضطرابات التى تطرأ على تلك الأسواق ، ويفلت من أيديهم قياد التنسيق بين الانتاج وحاجة الاستهلاك ، وبالجملة تتغير أساليب

الحياة الاقتصادية الجديدة وتفترق عما كان كل منهم يعهده أيام إن كانت تطالعه فى قريته حياة اقتصادية ساذجة سهلة .

هذه القصة بحذافيرها تقرب لنا المقابلة بين فرضين فى الحياة الاقتصادية

(أولهما) اننا اما أن نواصل الجهود الاقتصادية حتى نرفع مستوى الحياة الى درجة كبيرة ونهيء الرفاهية المادية لأكبر عدد ممكن ، على أن نجابه كافة ما ينجم من المشاكل والاضطرابات التى تصحب هذا الأمر وتنشأ عن أمراض النظام الصناعى كلها .

(ثانيهما) واما أن نرجع القهقرى ونهبط بمستوى الانتاج الى حد يمكننا من ضبطه والسيطرة عليه ، على نمط مقارب لنمط الاقتصاد العائلى وفى هذا هبوط أيضا بمستوى الحياة المدنية التى نحياها فى هذا العصر .

٢٤ — مثال لفائدة التنسيق

وهذا الأمر هو مشكلة التنسيق بين الانتاج والاستهلاك أو مشكلة فقدان التناسق فى مبدأ تقسيم العمل .

ويتجلى لنا هذا بصورة أوضح فى المثل الآتى : —

إذا فرضنا أن شركات الأعمال ، قد نظمت تنظيما دقيقا بحيث أن كل عامل فيها وكل آلة وكل قسم ، يتعاون فى حدود طاقته ، بما كلف به مع الآخرين ، فان كلا منهم سيجد أن نصيبه من العمل مناسباً لجهوده المفروضة عليه فى ساعات العمل الرسمية ، فلا يشكو زيادة فى عبء العمل تجهده .

ولكن الحال فى الشركات عامة يخالف هذا الواقع إذ أن التنسيق لم يبلغ بعد هذه الدرجة من الكمال .

والمفروض أن تضم كل شركة رجلا خبيراً تقتصر مهمته على ملاحظة

عملية التنسيق والنظام فى عمليات الشركة حتى ينتظم سير النظام مختلف فى أجزائها ، وهذا الخبير هو الذى نسميه المنظم .

٢٥ ـ المنظم ومهمته

ولقد أصبحت مهمة المنظم من الخطورة بحيث لا يمكن لأية صناعة عصرية أن ينتظم سير أعمالها بغير إشرافه ورقابته الفنية . ومع ذلك فان ثمة صناعات كثيرة وهامة لا تضم للأسف ، فى هيئة عمالها الفنيين ، من يقوم بمهمة التنظيم هذه ، ولهذا كان على هذه الصناعات أن تسير وفق منسوب مواردها فى المواد الخام ، فشركات نسج الصوف التى لا تأخذ بفكرة التنسيق يجب أن تقيس إنتاجها بحدود ما تنتجه أغنام المقاطعة التى يقوم فيها بناؤها من أصواف ، وإلا تعرضت بسبب كثرة الإنتاج من ناحية وبسبب قلة المواد الخام من ناحية أخرى إلى التعطل بل وإقفال أبواب المصنع وتسريح عماله .

٢٦ ـ اعتماد بعض الصناعات على بعضها

ومما يزيد أمر التنسيق أهمية ، أن أكثر الصناعات يعتمد بعضها على بعض بمعنى أن الصناعة الواحدة تنتج لصناعة أخرى غيرها ، وهى فى ذات الوقت مستهلكة لانتاج تلك الصناعة الأخرى فالصناعات المختلفة بمثابة عملاء فى السوق الاقتصادية الحرة ، وينتج من هذا انه إذا رأت إحدى الصناعات أن توسع نطاق أعمالها فان على الصناعات الأخرى أن توسع بدورها نطاق أعمالها حتى لا تواجه تلك التى بدأت بتوسيع أعمالها أزمة فى الانتاج يقف من جرائها دولاب العمل بنسبة كبيرة تضطر أصحابها إلى تسريح عدد كبير من العمال لموازنة عملية التنسيق هذه .

ويجب أن يراعى عنصر الزمن فى تنظيم الصناعة وتنسيقها لأن عملية الانتاج تتفاوت من حيث الزمن الذى نحتاجه ، من صناعة إلى أخرى .

فقدان الانسجام بين الانتاج وحاجة الاستهلاك .

٢٧ ـ الأسواق وأثرها

عرفنا أن التخصص هو مقياس الحياة الاقتصادية الحاضرة ، وقلنا إن التخصص يستتبع « التنظيم » ، والواقع أن التنظيم أصبح من التشعب والدقة ، ولا سيما فى بعض الصناعات الكبرى ، بحيث غدا فى مقدور كبار المنظمين أن يقيسوا مقدما مدى حاجة السوق المحلية والخارجية إلى المنتجات حتى إنهم لينتجوها قبل الحاجة إليها ببضعة أشهر .

والسبب فى ذلك أن أكثر الصناعات إن لم تكن كلها ، تبنى جزءاً من إنتاجها على التوصيات الصادرة إليها من جهات حكومية وفردية ، وتبنى الجزء الآخر على مدى حاجة السوق إليها .

وفى كل شركة منظمة يقوم قسم من خبرائها الملمين بحالة الأسواق بقياس نسبة الإنتاج الملائم لحاجة هذه الأقسام وكثيراً ما يعتمدون فى قياس هذه النسبة على تقارير مندوبى الشركة الذين تطلقهم فى الأسواق لسبر أحوالها وتقلباتها .

ولكن قد يخطىء هؤلاء الخبراء فى الحكم فيزودون المنظمين بتعليمات خاطئة ، وتكون النتيجة اضطراب عملية الإنتاج وفقدان الانسجام بينها وبين حاجة الاستهلاك وتتفاوت أنواع الخطأ بتفاوت تقلبات السوق المحلية والعالمية .

فقد يكون هناك خطأ فى معرفة حاجة الجمهور الحقيقية إلى نوع معين من السلع ، وقد يكون الخطأ ناجماً عن عدم التوفيق فى قياس مدى حاجة الجمهور المستهلك إلى سلعة ما . وهذا الأمر يحدث غالباً فى محيط الشركات التى تتنافس فى إنتاج سلعة معينة وتبيعها بأثمان مخفضة . فيعقب ذلك إفراط فى الإنتاج يزيد على حاجة المستهلكين ، وهذا الإفراط يعقبه انكماش فى

الانتاج يضطر هذه الشركات المتنافسة إلى تسريح عدد من العمال المتخصصين فى صناعاتها ، فيزيدون طوائف المتعطلين . ومن ثمة كان قياس عملية الإنتاج وضبطها فى حدود حاجة الاستهلاك من الأهمية بمكان فى عالم الصناعات الحرة

(٣) التغييرات التى تطرأ على أساليب النظام الصناعى :

تطرأ على الصناعة تغيرات مستمرة هى ضربة لازب فى كل مجتمع صناعى متقدم وهذه التغيرات ذات صور مختلفة وسنجتزىء هنا بأربع منها على سبيل المثال : —

ا — تدهور عمل صناعى معين : قد تنحط صناعة معينة وتتدهور أعمالها على حين أن غيرها من الصناعات التى تضمها الدولة يكون فى حالة ازدهار واتساع ، ويرجع السبب فى ذلك إلى التغيرات التى تطرأ على مدى حاجة الاستهلاك إلى منتجات تلك الصناعة من ارتفاع وهبوط ، ولعل الصناعات التى تخضع لأقيسة (المودة) المتقلبة هى أول ما يعانى هذه التقلبات ، ولا شك أن قانون المودة مسيطر على كثير من الصناعات وعروض التجارة .

٢٨ — أثر المودة وكشف المواد الصناعية والكهرباء

وثمة صناعات أخرى كانت مزدهرة قبل الانقلابات العلمية الأخيرة فاكتشاف الحرير الصناعى وحلوله محل الحرير الطبيعى واكتساحه لأسواق الأقمشة ، أضر بناسجى الحرير الطبيعى وحطم صناعاتهم الزاهرة ويمكننا أن نطبق هذا القول على شركات المصابيح الغازية وأدوات حفظ البترول واستغلاله ، بعد شيوع المستنبطات الكهربائية فى حياتنا اليومية والأمثلة على ذلك لا تحصى .

٢٩ — الآلات والخرسانة المسلحة

ب — استنباط آلات أو أنواع إنتاج جديدة : وهذا الأمر ملمس بوضوح بعد اكتشاف طريقة الأسمنت المسلح وما أحدثته من انقلاب

كبير فى صناعة البناء . فلقد أدى إلى تدهور مصانع ضرب الطوب التى كانت تشغل آلاف العمال فى مضاربها فضلا عن آلاف البنائين الذين كانوا يرتزقون من ورائها ولم يعرف العالم الصناعى انقلاباً أكبر من ذلك الذى طرأ عقب اكتشاف الآلات واستنباط المئات منها لتأدية أغراض صناعية مختلفة . وإذا كانت الصناعة العصرية لم تتعرض بعد لمثل هذا الانقلاب ولم تكتو بنتائجه ومصائبه ، فلما يجب أن ننسى أيضا أن التحولات التى تطرأ على الصناعات المختلفة وما يتبع ذلك من تدهور صناعة أو اندثارها لتحل أخرى محلها ، سيكون له - على مر الزمن - أثره الفعال فى مضاعفة مشاكل البطالة وتعظيم نتائجها .

٣٠ — إستبدال النساء والأولاد بالرجال

ج — إستبدال الأيدى العاملة بأيد أخرى : كما لو استبدل أصحاب المصانع النساء والاولاد بالرجال . ولقد اتبعت انجلترا هذه الطريقة فى كثير من الصناعات كصناعة الأحذية والجوارب والقمصان (١) .

٣١ — هجرة الصناعة

د — تغيير المصنع لمركزه الذى أنشىء فيه : تطرأ على بعض الامكنة ارتفاع فى قيمة الريع بينما تهبط قيمة أمكنة أخرى ، إما بسبب نفاد المناجم فى ناحية وظهورها فى ناحية أخرى . أو بسبب تأثير عامل الجو فى بعض الصناعات كصناعة النسيج التى تحتاج إلى جو خاص ، ومن ثمة تضطر الصناعة إلى المهاجرة إلى الاماكن الجديدة وتخلف أهالى المراكز القديمة عاطلين عن العمل اما لأنهم لا يستطيعون هجر عائلاتهم واما لأن نفقات الانتقال تبهظ عواتقهم .

(٤) التقلبات الموسمية :

ويقصد بهذه التقلبات حالات المد والجزر التى تنتاب حركة العمل على

(١) وفي هذه الحرب اضطرت الدول إلي استخدام النساء فى مختلف الورش الصناعية حتى يتفرغ الرجال لأعمال الجندية فى ميادين الحرب .

مدار السنة . فقد تأتى أشهر تكون فيها حركة العمل خامدة نسبياً ، ثم لا تلبث أن تنشط فى أشهر أخرى . ومرجع هذه التقلبات إلى ظروف التجارة وتطورات الاسعار فى البورصة حيث يتبادل الناس أسهم الصناعات بيعاً وشراء .

٣٢ ـ موسم العمل والبورصة

وفى انجلترا تظهر هذه التقلبات بصورة واضحة فى بعض الصناعات ، ففى الأقاليم الشمالية حيث تنتشر مصانع ضرب الطوب ، بسبب ملاءمة الاحوال الجوية لعملية الضرب ، تنشط حركة العمل التى قوامها ضرابو الطوب ، وبناؤو المنازل ومؤثثوها ، على حين تكسد هذه الحركة شتاء حيث تكون الاحوال الجوية غير ملائمة للصناعة المذكورة ، فتبطىء حركة البناء وتتعطل الأيدى العاملة تبعاً لذلك . وعلى العكس نرى عمال حرف أخرى كعمال مناجم الفحم ينشطون شتاء وتكسد حركة أعمالهم صيفاً . وكل هذه العوامل لها أثرها الفعال فى حركة العمل وما تواجهه من نشاط فى مواسم معينة ومن كساد فى مواسم أخرى . وهذا الامر معدود أيضاً من بين العوامل الفعالة فى إحداث التفاوت فى مستوى الاجور من حيث رفعها فى أوقات معينة من السنة وخفضها فى أوقات أخرى منها .

(٥) اضطراب سوق الاعمال وعدم انتظامها :

إذا كان المدلول الاصطلاحى المفهوم من كلمة سوق هو اجتماع البائعين والمشترين فى سهولة لعقد الصفقات ، فان الامر بالنسبة للعمل على العكس من ذلك . فالشخص الذى يريد أن يبيع عمله لا يستطيع أن يجد رب العمل الذى يشترى منه نوع ذلك العمل المعروض عليه ، بنفس السهولة التى يجدها الناس عامة من مشترين وبائعين للسلع فى الاسواق كافة . وعلى ذلك فان على العامل أن يطرق أبواب العمل بابا بابا ، كما كان أجداده يفعلون ذلك من قبل .

٣٣ ـ سوق العمل

٣٤ ـ تنظيم سوق العمل

ومن هنا كان تنظيم سوق العمل من الأهمية بمكان. ولقد كان عدم وجود سوق منظمة للعمل من الاسباب الداعية الى تفشى البطالة فى بريطانيا قبل الحرب العظمى الماضية وتعقد مشكلتها.

٣٥ ـ أهم أسباب التعطل فى انجلترا

والواقع أن من أهم أسباب التعطل فى انجلترا العجز والفاقة الشديدة وسنمثل لكل من هذين السببين بمثل ملموس يدل عليها.

فالعامل الذى يجوب أرجاء المملكة فى البحث عن عمل ويجهد قدميه وجسمه وقد يصاب فى أثناء ذلك بمرض مقعد يعجزه تماما عن العمل، يمثل حالة من التناقض المؤلم لا تتناسب وما يربط أرجاء المملكة من أسباب المواصلات العصرية كالخطوط الحديدية والخطوط الجوية وأسلاك البرق والتليفون وأيضا البريد وهذه أمور كان فى مستطاعه أن يستخدمها فى الاتصال بالمصانع والشركات وأرباب العمل لو كانت هناك سوق منظمة للعمل.

وأما السبب الثانى فيتمثل فى حالة أولئك الصبية والبنات الذين يغادرون معاهد العلم الإبتدائى ليزاولوا أعمالا تافهة لا تؤهلهم لحرفة منتظمة ولا تعدهم إعدادا فنيا خاصا، حتى إذا ما أصبح العمل فى غنية عنهم، وجدوا أنفسهم وقد ألقوا فى عرض الطريق بلا عمل ولا مبالغ مدخرة تنفعهم فى وقت تزداد فيه مطالبهم تدريجياً، ولا سيما ببلوغهم واكتمالهم الجسمانى والعقلى فى مؤخرات دور المراهقة.

٣٦ ـ التقلبات الدورية

(٦) التقلبات الدورية (Cyclical Fluctuations):

لاحظ علماء الاقتصاد أن هناك دورات رخاء تعقب نوبات ضيق والعكس بالعكس، وذلك فى فترات منتظمة. وتمر دائرة هذا التعاقب فى الحرفة الواحدة بالأدوار الآتية: ـ

(١) رخاء (٢) انكماش (٣) ضيق (٤) انتعاش، ثم يعود الأمر على بدئه.

ففى دور الرخاء تنشط حركة الشراء ويتسع نطاق الأعمال فتشتد حركة تشغيل العمال، وترتفع نسب الأسعار والأجور وتكاليف الإنتاج ويزداد الاقبال على الائتمان فيرتفع سعر الفائدة.

ثم يتدرج الأمر إلى دور انكماش حيث تأخذ هذه المظاهر فى التدهور والهبوط تدريجاً حتى تضطرب حالة الأسواق وتكسد حركة البيع والشراء ويضيق من ثمة نطاق الأعمال فيزداد عدد المتعطلين وتكاد تقف حركة الائتمان.

وإذ تتحرج الأمور إلى هذا الحد يزداد التشاؤم وتبدأ سلسلة انهيارات مالية تفلس من أجلها بعض البنوك وتصفى، بضغطها، بعض الشركات أعمالها ويهبط مستوى الانتاج إلى حد مخيف وتزداد مشاكل التعطل، تبعاً لهذا كله سوءاً على سوء.

وأخيراً تأتى نهاية الدائرة، فتنعكس هذه الصور بعامل من رد الفعل الاقتصادى لنوبة الضيق، فيبدأ نطاق العمل فى الاتساع تدريجاً ويأخذ عدد المتعطلين فى الهبوط ثم ترتفع الأسعار والأجور شيئاً فشيئاً وتنتعش المؤسسات والبيوت المالية. فتفتح أبوابها للائتمان، وهكذا تعود الثقة من جديد.

وبازدياد الثقة يأتى دور الرخاء مرة أخرى.

وإذا كنا نستطيع أن نميز خصائص كل دور من أدوار هذه الدائرة إلا أننا لا نملك أن نفصل كل دور عن الآخر فصلا مادياً ظاهراً إذ أن الأدوار كلها متداخلة متشابكة.

٣٧ ـ أثر الأحوال الجوية

نظرية الطقس المتغير والانتاج غير المتناسب (Climatic Theories)

يرى بعض علماء الاقتصاد أنه إذا كانت التغيرات الجوية التى تطرأ على طقس إقليم ما منتظمة وتحدث بحالة مستمرة نسبياً فان سبباً هاماً من أسباب انكماش الحركة التجارية يحدث فى مثل هذه الحالة . وتفسير ذلك أن الدول الصناعية تعتمد فى دخلها القومى ونشاطها الاقتصادى على صادراتها إلى البلدان الزراعية ، وهذه الأخيرة تعتمد فى سلامة محاصيلها ووفرة منتجاتها على ملاءمة الأحوال الجوية إلى مدى كبير . فاذا انعكست الآية وعانت هذه البلدان تقلبات قاسية فى الأحوال الجوية كان ذلك سبباً فى ضعف قوتها الانتاجية ، فتقل المحاصيل ، ولا تعود تحصل على فائض كاف فى الدخل يمكنها من شراء منتجات البلدان الصناعية .

وأهم مظاهر هذه النظرية تلك الفكرة الاقتصادية التى تعزو إلى تغير الكلف الشمسى حدوث الأزمات الاقتصادية عامة . وقد أكد العلامة « ستانلى جيفونز » فى نظريته المعروفة باسمه ، ان ثمة علاقة بين هذه التغيرات وبين حركة التجارة الدولية .

٣٨ ـ أثرها على الزراعة فى مصر

وفى مصر ، حيث يعتمد الاهلون على محصول رئيسى هو القطن ، نجد أن ملاءمة الاحوال الجوية هى أهم عامل من عوامل نجاح زراعته ووفرة منتوجه ، وقد تطرأ أيضاً تقلبات جوية عنيفة على الزراعة الشتوية ، يكون لها أسوأ الاثر فى نمو المحصول وفى مقداره (كما حصل ذلك فى محصول القمح لعام ١٩٤٣) .

الانتاج غير المتناسب : كثيراً ما يحدث أن يزداد الانتاج فى صناعة من الصناعات زيادة نسبية حتى ليتعذر بيع المنتجات بأسعار مناسبة ، وقد يرجع هذا فى بعض الأحوال إلى التطورات المستمرة التى تطرأ على الازياء

والاطرزة (المودة) أو إلى نشوب حرب مفاجئة أو انتهائها فجأة ، ولكن السبب الجوهرى فى هذه النتيجة هو فقدان عنصر التنسيق والتنظيم العلمى (Rationalisation) فى عمليات المنتجين .

٣٩ ـ عنصر التنسيق والتنظيم العلمى

وفى المشروعات الصناعية الحديثة يجب أن يراعى منظمو المشروع أن يكون ثمة تناسب بين مقدار الانتاج وحاجة الاستهلاك . وأى خطأ فى هذا التناسب يؤدى إلى كساد السلع وانحطاط مستوى الاثمان وتوقف بعض المشاريع عن مباشرة عملياتها الانتاجية وتسريح عمالها تبعاً لذلك ، ومن ثمة يكثر عدد المتعطلين ، فيكون مقدار هذا التناسق إذن عاملا من عوامل البطالة فى سوق المشروعات .

ولا ننسى أن هؤلاء المتعطلين كانوا من جمهور المستهلكين ، فبفقدانهم لاعمالهم تنعدم قوة شرائهم وتزداد نسبة الكساد فى تلك المنتجات .

وبازدياد عدد من ضعفت قدرتهم الشرائية تأخذ الصناعات الاخرى التى تعتمد على كثرة عدد المستهلكين ، فى التأثر ، ومن ثمة يبدأ رقم إنتاجها فى التناقص مما يضطرها كى توازن نفقات إنتاجها بنسب أرباحها ، إلى الاستغناء عن عدد من عمالها ، يصبحون متعطلين كاخوانهم الاول وهكذا .

نظرية الانتاج المتزايد وعدم مطابقته لقوة الاستهلاك :

يذهب العلامة « هوبزون » فى نظريته تلك إلى أن سبب تدهور حركة التبادل الاقتصادى راجع إلى ازدياد إنتاج القوة الرأسمالية بصورة لا تتلاءم مع قدرة القوة الاستهلاكية .

٤٠ ـ مزاحمة الصناعات الكبيرة للصناعات الصغيرة

وتفسير ذلك أن جانباً كبيراً من الدخل العام (القومى) فى دولة ما يتسرب إلى أيدى نفر قليل من الرأسماليين الاثرياء والذين يستثمرون جانباً كبيراً من رؤوس أموالهم فى الصناعات الكبيرة ذات الانتاج الكبير

التى تأخذ فى مزاحمة الصناعات الصغيرة حتى تحطم قوتها الصناعية وتحل محلها فى السوق . ولما كان السواد الاعظم من أهالى الدولة ، بسبب سوء توزيع الدخل ، فقراء نسبيا ، وكان فى مقدور أصحاب المشاريع الكبيرة التحكم فى الاسعار بمقتضى اتفاقات بينهم تحقق لهم احتكار السوق ، كانت نتيجة ذلك كله انعدام الصناعات الصغيرة التى لا تجد عندئذ أسواقا لتصريف منتجاتها ، فتضطر إلى قفل مصانعها وتسريح عمالها ، الذين أثبتت الاحصاءات كثرتهم البالغة ، وينتهى الامر بالبطالة إلى توقف جانب لا يستهان به من نشاط الامة .

٤١ ـ حركة الادخار

وحيث إن هنالك فريقاً كبيراً من المستثمرين كانوا يستغلون أموالهم فى مثل هذه الصناعات ، فان تدهورها وسقوطها يسببان ضربة مالية قاصمة لهم فينعدم دخلهم وتضمر قوتهم الشرائية ويصبحون متعطلين بدورهم يزيدون مشكلة البطالة سوءاً على سوء .

وتفترض هذه النظرية وجود نسبة معقولة بين المبلغ المدخر والمبلغ المنصرف عند عامة المستهلكين ، حتى يكفى المبلغ المدخر لسداد حاجات الاستهلاك المستمرة . ولكن كثيراً ما يحصل أن تزداد حركة الادخار ويقل الميل إلى الاستهلاك بنسبة تؤذى إنتاج هذه الصناعات . ولذلك يقترح « هوبزون » لعلاج هذه الحالة أن ترتفع نسبة المبلغ المنصرف حتى تقل نسبة الادخار ثم تعديل نظام توزيع الثروة بفرض الضرائب التصاعدية المرتفعة ثم رفع مستوى الاجور .

٤٢ ـ نقد ارفنج فيشر لنظرية الادخار

ولقد وجه العلامة « ارفنج فيشر » انتقاده الصائب إلى هذه النظرية وعارضها قائلا « انه ما دام النظام الاقتصادى يتمتع بمرونة كافية ، فليس ثمة موجب للعمل على تحقيق التوازن بين الميلغ المدخر والمبلغ المنصرف

مهما كانت النسبة بينهما . وإذا كانت نسبة الادخار فى وقت ماقد ارتفعت ارتفاعا كبيراً فان النتيجة المترتبة على ذلك هى انخفاض سعر الفائدة إلى الحد الذى يحول دون تجميع رؤوس الأموال بقصد ادخارها . هذا فضلا عن أن المبالغ المدخرة تستثمر فى أوجه نافعة متعددة ، فتعمل على خفض مستوى الاسعار الذى يتيح للاستهلاك أن يستعيد قوته »

نظرية فقدان التوازن بين الادخار والاستثمار :

٤٣ ـ نظرية كينز Keynes

يعزو العلامة « كينز » أكبر الثقاة الاقتصاديين فى انجلترا ، تدهور حركة التبادل بين الإنتاج والاستهلاك إلى فقدان التوازن بين الادخار والاستثمار وقد شرحها العلامة شرحا مطولا خلال سلسلة من المعادلات الرياضية فى مؤلفه القيم عن (النقود) .

ويمكن تلخيص جوهر هذه النظرية فى السطور التالية : ـ

يفرض نظام « المشروع الاقتصادى » ـ وهو قوام الإنتاج فى العصر الحديث ـ على المنظم أن يدفع تكاليف الانتاج من أجور إلى إيجار إلى فائدة . . الخ . .

وهذه التكاليف هى فى ذات الوقت الأموال المكونة لدخل الأفراد المساهمين فى المشروع .

٤٤ ـ الاستثمار الجارى

وفى العادة يصرف هؤلاء جانباً من دخلهم فى شراء حاجياتهم الضرورية أى أنهم يشبعون حاجة الاستهلاك ، ثم يدخرون الفاضل من الدخل الذى يستثمره آخرون فى مشروعات رئيسية (كشركات النقل والبناء ومختلف المصالح العامة التى يديرها الأهلون) وهى المشروعات التى يسميها « كينز » بمشاريع الاستثمار الجارى (Current Investment)

وبعد توزيع النقود هكذا تتجمع تياراتها لتصب فى الموردين الآتيين :

أولهما — جانب من دخل المنظمين الذى يصرفه الجمهور لاشباع حاجة الاستهلاك .

ثانيهما — نفقات تمويل المشروعات الرئيسية التى تخدم مرافق الجمهور العامة . وهى (مشاريع الاستثمار الجارى)

وباجتماع هذين الموردين يتكون دخل منظمى المشروع .

ويتكون ربح المشروع من الفرق بين نسبة الدخل ونسبة تكاليف الانتاج . فاذا غطت قيمة المبيعات (الدخل) نفقات الانتاج عد المشروع ناجحاً والعكس بالعكس .

وهذا التفسير يزودنا بمفتاح المعادلة التى وضعها « كينز » للحكم على المشروعات المختلفة وتقدير مدى نجاحها أو فشلها .

٤٥ — معادلة كينز

فالمعادلة تفرض أن تكاليف الانتاج التى يدفعها المنظمون تكون مساوية أو معادلة لمجموعة دخل الجمهور المنتفع بثمرات المشروع . وهذا الدخل مساو أو معادل لمجموع ما ينفقه الجمهور وما يدخره معا . ومن ناحية نجد أن دخل المنظمين (أى دخل المشروع) يكون مساوياً أو معادلا للمبالغ التى ينفقها الجمهور لاشباع حاجة الاستهلاك العادى والمبالغ التى ينفقها لتمويل مشاريع الاستثمار الجارى .

ومن هنا نخلص إلى هذه النتيجة : وهى أن التكاليف التى يدفعها المنظمون تكون معادلة لحاصل جمع المبلغ المنصرف والمبلغ المدخر . أما الدخل الذى يحصل عليه المنظمون فهو مواز أو معادل لحاصل جمع المبلغ المنصرف والمبلغ الناتج عن أرباح مشاريع الاستثمار الجارى .

وينتج من هذا أيضا أنه إذا كانت قيمة المبالغ المستغلة فى مشاريع الاستثمار الجارى أكبر من المبالغ المدخرة ، رجح دخل المنظمين لهذه

المشاريع على نفقات إنتاجهم ، ويكون حاصل الفرق هو ربح المشروع . أما إذا كانت قيمة المبالغ المستغلة فى تلك المشاريع أقل من قيمة المبالغ المدخرة فان حاصل الفرق هو بمثابة الخسارة التى يمنى بها المشروع . وبازدياد هذا الفرق الأخير تدريجاً ينفض المنظمون أيديهم من المشروع ويسرحون العمال الذين يصبحون بدورهم متعطلين ، فضلا عن أولئك الرأسماليين الذين خسروا أموالهم بخسارة المشروع يصبحون بدورهم فقراء يبحثون كالمتعطلين عن عمل وبذلك ينعدم جانب هام من قوة الشراء فى نشاط المشروعات الأخرى .

The Great Depression of 1929

الأزمة الاقتصادية العالمية عام ١٩٢٩ وتطوراتها المتوالية :

كانت الحرب العظمى الماضية سنة ١٩١٤ - ١٩١٨ عاملا من عوامل الدمار والتخريب ، مما اضطر الدول التى اصطلت بنارها إلى القيام بحركة تعميرية واسعة النطاق لاصلاح المدن المخربة وتعميرها .

٤٦ — نشاط امريكا الاقتصادى

وفى الولايات المتحدة الأمريكية قامت حركة البناء منذ عام ١٩٢١ حتى عام ١٩٢٨ على قدم وساق ، وانتظمت فى نشاطها إنشاء الاحياء وإقامة الدور وبناء المعامل والمصانع .

وكذلك حدث بها نشاط ملحوظ فى صناعة السيارات حتى ازداد عدد المصانع المنشأة لهذا الغرض بين عام ١٩٢٠ وعام ١٩٢٨ ، مما اضطر الحكومات الاتحادية إلى التوسع فى شق الطرق وإصلاحها .

وفى أوربا قامت حركة البناء أيضا على قدم وساق ، فبنيت المعامل المخربة وأصلحت المصانع المهدمة واتسع نطاقها فازداد نشاط فرنسا الصناعى واستعادت ألمانيا حيويتها الصناعية

٤٧ — قروض امريكا لاوربا

ولقد أقرضت أمريكا أوروبا قروضاً ضخمة للقيام بحركة هذا التعمير واستخدمت أوروبا أموال هذه القروض فى شراء مواد البناء وآلات الصناعه فى أمريكا

وبالطبع كانت هذه الموجة التعميرية العامة موقوتة بأمد الفراغ من استصلاح كل ما خربته تلك الحرب

٤٨ — تحول الذهب من اوربا الى امريكا

وقد كانت نتيجة هذا النشاط ارتفاع فائدة الائتمان باتساع نطاقه تدريجاً فى أمريكا ، وكان ان تحول الذهب من أوربا الى أمريكا بنسبة هائلة . وقد ساعد على هذا التحول رجوع بريطانيا العظمى الى قاعدة الذهب عام ١٩٢٥ ورفع قوة شراء الجنيه الانكليزى بالنسبة الى قوة شراء العملة الأجنبية ، مما شجع حركة الواردات والصادرات فيها .

٤٩ — رجوع إنجلترا الى قاعدة الذهب

كل هذه العوامل كانت الحافز لاحداث هذا النشاط التعميرى الكبير ولما كان الأمر لابد له من نهاية يقف عندها فان النتائج العكسية بدأت تظهر تدريجاً وأخذت سوق الأعمال فى أمريكا ، وبتأثير المضاربة ، تشكو هبوطا زعزع الثقة فى ثبات كثير منها .

وكانت صناعة البناء هى أول الصناعات تأثراً بحركة الهبوط العام ولا سيما فى عام ١٩٢٨ عندما ازداد عدد العمال المتعطلين فى هذه الصناعة زيادة كبيرة . وبالطبع تأثرت كافة الصناعات الأخرى التى تعتمد على صناعة البناء تأثراً ظاهراً .

وفى ذات الوقت هبطت أسعار القروض الأمريكية فى أوروبا مما جعل امريكا تقبض يدها عن اوربا .

والواقع أن رؤوس الأموال لم تتجه إلى استثمار مشاريع اقتصادية جديدة بدلا من القديمة المتدهورة ، ولو أنها اتجهت الى ذلك لتأخر حدوث

الكارثة العامة . ولكن الوقائع والاحداث الاقتصادية علمتنا أنه لابد من مرور وقت طويل لتحويل المشروعات الفاشلة الى مشروعات أخرى ناجحة .

٥٠ ـ المضاربات المالية فى بورصة نيويورك

وتوالت حركة التصفيات التجارية فى البيوت الكبرى حتى اذا جاء عام ١٩٢٩ كانت الأسعار قد هبطت هبوطاً فاحشاً ، وفى أغسطس من تلك السنة أدت المضاربات المالية فى بورصة نيويورك الى افلاس بيوت مالية كانت تتمتع بسمعة طيبة ، وانعدمت ثقة الجمهور فى كثير من المؤسسات التجارية والمالية وكانت نتيجة ذلك كله موجة من الذعر العام اضطربت لها سوق الأعمال اضطراباً لم يعرف له الأمريكيون مثيلا .

وتوقفت المصارف الكبرى عن القرض ، ثم عن الدفع ، وطالب الامريكيون بقروضهم الاوربية ، وسرحت المصانع المعطلة والأعمال المتدهورة الآلاف المؤلفة من عمالها ، وأصبحت شوارع المدن الاميركيه تغص بطوائف المعوزين والمتعطلين .

وكانت أوربا أيا مئذ قريبة عهد بدور التضخم النقدى الذى عانت صناعاتها منه الأمرين ، ولم تكن نظمها المالية فى كثير من بلدانها مقعدة على قواعد سليمة ولا سيما بعد أن خرجت كلها من تلك الحرب مثقلة بأعباء الديون والتعويضات .

٥١ ـ الذعر المالى العام واشتداد الأزمة

وكانت تلك النظم المالية قد استعادت ثباتها النقدى بواسطة قروض انجلترا والولايات المتحدة . ولما كانت هذه القروض قصيرة الأجل وقد حلت آجالها وطالب بها أصحابها على أثر الذعر المالى العام ، فقد انتشرت دائرة الضائقة وعمت ممالك أوربا الصناعية وتدهورت الأسعار تدهوراً فاحشاً ، وصفى كثير من بيوت الصناعة أعماله وسرح عماله وازدادت بذلك مشكلة البطالة وتعقدت تعقداً خطيراً ، وتسببت موجة الذعر من بتوك

٥٢ — خروج انجلترا عن قاعدة الذهب

أوربا المتوقفة عن الدفع إلى بعض بنوك انجلترا ، فتوقفت بدورها عن الدفع وازدادت حلقات الازمة استحكاما وضيقا ، حتى اضطر ذلك انجلترا الى الخروج عن قاعدة الذهب فى عام ١٩٣١ وازداد انعدام الثقه الدوليه وتفاقمت نتائجه فأمسك الرأسماليون والمنظمون عن تمويل المشاريع الجديدة واضطرت الدول الى شهر حرب جمركيه لاهبة على بعضها بعضا ؛ حتى انهارت التجارة الدوليه وبارت بواراً كبيراً .

٥٣ — انعدام الثقة الدولية

أوجه العلاج المختلفة التى اقترحها الاقتصاديون لتفريج الضائقة :

كانت هناك جملة محاولات واقتراحات أثارها الاقتصاديون ورجال المال والأعمال لمحاولة حل أو تخفيف هذه الضائقة ، ويمكن أن نجملها فى الحلول الآتية :-

٥٤ — تمويل البنوك لبعضها

١ — استعادة الثقة فى النظم المصرفية : وذلك بأن تمد المصارف المركزية الكبرى ذات المركز المالى المتين فى دولة ما ، البنوك ذات المركز المضطرب فى الدول الأخرى .

٥٥ — البرامج لا نشائية الحكومية

٢ — البرامج الحكومية الجديدة التى جاء بها رجال السياسة الذين تولوا مصاير الدول أيا مئذ ، ففى بريطانيا العظمى قامت الوزارة القومية بحملة إصلاحات تناولت المحافظة على سعر العملة ، وموازنة الميزان الحسابى ومكافحة البطالة . . الخ . . وكذلك مشروعات روزفلت الاقتصادية فى أمريكا التى كان قوامها إنعاش مرافقها الصناعية والزراعية ومكافحة البطالة بين العمال .

وكان لتلك المحاولات أثر سيكولوجى ملموس فى التخفيف من وطأة الضائقة ، إذ أنه ساعد إلى إرجاع الثقة إلى سوق المعاملات الوطنية والدولية

لإيمان الناس بأن هذه الحكومات لم تأت إلا وفى عزمها العمل على إنعاش مرافق دولها ما استطاعت إلى ذلك سبيلا .

٥٦ ـ إحلال الرجال بدل النساء (فى ألمانيا وإيطاليا)

٣ ـ وكان من جراء ذلك أن اتبعت ألمانيا وإيطاليا نظام إحلال الرجال محل النساء فى المصانع لتكافح البطالة التى تفشت بين صفوف العمال (ولكنهما اضطرتا فى الحرب الحاضرة إلى استخدام كافة الأيدى العاملة حتى من النساء)

٥٧ ـ تخفيض ساعات العمل فى الاسبوع فى أمريكا

٤ ـ واتبعت الولايات المتحدة الأميركية وفرنسا نظام تخفيض ساعات العمل فى الأسبوع ، حتى يضطر أصحاب الأعمال إلى استخدام عدد أكبر من العمال ينقص من مجموع المتعطلين .

٥٨ ـ التوسع فى المشروعات المبتكرة

٥ ـ وأثار الاقتصاديون فى مجلاتهم ورسالاتهم أبحاثاً قيمة يوجهون بها أنظار الرأسماليين إلى نواح جديدة من الاستغلال والتوسع فى المشروعات المبتكرة التى تضطرهم إلى استخدام عدد كبير من العمال الفنيين وغير الفنيين .

٥٩ ـ تعزيز قوة الشراء

هذا وقد ذهب فريق من الاقتصاديين الى القول بوجوب تعزيز قوة الشراء عند جماهير العمال ، وذلك برفع أجورهم الى المستوى الذى يحقق هذا الغرض ، حتى تزداد قدرتهم على الاستهلاك فينشط الانتاج . وقد جربت هذه الفكرة فى الولايات المتحدة وفرنسا ونيوزيلاندا غير أن النتيجة لم تكن مرضية الى حد بعيد اذ زاد ذلك من تكاليف الانتاج التى أثقلت عواتق المنظمين ، فاضطروا الى امساك أيديهم عن أوجه الاستغلال الأخرى ولم يحاولوا توسيع نطاق مشروعاتهم إزاء ازدياد نفقات الانتاج .

٦٠ ـ رفع أسعار المنتجات

وثمة فريق آخر من رجال الاقتصاد ، ممن هالهم هبوط أسعار المنتجات الى حد غير مرض ، اقترح رفع أسعار المنتجات بصورة عامة اعتقاداً منهم أن فى هذه السياسة انعاشاً للثقة فى دوائر الأعمال وتشجيعاً على فتح أبواب الاستغلال فى مختلف فروع الانتاج بدلا من تكديس الأموال فى المصارف

وبقائها عاطلة « عطلا » يؤذى حركة الائتمان ، على أن يبقى مستوى الاجور بغير تعديل .

ولكن التجارب العملية أثبتت أن كل محاولة ترمى الى رفع مستوى الأسعار والأجور مقضى عليها بالفشل لان حد الفائدة التى يخفيها المنظمون لن يتغير ، فيحملهم الأمر ازاء ازدياد نفقات الانتاج ووقوف الربح عند حد لا يعدوه ، الى نفض أيديهم من المشروعات التى يديرونها ويكون فى ذلك أبلغ ايذاء للحالة الاقتصادية العامة .

٦١ ـ نجاح مشروعات السنوات فى روسيا

وهذه النتيجة ذاقتها الولايات المتحدة الامريكية بعد محاولتها تلك .

ثم اقترح فريق ثالث أنه بدلا من أن ينتظر المنظمون الفرص الملائمة للقيام بمشروعات جديدة أو توسيع نطاق مشروعاتهم القائمة ، يحسن بالحكومة أن تقوم من جانبها بسلسلة مشروعات عامة تمولها من خزانتها العامة وتستخدم فيها عديداً من العمال المتعطلين ، وقد أكدت الحكومة السوفيتية أنها أحرزت بهذه السياسة نجاحاً اقتصادياً وقومياً بعيد المدى شجعها على متابعة هذه السياسة وهى التى تسمى عندها بسياسة مشروعات السنوات .

فى ألمانيا

ونجحت هذه السياسة فى ألمانيا نجاحاً كبيراً ولكن بصفة سلبية اذ أن مشروعات الحكومة النازية قامت على التوسع فى برامج التسليح توسعاً هائلا اضطرها الى استخدام ملايين العمال فى مشروعاتها الحربية التى احترق العالم فى هذه الحرب بسعيرها وحاق به من جرائها الكوارث والنكبات .

فى انجلترا

كما نجحت هذه السياسة فى انجلترا الى حد لا بأس به لانها كانت معنية أيامئذ بسياسة إنشاء مساكن للعمال فى كافة أنحائها ومقاطعاتها الصناعية ، كما أن تخفيض سعر الفائدة شجع على نشاط حركة الائتمان وازدهار حياة شركات البناء وغيرها من الشركات التى تتصل أعمالها بهذه الحركة .

النظرية السيكولوجية :

تقوم هذه النظرية على قاعدة أساسية قوامها الحالة العقلية أو المعنوية عند جمهور رجال الاعمال . وهذه نظرية معروفة وشائعة ، اذ مما لا شك فيه أن حالة التفاؤل التى يكون عليها أرباب الاعمال تعد بمثابة العامل الفعال فى نشاط حركة التبادل فى الداخل والخارج . ومن أكبر أنصار هذه النظرية البروفسور « بيجو » (Pigou) أستاذ الاقتصاد السياسى بجامعة لندن .

فهو يقول ان ثمة عوامل عدة تؤثر فى حالة المبادلات (التجارة) كالاختراعات الجديدة واكتشاف مناجم ورواسب معدنية جديدة ونشوب حروب بين الدول وجملة عوامل أخرى مشابهة فى الاثر والنتيجة

٦٢ — العامل السيكولوجى

وأهم عامل من هذه العوامل ، بل لعله العامل الذى عقدت له الغلبة عليها جميعا ، هو عامل « الحالة المعنوية » عند رجال الصناعة وأرباب الأعمال اذ أن له أكبر الأثر فى تكييف مستوى الأسعار وفى نشاط المبادلات التجارية أو خمودها .

والواقع أننا نجد مواقف هؤلاء الرجال الذين يسيطرون على السوق الاقتصادى العام فى دولهم تختلف من وقت الى آخر فهى تارة مواقف تفاؤل وتطلع وأهبة ، وأخرى مواقف تشاؤم وتراجع وانكماش .

فحين تستقر الظروف الاقتصادية ، فى الداخل والخارج ، عند وضع معين يدب دبيب الثقة فى نفوسهم وتزداد طموحاتهم ويشتد نشاطهم فيوسعون نطاق أعمالهم ، فضلا عن قيامهم بمشروعات أخرى جديدة يستغلون بها رؤوس أموالهم الفائضة .

فاذا ما كانت حال السوق غير ملائمة لنشاط الإنتاج بحيث تعانى نسبة من منتجاتهم البوار والركود ، وتخلف ظنونهم ، وتخيب آمالهم التى عقدوها

اشتدت عليهم وطأة الخسارة وانقلبوا من حالة التفاؤل الى حالة التشاؤم ، فيقللون من نشاط إنتاجهم ويضيقون من نطاق أعمالهم ، وقد ينفضون أيديهم ، اذا ارتفعت خسارتهم ، من العمل اطلاقا ، حتى تستقر الاحوال مدة أخرى .

والغريب فى الامر أن موجات التفاؤل والتشاؤم سريعة الدورة والانتقال من مكان الى آخر ويرجع السبب فى ذلك الى أن بيوت المال الصناعية تعد ، فى عصر المواصلات السريعة ، كأنها فى بلد واحد فضلا عما يربطها من روابط المعاملات المختلفة .

وهذه الموجات ذاقها العالم فى فترات دورية خلال فترات الضيق وفترات لانتعاش وما زال يذوقها حتى اليوم بحكم نظمه الاقتصادية .

ويدلل فريق من الاقتصاديين بهذه الموجات السيكولوجية على ما ينتاب حركة المبادلات التجارية ، فى الداخل والخارج ، من تقلبات مختلفة فى دورة زمنية معينة ، اذ أن لهذه الموجات أثراً مباشراً فى احداثها » .

ثانيا ـ اضطراب العلاقات الصناعية :

من المعروف أن ازدياد عدد السكان فى دولة ما لا يمكن أن يماشيه نشاط فى سوق العمل ما لم يتسع نطاق الإنتاج فى الدولة حتى يتمشى مع تزايد عدد السكان .

وبالطبع ليس معنى هذا أن ازدياد مدى الإنتاج يكفل لنا سلامة النظم الصناعية والانتاجية كافة مما يطرأ عليها من تقلبات السوق التجارية .

ولكن ازدياد مدى الانتاج لا يمكننا أن ننكر ضرورته فى مكافحة البطالة بين أفراد أية أمة تزداد نسبة مواليدها عاما بعد عام ، وعلى ذلك فان أى

عامل يؤثر تأثيراً ضاراً فى نشاط الانتاج لابد يحدث تأثيره السيء أيضاً فى سوق العمل .

وأهم هذه العوامل ذات التأثير الضار فى حركة الانتاج هى الاضطرابات والاعتصابات التى يقوم بها العمال ضد أصحاب الأعمال وعدم أنتظام سير العمل ذاته . ويشبه الاقتصاديون هذه العوامل بذرات الرمل التى تتغلغ خلال آلات الصناعة فتعرقل سيرها وتوقف دورانها وتعطلها عن الانتاج

٦٣ ـ اضطراب علاقات العمل

وطبيعى أن اضطراب علاقات العمل فى حرفة ما يؤدى الى اضطراب نظام الانتاج فى هذه الحرفة ، غير أنه كثيراً ما يحدث أن تكون هذه الحرفة متصلة بجملة حرف أخرى فتتأثر هذه بدورها ، بما عرى تلك الحرفة من اضطراب .

وثمة مثل واقعى لهذه النظرية ، فقد حدث عام ١٩٢٠ أن اعتصب عشرون ألف عامل من غازلى القطن فى لانكشير عن العمل مما أدى إلى تعطيل ما ينيف على العشرين ألف عامل كانت صناعاتهم وقفاً على ندف القطن ، هذا على حين أن اعتصاب خمسماية وثمانين عاملا من ضاربى الطوب وعمال الحدادة ، فى ذلك العام ، أدى إلى تعطيل اثنى عشر ألف عامل من مصانع الصلب (**Steelworks**) وهكذا .

ثالثا ـ العوامل الشخصية :

جاء حين من الدهر أيقن فيه الاقتصاديون بأن العوامل الشخصية هى أهم العوامل المحدثة للبطالة .

فالشخص المتعطل كان مظنوناً فيه أن يصبح بعد مدة من تعطله غير قابل للعمل بتاتاً ، بتأثير المكيفات ، من خمور مثلا ، وتأثير ألعاب التسلية الضارة ، كالقمار ، وبذلك يصبح غريقا فى لون من الكسل والجمود يضيقان الخناق عليه ، مع أنه يقبل على العمل إذا واتته فرصته .

ولكن هذا الرأى مرجوح اليوم وتندد به جمهرة الاقتصاديين مؤكدة أن العامل الشخصى ليست له كل هذه الأهمية ، واذا كان لابد محدثا أثره فهو أثر ثانوى محض فى احداث البطالة إذ أن نسبة التعطل محدودة بحدود العوامل الاقتصادية والصناعية البحتة .

وتشتمل الأسباب الشخصية التى قد تؤثر تأثيراً ثانوياً أو غير مباشر فى احداث مشكلة البطالة على العوارض الآتية : -

١) الشيخوخة .

٢) ضعف البنية .

٣) النقص الخلقى أو سوء السلوك .

٤) التدريب الفنى المعيب .

١ - الشيخوخة : وهى ليست فى ذاتها سبباً هاماً فى التعطل اذ كثيراً ما تثبت التجارب أن الرجال المسنين أكثر ثباتاً وأقدر على الاتقان بحكم الخبرة المكتسبة من زملائهم الصغار .

غير أن العامل العجوز اذا فقد عمله أصبح من الصعب عليه أن يحصل على عمل آخر بالسهولة التى يحصل عليها عامل صغير السن ، اذ يفضل رجال الأعمال فى عملياتهم الإنتاجية الواسعة النطاق هؤلاء الصغار على غيرهم ممن علت بهم السن .

٢ - ضعف البنية : ثبت أن أولئك العمال الذين يكونون عرضة للسقام الجسمى أو الضعف العقلى هم أكثر تعرضاً للبطالة من غيرهم ، وذلك لأنهم غير أكفاء للانتاج الكامل المطلوب من الرجل الصحيح الجسم بطبيعة الحال ، ومن هنا يكونون أقل جدوى بالنسبة لأرباب الأعمال ،

ويظلون على هامش النشاط الصناعى الى أن يتطلبهم العمل فى فرص قد تكون نادرة .

٣ - النقص الخلقى وسوء السلوك : وهذان عاملان خطيران يسيئان حتما الى حسن سير العمل ويعطلان حركة دولاب الإنتاج .

ومثال ذلك أن الخمور والافراط فى شربها تجعل متعاطيها أقل اقتداراً وأضيق صبراً على العمل المجهد فضلا عن انتظامه ، وكذلك الميسر مدعاة الى اضطراب حياة العامل العائلية ، وهكذا .

٦٤ - التخصص الفنى

٤ - التدريب الفنى المعيب : ويتجلى هذا العيب فى الأعمال الفنية الدقيقة التى تحتاج الى خبرة خاصة فى إنتاجها . ولما كان التنظيم العلمى للانتاج يستدعى التخصص الفنى فى فروع الإنتاج المختلفة ، فقد وجب على كل عامل ، فى هذا العصر ، أن يتفرغ لإتقان عمل معين من أجزاء عملية الإنتاج حتى يأمن شر التعطل . وفى الحالة العكسية يكون العامل غير المتدرب بمثابة «ظهورات» لا يرضى به رجال الأعمال إلا عند ما يتسع نطاق أعمالهم اتساعا هائلا يستغرق ما فى سوق العمل من عمال مدربين ، ولا يبقى إلا غير المدربين فيبقون تحت ضغط ظروف الإنتاج ، ولكنهم يظلون مقلقلين فى مراكزهم يكمن لهم شبح التعطل بين لحظة وأخرى (١) .

---

(١) رجعنا فى هذه المقدمة إلى مذكرات بروفسور هـ . فريزر أستاذ علم الاقتصاد السياسى لقسم الدكتوراه بكلية الحقوق المصرية وإلى مؤلفات اقتصادية أخرى أهمها مارشال وجيد وتوسيج ومجموعات مجلة الجمعية الملكية البريطانية للاقتصاد السياسى



عامل مصرى فى زى العمل

بشركة اوتوبيس الشرقية والدقهلية

الفصل الثانى

الوسائل العامة فى علاج البطالة (١)

وتنقسم إلى قسمين :

(ا) وسائل قومية (ب) وسائل دولية

ا ـ الوسائل القومية

بعد أن أتينا فى الفصلين السابقين على جملة الأسباب العامة والخاصة بمشكلة البطالة نجد لزاماً علينا أن نتبع ذات الأسلوب المقارن فى الكشف عن جملة الوسائل والأساليب المجدية فى علاجها ، كى يستتم البحث فصوله وننتهى منه إلى غايته المقصودة .

ولقد أظهرت الدراسة التحليلية المقارنة مدى تعقد هذه المشكلة مما يوحى مقدماً بأن العلاج المقترح أمر من الصعوبة بمكان .

خاتمة ٦٥ ـ علاج البطالة مرتبط بعلاج النظام الصناعى

وعلى كل نستطيع أن نقول فى كلمة عامة إن البطالة هى مرض النظام الصناعى فعلاجها موكول بعلاج النظام الصناعى نفسه ، كاعادة النظر فى نظمه وأساليبه حتى نقلل جهد الطاقة من مدى التقلبات غير المنتظمة فى محيط الصناعة أو نجعلها دورية منتظمة وعندئذ يسهل علاجها .

ونبدأ هنا بالوسائل القومية المختلفة التى اقترحها علماء الاقتصاد لتفريج ضائقة هذه المشكلة وهى .

أولا ـ مشاريع النهوض بأساليب التنسيق الصناعى

من المعلوم أن فقدان عامل التنسيق فى عملية الإنتاج الصناعى مدعاة إلى

---

(١) مراجع هذا البحث :

ا ـ مجموعة ستة ١٩٤١ ؛ سنة ١٩٤٢ من مجلة الاكنومست

ب ـ مبادىء الاقتصاد السياسى الجزء الثانى للدكتور عبد الحكيم الرفاعى

فقدان التوازن والانسجام بين العرض والطلب أو بين الإنتاج والاستهلاك وهذا فى الواقع من أهم أسباب البطالة المزمنة . فهل من سبيل إلى علاج هذا الحال ؟

إذا سألنا الإشتراكيين وجدناهم ينصحون بأن تتولى الدولة الإنتاج فتمتلك وسائله بل تتولى أيضاً فى عرفهم التجارة (المبادلة بين العرض والطلب) . ولكن هذا الحلم على إطلاقه لم تفلح حتى روسيا الشيوعية فى تحقيقه ولا سيما فى الشئون الزراعية

٦٦ ـ الدولة تتولى الانتاج

وثم فريق من الاقتصاديين نادى بمبدأ التنظيم العلمى للانتاج وهو المسمى فى إصطلاحهم (**Rationalisation**) والمقصود بالتنظيم العلمى للانتاج هو الأسلوب الذى إذا اتبعناه فى صناعة معينة ، وصلنا بعملية الإنتاج إلى حد الكفاية . وذلك بالعمل على تنسيق وحدات العمل وأجزائه المؤلفة لتلك الصناعة ، وقد يتحقق هذا الأمر إما بإدماج كافة الشركات الصناعية التى تقوم بإنتاج نوع معين ، وإما باتحادها فى هيئة كارتل (**cartel**) وفى هذا يقول اللورد ميلشت (**Melchett**) أكبر ثقاة التنظيم العلمى للانتاج فى الصناعات الكيماوية الأمبراطورية ما يأتى :

٦٧ ـ رأى ميلشت

« إننا معشر المنظمين نقصد من هذا الاصطلاح أن نفرض على الصناعة لوناً من الرقابة والإشراف الفنيين ، نستطيع بهما أن نوازن عملية الإنتاج حتى لا تتعدى حدودها أو تجاوز المدى الذى يستطيع السوق أن يحتمله . فهى لا تعنى هجر الوسائل الإنتاجية القديمة ، وترك الآلات والمناجم والمصانع التى لا تنتج ربحاً بقدر ما تعنى توزيع العمل توزيعاً فنياً على هذه الأجزاء طبقاً لخطط تنسيقية مدروسة ومضمونة ، حتى تؤدى أدق وأقصى ما تستطيعه من نشاط فى عملية الإنتاج العامة » .

فهو أسلوب يستدعى استخدام كل وحدة من وحدات العمل استخداماً خاصاً والإفادة من كل الجهود المعطلة أو المدخرة مع استبعاد كل مالم تدع الحاجة اليه أو استغنى عنه نظام العمل ، فالاهتمام بالأبحاث العلمية وتركيز جهود العلماء فيها ، والافادة من آخر المخترعات والمستنبطات وهجر الوسائل القديمة فى الإنتاج وتحسين نظام شراء المواد الخام من منابعها واستخدام أسهل طرق المواصلات ومراعاة نظام التوزيع على الأسواق حسب الحاجة كل أولئك عوامل فعالة فى تنظيم الإنتاج تنظيما علمياً يؤدى حتما إلى انتظام سير الصناعة التى تتبعه ، فضلا عن كونه لوناً من ألوان التأمين لعمال تلك الصناعة ضد عوارض التعطل والاضطراب فى العمل .

٦٨ — العوامل الفعالة فى تنظيم الانتاج

ومن حسنات التنظيم العلمى للانتاج أن يؤدى إلى اعدام المنافسة فضلا عن تقليله لنفقات الانتاج وجعله ملائماً لحالة الاستهلاك . ولهذا يصبح العمل منتظما ومستمراً ، ومتدرجاً فى النمو بفضل رخص أثمان المنتجات . أما إذا انتهى الأمر بالصناعات المتبعة لهذا النظام الى اعدام المنافسة كلية من طريق اتحادها فى هيئات الترست (**Trust**) فقد يكون ذلك مدعاة إلى الاستغناء عن عدد من العمال حسب ما تقضى به الحاجة .

٦٩ — نظام الترست

ثانياً — مشاريع لمكافحة التقلبات الموسمية

وأهم علاج اقترحته لجنة مكافحة الفقر البريطانية سنة ١٩٠٩ هو مد العمال باعانات منتظمة خلال فترة التقلب ، وهذا يقتضى نظاماً دقيقاً لبورصات العمل تحصى عدد العمال العاطلين المستحقين لمثل هذه الاعانات من ناحية ، ولتبحث لهم عن أعمال يزاولونها كل حسب استعداده من ناحية أخرى ، إذ ثبت أنه بينما تكون صناعات معينة فى موسم الشتاء فى

٧٠ — علاج لجنة مكافحة الفقر فى بريطانيا

أقصى درجات نشاطها حتى لتتسع أعمالها وتطلب عمالا جدداً ، تكون أخرى فى نفس الموسم على شىء من الكساد تقل معه دورة أعمالها حتى اذا جاء الصيف انعكست الآية .

ثالثاً ـ مشاريع لتنظيم سوق العمل

٧١ ـ بورصات العمل وفوائدها

ولمكافحة موجات الاضطراب التى تعترى سوق العمل يجب أن تجعل هذه السوق محكومة بنظم دقيقة مرنة ، ومن أهم هذه النظم بورصات العمل وتقوم بورصات العمل فى الحياة الاقتصادية الحاضرة بخدمات جليلة أهمها أنها : ـ

ا ـ تقابل بين أرباب الأعمال والعمال ، وتسهل عليهم مهمة التفاهم والتعاقد وفى هذا تخفيف كبير لوطأة التقلبات الموسمية أو الفصلية .

ب ـ تقوم بجمع معلومات دقيقة عن حالة العمل والبطالة وعدد العمال المتعطلين متخذة لذلك سبيل الدراسة الإحصائية .

جـ ـ تخفف من أخطار التعطل التى يتعرض لها العمال « شبه المتعطلين »

د ـ تقوم باسداء النصح إلى الأولاد والآباء والأساتذة عن أفضل عمل يصح للأولاد مزاولته بعد تخرجهم من المدرسة حتى لا يتيهوا فى خضم محيط العمل ويتخبطون فيه دون جدوى .

ولعل مشكلة الأعمال المؤقتة أو العارضة من أهم أسباب اضطراب سوق العمل ، بما تسببه من كثرة عدد العمال المعرضين للتعطل وبالتالى ما يعانونه من ضيق وبؤس .

وقد اقترح الاقتصاديون أموراً ثلاثة لعلاج هذه الحال ، وتأمين المعرضين للتعطل أو شبه المتعطلين حتى لاينقطعوا عن مزاولة أعمالهم وهى : ـ

ا ـ تحسين وسيلة استخدام هؤلاء العمال فى أعمالهم فتقوم فى مراكز الأعمال التى يتعرض عمالها لهذه الجائحة بورصات عمل تدرس تقلبات الصناعة وفترات نشاطها وكسادها لتقوم بمساعدة العمال على مافيه صالحهم.

ب ـ إيجاد مشاريع لتثبيت انتظام سير العمل واطراد نشاطه وقد قامت بورصات العمل فى هذا السبيل بخدمات جليلة وذلك بتسجيلها أولا بأول عدد المتعطلين وإحصائها لفرص العمل وكمياته المعروضة فى الجهات الصناعية المختلفة والموازنة بين حاجة أرباب العمل إلى العمال وحاجة هؤلاء إلى العمل.

ج ـ وبذلك يتحقق الأسلوب الثالث وهو توفير العمل لمن استغنت عنهم الصناعات التى تعرض لها فى (ا) و (ب) فترات يكسد فيها نشاطها.

٧٢ ـ مبدأ الهجرة

ولذلك كانت الهجرة من أهم عوامل تلطيف أزمة البطالة وهى هجرة داخلية بين مختلف المراكز الصناعية تحت إشراف وإرشاد بورصات العمل. ثم كانت الزراعة وتحسين الأراضى البور فى انجلترا الصناعية باباً آخر من أبواب العمل ابتلع جانباً كبيراً من المتعطلين.

رابعاً ـ مشاريع لمكافحة التقلبات الدورية

وقد اقترحت عدة حلول لهذا الأمر أهمها :ـ

ا ـ التأمين ضد العطلة : وهو مجرد مسكن يخفف من شدة آثار التعطل وأثرها فى شخص المتعطل وعائلته.

٧٣ ـ تخفيض ساعات العمل

ب ـ تخفيض ساعات العمل فى الأسبوع : وبذلك يضطر أرباب الأعمال لكى يحصلوا على ذات الوحدات التى ينتجونها إلى استخدام طائفة من العمال الجدد تخف بهم ضائقة البطالة، وقد أوصت بهذه السياسة هيئة العمل

الدولية سنة ١٩٣٢ ، واتبعتها الولايات المتحدة الاميركية التى كانت تعانى إذ ذاك مشكلة تعطل ما ينيف على المليونين من عمالها .

غير أن هذه السياسة رفعت من نفقات الانتاج فارتفعت أثمان الحاجيات إلى حد لم يستطع معه العمال الذين تعدلت أجورهم أن يقوموا بدورهم فى الاستهلاك ، فضلا عن أن أثرها فى تخفيف ضائقة البطالة محدود جداً .

ج ـ موازنة الانتاج : وقد اقترح لتحقيق هذا الأمر علاوة على ماتقدم حلان :

(أحدهما) علاج نقدى (وثانيهما) تنظيم عملية استخدام العمال .

٧٤ ـ المضاربة

أولا ـ العلاج النقدى

أيقن جمهور الاقتصاديين بضرر فتح باب الائتمان على مصراعيه وأوجبوا من ثمة الاشراف عليه ، مع ضرورة مراقبة عمليات المضاربة (**Specul ation**) وتقييدها تلافياً لأضرارها البعيدة . مع تشجيع فتح باب المشروعات الجديدة فى أوقات الضيق الاقتصادى .

وبكل هذه الوسائل نجد أن موجة ارتفاع الأسعار تميل إلى الهبوط ، وتنضبط هذه العملية جيداً بضبط عملية الخصم والاشراف على مراقبة نسب أسعارها (**Regulation of the rates of discount**) . فقد لوحظ أن المصارف ترفع سعر الخصم فى أوقات ارتفاع الأسعار والعكس بالعكس ، وبهذا تجعل عملية الائتمان ميسورة وسهلة ، وهى لا تقصد من وراء ذلك إلا تشجيع سياسة المشروعات وفتح باب الأعمال الجديدة بيد أن هذه السياسة لاتنجح دائماً ، فقد أثبتت التجارب فى الولايات المتحدة الأميركية أن تعزيز أو تقوية القدرة على الشراء بقصد تشجيع سياسة تنشيط

الأعمال العامة قد لا تأتى بالنتيجة المقصودة ، إذ ثبت أنه ما دام عنصر الثقة مفقوداً فى المعاملات (أى فى أوقات الضيق) فان سعر الخصم يميل إلى الهبوط فيزداد الائتمان زيادة ، كثيراً ما تحول دون رفع مستوى الأسعار .

٧٥ ـ المحافظة على قوة النقد

وقد اقترح فريق من الاقتصاديين وجوب إشراف البنوك المركزية على شؤون العملة وسياستها سياسة تقصد إلى تثبيت مستوى الأسعار ، وذلك إما برفع أو تخفيض نسبة عمولة البنك على العمليات التى يعقدها ولا سيما العمليات التجارية ، وإما بعقد صفقات بيع وشراء فى السوق قوامها الكمبيالات والأوراق المالية . وبهذه الطريقة الأخيرة يستطيع البنك أن يسحب جزءاً من كمية البنكنوت المتداول ، من المعاملات حتى تزداد قوته الشرائية ، هذا فى حالة بيعه للأوراق المالية ، وفى الحالة الأخرى ، أى حالة الشراء يزيد البنك من كمية البنكنوت المتداول ، وهو يقوم بهذه العمليات فى الاوقات المناسبة لها بقصد المحافظة على قوة النقد .

ثانياً ـ تنظيم عملية استخدام العمال

وهذا المبدأ يستوى فى الانتفاع به كل من المصانع الفردية الصغيرة والشركات الصناعية الكبيرة ، مع تفاوت يسير فى حالة كل منهما :

فى حالة المصنع الفردى الصغير

يجب تدريب العمال على مختلف أجزاء العملية الانتاجية تدريباً دقيقاً حتى إذا ما اضطر جزء من المصنع أن يقلل كمية إنتاجه فى ناحية حول عماله على الفروع أو الأجزاء الأخرى من المصنع ، بدلا من تسريحهم ، وتعريضهم للبطالة . ويجوز لمثل هذه المصانع ذات الانتاج المحدود أن

تستمر فى عملياتها الإنتاجية حتى فى حالة الأزمات ، بقصد التخزين فى مخازن خاصة لحساب تجار ، لتصريفها وقت الحاجة .

أما فى حالة الشركات الصناعية الكبيرة وحالة الأعمال الضخمة عموماً

٧٦ — تنظيم المشروعات العامة

فأهم ما اقترحه جمهور الاقتصاديين من أجلها ، بقصد مكافحة البطالة ، هو ضرورة السير فى المشروعات العامة كاحدى الوسائل المؤدية إلى هذه الغاية بشرط أن تنظم تنظيما عملياً مقبولا . والاعتقاد السائد هو أن وضع سياسة للمشروعات العامة فى إحدى البلاد المتمدينة يجب أن يعهد به إلى لجنة غالبية أعضائها من الفنيين ورجال الاقتصاد وممن عرفوا بالغيرة على الصالح العام ، على أن يكون كل هؤلاء بعيدين ما أمكن عن الأحزاب السياسية .

وتكون مهمة هذه اللجنة اعداد برنامج المشروعات العامة اللازمة فى مدى عشر سنوات (مثلا) على أن يراعى فى تنفيذ هذا المبدأ وأعنى به توسيع نطاق الأعمال إلى أقصى حد ممكن فى سنى الضيق المالى والتباطؤ فيها فى سنى الرخاء ، حيث يكثر عدد العمال الذين يشتغلون فى المشروعات الخاصة .

٧٧ — أثر المشروعات فى الأزمات الاقتصادية

وينشأ عن الاكثار من المشروعات العامة فى الأزمات الاقتصادية توسع الأهالى فى حركة البناء مدفوعين إلى ذلك بعامل التقليد .

ومن مزايا هذه السياسة — فضلا عما تقدم — انها تعود على الحكومة بوفر ، إذ من الثابت ان نفقات البناء فى وقت الضيق المالى تكون أقل منها فى وقت الرخاء فلو وضعت هذه السياسة موضع التنفيذ لعادت على طبقات العمال بفرائد جمة .

٧٨ — مجهود مصلحة العمل

ولقد حاولت مصلحة العمل فى مصر القيام بشىء من هذا ، فطلبت إلى الحكومة المصرية أن تراعى على الأقل عدم تخفيض الاعتمادات المقررة للأعمال الجديدة ، ولكن هذا المسعى لم يكلل بالنجاح (١) .

على أنه مادامت الدول الاخرى قد سارت على هذه السياسة بعد أن ثبتت لها صلاحيتها ، فلا يجب علينا بعدئذ أن نتردد فى الأخذ بها .

هذا ومما يجدر ذكره أن ما تنفقه الحكومة سنوياً فى استئجار المبانى التى تشغلها المدارس ومختلف المصالح الاخرى بمبلغ مائتى ألف جنيه مع أنه لو أنشئت مبان جديدة لها لما زادت تكاليفها على المليون من الجنيهات

ويذكر الاقتصاديون أن مزايا هذه السياسة علاوة على ما سلف أنها تعالج البطالة بالصورة الطريفة الآتية : —

ا - يشتغل فريق كبير من العمال فى مباشرة المشروعات العامة وإخراجها إلى حيز التنفيذ الذى يكون مدرجا على سنوات مالية لا تقل عن العشرة سنوات .

ب - يشتغل فريق آخر فى صناعة المواد الخام والآلات والمعدات المختلفة التى يحتاجها الفريق الاول فى عمله ويسايره خطوة خطوة

جـ - يشتغل فريق ثالث بانتاج مواد الاستهلاك من أطعمة وألبسة وخيم . . الخ . . التى يحتاجها الفريق الاول والثانى .

وبذلك تحدث موجة نشاط دافقة تنعش سوق المعاملات وتبعث فى السوق الاقتصادى الرخاء والثقة .

---

(١) وذلك فى عام ١٩٣٢ — ١٩٣٣ وكانت المصلحة إذ ذاك مكتب يسمى مكتب العمل .

الوسائل الدولية لمكافحة البطالة

يبلغ عدد العمال العاطلين فى العالم فى سنة ١٩٣٢ نحو ٣٠ مليوناً ولو أضفنا إلى هذا العدد أعضاء عائلاتهم لزاد عددهم على ثمانين مليوناً . فضلا عن أن هناك من حرموا من عملهم جزئياً ، باتباع المصانع لنظام البطالة الجزئية .

ولقد اضطرت الدول ازاء هذه النتائج الاجتماعية الخطيرة ، إلى القيام ببرنامج ضخم للأعمال العامة كى تستخدم فى انجازها آلاف العمال المتعطلين بدلا من بقائهم كلا على عاتقها يهددون أمنها الاجتماعى بشر النكبات . وقد نقص عدد العمال العاطلين فى الولايات المتحدة بموجب قانون الانعاش الصناعى القومى وابتدأت مشروعات التسليح فى عام ١٩٣٧ تستنفد عدد العاطلين الضخم فلم تعد أسواق العمل تزدحم بهم كما كان الحال من قبل .

ولقد أثار علاج هذه المشكلة الدولية اهتمام مكتب العمل الدولى وحفزه إلى مواصلة الجهود لاستنباط الوسائل المجدية فى مكافحة المشكلة وتخفيف وطأة أعراضها على المجتمع الدولى . وكان من أهم المقترحات التى تقدم بها المكتب المذكور فى هذا الصدد ما يأتى : —

أولا — القيام بأعمال دولية وقومية بواسطة اعتمادات دولية

فى شهر يونية سنة ١٩٣١ طلب مكتب العمال الدولى من الحكومات الاوربية أن ترسل اليه اقتراحاتها عن الاعمال العامة التى يمكن القيام بها بواسطة اعتمادات دولية . فأدلى اليه نحو ٢٦ دولة ببيان من الاقتراحات التى تراها . وظهر أن مجموع هذه الاعمال يستلزم اعتماداً قدره خمسة مليار

فرنك ذهباً وطبعاً ليس من السهل الحصول على تلك المبالغ فى الوقت الذى نرى فيه الميزانيات المختلفة مثقلة بأعباء كبيرة . فالاقتراح فى ذاته معقول إنما يصعب تنفيذه (١) .

ثانياً — نظام التحريم الدولى

ثبت من الأبحاث الاستقرائية التى قام بها مكتب العمل الدولى بجنيف أنه حتى فى أشد حالات البطالة تعقداً ، توجد فى بعض الممالك صناعات ينقصها العمال . وكثيراً ما يكون من الملائم استخدام العمال العاطلين الاختصاصيين فى تلك الصناعة المنتمين إلى ممالك أخرى ، بدلا من استخدام عامل وطنى مختص .

ثالثاً — انقاص ساعات العمل الى أربعين ساعة فى الأسبوع دون انقاص الأجر

يختلف هذا النظام عن نظام البطالة الجزئية فى كونه لا يمس مقدار الأجر ، وقد اتبعته دول كثيرة ، ويتلخص فى ضرورة توزيع كمية العمل المطلوبة على عدد أكبر من العمال مع بقاء الأجر على ما هو عليه .

وقد عقد مؤتمر دولى تمهيدى لفحص هذه المسألة فى جنيف من ١٠ إلى ٢٥ يناير سنة ١٩٣٣ ، وقرر الموافقة على فكرة انقاص ساعات العمل واقتراح بحث تفاصيل هذا الموضوع فى أقرب فرصة (٢) .

---

(١) راجع الاقتصاد السياسي الجزء الثانى للأستاذ عبد الحكيم الرفاعى ص ٥٤٧

(٢) المرجع السابق ص ٥٤٨

رابعاً ـ تأمين اجتماعى عالمى

وصف مراسل جريدة النيوزكرونكل فى نيويورك فى ذلك البرنامج المؤلف من سبعة أهداف والذى أعدته لجنة عصبة الأمم التى عالجت المشاكل الاقتصادية بأنه (مشروع اجتماعى على غرار مشروع بيفردج يصح تطبيقه على العالم بأسره) .

ويقوم هذا المشروع على النظرية القائلة بأنه إذا ظفر الفرد بالسلامة الاقتصادية فان الأمة بدورها ستظفر بها ، وأنه إذا تيسر القضاء على المشاكل الدولية بنجاح تلاشت أسباب كثيرة مما كانت قبل الآن تثير الحرب .

أما الأهداف السبعة الرئيسية التى يرمى إليها هذا المشروع الذى وضع لإنقاذ العالم من الفوضى الاقتصادية التى أعقبت الهدنة فى عام ١٩١٨ فهى :-

أولا ـ وجوب الانتفاع بجميع الموارد البشرية والمادية والموارد الفردية والمشروعات الاقتصادية والمخترعات العلمية إلى أقصى حدود الانتفاع حتى يتوطد المركز الاقتصادى فى جميع البلاد ويرتفع مستوى المعيشة فيها .

ثانياً ـ العمل على ألا يبقى فرد من القادرين على العمل والراغبين فيه من الرجال والنساء عاطلا مدة أطول مما تقتضى نقله من صناعة إلى أخرى أو تعليمه صناعة جديدة .

ثالثاً ـ وجوب توافر الغذاء والملبس والمسكن والدواء الكافى لحاجات جميع الطبقات فى كل دولة من الدول .

رابعاً ـ اشتراك المجموع فى تحمل اعباء الفرد إذا طرد من عمله أو إذا أصبح عاجزاً عن مواصلته .

خامساً ـ وجوب احترام حرية الفرد فى اختيار العمل الذى يريده وترقيته تبعاً لمؤهلاته ومواهبه .

سادساً ـ وجوب إزالة جميع العوائق التى تقف فى وجه التجارة حتى يتيسر لكل دولة الحصول على المواد الأولية والبضائع المصنوعة .

سابعاً ـ توافر وسائل الإنتاج الحديثة لجميع الشعوب باتخاذ تدابير دولية تتصل بمسائل التعمير والإنشاء وإزالة جميع الحواجز التجارية .

جهود أمريكا

فى معالجـــــة البطالة

الفصل الاول

جهود الأمريكيين فى معالجة مشكلة البطالة

٧٩ ـ اعتماد أمريكا وانجلترا على الصناعة

كلنا يعرف أن الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا العظمى أمتان صناعيتان عظيمتان ، تعتمدان على مرفق الصناعة ، اعتماداً كبيراً ، فى تدعيم أسس حياتهما الاقتصادية والعمرانية ، وتدينان لهذا المرفق بكافة مظاهر الرقى والقوة المادية والسياسية التى يستخدمانها اليوم فى القضاء على عوامل الفوضى الدولية وإعادة الاستقرار السياسى والرخاء الاقتصادى لدول العالم كله .

٨٠ ـ نتيجة طغيان النظام الصناعي

غير أن سيادة النظام الصناعى على الحياة الاقتصادية القومية فى هاتين الأمتين أدى بهما إلى معاناة مشاكل البطالة ومواجهة المتاعب التى تخلقها حالة اجتماعية غير مستقرة ، من جراء ازدياد عدد المتعطلين فى البلاد ، وما يتبع ذلك من انكماش ملحوظ فى سوق الانتاج والاستهلاك فى كل منهما فضلا عما لذلك من آثار سيئة فى الحياة العائلية التى يحياها هؤلاء العمال .

ولم تقصر الهيئات الحكومية أو الحرة فى العناية بشأن هذه المشكلة منذ ظهورها ولم تتوان فى تتبع نتائجها وآثارها بالبحث والاستقراء والدراسة العلمية المدعمة بجملة التجارب التى جازت بها الحرف الصناعية خلال أدوار تطورها المختلفة .

٨١ ـ أثر الأزمة الاقتصادية الماضية ١٩٢٩ وكيفية مقاومتها

ولما ان ابتدأت الأزمة العالمية الماضية عام ١٩٢٩ فى أسواق أمريكا المالية واضطرب من جرائها كيان كثير من مؤسساتها المالية والصناعية

وقفز عدد العمال المتعطلين حتى عام ١٩٣١ الى أرقام خطيرة لم تكن لها سابقة فى تاريخ البلاد الاقتصادى ، ساهمت الدراسات العلمية الجامعية جنبا إلى جنب مع السياسة الحزبية فى سبيل أخذ الطريق على هذه الكارثة القومية التى كادت تودى بموارد البلاد الصناعية ، فضلا عما كان مقدراً بسببها من أخطار فادحة على سلامة التوازن الاجتماعى والاقتصادى للبلاد

٨٢ ـ الحرب الحالية والتعطل

وإذا كانت الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا العظمى قد وجدتا فى هذه الحرب مجالا طبيعيا فسيح المدى ، يكفى لاستغراق جهود الملايين من الأيدى العاملة ، كلها مجندة اليوم فى مصانع الحرب وميادين القتال وحقول الإنتاج القومى ، فانهما بالطبع ليستا غافلتين إطلاقا عن المصير الذى سينتهى إليه هؤلاء ، بعد أن تضع الحرب أوزارها ويلقى الجنود سلاحهم ويعودوا إلى أوطانهم وأسرهم بعد سنوات من جهاد الدمار والموت ، ليطلبوا العمل والقوت والكساء والمأوى .

٨٣ ـ محاولة دراسة مشكلة البطالة

وفى كل من هاتين الدولتين العظيمتين ، لجان تألفت أخيرا من علماء اختصاصيين فى مشاكل الاقتصاد والاجتماع ، فضلا عن أرباب المال والأعمال وزعماء نقابات العمال ، للعناية بدراسة هذه المشكلة دراسة علمية مؤسسة على الوقائع المتطورة والخبرة المكتسبة والآمال المعقودة على تحقيق رخاء عالمى مؤسس على حرية التجارة وحرية البحار ، وهما قاعدتا السلم العالمى المرتقب .

وبالطبع ليس أمر هذه المشكلة من الهوان والبساطة بحيث تكفى لحسمها حلول مرتجلة أو سياسية اقتصادية موقوتة ، فان ما يجد من تطورات فى ظروف الحرب المالية والاقتصادية وما يستتبع ذلك من تغيرات بعيدة المدى فى الملابسات الاجتماعية التى لا تنى تغير من ظروف الطبقات وتعمل

على تقريب الشقة بينها ، تحقيقا لمبدأى التضامن الاجتماعى والمساواة الاقتصادية ، كل أولئك له أثره فى تكييف تلك المشكلة ، وبالتالى فى تكييف الحلول المقترحة فى ظل عواملها المتباينة .

وقد قلنا فى الفصول السابقة إن أعراض هذه المشكلة تأخذ فى الظهور عند حدوث أى انكماش اقتصادى وتتدرج فى التعقد ساحبة وراءها سلسلة مستطيلة من نتائجها الخطيرة ، كلما تعقد أمر الضيق الاقتصادى الذى أحدثها وقلنا أيضاً إن ثمة مسكنات عدة قد يخطئها الحصر . اقترحها أصحابها كعلاج لهذه المشكلة غير أن غالبيتها لم ترق الى المستوى الذى يجعلها بمثابة سياسة إنشائية مقعدة على أسس سليمة تستطيع بتنفيذها أن تنقذ المجتمع من شرورها وهو لون من التخبط سنظل معرضين له حتى نلم إلماما علميا سليما بحقيقة هذه المشكلة وجملة الظروف المؤدية إليها .

والحق أن عدم معرفتنا لكافة الأسباب المحدثة للبطالة ومدى أثر كل منها هذه المشكلة ، بل وفى الفرد المتعطل نفسه ، سيظل مفضيا بنا كما قلنا إلى اقتراح الحلول المرتجلة التى لا تكاد تنهض على ساق ، فضلا عن أن تتماسك عند التطبيق العملى فى مجتمع صناعى معقد ، وهو لعمرى مرض لا تقل خطورته بالنسبة لسلامة جسم المجتمع ذاته عن خطورة المرض العضال بالنسبة لسلامة جسم الإنسان نفسه .

جهود الولايات المتحدة

٨٤ — جهود جامعة مينيزوتا

ولقد هال هذا الأمر جامعة مينيزوتا **University of Minnesota** الأميركية فأخذت على عاتقها دراسة هذه المشكلة وألفت لذلك هيئة جمعت عدداً من كبار رجال المال والاقتصاد الأميركيين سواء من كان

٨٥ ـ الاستعانة بالدراسات الجامعية

منهم مشتغلا بالمسائل الاقتصادية النظرية كأساتذة الاقتصاد السياسى فى الجامعات أو من مارس منهم مهنة المال والإنتاج الصناعى وتنظيم المشروعات .

ولقد استدعى الأمر أن تستعين هذه اللجنة بكثير من الدراسات الجامعية الحديثة فى علوم الاجتماع والاقتصاد والنفس والتربية والهندسة والطب وأن يقوم نفر من كبار الأساتذة الجامعيين المختصين بهذه المواد بالمساهمة فى وضع أحدث ماوصلت اليه معارفهم وأبحاثهم تحت تصرف هذه الهيئة ، حتى تستنير بالدراسة الجامعية المنظمة .

٨٦ ـ المعاونات المالية وأثرها فى تعضيد البحوث العلمية

ومما عاون هذه الجامعة فى مهمتها الاجتماعية الخطيرة تلك المعاونات المالية الكبيرة التى أمدتها بها هيئات ثلاثة كبرى أولاها « روكفلر » وثانيها « كارينجى Karnegie » وثالثهما « سبلمان Spelman » وبذلك اجتمع لهذه الجامعة من موارد المال ، ما مكنها من أن تتقدم للعالم كله ، فضلا عن أن الولايات المتحدة الأميركية ، ببرنامج دراسى شامل للأسباب المختلفة لتلك المشكلة ، فضلا عن أوجه العلاج المقترحة والمبنية على خبرة الأعضاء ، ودقة البحث المدعم بالإحصاء الحديث وسنلخص فى الصحائف التالية هذا البحث لأهميته كأسلوب من الدراسة المقارنة الذى نحتاج نحن الى استهدائها فى الطب لهذه المشكلة الاجتماعية الكبرى . وقد قسمت هذه الهيئة دراستها إلى أقسام ثلاثة : ـ

ا ـ الجوانب الاقتصادية لمشكلة البطالة .

ب ـ الأعراض المتصلة بالأفراد وتشخيص أسبابها .

ج ـ الإكثار من المكاتب والهيئات التى تخدم العمال وطريقة ذلك .

١ ـ الجوانب الاقتصادية لمشكلة البطالة

موضوعات وأغراض عامة

٨٧ ـ دراسة الظواهر الاقتصادية للمشكلة

كان أول مهمة أخذتها الهيئة على عاتقها أن تدرس الظواهر الاقتصادية لمشكلة البطالة فى مدن ثلاثة ، وذلك كيما تتأكد من حقيقة الأثر الذى تحدثه التقلبات الصناعية فى كمية العمل ونوعه فى الإقليم المعرض لهذه التقلبات ومن ناحية أخرى فان الاستدلالات والتحقيقات التى يكشف عنها هذا البحث الفنى فى تلك المدن سيوفى توفية تكشف عن ضروب الفنون والمهن المختلفة من حيث لون التدريب الذى تحتاجه كل مهنة والإرشاد الفنى الذى تقتضيه ظروف الحياة الصناعية الحاضرة ، وثمة غرض ثالث هدفت اليه هذه الهيئة فى بحثها وهو غرض تناول ما يمكن للفنيين من أقطاب الاقتصاد والصناعة أن يحدثوه من تغييرات تمس نظام الأعمال وأساليب إدارتها بصورة تساعد على تحقيق الاستقرار والثبات فى سوق العمل .

ويمكن أن نرد مصادر العمل فى مجتمع ما إلى مجموعات ثلاثة : ـ

١ ـ مصدر العمل الثابت الذى يتيسح لشاغليه فرصة دائمة للانتاج فى ناحية ما وهم لذلك لا يعرفون البطالة أو قلما يشكون التعطل .

٢ ـ مصدر العمل غير الثابت وفيه تتاح للعمال فرصة غير دائمة للانتاج فى ناحية ما وعدم استمرارها أو استقرارها راجع إلى أن هناك نوبات كساد كبيرة تطرأ على الأعمال وتصحبها فترات تعطل عن العمل .

٣ ـ مصدر العمل المحتمل ولا تتاح فرصة لأصحابه ، إلا فى أحوال نادرة ومن ثمة فهم يعانون عادة عطلا يمتد إلى فترات طويلة نسبياً .

وليس هناك بالطبع سبيل إلى إيجاد تقسيم دقيق لكافة نواحى الأعمال يفى بالغرض ويقفنا بالضبط على حالة العمال كافة فى كل الظروف والأوقات وليس بعجيب أن يحدث غالباً أن شخصاً واحداً قد يمر بجملة هذه الأدوار فى فترات مختلفة ، يذوق استقرارها ويكتوى بتقلباتها .

٨٨ ـ مقاييس المواهب الشخصية وتعيين نوع العمل

وعلى الرغم من أن الدراسات السيكولوجية الفنية لم تبلغ بعد حدا من الكمال يمكننا من أن نشعر بالثقة أو الطمأنينه إلى أن مقاييس المواهب الشخصيـة هى من الكفاية بحيث تعيننا على تعيين نوع العمل اللائق بالشخص الذى يبدأ حياته العملية ، إلا أن هذه المقاييس على نقصها يمكن لنا أن نستخدمها ، على سبيل التجربة ، لاختبار مدى لياقة أو كفاية مجموعات الأعمال الحالية أو المقترحة ثم تقسيمها على أسس جديدة لتنظيم استخدام العمال واعطاء كل عامل ما يناسبه من العمل .

وكلنا يعلم أن العمال المشتغلين بصفة عامة ، تتناوبهم على الدوام فترات تعطل بجانب فترات العمل ، على حسب ما يتناوب الأعمال المختلفة من دورات الكساد والنشاط ، وهكذا يزداد عدد الطبقة العاملة تارة وتقل تارة أخرى من وقت الى آخر . وقد يبدو أن السبب فى هذه التقلبات التى تطرأ على سوق العمل ، راجع الى التغيرات الاقتصادية التى تعمل دائما على رسم انحرافات الخط البيانى بين طوائف المشتغلين وغير المشتغلين ، وقد ينحرف الخط البيانى نحو جهة المتعطلين حتى ليجعل كفتها ترجح على كفة المجموعة العاملة ، وقد يحدث هذا التأرجح فى انحرافات الخط البيانى بصفة منتظمة ، متأثراً بعوامل منتظمة ، وقد يحدث على العكس من ذلك ، بأن تكون هذه الأنحرافات غير منتظمة فتتجه بالخط البيانى الى هذه الحرفة أو تلك بعامل الصدفة المحضة . ويلحق التغير أيضا نوع البطالة فتارة

٨٩ ـ نوع البطالة

تكون بطالة فصلية أو دورية أو فنية أو غير ذلك من أنواع التغيرات التى تمس بالتغيير والتبديل نسب التعطل فى مختلف أنواع العمل خلال فترات متباينة .

وفضلا عن ذلك فان نوع الأعمال وعددها فى تغير دائم أيضا ؛ ومن مهمة هذا البحث الذى نحن بصدده أن ندرس طبيعة التغير أو التحول فى نوع العمل بل ونوع التعطل كذلك ، وكل ما نحتاج اليه تحقيقا لهذا الغرض هو لون من التحليل يتناول أعمال مجتمع ما بصورة علمية منظمة وهو أمر من الضرورة بمكان لكل إحصاء دقيق يدلنا على المهن والحرف المختلفة .

ولاشك أن وضع ترتيب دقيق لأسباب البطالة لأمر ذو فائدة محققة فاذا كانت البطالة راجعة الى حد كبير الى خطأ السياسة التى تساس بها الأعمال وتدار بها أوجه نشاط الحرف المختلفة ، فان من الضرورى طبعا أن نستجلى حقيقة الأسباب الداعية الى اضطراب هذه السياسة ، لنطلب لها بأوجه العلاج المناسبة ، وهو أمر ينطبق مثلا ، على البطالة الفصلية حيث يكون فى مقدور الفرد العامل أن يتلافى كثيراً من أسبابها إذا ألم بتلك الأسباب .

٩٠ ـ أثر التحسينات الفنية فى التعطل

ولا تحدث التغيرات الفنية التى تطرأ على صناعة من الصناعات ، إلا نسبة ضئيلة من التعطل ، بالمقابلة الى النسبة التى كان يواجهها العمل قبل إدخال هذه التحسينات الفنية عليه ، وهذا أمر شاهدته الملاحظات وأيدته التجارب المتوالية فى انجلترا ، حيث أحدثت التطورات الفنية التى مرت بها الصناعات المختلفة نسباً ضئيلة جداً من التعطل

والواقع أنه اذا كانت إدارات الصناعات المختلفة فى انجلترا أكثر

استعداداً واستجابة للتطورات الفنية وإدخال التحسينات المختلفة على سير العمل الصناعى كى يستطيع مواجهة المنافسة التجارية فى الاسواق العالمية فان من الميسور لهذه الادارات أن ترى كفة التعطل فى ميزان العمل أكثر شيلا بل وأن تجد نسبة التعطل ، بعد التحسينات المدخلة ، لم تزد إلا زيادة طفيفة ، بالنسبة لما كانت عليه من قبل .

وقد يكون للعمليات الصناعية المستجدة فى عالم الإنتاج ، فى الاقطار الاخرى ، أثر مباشر فى إلقاء آلاف من العمال خارج محيط العمل . فإنتاج سلعة جديدة لمنافسة سلع أخرى موجودة فى السوق قد يسبب عطلا نسبياً فى صناعات قائمة فى بلدان بعيدة .

ومن هنا كان من الصعوبة بمكان أن نبين ما إذا كان إدخال رب العمل لتحسين آلى أو تعديل فنى يتيح للآلة أن تحل محل عدد من الأيدى العاملة بنسبة معينة ، فى إنتاجه لسلعة لا نحتاج إلا إلى وقت قصير نسبياً فى انتاجها ذا أثر مباشر فى إحداث البطالة ، كما لا نستطيع أن نبين ما إذا كان أثر هذه التعديلات والتطورات مقللا لنسبة البطالة الموجودة أصلا أو عاملا مساعداً على ازديادها ومضاعفة نتائجها .

وبعد فلا يصح للباحث أن يكتفى بنظرة سطحية يلقيها على ظواهر هذه المشكلة خلال بحثه الاستقرائى فى عواملها وأسبابها ، وإلا كانت النتيجة أكثر سوءاً ، إذ تصبح أوجه العلاج المقترحة ذات أثر مباشر فى تعقيد الأمور أكثر من ذى قبل .

ولقد ظهر أنه إذا كانت أسباب البطالة راجعة ، إلى حد كبير الى سوء توجيه العمل الصناعى وعجز إدارته الفنية ، أو إلى أن هناك عيوبا شخصية فى العمال أنفسهم ، فان من الميسور إلى حد كبير أن نقلل من نسبة التعطل .

فى مثل هذه الاعمال بعلاج تلك الاسباب التى أحدثته .

٩١ — ترتيب وتبويب مواد العمل

فمثلا إذا كان تخبط سياسة الإنتاج وعدم تمشيها مع تطورات العوامل الاقتصادية ، هو من أهم الاسباب المحدثة للبطالة ، وهو أمر صحيح بالنسبة للبطالة الدورية أو البطالة التى ترجع الى سوء الإعداد الفنى أو الناشئة عن التحسينات الآلية المستحدثة ، فانه يصبح من الضرورى أن يعمل القائمون بأمر تلك الصناعة على اتخاذ الخطوات اللازمة لوضع الفائض من العمل فى حقول أخرى للانتاج يحتاجها المجتمع . وهذا يستلزم بطبيعتة أن تكون موارد العمل من المرونة وسهولة التحول بحيث تستجيب للتوجيهات المتغيرة حسب تبدل الظروف الاقتصادية الملابسة لها .

ولذا كان تبويب موارد العمل وترتيبها ولا سيما الأعمال التى يعانى عمالها البطالة ، على أسس علمية تجريبية ، أمراً جد ضرورى لرسم سياسة اجتماعية واقتصادية مستنيرة إزاء هذه المشاكل ، وهو أمر يقع على عاتق الدولة بما تضمه اليها من هيئات ودواوين منظمة ، على أن تساعدها فى ذلك معاهد العلم الحرة ودوائر الصناعة ونقابات العمال .

أساس الاستدلالات ومصادر المعلومات الخاصة بالبحث

ويجب أن تكون النتائج التى تنتهى اليها ، بسبيل من الموضوعات المشار اليها فى البحث السابق ، مقعدة على أساس متين من المعلومات الحقيقية ولا بد كذلك من القيام ببحوث فنية واسعة النطاق لتجميع وتحليل مواد هذه البحوث والمعلومات المختلفة التى تستند اليها .

وهناك صور أربع لتجميع الاستدلالات الرئيسية وحصر مصادر المعلومات الفنية ، التى سيعتمد عليها هذا البحث بصفة أصلية ، رأينا أن نثبتها هنا تكميلا لعناصره وليرجع اليها من أراد التوسع .

٩٢ ـ مصادر المعلومات الفنية

(ا) المطبوعات الرسمية وشبه الرسمية

فأول هذه المصادر تلك المطبوعات الرسمية التى تصدرها حكومة الاتحاد المركزية وحكومات الولايات المتحدة المكونة لهذا الاتحاد، فضلا عن المطبوعات الأخرى التى تصدرها وتقوم على طبعها هيئات ومؤسسات أخرى شبه رسمية، من وظيفتها جمع الاستدلالات والمعلومات المختلفة التى هى قوام البحث فى المشاكل الاجتماعية كافة.

(ب) التقارير الاحصائية عن البطالة

ومن المطبوعات الرسمية تقريران إحصائيان عن البطالة أصدرتها هيئة إحصاء البطالة المتحدة فى سنة ١٩٣١ وتتجلى فيهما نوبات الكساد التى تجتاح المهن والحرف الأمريكية كما يظهر لنا على مدى التفاوت فى أعمار العمال وتوزيعهم على هذه المهن وتوزيع الجنسين، ومدى نسبة كل منهما فى مجموع الحرف التى يعملون فيها معاً

وهناك تقارير إحصائية أخرى عن السكان والصناعات والتجارة الأميركية كان لمعلوماتها القيمة أثر جليل فى المساعدة على كشف غوامض هذه المشكلة، هذا عدا التقارير الضافية التى اشتملت عليها أعداد المجلة الشهرية للشؤون الزراعية والصناعية ورسائل وكتب أخرى كثيرة. وكلها تكون المصدر الثانى لهذا.

(ج) دراسات وليام ستيد

ويأتى المصدر الثالث لهذا البحث فى صورة تلك الدراسات الدقيقة التى قام بها البروفسور «ويليام ستيد» ومعهد أبحاث تنظيم العمل الذى يقوم بين شهر وآخر بتجميع المعلومات المستجدة عن أحوال العمل والبطالة فى الصناعات الامريكية المختلفة ونسب توزيع العمال عليها وقد تناول البحث الإحصائى لهذا المعهد مدنا أمريكية ثلاثة جعلها أساس دراسته فى هذه المشكلة.

(د) ابحاث معهد تنظيم العمل

أما المصدر الرابع فهو تلك المعلومات الدقيقة التى تنطوى عليها أبحاث

هذا المعهد الخاص بتنظيم العمل . وهى أبحاث آخذة فى الاتساع والتقدم تدرس حالة أربعة آلاف متعطل من الوجهات الفنية (أى توزيعهم حسب تدريبهم على الأعمال الصناعية المختلفة) والنفسية والصحية وتواريخ التحاقهم بأعمالهم والظروف التى لابستهم أثناء اشتغالهم بتلك الحرف . وهى أبحاث تحليلية فريدة من نوعها وتحتاج الى مجلدات فى شرحها ولذلك سنكتفى فى الصفحات الآتية بالإلمام بأهم نواحيه ممثلة فى بحث الجامعة المذكورة عن هذه المشكلة .

البحوث الأربعة الرئيسية

إن مبدأ التخصص المهنى قد استخدم فى بيان الموضوعات التى يتضمنها تجميع وتحليل مجموعة مواضيع البحث اللازمة فى هذا البحث وهناك ثلاثة أهداف عامة للمشروع الأول المقترح فيما أسلفنا ، تكون بمثابة المرشد لهيئة البحث فى دراستها لهذه المشكلة ، وكل تحقيق مقترح يجرى بحثه من حيث كفاية أهدافه المحددة بالنسبه للأهداف الرئيسية للمشروع .

فى مراحل المشروع الأولى نرى أن هيئة باحثى المشروع الأول يشتغلون أولا بالبحوث الأربعة الرئيسية المذكورة فى القسم التالى وهى : ـ

١ ـ تاريخ الحالات الفردية لأربعة آلاف متعطل .

٢ ـ البحث الصناعى .

٣ ـ بحوث تحليل المهنة .

٤ ـ بحث هجرة العمل .

٩٣ ـ تاريخ الحالات الفردية

فأما البحث فى تاريخ الحالات الفردية فينفذ غالباً بواسطة هيئة باحثى المشروع الثانى ولو أن ثمة عناصر معينة فى ذلك تتصل مباشرة بالمشروع الأول .

ومن المفيد أن يكون هناك تلخيصات لتواريخ الحالات الفردية لتنفع فى تقسيم طوائف المتعطلين .

فى المكان الأول تبين هذه التلخيصات كم من الحالات المبحوثة تنسب للطوائف الآتية :

١ ـ المتعطلون تعطيلا دائما بسبب عيوب سيكولوجية كالغكاء المحدود والعيوب البدنية سواء كانت مؤقتة أو دائمة ، والعيوب الشخصية

كالتقدم فى السن أو التدريب الناقص .

٢ — المتعطلون بسبب اشتغالهم بمهن لم يعدوا لها أو ليس لها أى مستقبل .

٣ — المتعطلون جزءاً من الوقت فى كل عام بسبب ظروف صناعاتهم الموسمية .

٤ — المتعطلون بسبب الضائقة الإقتصادية .

٥ — المتعطلون بسبب المستحدثات الفنية فى الصناعة .

٦ — المتعطلون بسبب اضمحلال صناعات معينة .

ويزودنا البحث فى حالة طوائف العمال ذوات الأعمال الدائمة عند مقارنتها بحالة المتعطلين بموضوعات هامة للبحث .

وهذه الموضوعات تدل على أن كلتا الطائفتين العاملة والمتعطلة تشترك فى عدة أمور كالعقلية والصحة الشخصية والتدريب والتعليم والسن .

٩٤ — البحث الصناعي

والبحث الصناعى نفسه موضوع للدراسة فان خمسمائة مؤسسة تشمل مؤسسات صناعية ونقلية ، ومؤسسات المنافع العامة والأسواق والبنوك والمؤسسات المالية بحثت حالتها بواسطة هيئة من الباحثين .

فأما بالنسبة للمؤسسات والصناعات التى يزيد فيها التعطل عن غيرها فالخطة تقضى بتحليل وتقسيم رأس المسألة المراد بحثها إلى أسباب ، والتأكد من نسبة ما يندرج من هذه المؤسسات فى الأقسام الآتية : —

١ — هؤلاء المتعطلون بسبب الضائقة الإقتصادية .

٢ — المتعطلون بسبب الطبيعة الموسمية لبعض الصناعات (الصناعات التى لا تشتغل إلا فى مواسم معينة من السنة) (المتعطلون بسبب المستحدثات الفنية فى الصناعة .

٤ — المتعطلون بسبب اضمحلال بعض الصناعات أو بسبب ظهور صناعات جديدة أو بسبب هجرة الصناعات من منطقة لأخرى أو بسبب الفشل فى منافسة المنافسين أو بسبب صعوبات العمل .

ومن أغراض البحث معرفة أى المؤسسات والصناعات التى يقل فيها نسبة المتعطلين وسبب ذلك .

ومن الأغراض الأخرى معرفة أى المؤسسات أكثر رواجا فى منطقة معينة مثلا وعما إذا كانت الصناعات الثابتة على حالها ولولم يطرأ عليها توسع والصناعات التى تتوسع فى أعمالها ، قد ازدادت تأثراً بتعطل العمال الفنيين أم أن الحال على العكس من ذلك .

ومن الأغراض أيضاً بحث المؤسسات التى تأثرت بالتعطل الدورى وتقدير أثر الاتحاد والنقابات فى مشكلة التعطل ، وأثر سياسة هيئات العمال فى إخراج العمال من أعمالهم ، وأثر سياسة أصحاب الأعمال بالنسبة لإخراج كبار السن من العمال من العمل ، وأثر العمال ذوى التدريب الناقص فى كفاية العمل ، وأثر سياسة أصحاب الأعمال بالنسبة لإعانات العمال المستغنى عنهم ثم الأثر الذى قد يكون لإدارات المصانع والمؤسسات فى تثبيت الأعمال وللحصول أخيرا على معلومات كافية عن الميزانيات ومبيعات الاختراعات والنفقات والأرباح خلال السنوات الخمس الأخيرة بقصد التأكد من اتجاهات الاحوال المالية والكفاءة الإدارية للمؤسسات المختلفة .

وتحليل هذه الصناعات من شأنه أن يبين أى الصناعات والمؤسسات الفردية تكون آنئذ تحت المستوى العادى أو فى طريقها لتكون كذلك وتكون الدراسات الخاصة للأسواق والبنوك وشركات النقل فى الشمال الغربى ، جزءاً لا يتجزأ من المشروع .

٩٥ ـ بحث تحليل المهنة

وأما البحث التحليلى للمهن ، وهو الذى يتقدم ويتسع الآن فسوف يشمل مختلف المهن فى عدد وافر من المؤسسات وسيعمل فى هذا البحث سجل لكل عملية فى المصنع ، ابتداء من استلام المادة الاولية حتى تسليم السلعة المصنوعة كما يشمل البحث الأعمال المكتبية أيضاً ، ويلاحظ مدى التدريب والمهارة اللازمة لكل عملية ، وسيعمل بحثان أو أكثر من مثل هذه البحوث لبحث أثر المستحدثات الفنيه على العمل والغرض منهما هو التأكد من مدى التطورات المعينة التى حدثت فى مدى معين من الزمن ، فيما يتعلق بالمهارة اللازمة لكل مهنة ، والتأكد أيضا من مدى تأثر مهارة العمال المكتسبة بهذه التطورات وما تسفر عنه هذه التطورات فيما يختص بطبيعة إعادة تدريب العمال ليستطيعوا مثل مواجهة هذه الاحوال الصناعية المستحدثة .

غير أن الملاحظات العامة فيما يختص بأثر المستحدثات الفنية وتقلبات الاسواق فى المهارة والمهن والأعمال ليست بالدقة الكافية .

ويمكن إحراز تقدم علمى صحيح إذا ما عمل تحليل مهنى دائم يشمل مختلف الصناعات على فترات منتظمة فى وقت طويل ، ويقترح المعهد فى هذا البحث أن يبدأ هذه الدراسة ويأمل أن يستمر فيها مستقبلا .

٩٦ ـ بحث هجرة العمال

وهناك بحث آخر مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالبحث الصناعى ، ويقصد إلى جمع وتحليل تواريخ وظروف جميع المؤسسات التى فشلت أو هجرت هذه المنطقة (الشمال الغربى) فى السنوات الخمس الاخيرة ، وكذا التى تأسست فيها خلال نفس المدة وهذه التواريخ يحصل عليها من **Dun's Rating Bureau** ومن سجلات مختلف الصناعات المتحدة فى هذه المدن ، وتجرى محادثات مع إدارات المصانع ، كلما تيسر ذلك ، والغرض من هذه الدراسة هو من جهة التأكد من أسباب الهجرة أو الفشل ، ومن جهة أخرى التأكد من

أسباب تأسيس صناعات جديدة فى نفس المنطقة التى هجرتها أو فشلت فيها تلك الصناعات .

ويجب أن تلقى دراسة هجرة العمل الضوء على القوى المحركة التى تعمل على هامش النشاط الصناعى ، وعلى أسباب نجاح أو فشل الصناعات فى بعض هذه المنطقة ، ولا يخفى أن تنقل وحدات العمل داخل وخارج ذلك المجتمع يؤثر بطريقة فعالة فى طبيعة مدى التعطل .

مسألة العمل المستمر

تهتم الدراسة الاقتصادية بتحليل الأحوال الصناعية وأحوال العمل كما هى عليه اليوم وقد يكون سوء الحظ أن يتوقف جمع الشواهد بمجرد تحقيق أهداف المشروع الرئيسية . وفى الوقت الحاضر يقدر لتمام المشروع سنتان وأثناء هذه الفترة سيستمر العمل فى فهارس الاستخدام التى عملت للمدن الثلاثة . ومن هذه الشواهد يمكن ، على مجال واسع ، قياس وفرز التقلبات الموسمية والدورية ، وبيان الاتجاهات الحديثة فى تحديد عدد العمال المأجورين فى كل مهنة . وأكثر من هذا يمكن لهذه الفهارس أن تبين فى جداول مبوبة عدد العمال الذين يتقاضون أجوراً بحسب (المهارة - ونصف المهارة - وفقدان المهارة) وعدد المستخدمين منهم فى كل صناعة . وكلما زادت الشواهد المجمعة زادت المعلومات الخاصة بالتغييرات المهنية فى كل صناعة . وهذه الشواهد التى نحصل عليها مضافا اليها إحصاءات العمل الحكومية تمكننا من قياس الاتجاهات المهنية ومقارنة أهمية الصناعات بعضها الى بعض.

المشروع الثانى

التشخيص الفردى وإعادة التدريب

الأغراض العامة

إن أغراض المشروع الرئيسية فيما يختص بالتشخيص الفردى والتدريب هى الأغراض الثلاثة الآتية : —

١ — اختيار وسائل تشخيص المقدرة المهنيه للعمال المتعطلين .

٢ — الحصول على قاعدة لمشاكل إعادة تدريب العمال المتعطلين .

٣ — استعراض وسائل إعادة التدريب وإيجاد أعمال للعمال الذين تعطلوا بسبب التقلبات الصناعية . وقد أعان على إتمام هذا البحث جمعية كارنيجى **Carnegie**

ويعنى هذا المشروع أولا بدراسة حالة العمال المشار اليهم فى الصفحات التالية . وقد رسموا خطة لفحص أربعة آلاف متعطل فى عيادات أعدت خصيصاً فى المدن الثلاثة المذكورة .

وهناك غرض مزدوج من فحص كل حالة . فيتجه الاهتمام أولا إلى التعرف على الأسباب الرئيسية والعوامل المشتركة فى تعطله . ويفرز كل شخص بحسب مقدرته ومنفعته للصناعة . وتحقيق الغرض الأول يساهم فى تحقيق المشروع الأول كما هو مبين آنفا . وأما الهدف الثانى فسيستخدم كأساس لتقسيم المتعطلين الى أقسام تبين ما يأتى :

(١) نسبة العمال الذين لا يصلحون عقليا أو بدنيا للعمل .

(٢) نسبة الصالحين فوراً للعمل إذا تيسر لهم .

(٣) نسبة المحتاجين لأعادة تدريبهم قبل تعيينهم .

وهذا التقسيم يساعد على وضع تشريعات متمايزة يلائم كل منها القسم الذى وضعت من أجله عند عمل مشروع عام للقضاء على التعطل .

ويتضمن المشروع المسائل الفنية فى مختلف النواحى ؛ فيشمل الأعمال الاجتماعية وعلم النفس والطب والتعليم الصناعى وإدارة هيئات الموظفين وإدارات المصانع واعضاء هذه اللجنة يشملون معظم أعضاء لجنة وضع الخطط العامة وتشمل عدداً من الخبراء فى مختلف مناحى العمل الصناعى .

بحث الحالات الفردية

انشئت عيادتان إحداهما للتحليل المهنى والأخرى للارشاد المهنى . فالأولى فى **Twin City Area** ومركزها بجامعة مينسوتا والثانية فى **Duluth Area** ومركزها فى دار البلدية بدولوث . ويجرى الإختبار على الأشخاص بسحب البطاقات المدرجة بها اسماؤهم من سجلات تسجيل المتعطلين ، التى تضاف اليها كشوف جديدة بأسماء جديدة . وتجرى عملية فرز وانتخاب البطاقات بحيث تشمل مجموعة من مختلف المهن والصناعات من بين جمهور المتعطلين . وقد لبى ١٢٠٠ شخص استدعاءات هذه العيادات فى قرابة شهرين .

٩٧ — الاختبار الشخصى

وهناك ثلاث مراحل فى برنامج فحص حالة الشخص الواحد هى أولا محادثته عن تاريخه الثقافى والمهنى وثانيا اختباره من ناحية وظيفته وثالثا فحص جسمانى وفحص طبى عام .

وفى الفحص المهنى الأول يكتب تقرير من ثمانى صفحات عن تاريخ المهنة التى يمتهنها الشخص . وفضلا عن التاريخ المسهب ، تعمل مراجعة منظمة مما يمكن الحصول عليه من سجلات المدينة كتلك التى تحتفظ بها المدارس والمؤسسات الاجتماعية ، حتى يمكن التحقق من دقة ما أثبتته المحادثات .

ثم إن التاريخ الثقافى الشخصى يجب أن يكون مفصلا وخاصة من ناحية التعليم الذى أكتسبه الشخص ومدى تدريبه وخبرته طبقا للنظرية القائلة بأن كمال الشخص يعينه على حسن الاستفادة من تجاربه الماضية . والغرض من المحادثة الشخصية هو إماطة اللثام عن مدى لياقة الشخص لمهنته .

وقد نظم برنامج الفحص المهنى طبقاً للنظرية التى تقول بأن مجموعات المهن تمايز كثيراً من وجهة الكفاءة والمصلحة اللازمتين لنجاحها وأن هذه الكفاءة والمصلحة يمكن أن تقاس بدقة بواسطة اختبارات مهنية ملائمة .

على أن مشكلة التشخيص المهنى للأغراض الإرشادية أصعب كثيراً من مسألة الاختبار للمهنة . فنحن نواجه على كل حال مشكلة تشخيص الحالات الخاصة للأفراد ، إلى الحد الذى يمكننا من إيجاد عمل ملائم أو تدريب مناسب للعامل ، يستطيع به أن يلتحق بعمل مناسب فى هذه الأحوال الاقتصادية الجديدة .

وفضلا على هذا ، فإن تشريعات العمل قد أهملت المميزات الموجودة بين العمال من حيث الكفاءة إهمالا فاحشاً وقد جرت جميعاً إما على مبدأ (جرب لتنجح أو تفشل ؛ أو على مبدأ استأجر واحتفظ) وقد حان الوقت لإجراء تجربة مستمرة شاملة لاختبار الافتراض النظرى القائل بأن التوزيع المهنى بحسب المواهب البشرية يمكن الوصول إليه على قاعدة اقتصادية وإنسانية أفضل ، وذلك عن طريق عملية الاختبار المهنى الذى يعنى بدراسة مقتضيات المهنة . ولا شك أن عمل عدد كبير من اختبارات الكفاءة المهنية واختبارات المصلحه المهنية أيضا بدرجة موثوق بدقتها يوحى بأنه قد حان الوقت لتنفيذ مثل هذا البرنامج الشامل .

ويشمل البرنامج الاختبارى الخطوات الآتية :—

(١) الحالة التعليمية (الدرجة العلمية والسن عند مغادرة المدرسة)

(٢) المقدرة التعليمية (الذكاء المكتسب بالتعليم)

(٣) المقدرة الكتابية بواسطة اختبار مينسونا للموظفين الكتابيين .

(٤) اختبارات ثانوية كل منها مكون من ١٢٠ فقرة وملاحظة السرعة والدقة .

(٥) المهارة اليدوية وتختبر بطريقة جونسون لقياس مدى مقدرة ومرونة أصابع اليد على استعمال الادوات .

(٦) الكفاءة الميكانيكية أو الآلية كصناعة الخشب والالواح المعدنية . . . الخ . . وتختبر بواسطة هيئة امتحان مينسوتا **Minnesota**

(٧) قوة اليدين والظهر والأرجل وتختبر بواسطة دينامتر خاص .

(٨) الميول المهنية وتقاس بواسطة (**Strong Vocational Interest Test**) للرجال أو بواسطة **Manseno Occupational Interest Test** للنساء

(٩) المهارة التجارية وتختبر بواسطة هيئات خاصة بذلك .

(١٠) العوامل الشخصية مثل الثبات العاطفي ورباطة الجأش والشعور بالنقص والسيطرة على الخنوع ، وتقاس بواسطة :

(**The Personality Inventory Test**)

(١١) سلامة الحواس وتقاس باختبار قوة الأبصار والعمى اللونى.

ويتم التشخيص البدنى الكامل باستخدام طرق الفحص الطبى التى تستخدمها وتهذبها جامعة مينسوتا ، وعند الحاجة تستخدم أشعة أكس والفحص الفسيولوجى ويضع الفاحصون الفنيون نصب أعينهم تبين العيوب الجسمانية والأحوال الصحية التى تحد من صلاحية الشخص للعمل .

وتعتبر العمليات سابقة الذكر بمثابة تجميع أسس المعلومات وتسبق عملية تشخيص حالة الفرد وعملية التدريب الفنى .

ويعقد يوميا مؤتمر يشترك فيه الباحثون الاجتماعيون القائمون بالمحادثات وعلماء النفس والاطباء وهيئه الموظفين والإخصائيين وتمحيص ما وصلوا إليه من حقائق فهو بمثابة مجلس شعبي هدفه الوصول الى حكم إجماعى فيما يختص بالمهن ومدى صلاحية من نجحوا فى الاختبارات المعقودة من أجلها .

مثـال توضيحى

ربما كان فى إعطاء مثال واقعى نوقش وبحث فى المؤتمر ، ما يوضح العملية كلها . وقد أوردنا ملخص تقرير التشخيص الفردى لحالة شخص ما وقد أعطى للفحوصين أرقام مسلسـلة حتى تكون المعلومات عن كل حالة سرية . وعندما عرض التقرير على هيئة المؤتمر أورد الباحث الاجتماعى البيانات اللازمة التى حصل عليها فيما يختص بتاريخ المفحوص ، كالسن والجنس والأسرة ، وخاصة التاريخ التعليمى والمهنى . والشخص الذى نحن بصدد حالته صغير السن لا يتجاوز العشرين ، أمريكى ، ولد فى مينسوتا وتعلم فى سان بول وجاز الدرجة التاسعة فى السابعة عشر من عمره وكان سبب تأخره فى الدراسة مرضه فى طفولته . وقد وجد أن مقدرته التعليمية مساوية لمقدرة طالب فى مدرسة عالية . وقد اشتغل بمهنتين منذ مغادرته المدرسة ، فأول ما أشتغل عام ١٩٢٨ كمراقب عمل فخلاق لمدة خمسة شهور ثم غادر هذا العمل لعدم لياقته جسمانياً لمزاولة بعض المهام المعهودة إليه . ثم تعطل من العمل من نوفمبر سنة ١٩٢٨ لغاية مايو سنة ١٩٢٩ ، وفيها حصل على وظيفة كاتب لأحد صانعى ورق (السنفرة) . وبعد ستة شهور قضاها فى هذا العمل ، استغنى عنه فى ديسمبر سنة ١٩٣٠ لغلطة كتابية خطيرة . ويلاحظ أن كلتا الوظيفتين لم تكونا فى حاجة لـكفاءة خاصة أو معلومات

خاصة أو تدريب . وفضلا عن ذلك فقد أقتضت هاتان الوظيفتان من شاغلهما أن يكون سريع الإنجاز ودقيقاً فى عمله الكتابى ، واستلزمت فى أحديهما قوة بدنية غير عادية .

٩٨ ـ الاخصائى النفسانى وعمله

ثم جاء دور الإخصائى النفسانى الأول ، فعرض نتائج الاختبارات المهنية على شكل خريطة بيانية **Profilichart** موضحة على سبورة وهذه الخريطة عبارة عن صورة مطابقة للأصل الموجود بالتقرير التلخيصى .

وقد ظهر بصورة قاطعة أن هذا الشاب الصغير ـ وهو فوق المتوسط من حيث الكفاءة التعليمية ضعيف نسبيا فى الأعمال الكتابية ، وضعيف جداً فى القوة العضلية ، ولكنه فوق المتوسط أو متفوق فى المهارة اليدوية والكفاءة الميكانيكية. وأظهر اختبار شخصيته أنه رابط الجأش ثابت الجنان وإن أظهرت الاختبارات المهنية أنه لا يليق للمهن التى فشل فى أمتهانها من قبل

على أن الأهم من ذلك هو أن الاختبارات أوضحت أنه يتمتع بمقدرة غير عادية فى الأعمال الميكانيكية التى تحتاج الى مهارة يدوية .

ثم وجه الإخصائى النفسانى أنظار المؤتمر الى أنه يجيد استعمال الالآت والميكانيكيات والاختبار المعروف باختبار **Strong** لايستخدم فى مثل حالة هذا الشاب وانما يقتصر استخدامه على المهن والأعمال الكبيرة .

ثم أوضح الطبيب أن هذا الشاب لا يصلح للأعمال المجهدة كحمل الأخشاب أو حتى كعامل عادى ، وأنه ينجح فى الأعمال التى لا تحتاج إلى قوة بدنية .

وقد تداول أعضاء المؤتمر فيما بينهم عما يصلح له هذا الشاب من الأعمال فاتفقوا أخيراً على أنه صالح للعمل ، ولكنه لا يصلح للالتحاق بعمل الآن .

فى الوقت الحاضر فينقصه التدريب المهنى الذى يؤهله لأن يستخدم مواهبه إلى أقصى حد لها ليكون عاملا ماهراً ، ورأوا أن اشتغاله بإصلاح الساعات قد يتيح له فرصاً غير عادية .

ثم عهد بهذا الشاب إلى إخصائى وظيفته القيام بعملية « إعادة التدريب » ليقنعه ويقنع أبويه بأن ينتهز فرصة تعطله ليتعلم المهنة المناسبة .

ومن أهداف هذا المشروع الأولية معرفة ما إذا كان من الممكن للأشخاص الذين وضعوا فى عمل ما ليسوا أهلا له أن يتحولوا بواسطة التشخيص الفردى والتدريب الى أشخاص لائقين لهذا العمل الذى يشغلونه

٩٩ — أغراض البرنامج التدريبى

البرنامج التدريبى

وتلخص أهداف البرنامج التدريبى فى القواعد الآتية : —

١ — تقدير العوامل الكامنة فى الفرد التى تؤهله لنجاح محتمل فى اكتساب خبرة جديدة فى أعمال جديدة .

٢ — تقدير الدرجة التى تدل على نجاح المدربين المحتمل فى أعمالهم وفى الاختبارات المهنية المستخدمة فى عملية التشخيص الفردى .

٣ — معرفة الأعمال المفيدة فى إعادة تدريب من أصبحت مهنهم غير رائجة أو مطلوبة بأسلوب اقتصادى سريع .

٤ — اكتشاف وتطبيق وسائل جديدة للتدريب لازمة لتنفيذ برنامج تثبيتى لتشغيل العاطلين .

٥ — زيادة قدرة المتعطلين وقابليتهم للتكيف بالتغيرات السريعة التى تطرأ على الصناعة .

وقد بنيت الاعتراضات السابقة على فرض هام قوامه أن مستوى جديد من الدربة الفنية والكفاية الصناعية يمكن الوصول اليه عن طريق أساليب

الفحص المتعددة التى يخضع لها الأفراد المتقدمون للعمل ، لمعرفة مدى لياقتهم للأعمال التى يختارون لها . ولا بد أن تنموا هذه الأساليب وتتقن بصورة تجعلها أفضل مما هى عليه الآن . وإذا كان حقاً أن التغيرات الفنية التى تدخل على الإدارة العلمية والفنية ترمى الى إحلال عدد متزايد من العمال فى الأعمال التى تحتاج الى مستوى محدود من المهارة الفنية فإن من المرغوب فيه ، تبعا لذلك ، أن نقوم بتحديد المدى الذى يستطيع فيه برنامج التشخيص والفحص الخاص بالفروق التى بين الأفراد ، أن يحدد الأعمال المختلفة التى توافق عمالا مختلفين فى مدى المهارة والكفاية ثبتت لياقتهم بطريق التقدير الصحيح لمواهبهم الخاصة . ولعل تدريب من لا تسندهم المواهب والملكات لجعلهم عمالا صالحين ، لا يمكن أن يؤدى إلى نتيجة ما ، فضلا عما ينتهى اليه من اضطراب فى سير العمل المهنى وسوء تنظيمه وكلا الأمرين ضار بالعامل وبالصناعة .

ولنا أن نتساءل إلى أى مدى يستطيع الفحص الدقيق أن يتجنب التفصيلات أو الإسهاب الذى يتضمنه عادة برنامج الإعداد الفنى للعمال ؟

وللاجابة عن هذا السؤال نقول إن التدريب على الأعمال التى تقرب أن تكون على نمط الأعمال الدقيقة أو المتطلبة لمهارة خاصة ، يمكن أن تحور إلى الدرجة التى تصل بها إلى الحد الأدنى من الأهمية ، على حين أن الإعداد الفنى الذى يكشف عن مواهب خاصة تتطلبها الأعمال المتعلقة بالصناعات الدقيقة ، يمكن أن يستبدل به الأسلوب العادى فى الإعداد والتدريب . ولعل إدماج برنامج التدريب فى أسلوب الفحص الفردى معاً من ناحية ، ثم إدماجهما مع برنامج علمى لتنظيم توظيف العمال من ناحية أخرى ، قد يكون مؤدياً إلى استنباط نظرية جديدة تدور حول حقيقة الدور الذى يقوم به الإعداد الفنى للتوظف فى دوائر الصناعة الحديثة .

وثمة وجه آخر لموضوع الإعداد الفنى ، وهو يتضمن علائق العمال بعضهم ببعض ، أو مركز كل منهم تجاه الآخر وتجاه الوظائف المختارة لهم وتجاه وسائل تحسين أنفسهم عن طريق اللحاق بمكاتب الإعداد الفنى ثم تجاه الفرص الصناعية والالتزامات التى يلتزمون بها فى العمل . بل وتجاه الحياة نفسها .

١٠٠ — أثر علاقة رجال الأعمال بالعمال المتعطلين

ولقد أسفرت اجتماعات رجال الأعمال والصناعات عن حقيقة ملموسة هى وجوب إعارة هذه العلاقات والمراكز أهمية كبرى ، وقد ثبت من ناحية أخرى ، أن تلك الاجتماعات والمقابلات التى يعقدها رجال الأعمال مع العمال المتعطلين بقصد تجميع المعلومات ، ولإسداء النصيحة والإرشاد العمليين كثيراً ما أفادت هؤلاء المتعطلين بل وأفادت عائلاتهم من ناحية تدعيم عامل الثقة فى النفس وتوجيه وجهاتهم وأغراضهم وطمحاتهم صوب المثل الكاملة للعمل المنظم المنسجم ، ومقدرة هؤلاء العمال ودربتهم وخبرتهم المكتسبة ، بما فى ذلك إرشادهم إلى الأعمال التى يمكنهم أن يزاولوها ولم يكونوا على علم بها .

١٠١ — الاعداد الفنى

وليس الغرض الأول من موضوع دراسة هذه المراكز والعلاقات سوى اهتمامنا بكشف حقيقة المدى الذى يمكن لبرنامج الإعداد الفنى أن يبلغه وإلى أى مدى يمكن لنا أن نوسع فى جوانبه حتى يتضمن وسائل إنماء وتوجيه الميول والرغبات . وبذلك يمكن لنا أن نقول إن موضوع التدريب الفنى للحرف الصناعية هو أخطر بكثير من أن نقصره على مجرد العناية بالإعداد اليدوى والمعرفة السطحية لممارسة حرفة من الحرف .

ولقد اهتم المعنيون بمشكلة التعطل بأن يلموا إلى جانب هذا بحقيقة العلاقات التى تربط بين أرباب العمل والعمال ومركز كل من الفريقين تجاه

الآخر، ثم، وهذا من الأهمية بمكان، مركز أرباب العمل هؤلاء تجاه مشاكل الادارة وتنظيم العمل وكافة المسائل المتعلقة بالعمال فرب العمل الذى يستخدم رجالا على قاعدة التأثير الظاهرى الذى يمكن أن تتركه أوهيئة العامل أو مظهره فى نفسه، أو على أساس التخمين والتنجيم أوالفراسة تحليل خطة لمعرفة خلقه، أو ما شاكل ذلك من أساليب الفحص الخاطئة التى لا تستطيع الحكم على كفايات المرء أو ملكاته لتأهيله للعمل المناسب له بصورة علمية يطمئن اليها. فلابد أن يلقن - أى رب العمل - مبادىء وأسس وأغراض الصناعة التى لا يمكن أن تستقر على قاعدة سليمة تؤتى ثمارها إلا بسبيل من العناية بحسن تنظيم العمل ووقف الاخطاء التى تؤدى حتما إلى الاضطراب والفوضى.

١٠٢ - أساليب الفحص العلمى وفائدتها

وستتقدم بالطبع أساليب الفحص العلمى لمواهب العمال وكفاياتهم بعد أن ثبتت صحتها وفائدتها معاً، وقد أصبحت دستور التوظيف فى الدوائر الصناعية المختلفة لأن هذه الاساليب ستجعل آلافا عدة من العمال ملمين بالأعمال التى فى مقدور كل منهم حسب مواهبه ودرايته، أن يتقنها وأن يلم بأغراضها وفى ذلك إلمام بأسرار العمل وتحقيق لأغراضهم وهذان أمران يحققان أسباب الاستقرار الاقتصادى فى الدولة إلى أبعد حد.

ويمكن استخدام برنامج التدريب الفنى بصورة مجدية فى إنماء أساليب التثقيف الفنى التى تمكن الجماعات المتجانسة أو المتقاربة فى المهن من العمال المتعطلين، من أن يعرفوا على وجه الدقة الى أى مدى يمكن لهؤلاء المتعطلين استغلال أوقات فراغهم استغلالا نافعاً من الوجهتين المادية والمعنوية، ولقد وضعت الخطط اللازمة لتنظيم وتنسيق أعمال وجهود المهن المتقاربة أو المتجانسة، وتزويد عمالها المشتغلين والمتعطلين بأسرار العمل وفرصه.

وفى سبيل تحقيق هذه الأهداف أخذ معهد (الأبحاث العلمية لمكافحة البطالة) فى الولايات المتحدة يتعاون تعاوناً وثيقاً مع إدارات التعليم والتدريب الفنيين كوزارة المعارف الامريكية ومعاهد (Dunwoody) والقسم الخارجى لجامعة مينزوتا :

إختبار وفحص جماعات العمال من وجهة رقابة العمل

أثبت العمل أن كل مشكلة خاصة بالعمال ومتعلقة بأساليب التشخيص والفحص والإعداد الفنى للمتعطلين تتطلب معرفة تفصيلية لكيفية معالجة مشاكل العمال المتعطلين ومقارنة ذلك بالعمال المنتظمين فى أعمالهم حتى خلال فترات الهبوط الاقتصادى العام .

ومن مقتضى هذه الاختبارات أن نقيس مدى قدرة العمال المشتغلين على العمل ومدى مايستطيعون إنجازه فعلا ثم نقارن النتائج التى نحصل عليها فى هذا الصدد بتلك النتائج التى يتمخض عنها البحث فى شئون المتعطلين ومدى ما يستطيعون إنجازه .

ولقد تمخضت أعمال إدارة الاختبارات والفحوص المهنية الخاصة باختيار العمال للحرف الصناعية المناسبة لكفايتهم ، عن اكتشافها تدريجياً لجملة قواعد وأقيسة جديدة لتنظيم إنجاز الأعمال وهى أقيسة وقواعد يمكن استخدامها بصورة مجدية فى اختيار العمال للاعمال المختلفة وتوزيعهم على الحرف الصناعية بل وعلى فروع وأقسام الحرفة الواحدة .

والأمر من بعد ، يتوقف على مدى الدراسات التى تعمل لفحص حالة العمال المشتغلين ومقارنتها بحالة العمال المتعطلين واستخلاص النتائج الخاصة بكيفية حسن سير العمل وسلامة تنظيمه فى مختلف فروعه وأقسامه تنظيما

فنياً وافياً ، فضلا عما يكون لذلك من فوائد محسوسة لمعرفة الأسباب المؤدية الى تعطل المتعطلين وأساليب تزويدهم بالدربة الفنية والثقافة العلمية التى تعينهم على التوظف بل وعلى المحافظة على أعمالهم ، ولكل دولة بالطبع أساليبها ووسائلها فى هذه الدراسة.

هذا بمجمل واف لبحث فياض قامت به جامعة مينزوتا الاميركية لمعالجة أسباب البطالة معالجة علمية منظمة بعد الإلمام بكافة تفاصيلها النظرية والعملية

ولقد نصحت الجامعة المذكورة بانشاء إدارات فى كل الولايات الاميركية لتنظيم تخديم العمال وتعريف أرباب العمل بهم وعقد صلات منظمة بينها وبين العمال من ناحية ثم بينها وبين أرباب المال والأعمال من ناحية أخرى

ولقد حقق الرئيس روزفلت هذه الفكرة فأنشأت الولايات المتحدة إدارة خاصة بذلك تسمى إدارة التخديم **The Employment Service** وسنذكر فيما يلى نبذة عن أعمالها .

ادارة التخديم بالولايات المتحدة

The U. S Emp loyment Service

تقوم هذه الادارة الآن على أساس القانون الذى أصدره الرئيس روزفلت سنة ١٩٣٣ والمسمى **Wagner Peyser Act** . وتقوم حكومة الاتحاد بواسطة إدارة التخديم فى الولايات المتحدة بمساعدة الولايات المختلفة بالمال والمشورة . وتقوم الولايات من جانبها بعد تلقى هذه المساعدة بأعمال التخديم الفعلية بواسطة مكاتب التخديم التابعة لها .

وتشمل المعونة والمشورة اللتان تقدمهما إدارة التخديم الى مكاتب التخديم ، عدا المساعدة المالية ، ما يأتى :

١٠٤ — مهمة ادارة التخديم

(١) وضع قواعد تكفل الحد الأدنى لحسن سير العمل فى مكاتب التخديم التابعة للولايات .

(٢) معاونة الولايات على حل المشاكل الخاصة بها

(٣) توحيد طرق الإدارة والإحصاء الخاصة بالتخديم فى الولايات المختلفة .

(٤) إيجاد ونشر المعلومات المتعلقة بشئون التخديم والتى تساعد على نجاح عمليته .

(٥) إيجاد التعاون بين الولايات المختلفة فيما يختص بوجود العمال أو الأعمال فى كل منها بحيث يصل العامل الى العمل الذى يحسنه ولو كان فى ولاية أخرى

ويوجد فى الولايات المتحدة (١٥٠٠) مكتب للتخديم منتشرة فى أنحاء البلاد مهمتها الجمع بين أصحاب العمل والعمال فى أقصر وقت وبطريقة منتجة

١٠٥ — تنوع مهن طالبى الاستخدام

وقد تجد بين من يقيدون أسماءهم من العمال فى أحد مكاتب التخديم فى يوم واحد مهندساً معمارياً وكاتباً على الآلة الكاتبة ومدير مصنع وطاهياً ومحاسباً وميكانيكياً للسيارات وكثيراً من أرباب الحرف والكتبة والعمال . ويقوم مكتب العمل بدراسة مؤهلات كل منهم وحاجات أصحاب الأعمال دراسة دقيقة وبذلك يتمكن من مساعدة العمال على الالتحاق بالأعمال التى يليقون لها ومساعدة أصحاب الأعمال على إيجاد عمال ملبين بالعمل فيوفر بذلك على كل منهم كثيراً من الجهد والنفقات .

وإدارة التخديم هى جزء من « البرنامج الأهلى للتأمين على العمل » الذى يشترك فى تنفيذه كل من الولايات ومجلس التأمين الاجتماعى لحكومة الاتحاد فلكل دولة برنامج خاص بالتأمين على العمل وهو يشمل إيجاد مكاتب

تخديم تقدم خدماتها لجميع العمال وأرباب العمل ، كما تقدم تعويضاً للمتعطلين من العمال المؤمنين ضد البطالة .

لمن أنشئت مكاتب التخديم ؟

يقوم بالعمل فى مكاتب التخديم موظفون من الرجال والنساء لهم جميع أنواع الدراية والخبرة . فمنهم الموظفون الفنيون والتجاريون والصناعيون والزراعيون والمختصون بالأعمال المنزلية وجميع العمال وأرباب الأعمال لن ينتفعوا بخدماتهم دون مقابل .

وعلى الاشخاص الذين ينطبق عليهم قانون التعويض عن البطالة فى الولاية التابعين لها أن يقيدوا أسماءهم ضمن طالبى العمل فى أحد مكاتب التخديم المحلية بالولاية إذا فقدوا عملهم حتى يكون لهم الحق فى تلقى إعانة . ذلك لأن البرنامج يرمى إلى مساعدة العامل على إيجاد عمل مناسب فلا تقدم له الاعانة إلا فى حالة عدم إمكان وجود العمل .

١٠٥ ـ الغرض من إنشاء مكاتب التخديم

والغرض الاساسى من مكاتب التخديم هو أن توجد للعمال المتعطلين عملا فى الصناعات الخاصة ، ولكنها تقوم الى جانب ذلك باستخدامهم فى الأعمال أى فى بعض المشروعات الحكومية سواء أكانت تابعة لحكومة الاتحاد أو لحكومات الولايات أو لإحدى الهيئات المحلية .

١٠٦ ـ إدارة التخديم

وهناك (١٥٠٠) موظف يعملون طول الوقت فى إدارة التخديم وهم موزعون على مراكز العمل الرئيسية حيث يمكن أن ينتفع بخدمتهم أكبر عدد من العمال وأصحاب العمل . أما فى الجهات النائية أو الأقل ازدحاما بالسكان فلادارة التخديم حوالى ٣٠٠٠ موظف يعملون بعض الوقت ويزورون مراكزهم مرة أو مرتين طبقاً لبرنامج معين .

كيف تعمل ادارة التخديم ؟

عند ما يقيد أحد العمال اسمه يقابل أحد موظفى التخديم ذوى الخبرة وتبذل عناية كبيرة بانتخاب هؤلاء الموظفين وتعقد لهم اختبارات تستلزم حصولهم على مؤهلات وخبرة وتمرين خاص .

وفى مكاتب الخدمة الكبيرة يتخصص كل موظف يعهد إليه بمقابلة العمال بنوع معين من العمل ، حتى يكون له دراية تامة بجميع تفصيلاته وبالخبرة التى يجب توافرها فى العامل الذى يعهد اليه به

١٠٧ — كيف تعمل ادارة التخديم

ويقوم الموظف أثناء محادثته للعامل بعمل بيان واف عما يحسنه من الأعمال وما اكتسبه من دراية وخبرة ، وأعماله السابقة ، ونوع العمل الذى يريده والأجر الذى يرتضيه وجميع المعلومات الضرورية الأخرى . فاذا كان الطالب يحسن أكثر من عمل واحد عمل لكل عمل بطاقة مستقلة ، وكان أمام الطالب فرصة للالتحاق بأى عمل منها .

أما أرباب الأعمال الذين يحتاجون إلى عمال فيتصلون بمكاتب التخديم بطريق التليفون أو بالبريد أو بالحضور شخصياً . وهم فى العادة يتحدثون الى موظف له خبرة بنوع العمل الذى يعرضونه ، وبعد الإلمام بكل المعلومات الضرورية عن الوظيفة التى يراد ملؤها يختار الموظف من بين الاسماء المقيدة عنده العمال الذين يليقون لها أكثر من غيرهم

ويستدعى الموظف من يقع عليهم الاختيار الى المكتب ويشرح لهم نوع العمل . وبعد أن يتأكد من صلاحيتهم للعمل من كل وجه ، يرسل منهم اثنين أو أكثر — حسب رغبة صاحب العمل — الى صاحب العمل ليتحدث اليهم ويختار بنفسه من يوافقه منهم .

فاذا لم يحوزوا جميعاً رضاء صاحب العمل فله أن يطلب الى مكتب التخديم أن يرسل اليه غيرهم . وعلى كل حال فان استخدام أحدهم أو عدمه يتوقف على صاحب العمل وعلى العامل وحدهما .

ايجاد العامل والعمل المناسب لبعضهما

تدرس مكاتب التخديم دراسة تامة ما يستلزمه كل عمل وما يمكن أن يؤديه كل عامل حتى يمكنها أن تجد العامل الذى يليق تماما للعمل ، وبهذا ترضى كل من العامل وصاحب العمل ، وقد وضعت ادارة التخديم الرئيسية فى واشنطون قاموسا **Dictionary of Occupational Titles** يحتوى على ١٨٠٠٠ من أنواع الاعمال المختلفة فى ميادين الصناعة والوظائف مرتبة حسب أنواعها مع تعريف لكل منها ، ولقد توصلوا لجمع هذه المعلومات بمشاهدة هذه الأعمال مشاهدة شخصية وبعد الاتصال بآلاف من العمال وأصحاب العمل .

ولقد أعدت إدارة التخديم أيضا عدداً من البحوث يصف كل منها بالتفصيل طبيعة كل عمل من الأعمال المختلفة فى كل صناعة ، فمثلا جميع الأعمال الخاصة بصناعة كى الملابس وتنظيفها توجد فى بحث من هذه البحوث وأعمال الفنادق والمطاعم فى بحث آخر وهكذا . .

وعلى ذلك يوجد فى مكاتب التخديم أحدث المعلومات الكاملة عن المهارة والخبرة الضروريتين لكل وظيفة فى معظم أنواع الأعمال والصناعات .

ويبذل مكتب التخديم عناية مماثلة بدراسة مقدرة كل عامل ، فعلاوة على المقابلات الشخصية التى يقوم بها موظفوها ذوو الخبرة يلجأ كثير منهم الى اختيار من يتقدم لهم لمعرفة مقدرته الصناعية أو الكتابية ، فمثلا

كتبة الاختزال والكاتبون على الآلة الكاتبة لمعرفة مقدار سرعتهم ودقتهم قبل إعلانهم باستلام الأعمال . وتوجد قوائم تحوى أسئلة مختارة اختياراً علمياً فى مختلف الأعمال يمكن بها قياس ما عليه العامل من المعرفة والمران فى حرفته .

١٠٩ — سجل طالبى العمل

وفى كل مكتب تخديم سجل كامل يحوى أسماء طالبى العمل مع بيان مفصل لمقدرة كل منهم وخبرته ، ويبذل كل جهد لملء الوظائف الخالية من بين الأشخاص المقيدة أسماؤهم فى هذا السجل . فان لم يوجد من بينهم شخص لائق للوظيفة سارع مكتب التخديم الى إبلاغ حاجة صاحب العمل الى مكاتب التخديم الأخرى فى الولاية ، أو فى الولايات الأخرى ، اذا لزم الامر .

١١٠ — ربط مكاتب التخديم بعضها وفائدته للعمال

وهناك نظام يربط مكاتب التخديم فى أنحاء الدولة ببعضها . ويمكن بواسطته إجراء تفتيش دقيق فى الولايات جميعها ، حتى يعثر على الشخص اللائق لوظيفة معينة ، وتنصح مكاتب التخديم العمال بألا يتحملوا مشقة يسفر للبحث عن أعمال ، لأنها تعمل كل ما يجب لسد النقص الذى قد يوجد فى إحدى الجهات بإرسال العمال من خارجها لملء الوظائف التى يليقون لها .

تقديم الخدمات لفئات خاصة :

مكاتب التخديم العامة مسئولة عن تقديم خدماتها من غير تمييز أو محاباة الى جميع العمال وأصحاب العمل على أساس كفاية العامل للعمل . ولكن هناك مع ذلك بعض فئات العمال يجب أن ينالوا عناية خاصة إذا أريد أن تكون لهم فرصة كغيرهم فى العثور على أعمال والالتحاق بها . ومن هذه الفئات ما يأتى :—

١ ـ الشباب

وهم طلاب العمل ، حديثو السن ، الذين لم يتمرنوا على العمل إلا قليلا أو لم يسبق لهم مران أصلا . وهؤلاء فى حاجة الى من يقدم لهم النصح لاختيار عمل مناسب ، وللحصول على التدريب الصحيح عليه . ويوجد بين موظفى كثير من مكاتب التخديم فى الولايات مستشارون ذووا دراية ومران ، مهمتهم الأساسية إسداء النصح لمن يتقدم اليهم من صغار السن فيما يتعلق بمسائل استخدامهم ومساعدتهم على الإلتحاق بنوع من العمل يليقون له ويرتاحون اليه .

١١٠ ـ مستشار مكتب التخديم ومهمته

ويدرس مستشار مكتب التخديم مقدرة الشاب دراسة دقيقة مراعياً استعداده وميوله وسجل دراسته وما سبق له من المران على الأعمال ، وقد يختبره اختبارات معينة لمعرفة مدى صلاحيته وكفايته الطبيعية للأعمال المختلفة ، وذلك حتى يمكن إرشاده الى العمل الذى يجد فيه فرصة للنجاح .

ولدى هؤلاء المستشارين أيضاً أحدث المعلومات عما يحتاج اليه الشاب من الخبرة للحصول على عمل فى المنطقة التى يعيش فيها ، ولذا يمكنهم أن يشيروا عليه بدراسة برامج معينة تعده للحصول على عمل ، وتتخذ المكاتب بالتعاون مع المدارس العامة والهيئات الحكومية أو الهيئات الخاصة التى تعنى بمسائل الشبان ، جميع الوسائل الممكنة لإعداد الشبان للعمل ولإثارة الاهتمام العام بإيجاد فرص العمل لهم .

٢ ـ عمال الزراعة

تقوم بمساعدة العمال الزراعيين على إيجاد عمل لهم وخصوصاً العمال الذين

١١١ ـ كيفية إيجاد عمل للعمال الزراعيين وتنظيم حركة هجرتهم

يرتحلون من منطقة إلى أخرى هيئة خاصة تسمى (لجنة توظيف العمال الزراعيين) تقوم فى الولايات التى تشتغل بالزراعة حيث يستخدم عدد كبير من العمال الزراعيين فى فصول معينة من السنة . وعند ما توجد الحاجة إلى عمال زراعيين فى إحدى الجهات ولا يمكن الحصول عليهم من نفس الجهة فان إدارة التخديم فى الولاية والمشرفين الزراعيين تشترك فى وضع الخطط للحصول على عمال من الجهات الأخرى .

وتجمع أحدث المعلومات عن فصول السنة التى تنشأ فيها الحاجة إلى عمال فى المناطق المختلفة ، وعدد هؤلاء العمال ، ونوع العمل ومدته وأماكن إقامتهم ، والأجور التى تمنح لهم . وعلى أساس هذه المعلومات تتخذ الإجراءات للحصول على العمال من نفس المنطقة أو من أقرب منطقة إليها

بهذه الطريقة تقضى حاجات أصحاب المزارع ، وتجتنب هجرة العمال إذا كانت غير ضرورية . وبالاتصال مع أصحاب المزارع ومع بعض الهيئات مثل نقابات الزراع والغرف التجارية ومندوبى الحكومة الزراعيين يصبح المشرفون الزراعيون على معرفة تامة بمقدار الحاجة للعمال ويتمكنون من تنظيم حركة هجرة العمال أثناء موسم العمل .

٣ ـ المصابون بنقص جسمانى :

١١٢ ـ معاونة مكاتب التخديم للعمال المصابين بنقص جسمانى

هؤلاء ـ مثل غيرهم ـ لا يرشحون لعمل من الأعمال إلا على أساس كفايتهم للقيام به . وتجتهد مكاتب التخديم فى أن تقدم لهم فرصة مساوية لغيرهم فى العثور على العمل الذى تتوافر لهم مؤهلات القيام به . ولذلك تقوم بدراسة الشروط الجسمانية التى يجب توافرها للقيام بشتى الأعمال فى مختلف الصناعات فاذا خلت إحدى الوظائف أمكن موظف مكتب التخديم أن يعرف ما إذا كان شخص مصاباً بنقص جسمانى معين يصلح لشغلها أم لا

ويفحص كل رجل أو امرأة من المصابين بنقص جسمانى فحصاً خاصاً لمعرفة مدى كفايته ومقدرته الجسمية . ولمساعدة أفراد هذه الفئة من العمال على الالتحاق بالأعمال المناسبة لهم تتعاون إدارة التخديم مع إدارة التأهيل التابعة للولاية « State Rehabilation Service » وهى الإدارة التى تختص بتزويدهم بالتعليم اللازم للقيام بتلك الأعمال .

العامل وادارة التخديم

لا يمكن إدارة التخديم خلق أعمال غير موجودة ، ولذلك لا يمكنها أن تضمن العمل لأى شخص كان ، ومع ذلك فانه نظراً لأن اتصالها بأصحاب الأعمال أوسع مدى بكثير مما يتيسر لأى فرد من العمال ، فهى تستطيع أن توجد له العمل المناسب فى أقصر مدة ممكنة . ويقوم ممثلو المكاتب المحلية بزيارة أصحاب العمل وشرح الخدمات التى يمكن أن تؤديها المكاتب لتتمكن من معرفة أنواع العمال الذين هم فى حاجة اليهم .

١١٣ — جهود ادارة التخديم

ولا يعنى هذا أن على طالب العمل أن يترك كل سعى لإيجاد عمل لنفسه بل عليه أن يبذل جهده فى ذلك مضافا إلى ما يقوم به من قيد اسمه فى مكتب التخديم حتى يضمن العلم بكل الوظائف الخالية .

وعند ترشيح العمال للقيام بالأعمال يجب على مكاتب التخديم مراعاة جميع قوانين حكومة الاتحاد وقوانين الولاية التى تتعلق بمستوى العمل وشروطه .

ويساعد كثيراً من مكاتب التخديم مجالس استشارية تتكون من أشخاص يمثلون أصحاب الأعمال والعمل ومصالح الجمهور . وهذه المجالس هى المسئولة عن وضع سياسة التخديم وبحث مسائله وهى ضمان عدم بحاباة طائفة من الطوائف وعدم التأثر بأى نفوذ سياسى عند حل هذه المسائل :

طبيب مصرى يفحص عاملا مصريا

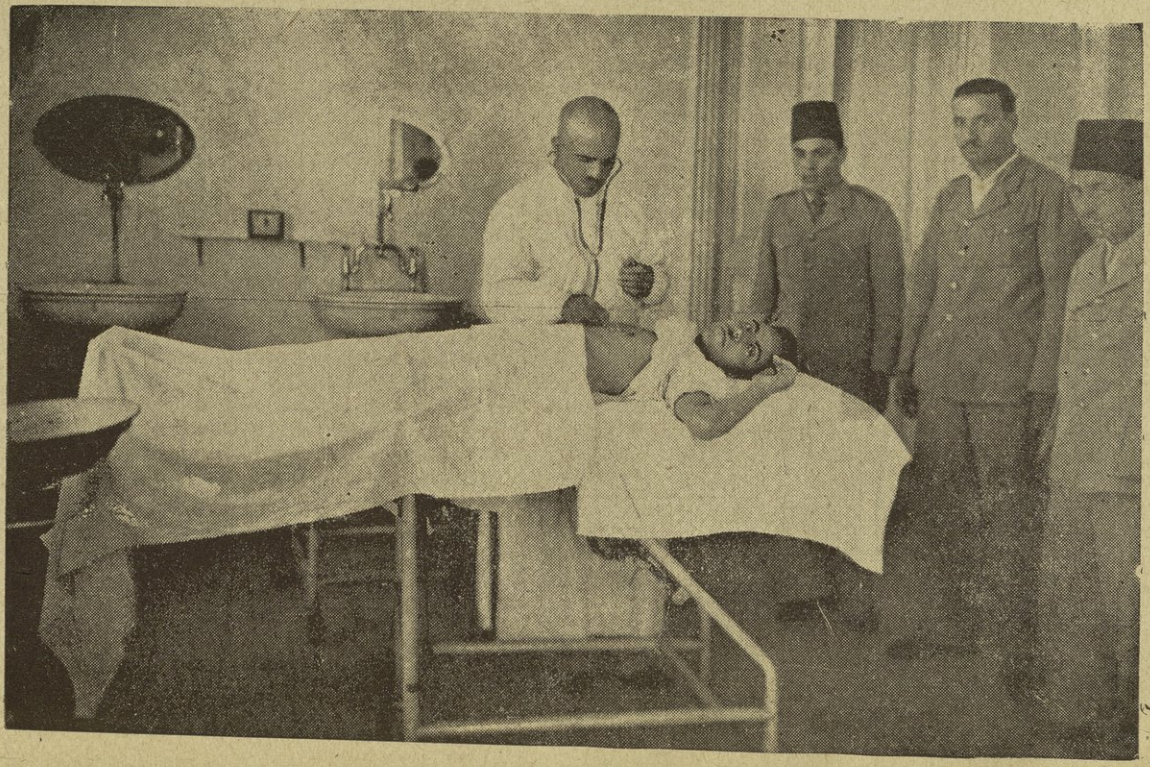

طبيب مصرى يفحص عاملا مصريا

ولما كانت إدارة التخديم على معرفة تامة بأحوال العمل والعمال فى مختلف أنحاء البلاد والأوساط الصناعية فان فى مقدورها أن تمد الهيئات الأخرى سواء أكانت خاصة أو عامة ، بمعلومات لها فائدتها الكبرى فهى تعاون المدارس على إعداد مناهج للدراسة تكون أكثر صلاحية لإعداد الطلاب للعمل فى ميادين الصناعة والتجارة . وعلى إرشاد الطلاب فيما يختص بالحصول على أعمال ، وهى تقدم مشورتها إلى رجال الأعمال الذين يريدون القيام بمشروعات جديدة فيما يختص بإمكان الحصول على العمال اللازمين فى منطقة معينة ، كما تقدم المعلومات اللازمة فيما يتعلق بمسائل العمل والبطالة ،

ملخص البحث الجامعى وتوصياته

وبعد فالمشروعات الثلاثة ، وهى دراسة الجوانب الأقتصادية لمشكلة البطالة والتجارب والفحوص التى تعنى بدراسة الخصائص الفردية وتنظيم عملية توظيف العمال فى الأماكن المناسبة لكفاياتهم ومواهبهم ، ثم إتساع نطاق مكاتب التخديم العامة ، كل هذه المسائل مجتمعة تكون عيادة «تجريبية» أو معملا لاختيار وفحص مشكلة البطالة عملياً (Experimental Employment Clinic) ويناط به تحقيق الأغراض الآتية :

١) معاونة إدارة المصانع والمعامل وذلك عن طريق توجيهها وإمدادها بالمعلومات اللازمة حتى تتخلص هذه الإدارات من العمل الزائد عن الحاجة لتوجيهه إلى مصارف أخرى

٢) الأخذ بالأساليب التى من شأنها أن تخفف من حدة البطالة وذلك عن طريق الإدارة الرشيدة وتنظيم العمل الاجتماعى حتى لا نظل معتقدين

بأن مشكلة البطالة مازالت من المشاكل المعقدة التى يستعصى علينا حلها فى هذا الطور الاجتماعى الذى بلغناه

٣) العمل على توسيع نطاق البحوث الفنية التى ترمى إلى تحسين طاقة العمل وصفته حتى يتيسر التخلص من العيوب الجسمانية والشخصية ولا سيما نقص كفاية التدريب الفنى

٤) محاولة استنباط الوسائل المحققه لسهولة انتقال العمل ومرونته ، وذلك عن طريق الإرشاد المهنى وتعيين كل عامل فى العمل اللائق به على ضوء المعلومات التى تتجمع لدينا نتيجة لدراستنا المتصلة لعوامل الهبوط والكساد التى تحدث آثارها فى المجتمع الاميركى

٥) إذا أردنا مساعدة أرباب الأعمال ، فعن طريق نظام مكاتب التخديم العامة المزودة بموظفين من ذوى الخبرة العلمية لإمداد أرباب الأعمال بالعمال ذوى المؤهلات اللازمة للعمل الذى يطلبون من أجله

وهذه الطريقة لا تضمن دراسة مؤهلات الشخص للعمل والإلمام بمدى استعداده فحسب ، بل تمتد إلى تحليل العوامل والمؤثرات المختلفة التى تفعل فعلها فى الصناعات والحرف المختلفة .

٦) مساعدة العامل مساعدة جدية منظمة حتى يستطيع أن يكتشف مواهبه بنفسه وأن يختار نوع العمل الملائم له بل وأنه يسعى بنفسه لإيجاد هذا العمل له .

ولقد بين أولئك الذين قاموا بأعباء هذه الدراسة أن النتائج التى ستتمخض عنها ستكون ذات فائدة أكيدة فى توسيع نطاق الأساليب السياسية الأقتصادية المقصود بها علاج مشكلة البطالة بل ومشاكل المستقبل الصناعية .

توفير العمل للجميع بعد الحرب

خلاصة رأى المستر ستيوارت تشير

كان من جراء امتداد فترة الحرب الحاضرة واستيعابها لنشاط مختلف الطبقات الاجتماعية أن اجتذبت جماً غفيراً من الرجال والنساء من الحقول والمصانع والبيوت وغيرها لتعمل فى إدارة دولاب الحرب ، سواء فى ميادين القتال أو مصانع الذخيرة ؛ كما كان من جراء ذلك حدوث اضطراب ظاهر فى توازن الإنتاج بصدد أعمال السلم وتوقف الكثير منها فى سبيل موالات إنتاج الحرب .

غير أن المشكلة الكبرى هى ماذا ينتظر هؤلاء العمال رجالا ونسوة بعد أن تقف أعمال الحرب ويبدأ عهد السلم ويطالب الكثيرون بالعمل . فالرجال والنساء الذين يعملون الآن فى القوات الحربية يساورهم شىء من القلق بين حين وآخر وهم يتساءلون قائلين هل سيجد الجميع أعمالا لهم بعد ما تضع الحرب أوزارها لذلك سيجد الكثيرون عزاء إذ يعلمون أن المستر ستيوارت تشير الاقتصادى الأميركى قد تنبأ أنه فى الأمكان تشغيل جميع العمال فى عالم ما بعد الحرب .

فقد قال إن الحرب العالمية ليست الوسيلة الوحيدة لتشغيل جميع العمال بل هناك أحوال أخرى ملائمة لتوفير العمل للجميع وهى :

أولا - تهافت المستهلكين على البضائع .

ثانيا - حاجة العالم العامة إلى السكنى وبناء الدور والمنازل بعد أن توقفت حركتها فى أثناء الحرب

ثالثاً ـ الأموال الكثيرة المدخرة لدى الناس فى يوم تسريح الجنود

رابعاً ـ كميات المواد الجديدة من منتجات المعادن الخفيفة والمواد الصناعية وما يماثلها لتنشيط الاختراعات وترويج الأسواق.

خامساً ـ عودة كثير من النساء إلى بيوتهن.

سادساً ـ إقبال الرجال الذين كانوا فى القوات المسلحة وشدة حاجتهم إلى العمل.

سابعاً ـ كثرة الإقبال من الخارج على الأطعمة والمؤن.

جهـــــود انجلترا

فى مكافحة البطالة

الفصل الثانى

بعض أوجه العلاج التى تستلزمها بطالة ما بعد الحرب فى انجلترا

خلاصة بحث للبروفسور هنرى ريتشاردسون
أستاذ الدراسات الاقتصادية العليا بجامعة ليدز (١)

كانت أكبر المشاكل الاجتماعية والاقتصادية نصيباً من اهتمام البحاث والكتاب فى بريطانيا العظمى خلال سنى ١٩٢٠ إلى ١٩٣٩ هى مشكلة البطالة التى ظلت رغم ما بذل من جهود فى سبيل علاجها لا تجد الحل المناسب

وكان عدد العمال المتعطلين فى انجلترا يبلغ عادة المليون ولكن هذا الرقم قفز فى بعض السنوات إلى ما يقرب من الثلاثة الملايين من العمال وبذلك تكون نسبة المتعطلين من العمال فى المتوسط ١٤ ٪ من العمال المؤمن عليهم ضد البطالة .

١١٤ ـ محاولة معالجة البطالة

ولقد كانت الوسيلة الوحيدة لعلاج مشكلة التعطل هى أن تمنح الدولة للمتعطلين إعانات زهيدة لا تكاد تغنيهم شيئا من غناء ثم تدعهم فى حياة التبطل والكسل حتى تنتعش الحالة الصناعية ويتسع نطاق الإنتاج فيتطلب الأمر توظيف جم غفير من العمال المتعطلين بيد أن الأمر يتطلب أسلوباً آخر من العلاج بعد أن تضع هذه الحرب أوزارها ، وذلك بأن تعمل على تلافى عودة الظروف الاقتصادية التى أتاحت لمشكلة البطالة أن تنشب

(١) مأخوذ من جريدة الجمعية الاقتصادية الملكية بانجلترا عدد ديسمبر سنة ٤١ ، ص ٤٤٩ — ٤٥٧

أظفارها فى محيط العمل ودوائر العمال ، وأحسب أن ليس من العسير على مجتمع صناعى كمجتمعنا ، يملك الوسائل المختلفة ، أن يقف شرور هذه المشكلة ويجعلها محصورة فى أضيق نطاق يمكن تصوره .

١١٥ — زيادة الطلب على العمل

ولعل أول هذه الوسائل وأهمها هو أن نعمل على أن نتجه فى برامجنا الإنشائية كافة إلى زيادة الطلب على العمل . ويتضمن ذلك بطبيعة الحال رسم سياسة حكيمة لضبط عمليات الائتمان وتوجيهها لصالح الانتعاش الاقتصادى فى مختلف مناحيه ، بالإكثار من الأعمال العامة على نمط يتناسب تناسباً عكسياً مع الحالة الاقتصادية ، بمعنى أن ترتفع نسبة استخدام العمال فى فترات الهبوط الاقتصادى على أن تقل هذه النسبة فى فترات الرخاء والانتعاش وبذلك يجب أن تضع الدولة منهجاً من شأنه أن يحد من اتجاه رؤوس الأموال فى فترات الانتعاش إلى الإكثار من الإنتاج وخلق ميادين جديدة للأعمال العامة ، حتى تحتفظ بنسبة معقولة منها لمباشرة عملية الإنتاج وزيادة طلب اليد العاملة فى فترات الانكماش والضيق كما سبق بيانه .

غير أنه ما زال باقياً علينا بعد قيامنا بكل ما فى مقدورنا ، إزاء العمل على زيادة طلب الأيدى العاملة أن نكافح نسبة كبيرة من البطالة تظل جاثمة بشبحها على النشاط الاقتصادى ، ولذا كان لزاماً علينا أن نتخذ التدابير التى سبق لنا دراستها ، أو تحققنا ، عن طريق التجربة من جدواها ، للعمل على تقليل الحاجة إلى العمل ، وهو أمر وإن بدا غريباً لأول وهلة إلا أنه بعد إمعان النظرة تتأكد لنا صحته فهو مبنى على مبدأ سليم فحواه أننا لا نكتفى بسحب عدد كبير من العمال من سوق العمل فى فترات الضيق والانكماش وارتفاع نسبة المتعطلين تبعاً لذلك بل يجب علينا كذلك أن نسحب دخول (Incomes) هؤلاء العمال المتعطلين وبمعنى فنى آخر يجب أن تكون هذه

الدخول ممثلة للجانب السلبى المقابل للادخار فتخصص للصرف ، فما كان المجتمع يرصده من دخله للانفاق على الأيدى العاملة فى صورة الأجور والمرتبات يجب عليه أن ينفقه على وجه آخر سيتبين لنا فيما بعد .

وهذا الإنفاق عنصر ضرورى لنجاح الوسائل المقترحة بل ومن الضرورى أيضا أن تجمع موارد هذه الدخول تجميعا سلبيا ، بمعنى أن ينفقها المجتمع الذى يرصد هذه الموارد لتكوين دخول العمال فى تمويل مشروعات العمل المختلفة على ان تستمر عملية التجميع هذه خلال فترات انتعاش العمل وهى مدة الرخاء الذى يمر بالمجتمع خلال دورة اقتصادية معينة ، لإنفاقها فى فترات الانكماش .

أجازات سنوية ذات مدد أطول من المعتاد

١١٦ — نظام الأجازات المأجورة

أخذ نظام الأجازات السنوية المأجورة (أى التى يدفع عنها أجراً) يتسع نطاقه ويتفاوت طول الفترة الزمنية التى تشغلها الأجازة السنوية من أسبوع إلى أسبوعين .

ويحسن أن نقترح هنا انه فى خلال فترات الانكماش الذى يطرأ على حركة المبادلات التجارية يجب أن يضاف إل فترة الأجازة السنوية لجميع الأيدى العاملة أسبوع واحد إذا كان عدد العمال المتعطلين يزيد على ١٫٢٥٠٫٠٠٠ عامل على أن يضاف أسبوعان إلى فترة هذه الأجازة إذا زيد عدد المتعطلين على ١٫٧٥٠٫٠٠٠

١١٧ — تخفيض كمية الانتاج

وبهذه الطريقة يمكننا أن نخفض بصورة منظمة كمية الإنتاج على وجه عام فى فترات الرخاء والانتعاش والوفرة (أى زيادة المنتجات) ومن ثمة فان موارد العمل تقل تبعا لذلك ، ويظل نشاط دوائر العمل

منخفضاً تبعاً لانخفاض موارده طيلة فترة الازدحام الطارىء على سوق العمل وقد قدرت كمية العمل التى تسحب بصفة مؤقتة ، من سوق الأعمال ، فى حالة ما إذا أضفنا مدة أسبوع واحد على أجازتهم السنوية ، بما يوازى عشرين أسبوعا من أيام البطالة (أى ١٤٠ يوما فى السنة) موزعة على ٥٪ من عدد الأيدى العاملة التى لا تجد عملا .

والحكمة المقصودة من وراء ذلك أن العمال خلال أجازتهم الممدودة لهم سيضطرون إلى إنفاق مبلغ من النقود أكثر من المبلغ الذى اعتادوا صرفه عندما يكونون فى العمل وبهذا الإنفاق الذى يسحب جزءاً من مدخراتهم إلى السوق تنتعش حركة المبادلات وفى ذلك إنعاش لجانب هام من جوانب النشاط الاقتصادى .

ولهذا فان العمال كلما عصفت بهم مخاوف التبطل والعطلة تطلعوا إلى هذه الأجازات ذات الفترة الممتدة ينظرون إليها كعلاج ناجع لحالة التعطل

١١٨ ـ فائدة الأجازات المأجورة

ثم إنهم يفيدون من وراء هذه الأجازات فوائد مادية ومعنوية لا تقدر فيستجمون من الوجهة الصحية ، ويزول عنهم شبح العامل النفسى الذى يثيره فى نفوسهم الخوف من شبح البطالة ، وهو لون من الخوف كثيراً ما ينشأ عن الشعور بالفشل والخيبة أو الشعور بأنهم غير مطلوبين ولا حاجة بالعمل إليهم .

ولقد كان هذا الأسلوب من العلاج مجديا إلى أبعد حد عند ما طبق عقب الجلاء عن دنكرك وتنازل العمال الإنجليز عن أجازاتهم لتزويد الجيش بكافة ما يحتاجه من عتاد الحرب ومئونتها وسداد حاجته اللاهفة إلى هذه التجهيزات التى اقتضت زيادة استثنائية محسوسة فى نشاط الإنتاج الحربى

ويتوقف نجاح هذا المشروع على الأجازات الإضافية التى تمنح للعمال وعلى المبالغ المالية التى يمكن تجميعها لتكون فى متناول اليد لتمويل هذا المشروع . ولعل أفضل وسيلة لتجميع هذه المبالغ لا تتحقق إلا بالتعاون الوثيق بين كل من العامل ورب العمل والحكومة ومساهمتهم جميعاً فى هذا الأمر .

١١٩ — الأجازات الاضافية وأثرها

مثال ذلك أننا إذا منحنا العمال أجازات إضافية مدتها ستة أسابيع خلال ثمانى سنوات متتابعة فان مدى مساهمة كل عنصر من العناصر الثلاثة الممولة للمشروع تتفاوت بين ٣ (بنى) إلى ٦ (بنى) وبالنسبة المئوية نصف فى المائة (٥ ٪) من الأجر الأسبوعى (١)

وهذه المبالغ تكون بمثابة قرض يرصد لدفع أجور العمال خلال هذه الأجازات .

ويجب تنظيم هذا المشروع بوضع نظام خاص لمسك الدفاتر لضبط حساباته وهو أمر ان استدعى بعض النفقات إلا أنها لاتقاس بالنسبة إلى الفوائد الناجمة من هذا التنظيم .

فبهذا المشروع ، مقرونا ببعض مشروعات أخرى مقترحة ، سوف تهبط نسبة البطالة بصورة محسوسة ، وعن طريق الادخار غير المباشر بدفع أقساط التأمين لشركاته القائمة بأمره لصالح العمال ، وعن طريق المساعدات الاجتماعية المختلفة ، سيجد العمال أن تلك المبالغ المقترح دفعها ، سيعوضون عنها بما يتمتعون به من انخفاض تكاليف التعطل عن العمل انخفاضاً ملموساً وبذلك يصبح فى مقدور كل من أرباب الأعمال والعمال أيضاً أن يخفضوا

---

(١) البنى عملة انجليزية = ٤٫٦٣ مليم

قيمة المبالغ التى يدفعونها كأقساط للتأمين للشركات الخاصة به .

ويجب أن تهيأ للعمال كافة الوسائل التى تمكنهم من أن يستفيدوا من أجازاتهم الممتدة إلى أقصى حدود الفائدة .

وثمة وسائل ومشروعات نافعة يمكن تنظيمها وتهيئتها للافادة منها ، من بينها تسهيل سبل الانتقال والمواصلات وأسباب الراحة ولوازم المعيشة من أكل ونوم فى البيوت ومحلات العمال والغرف المأجورة .

١٢٠ ـ فوائد السياحات للعمال

ولعل فكرة إتاحة فرصة السياحات للعمال هى أفضل وسيلة للافادة من أجازاتهم ، حيث يقومون برحلات مفيدة وممتعة إلى بلاد الأمبراطورية البريطانية والبلاد الأجنبية ، على أن تكون تكاليف هذه الرحلات والسياحات قليلة النفقة ، فتخفض شركات الملاحة للعمال أجور السفر فى مراكبها ، كما تمد الحكومة الإنكليزية هؤلاء العمال باعانات تمكنهم من القيام بهذه الرحلات .

وتختلف البلدان التى يرحل إليها العمال فى هذه السياحات باختلاف طول الأجازات أو قصرها فالأجازات القصيرة يمكن أن يقضيها العمال فى رحلات قصيرة إلى مدن وجزائر البحر الأبيض المتوسط والبلاد السكندنافية لقرب هذه المواقع جغرافياً من الوطن الإنكليزى .

أما الأجازات الطويلة نسبياً فيمكن أن يقضيها هؤلاء العمال فى رحلات إلى بلاد بعيدة كالولايات المتحدة الأميركية وجنوب إفريقيا . . الخ . .

١٢١ ـ مكتب العمال للرحلات

ولقد أظهر العمال الإنكليز على اختلاف طوائفهم رغبة شديدة وعناية ملموسة بأمر هذه الرحلات ، ومما ساعدهم عليها وجود « مكتب العمال للرحلات » وهى مؤسسة اجتماعية من شأنها تنظيم هذه الرحلات للعمال وتسهيل وسائل السفر وخفض نفقاته وأجوره تشجيعاً لهم عليه .

وهناك بعض نقابات تمد عمالها بهبات وإعانات لتساعد طائفة مختارة منهم ، ممن أبدوا استعداداً لذلك ، على اللحاق بالمعاهد العلمية الأجنبية ذات الدراسات الصيفية القصيرة . ويوجد بسويسرا كثير من هذه المعاهد وتقوم على تعهد هذه الرحلات الدراسية ومعاونة العمال عليها (هيئة تعليم العمال وتثقيفهم) ولا شك أن هذا الأسلوب سيكون فوق نفعه العملى المحسوس واسع نطاق التطبيق شائعاً فى أوساط العمال وبين طبقاتهم

وعلى كل فسوف يخرج العمال من وراء هذه الرحلات بفوائد جليلة ليس أقلها إلمامهم بصورة صحيحة عن بلاد الأمبراطورية البريطانية التى تجمعهم بأبنائها روابط الدم والجنس واللغة ويعملون دواما على دعمها بالعمل المثمر والتضامن المنتج الذى تجلى بأروع صوره فى الحرب الحاضرة .

وإذا عملنا على توسيع نطاق هذه الأسفار والرحلات فان نفعها سيعم أيضاً شركات الملاحة فى الفترات التى تقل فيها حركة الشحن والتجارة .

تفاوت المدى الزمنى فى أسبوع العمل

لما أن قلت كمية العمل عما كانت عليه من قبل بالنسبة للهبوط الإقتصادى الذى طرأ على حركة المبادلات ، اتجهت عناية الاقتصاديين إلى تدبير المشروعات العملية الكافية وتوسيع نطاقها لاستنفاد قوى العمل العاطلة واستخدامها فى مختلف الصناعة والحرف التى تستلزمها هذه المشروعات .

١٢٢ — مبدأ الاسبوع القصير

ولقد كانت الشركات وبيوت الصناعة قبل الحرب الحاضرة تطبق على عمالها مبدأ الأسبوع القصير وكانت بعض الشركات الأخرى كشركات مناجم الفحم فى بعض المقاطعات الإنكليزية تطبق مبدأ استخدام العدد

الأقل من العمال لإنجاز أكبر كمية ممكنة من العمل ولقد أخذت أغلب الصناعات بهذا المبدأ فلم تنقص من أيام الاسبوع بل خفضت عدد العمال بنسبة محسوسة وكلفتهم بإنجاز العمل الذى كان يقوم به عدد من العمال يفوق العدد الذى اقتصرت شركات تلك الصناعات عليه ، ومن ثمة فقد اضطرت إلى الاستغناء عن عدد كبير من العمال أصبح عاطلا لا يجد عملا يقوم به .

وقد تكون طبيعة العمل أحيانا سبباً فى عدم إمكان تنظيمه على نسق معين غير أن مبدأ توسيع نطاق العمل فى مكنته أن يتكيف وينتظم على النمط الذى يحقق له تطبيقه وتعميمه ليشمل عدداً من العمال أكبر مما كان عليه من قبل .

١٢٣ — فائدته

ولهذا المبدأ مبدأ الاسبوع القصير فوائد ملموسة بيد أن له مع ذلك نقصاً وحيداً من السهل معالجته .

فالشركات فى مقدورها أن تعمل على جمع شتات جهودها أو طاقتها على العمل لضمها معا ، وبذلك تصون مهارة عمالها وتحفظ قدرتهم الصناعية لتظل منتجة بدلا من تبديدها والعمل على إضاعتها ، الأمر الذى يعد ضربة لازب فى حالة ما إذا ظل معظم هؤلاء العمال متعطلين تماما لمدد زمنية طويلة

وبذلك يصبح مبدأ الأسبوع القصير وهو الذى يهيىء للعمال فرصة أكبر للفراغ ذا فائدة أكيدة لهم حتى ليتقبلوه عن طيب خاطر وبذلك يؤمنون بهذا المبدأ بدلا من أن يتحاموه ويخشوه خشيتهم لمصيبة التعطل ، ولا يبقى لهذا المبدأ سوى عيب وحيد كما ذكرنا ، ونعنى به نقص دخل العمال تبعاً للأخذ به . وقد كانت هذه العقدة محل بحث مستفيض فى المؤتمر الدولى لتنظيم العمل الذى انعقد فى جنيف وتناولت مداولاته مبدأ أسبوع

الأربعين ساعة . وقد حبذت بعض الحكومات مبدأ أسبوع الأربعين ساعة وعدتها وسيلة ناجحة لاقتسام العمال العمل فى مختلف فروع الصناعة خلال فترات الكساد والضيق فلا يعود فريق منهم متخما بالعمل على حين يفتقده فريق آخر كبير لا يجد ما يكاد يسد به رمقه .

١٢٤ — أسبوع الأربعين ساعة

بيد أن كثيرين من ممثلى العمال فى المؤتمر ولا سيما ممثلى العمال الإنكليز بجانب تأييدهم لفكرة الأسبوع القصير كانوا يصرون على وجوب بقاء مستوى المعيشة عند العمال على حاله فلا يخفض تبعاً لنقص عدد ساعات العمل ونقص دخل العامل نتيجة لذلك .

ولكن المقاييس الاقتصادية للعمل جرت على قاعدة إعطاء العمال الذين يعملون وقتاً أقصر نسبياً خلال فترات الكساد والضيق أجراً يتناسب مع ما ينجزونه من عمل ومن شأن هذه القاعدة أن يعطى العمال أجوراً مخفضة .

ولما أدخل مبدأ أسبوع الأربعين ساعة فى كثير من الصناعات الأمريكية فى الولايات المتحدة طبقاً للنظام الجديد الذى وضع الرئيس روزفلت قواعده كوسيلة لعلاج البطالة ، كان توزيع الأجور غير منضبط بسبب ما طرأ من هبوط سابق على نسب هذه الأجور وما كانت الحكومة والشعب يستشعر انه من الحاجة الماسة إلى تهيئة العمل لكافة المتعطلين فى الولايات الأمريكية المختلفة .

هذا ويجب أن يميز بين الأسبوع القصير الذى يطبق كوسيلة من وسائل مكافحة التعطل ومواجهة الأزمات الاقتصادية . وذلك الأسبوع القصير الذى يعتبر نتيجة حتمية لتقدم العلوم والاختراع وما يطرأ على الصناعة بسببهما من تحسين فى نظم الإنتاج .

ومثل هذا التقدم العلمى والفنى هو بمثابة الوسيلة الفعالة المؤدية إلى تحسين مستوى المعيشة وتمكين العمال عن طريق هذا التحسين من التمتع بفترات أطول من أوقات الفراغ مع تقوية قدرتهم على الشراء وتشجيعهم على الاستهلاك ولا يمكن أن تتاح لجموع العمال هذه الفرصة المزدوجة إلا فى نطاق برنامج إنتاجى معتدل .

وأما فى حالات الضيق الاقتصادى فالأمر جد مختلف ، إذ يصبح أرباب العمل محاطين بجملة صعوبات دقيقة ومن ثمة لا يكون فى مقدورهم أن أن يدفعوا لعمالهم أجوراً مرتفعة ويكون الأمر أكثر دقة إذا كانوا مضطرين ، بقصد المحافظة على رفع مستوى معيشتهم ، إلى أن يدفعوا عن أسابيع الأربعين ساعة ، ذات الأجور التى كانوا يدفعونها لعمالهم عن أسابيع الثمانى والأربعين ساعة (على اعتبار أن اليوم ثمانى ساعات وأن أيام العمل ستة بعد خصم يوم الراحة الأسبوعية) أى أيام أن كانت الظروف طبيعية وقبل فترة الهبوط الاقتصادى .

١٢٥ — مشروع جديد للتأمين

ولعلاج هذه المسئلة واستنباط الحل الملائم لها اقترح كثير من الاقتصاديين مشروعا مقتضاه أن تتجه دوائر الأعمال إلى تجميع النقود الضرورية فى فترات انتعاش التجارة ونشاط حركة المبادلات . ففى فترات اليسر هذه يخصم من كل عامل برضائه قسط أسبوعى من مرتبه يدفع له مؤجلا (بالنسيئة) بعد مدة معينة من الزمن فيكون بمثابة تأمين ، وتكون نسب الدفع متفاوتة بتفاوت دخول العمال على الوجه الآتى :—

ا — ست بنسات للعامل الذى يقل دخله الأسبوعى عن ثلاثة جنيهات انكليزية .

ب — تسع بنسات للعامل الذى يتراوح دخله بين ثلاثة جنيهات إلى أربعة فى الأسبوع .

ج — شلن واحد إذا كان دخل العامل يزيد على أربعة جنيهات فى الأسبوع .

ويعاون أرباب العمل هذا المشروع بأقساط يدفعونها من مالهم على مثال هذه الأقساط وتقوم الحكومة بدورها بدفع إعانة لهذا المشروع بنسبة ٩ بنسات عن كل عامل فى كل أسبوع وهذه الفكرة النافعة سيتاح للعمال عن طريقها تجميع مبلغ احتياطى كبير يكفيهم ليعملوا وفق برنامج أسبوع الأربعين ساعة بدلا من أسبوع الثمانى والأربعين ساعة وذلك لمدة تسعة أسابيع .

وفى خلال فترة الأسبوع القصير المدة يقبض العمال أجورهم كالمعتاد من فترة العمل التى يعملونها فى الأسبوع وأما الجزء الباقى من الأسبوع حيث يقف دولاب العمل فانهم يعطون أجورهم من رأس المال الاحتياطى الذى جمع من الإعانات المذكورة وأرصد لهذا الغرض وبذلك يتحقق لهؤلاء العمال أمران .

أولهما — ازدياد وقت الفراغ بتطبيق مبدأ الأسبوع القصير .

ثانيهما — استمرار صرف الأجور المعتادة لهم سواء عن أوقات العمل أو أوقات الفراغ .

وهذا النظام من الميسور تطبيقه على الصناعات التى استلزمت ظروف الحرب الاستثنائية إنشاءها ويخشى على إنتاجها أن يتأثر بالظروف العادية فيتعرض العمال لفترات تعطيل طويلة لايجدون فيها أى لون من ألوان التأمين الاجتماعى يقيهم الحاجة .

كما أن ثمة صناعات أصبحت بتأثير ظروف الحرب فيها من الصناعات الثانوية مما أدى إلى انخفاض فترات العمل الأسبوعى فيها بنسبة محسوسة

فبتطبيق نظام هذه الإعانات يصبح العمال فى مأمن من التعطل غير المأجور خلال فترات الفراغ الطويلة .

هذا المشروع يجب أن تؤخذ به وتطبق نظامه كافة شركات الصناعة وتساهم فيه بتنظيم أقساط الإعانات ووضع القواعد واللوائح اللازمة لتنفيذه على أن تكون هذه التنظيمات مبنية على قاعدة احتمال تعرض هذه الصناعة للتعطل حتى تحدد نسبة هذه الأقساط تحديداً سليما .

ولا يستثنى من هذه القاعدة إلا بعض الصناعات الراسخة القدم والتى انتظم فيها العمل إلى حد كبير وهى مع ذلك صناعات قليلة . وفى الصناعات التى يطبق عليها هذا النظام تستطيع كل شركة أن تعين بالضبط الوقت الذى تطبق فيه نظام الأسبوع القصير المدى لتنظيم عملية إنتاجها على أساسه بيد أنها ملزمة بحكم الأوضاع الاقتصادية بأن تقدر ظروفها الخاصة وتضع القواعد السليمة للتطبيق الذى يناسبها كما أنها ملزمة بالمسارعة إلى تطبيق هذا النظام حتى لا تضطر بحكم الهبوط الاقتصادى الذى تعانيه الصناعات فى ظروف معينة إلى فصل عدد كبير من عمالها بعد أن قضوا فى العمل بهذه الصناعات مدداً طويلة من الزمن ، والوسائل التشريعية هى مناط هذه النظم الجديدة والكفيلة بتحقيقها .

وهذه الإعانات المكتتب بها تقرضها الشركات لعمالها على أن ينال كل فرد نصيبه المقدر له بحكم عمله وأجره بعد عملية التجميع والاستثمار إذا دعا الحال ، عندما يعطى أجازته ويجوز له أن يطلب تحويله من حساب شركة إلى حساب أخرى إذا انتقل إلى هذه الأخيرة وعمل بها

١٢٦ — فائدة هذا النوع من التأمين

وأول ثمرة طيبة من ثمرات هذا المشروع التأمينى هو أن عدد الذين كانوا يتعرضون للبطالة من العمال سيقل إلى حد كبير حتى لينحصر فى

عدد لا يؤبه له من حيث الكم . وعلى ذلك يمكن تدبير عمل لهم يناسبهم . وبذلك تقل قيمة أقساط التأمين ضد البطالة التى تدفعها الشركات لعمالها تبعاً لزوال خطورة البطالة بعد تنفيذ هذا المشروع .

ومن ناحية أخرى نجد أن العمال سيزيدون الحاجة إلى الاستهلاك بما ينفقونه فى أجازاتهم من نفقات قوامها هذه المبالغ التى يمنحونها وهذا من شأنه أن يلطف من آثار الهبوط الاقتصادى الذى يتعرض له الإنتاج فى بعض الظروف .

وسيتمخض هذا المشروع عن أطيب نتائجه إذا طبق فى المستقبل القريب على صناعات المؤن الغذائية فبهذه الصناعات سيتهيأ مجال متسع من النشاط والعمل فى ظروف أكثر ملاءمة بعد أن تضع هذه الحرب أوزارها وسيكون هذا المشروع سبيلا من سبل تهيئة هذه الصناعات إلى الانتقال من عهد الحرب إلى عهد السلم ويمدها بالمرونة الكافية لتجوز مرحلة الانتقال هذه دون إرهاق لها فى أى جانب من جوانب نشاطها الاقتصادى .

ونحن نرى الآن أن الأموال المستثمرة فى صناعات المؤن الغذائية هذه تنمو نمواً مطرداً وان أجور العمال فيها ترتفع أيضاً بنسبة مرتفعة تبعاً لذلك . ومن ثمة يكون فى مقدور عمالها أن يقوموا بدفع اكتتابات هذه الإعانات المقترحة عن طيب خاطر ودون أن يحسوا بوطأتها على دخولهم بل ونؤكد أن فى إمكانهم رفع نسب هذه الإعانات بأعلى مما اقترحناه سالفاً ، على حين يستطيع أرباب الأعمال فى هذه الصناعات أن يجعلوا إعاناتهم التى يكتتبون بها للعمال من ضمن نفقات الإنتاج ، فلا يحاسبون العمال عند توزيع الأرباح على أساس اختصامها من الإيراد الصافى للصناعة ، فهذه المبالغ التى يدفعها أرباب الأعمال فى هذه الاعمال معطاة

للعمال أو عائدة إليهم على كلا الحالين ويعدها رجال الصناعة من ضمن نفقات الإنتاج العامة . ويمكن عن هذا السبيل ادخار احتياطى كبير أثناء ظروف الحرب الاستثنائية التى أتاحت بدورها لأصحاب الصناعات والمتاجر أرباحا استثنائية . وبتجميع مبالغ هذا الاحتياطى تتوفر للعمال بعد الحرب مبالغ طائلة تكفى لمواجهة ظروف رد الفعل الاقتصادى الذى ينتاب بعض الصناعات فيحد من نشاطها ويشل جانباً كبيراً من عملية إنتاجها وبذلك يتلافى العمال النتائج السيئة التى تعود عليهم من جراء هذه الانقلابات الاقتصادية المفاجئة .

١٢٧ — سحب قوة العمال الشرائية

وبمعنى اقتصادى أكثر دقة يمكن أن نعد هذا المشروع بمثابة عملية من عمليات الادخار التى يمكن لنا بواسطتها أن نسحب جانباً من قوة العمال الشرائية من سوق المنتجات فى الوقت الذى تقل فيه نسبتها إلى درجة محسوسة فكأننا نساعد من ناحية أخرى على تخفيف آثار التضخم والحد من شروره الاقتصادية .

ولعل أبرز فكرة تميز هذا المشروع لا تعد وأمرين متقابلين .

أولهما — عندما تنشط حركة المبادلات ويطرد نشاط الإنتاج تزداد ساعات العمل تبعاً لانشغال أفراد الطبقات العاملة فى هذا النشاط .

ثانيهما — انه على العكس من ذلك عند ما تكسد حركة المبادلات ويبدو شبح الهبوط الاقتصادى فى السوق فان رد الفعل الطبيعى لذلك هو وجوب تخفيض ساعات العمل بما يتناسب مع طبيعة الظروف الاقتصادية فى السوق حتى تزول أسباب الهبوط .

ويجب أن يتداول هذا النظام المزدوج كافة هيئات العمال فى مختلف

الصناعات والشركات فلا ينحصر كما هو الحال الآن فى أقلية ضئيلة تتعرض وحدها لخطر التعطل وتعانى نتائجه .

وفى أوقات الضرورات ، ومثالها ما حدث فى سبتمبر سنة ١٩٤٠ عند ما اضطر الجيش الانجليزى إلى إخلاء دنكرك واشتدت حاجته إلى التزود من جديد بكافة المعدات التى افتقدها فى انسحابه ، يجب أن تطبق الصناعات والشركات المختلفة نظام الأسبوع الطويل المدة .

وكذلك فى أوقات الهبوط الاقتصادى ينطبق نظام الأسبوع القصير المدة تبعاً للظروف الداعية اليه بطريقة آلية تحقيقاً للتوازن الاقتصادى فى الانتاج والعمل .

ولقد اتجهت العناية من قبل لتحديد منسوب للعمل الأسبوعى ، وكان هذا الأمر ظاهر الأهمية فيما مضى لأن اهتمام رجال النقابات واتحادات العمال كان متجهاً نحو حماية العمال من الإرهاق فى العمل وعدد تحديد ساعاته كما أنهم لم يغفلوا وضع قاعدة لتحديد نسب العلاوات التى تدفع مع الأجور عن ساعات العمل الإضافية .

ولكن الأحوال تغيرت الآن وأصبحت نقابات العمال فى هذه البلاد (انجلترا) من القوة إلى الحد الذى تستطيع معه أن تسمح بتوسيع نطاق العمل وزيادة عدد ساعاته ضمن نطاق معين دون خوف التعرض لخطر التطبيق السيء ، بمعنى أن فى مقدورهم أن يتلافوا تسخير العمال فى العمل مدة من الزمن تزيد عن المقرر (أى إرهاقهم بأوقات إضافية) كما يمكن لهذه النقابات أن تراقب عمليات الاكتتاب فى الإعانات والأجور التى تدفع للعمال خلال أجازتهم وذلك لكى تتأكد من أن تطبيق مبدأ الأسبوع

القصير المدة لن يكون ذا أثر سيء فى خفض المستوى المعيشى للعمال خلال فترات الهبوط و بمثل هذه الضمانات التى تتحقق عن طريق رقابة النقابات يستطيع أرباب الأعمال والمنظمون إنجاز مشاريعهم الإنتاجية وفاقاً للظروف الاقتصادية التى تكتنف الصناعات دون أن تتأثر مواردهم ، كما يأمن العمال على مستوى أجورهم .

وثمة صعوبات أخرى يمكن بعد الإلمام بتفاصيلها أن تتقلب الجهود المشتركة لرجال الأعمال وممثلى العمال عليها ومثال ذلك الحق المخول لرب العمل فى فصل أى عامل يثبت له عدم نشاطه فى العمل أو تباطؤه فى إنجاز ما يكلف به ، فمثل هذا الحق يسهل إحاطته بضمانات تضمن عدم سوء استعماله كسلاح ضد العمال .

كما أن التغيرات التى تطرأ على سوق المبادلات تحتاج إلى علاج خاص فيقوم القائمون على أمر الصناعات المختلفة بمواجهة هذه التغيرات طبقاً لنطاق الأسبوعين الطويل والقصير على النظام الذى فصلناه من قبل .

ولكى ننتفع بالتجارب ونفيد من الأخطاء نرى أن يقتصر تطبيق نظام أسبوع العمل القصير على صناعات قليلة فى بادىء الأمر ثم يتسع نطاق التطبيق تدريجياً حتى يشمل صناعات أخرى ، وهذا التدرج فى التطبيق نفذ بشأن مشروع التأمين ضد التعطل الذى أدخل فى انجلترا لأول مرة فى عام ١٩١١ .

الاعانة على المعاشات فى سن مبكرة وتأخير سن التخرج فى المدارس

يذهب فريق من رجال الاقتصاد إلى الجزم بأن اعتزال العمال فى سن مبكرة للعمل اعتماداً على ما يجرى عليهم من معاش أو تأمين . . إلخ هو أمر

ضار بهم طالما كان فى مقدورهم مزاولة العمل ومواصلة عملية الإنتاج فى كفاية واقتدار .

نعم لا ننكر أن فريقاً من العمال يجد فى اعتزاله المبكر للخدمة فائدة مادية معينة أو فرصة مؤاتية لشغل عمل آخر من الأعمال المربحة له بيد أن الأمر بالنسبة للسواد الأعظم منهم لا يعد إلا خسراناً وانقطاعاً عن حياة الإنتاج والحركة والإخلاد إلى حياة الجمود والكسل .

وليست النظرية القائلة بأن فى دوام انسحاب عدد من العمال عن طريق اعتزالهم للعمل ومنحهم معاشاتهم فرصاً جديدة مستمرة لفريق آخر من العمال المتعطلين بنظرية صائبة من كل الوجوه .

ففى المستقبل إذا لم تزد نسبة المواليد فان انجلترا ستشكو عقماً أو تضاؤلا مخيفاً فى عدد السكان ، وهذا يعنى من وجه آخر ازدياد نسبة العمال المسنين ورجوحها على نسبة العمال الشبان ، ومن ثم توالى اعتزال المسنين للعمل اعتماداً على المعاشات وهؤلاء إذا وجدوا ما يغريهم على الاعتزال فى سن مبكرة خلفوا فى سوق العمل آثاراً سيئة ليس أقلها خطراً ازدياد أعباء الإنتاج على كواهل العمال الشبان وقصور عددهم عن الوفاء بحاجة السوق من حيث إنتاج البضائع التى يتطلبها الاستهلاك ومن هؤلاء المستهلكين ذلك العدد الكبير من العمال المتقاعدين الذين تجرى عليهم الرواتب والمعاشات .

١٢٨ — تأخير سن التخرج من المعاهد وأثره

هذا ويغلب أن يكون الاعتزال المبكر للعمل منوطا بمبدأ آخر هو تأخير سن التخرج فى المدارس والمعاهد . وهذا التأخير من شأنه أن يعمل على التقليل من أنواع طلاب العمل من خريجى هذه المدارس الذين إذا لم يجدوه شكوا التعطل وذاقوا مرارة البطالة واكتووا بشرورها .

وبتأخير سن التخرج تكفل لأفراد المجتمع تعليما أرقى وتهيء لسوق

العمل أفراداً أكثر كفاية وأنضج ملكات ممن زج بهم فى السوق ناقصى الثقافة أقرب إلى الأميين حقا

وليس من ينكر أن الملكات الصناعية والتجارية منوط كسبها بمدى الفترة الزمنية التى يقضيها العامل فى محيط مهنته ولكن مما لا شك فيه أيضا أن رفع المستوى الثقافى للعمال وهم بعد فى فترة التحصيل المدرسى ثم العناية بتحسين مستواهم الصحى أيضا كفيلان قطعا بإتاحة فرص لهم فى الحياة العملية تكون أكثر جدوى وأحسن نفعا . مما كان يصيبه جيل من العمال مضى — بل إن العمال الكبار اليوم لأحسن استعداداً من ناحيتى الجسم والعقل وأكثر توافراً على أعمالهم من آبائهم وأجدادهم منذ جيل أو جيلين .

وليس من شأن هذه الحقيقة أن تؤيد نظرية الاعتزال المبكر للعمل المهنى بل على العكس من ذلك تنقضها ما دمنا نقول مع القائلين المعتدلين انه ليس من المناسب أو المعقول أن ننفق بسخاء على فترة التحصيل العلمى ذى المدة الطويلة مع ما يصرف خلالها على الطلبة فى سبيل المحافظة عليهم من الوجهة الصحية ثم نهدر من ناحية أخرى ثمرة هذا المجهود باتباعنا لسياسة فصل العمال أو عزلهم فى سن مبكرة عن محيط العمال .

ومع ذلك فيمكننا أن نضع أقيسة دقيقة لمختلف المهن والصناعات فما كان منها يحتاج إلى جهد ضعيف نسبياً لا يرهق العامل عقلياً وبدنياً إلى درجة كبيرة تشغل مهنه بالعمال الأكبر سناً وما كان منها تقتضى مجهوداً أعنف ويتطلب بذلا بدنياً وعقلياً أعظم نجعله وقفاً على العمال الشبان ، وبذلك يظل مبدأ سحب العمال من سوق العمل ذا أثر نافذ بصفة جزئية فيتيح فرص العمل على الدوام لطوائف العمال الجدد الذين تقذف بهم المدارس

والمعاهد ويتخلف عنه دوما عدد من الأعمال التى لا تحتاج إلى جهود عقلية وبدنية مرهقة تشبع حاجتها إلى العمل بمن علت بهم السن من العمال فتؤخر سن اعتزالهم العمل محافظة على صالح الإنتاج ولا سيما فى الفترات التى تتطلب نشاطاً استثنائياً . فى انجاز عملياته .

مستقبل التأمين ضد العطلة والمساعدات الاجتماعية

فى خلال العقدين الأخيرين كان التأمين ضد التعطل ، وكذلك المساعدات الاجتماعية لأسر العمال هما الوسيلة الوحيدة لعلاج مشكلة التعطل فى انجلترا

وكان نطاق تطبيق هذا الأسلوب العلاجى يتسع تدريجاً ليشمل أكبر عدد ممكن من العمال وفى ذات الوقت كانت أساليب العلاج الأخرى قد أهمل شأنها وضيق من نطاقها بسبب قصور الحكومة وشحها وما ينقصها من شجاعة إلى حد أن تلك الأساليب أصبحت غير محبوبة وتكاد لا تمس سوى أطراف الحلول الحقيقية الخاصة بتنظيم العمل لا بتنظيم المتعطل

ونتيجة لذلك كما أشرنا من قبل ، هو أن أكثر من مليون وثلاثة أرباع المليون من العمال كانوا قبيل هذه الحرب يمنحون من الحكومة إعانات فى غير مقابل وكان هذا الأسلوب موضع دفاع رجال الحكومة على أساس انه الوسيلة الوحيدة الممكنة لعلاج مشكلة التعطل فضلا عن أنها فى زعمهم أقل الوسائل كلفة ونفقة .

ولكننا نلاحظ أنها إذا كانت قليلة النفقة من وجهة المال فانها مع ذلك باهظة الكلفة من ناحية العبء الذى تلقيه على عاتق الإنتاج القومى وعواتق الممولين عامة .

وهذه الحقيقة تدل على أن مسألة التأمين والمساعدة الاجتماعية لابد من تعديلها تعديلا جوهرياً فبدلا من أن تكون الوسيلة الوحيدة لعلاج التعطل يجب أن تكون من الوسائل ذات الأهمية الثانوية التى لا تعالج إلا جانباً محدوداً من المشكلة الأساسية .

وهذا الاقتراح سيكون ذا فائدة عملية مؤكدة إذا كانت الحلول المشار إليها مقرونة بالوسائل الإيجابية المقصود بها زيادة توفير العمل ، تجد التطبيق السليم الذى يستند إلى كفاية الإجراءات وسلامة الأوضاع المقعدة على الوقائع الاقتصادية والاجتماعية الآخذة فى التطور .

والمقصود من كل ماتقدم هو تخفيف وطأة التعطل الطويل المدة تخفيفا محسوساً على أن تنطبق ضمانات التأمين الاجتماعى ضد التعطل لمكافحة التعطل القصير المدة الذى يتراوح من أسبوع إلى أسابيع قليلة .

وبدلا من أن نكافح بطالة ما ينيف على المليون والثلاثة الأرباع مليون من العمال المتعطلين على الأسلوب المتقدم سنجد أن هذا الرقم سيتضاءل حتى يصل إلى النصف على أن تكون غالبية هذا النصف غير متعرضة للتعطل إلا لمدة أقل من العام الواحد ، تتلقى خلالها الإعانات التأمينية المقصود بها مكافحة البطالة ذات المدد القصيرة .

وأما أقلية هذا العدد فستبقى نفسها متعطلة لمدة من الزمن تجاوز العام ومن ثمة فسوف يتلقون مساعدات عن طريق مشروع عام للمساعدة الإجتماعية (على نمط مشروع بيفردج) وفى ذات الوقت يجب أن يمرنوا على إتقان أعمال جديدة تكون قد استلزمتها حركة الإنتاج والتقلبات التى تطرأ عليها وبهذه الوسيلة سنجد أن الاعانات والأقساط المختلفة التى تخصص للتأمين الاجتماعي ضد البطالة بصفة عامة قد هبطت إلى نصف نسبتها الحالية .

ب - جانب من مشاريع ما بعد الحرب

فى انجلترا

وهذا رأى لرجل من كبار رجال الصناعة الانكليز عن مشاكل العمل والبطالة ومشاريع ما بعد الحرب ، فإن لدى بريطانيا كثيراً من المشاريع للتعمير والصحة والتعليم والتوظيف والنقل — وبالجملة مشاريع شاملة لجميع مناحى الحيـــاة .

ويحدثنا عن بعضها لورد نوفليد أحد كبار رجال الصناعة فى بريطانيا وكان قد بدأ حياته الصناعية كصاحب مصنع فردى لتصليح البسكليت (عجلاتى) وكافح وجالد إلى أن أصبح الآن لورد نوفيلد المليونير ومن كبار زعماء رجال الصناعة فى بريطانيا .

طريق للنجاح

يقول لورد نيفليد انه مهما كثرت أو تعددت المشروعات التى تجود بها قرائح ذوى الرأى من العلماء والاقتصاديين لإصلاح حياة ما بعد الحرب فلن تؤتى ثمرها إذا نحن تغافلنا عن الحقيقة الساطعة وهى أن تقدم العالم يعتمد قبل كل شىء على مجهود العمال وخصوبة الاختراع وبغيرهما لا ينسنى للعمال فى هذه البلاد وغيرها من بلاد العالم أن يكسبوا أجوراً تنى بحاجتهم من طعام وسكن يمكنهم الانتفاع بمزايا المدنية المنظمة .

فيجب علينا نحن أرباب الأعمال أن نحقق للعمال اجوراً يومية مناسبة فى نظير قيامهم بأعمال يومية مناسبة .

وعلى هذا الأساس وحده يجب أن تبنى مشاريع ما بعد الحرب وفى

دنيا ما بعد الحرب المتعطشة للنقل والسياحة نجد فرصة متسعة لتشغيل عدد عظيم من العمال فى الصناعات الكبرى ، ولكن إلى أى مدى تتسع هـذه الفرصة ؟ إن ذلك يتوقف على أسباب ثلاثة : —

الأول — مقدرة المصانع على إنتاج المحركات

الثانى — أسعار شراء المواد الخام اللازمة لها

الثالث — نظرة الحكومة لهذه الصناعة بوصفها إحدى موارد ضريبة الترف أو بوصفها إحدى وسائل تقدم المدنية(١)

* * *

لقد أثبتت تجارب الحرب أن صناعة المحركات فى بريطانيا وصلت إلى درجة من الرقى ترفع رأسنا عاليا من جهة جودة الصنف ومن جهة الكمية حيث أمكننا إنتاج محركات مماثلة للعدد الذى أنتجته حليفتنا الميكانيكية العظيمة على الشاطىء الآخر من المحيط الأطلسى(٢) بل يمكن أن نقول ان إنتاجنا فى هذه الناحية كان أسرع وأرخص من إنتاج الحليفة .

مشكلة الصلب

ويمكننا بنفس هذه المقدرة أن نحول كل مجهوداتنا الصناعية الحالية (بعد الحرب) إلى إنتاج لحاجيات السلم وإعادة التنظيم (فابريقات الحرب تنقلب لإنتاج مواد السلم) وأعتقد أنه لن تمضى ثلاثة أشهر على انتهاء الحرب حتى نتمكن من إنتاج السيارات بشرط أن تصل أيدينا إلى مزيد من المواد الخام اللازمة لهذه الصناعة بأثمان معتدلة .

---

(١) جريدة اجبشن ميل عدد رقم ٩٢٦٠ ص ٢ بتاريخ ١٣ يناير سنة ١٩٤٤

(٢) الولايات المتحدة الأمريكية .

وأهم هذه الخامات هو (الصلب) لأن له وزنه ومقامه الأول فى صناعة الأتومبيلات .

ولست متيقنا من أن مصانعنا كانت فيما مضى تحصل على الصلب بنفس التسهيلات التى تحصل بها المصانع الأجنبية عليه .

وطبعاً لابد أن يكون لهذا أثره العميق فى سوق صادراتنا .

حقا إنه من الميسور أن نفسح مكانا فى أسواقنا الداخلية للبضائع المصنوعة محليا وذلك بفرض ضرائب على البضائع المصنوعة فى الخارج .

ولكن ما الحيلة فى التنافس الذى نلاقيه فى أسواق العالم الخارجية التى يجب علينا أن نغزوها بالمصنوعات البريطانية ، هذا إذا رغبنا أن نوفر العمل لعمالنا وننتج فى جميع مناحى الصناعة ولا يمكننا مداواة غلاء أسعار منتجاتنا لتروج فى الأسواق الخارجية ما لم نتمكن من الحصول على الصلب وغيره من المواد الخام فى بريطانيا بطريقة اقتصادية حديثة .

لا جدال فى أنه من الضرورى تنظيم مصانعنا وإدخال أحدث الآلات طرازاً وأسرعها لنحصل على أكثر وأرخص إنتاج وأن نطالب أرباب الاعمال ليحددوا بمهارة أجور العمل بطريق (الطريحة) .

ولكن ليس هذا كل شىء فى الصناعة ، فمهما بالغنا فى تحسين كل هذه الوسائل لا يمكننا أن نصل إلى المزايا الاقتصادية المنشودة مادامت الخامات اللازمة من صلب وخلافه التى تقدمها لتلك المصانع وهؤلاء العمال غالية بسبب عدم اتباع السبل الاقتصادية فى إنتاجها محليا .

هذا من جهة ومن الجهة الاخرى فان عبء الضرائب الثقيلة التى ينتظر أن تفرضها الحكومة فيما بعد الحرب يجب علاجه وإن كان الأمر بديهيا لأن الخزانة فى حاجة إلى كل مليم يمكنها أن تحصل عليه فان طالبنا الحكومة

باعفاء صناعة المحركات من الضرائب فيما بعد الحرب فكأنما نطالبها بما تعجز أى حكومة عنه .

وكل ما يمكننا مطالبة الحكومة به هو تعديل ضريبة السيارات وجعلها تحصل بنسبة عدد السلندرات لا على قوة الماكينات لأن الطريقة المتبعة الآن تعرقل إنتاج سيارات تصلح للمضاربة فى الاسواق الخارجية . وهذا التعديل سيمكننا من إنتاج عدد أكبر من السيارات التى تصلح للتصدير للأسواق الخارجية وتروج فيها وستؤثر أيضا كثرة الإنتاج فى الأسعار المحلية علاوة أتاحتها الفرصة لتشغيل عمال أكثر من ذى قبل فى هذه الصناعة .

وإننى لا أطالب الحكومة بتخفيض الضرائب على السيارات بعد الحرب مباشرة واكتفى بطلب تعديل نظام الضرائب كما قدمت بشكل تبيح للمهندس الانجليزى ابتكار أشكال من السيارات تمكننا من المزاحمة فى الاسواق الخارجية .

ولست ألح فى طلب إصلاح طرق المواصلات فى بلادنا لتتسع لحركة المرور التى ستزداد بالطبع بعد الحرب حيث أن الطرق الموجودة الآن جيدة وكافية كما ظهر ذلك طول أيام الحرب الحالية ، ولكننا فى الوقت نفسه لا زلنا فى حاجة إلى تحسين طريقة إنشاء الطرق حتى نضمن كثرة وسرعة المواصلات فى أمان دون التعرض للأخطار .

وعلى العموم فانى لا أطالب بأكثر من أن تقدر بلادنا الحاجيات الاساسية للصناعة والأعمال الهندسية .

وليس أدل على جمود أولى الأمر منا وعدم تقديرهم لذلك فى الماضى من التحسين الأخير الذى وصلت اليه صناعة الدبابات ولا أطلب أكثر

من أن يلاحظ من سيكون بيدهم الأمر بعد الحرب أن يصلوا بنا الى المنشود لجعل الماكينات خدامنا لا أسيادنا .

كما يجب أن لا نكون جامدين وعلينا أن نرقى التعليم الفنى للصغار ويجب أن يفهم ساستنا أن المهندسين التجاريين (الذى أمكنهم إنشاء الصناعات الضخمة فى بلادنا والتى انتفع منها العمال وأرباب الأعمال على السواء) قادرين على قيادة مستقبلنا الصناعى بما يكفل له النجاح ويضمن تشغيل عدد متكاثر من العمال .

وإليكم قصة السيارات الطائرة(١) « Flying Cars » التى ابتكرها هذا الخبير (لورد نوفيلد) والمنتظر أن تبدأ مصانعه بعد العشرة سنوات القادمة بإخراج هذا الاختراع إلى حيز الوجود .

وهو يعتقد أن السيارات الطائرة ليست من السخافات كما يبدو ذلك لأول وهلة كما يحدثنا عن ذلك ، فيقول :

إن حاجيات الحرب تدعو الأمم إلى ابتكارات واختراعات تقرب من المعجزات وتخلد فيهم نشاط الإنتاج بصرف النظر عما إذا كانت الكميات الهائلة التى ينتجونها قد لا ينتفع بها إلا بقدر بسيط أولا ينتفع بها بتاتاً . فمثلا الدبابات سوف لا تصلح إلا (لأكوام الخردة) عندما يستغنى عنها الجيوش المحاربة .

أما الطائرات فلها شأن آخر فان ماكيناتها التى ساعدتنا على تحطيم برلين وتخريبها ستساعدنا على ربط أطراف الأمبراطورية المترامية وستسهل النقل الليلى للركاب بين جميع أجزاء العالم .

---

(١) أنظر الشكل فى صفحة ١٣٢

وسيكون للسيارات الطائرة شأن آخر كما يعتقد لورد نوفيلد ولكنها لن تكون فى متناول متوسطى الحال والعمال فى هذه البلاد ، ولكن كثيراً من الناس فى البلاد الأخرى سيشعرون بالحاجة اليها ، كما لا يبعد أن يزداد الطلب عليها ، فينتج عن ذلك خلق صناعة كبيرة جديدة بالجملة تخفض تكاليف الإنتاج لدرجة يطيقها كل من يحتاج إلى تلك الأتومبيلات فتكون فى متناول أيديهم .

المعادن الخفيفة الحديثة

وجاء فى خطبة كبير مهندسى مصانع لانكشير التى ألقاها فى منشستر من أن المعدن الجديد الخفيف (Light Alloy) سيفى بحاجات الطائرات إلى الخفة المرغوب فيها ولا بد أن يأتى اليوم الذى يستعاض فيه عن المعادن الثقيلة فى صناعة الطيارات بغيرها من المواد الخفيفة التى ستبتكر . ومن يدرى فطالما قامت المنافسات فى سن السلم قديماً لإنشاء نفق يصل انجلترا بفرنسا عبر المانش وكثيراً ما وجدت هذه الفكرة من يحبذها ولكن الآن ضاعت أهميتها بالمرة وأمكن الإستغناء عنها تجنباً لصرف الملايين الكثيرة اللازمة لعمل النفق ما دام فى الإمكان الوصول للشاطىء الآخر بواسطة الطيارات بقفزة بسيطة رخيصة فى دقائق معدودات .

وإنى أتخيل الأتومبيلات الطائرة سائرة على الطرق الواسعة البرية فاذا ما وصلت للشاطىء أمكنها بحركة تغيير بسيطة أن تطير فى الهواء فتصل لفرنسا فى لحظات قصيرة لتستأنف سفرها على الأرض مرة أخرى إلى الجهات التى تقصدها فى أوربا .

وبهذه الطريقة يمكن لجميع أفراد العائلة الواحدة أن يسافروا إلى جميع بلاد أوروبا دفعة واحدة

فتصوروا معى منظر تلك السيارات الطائرة وهى تسير بسرعة على طرق دنمارك البرية ثم تطير فوق الجزء الهين من البحر الذى يفصلها عن السويد فتصلها فى لحظات أو تصورهم وهم سائرين على طرق فرنسا جنوبا إلى البحر الأبيض فاذا وصلوا الى شاطئه طاروا إلى إحدى جزره الجميلة . وتصوروهم فى بلادنا سائرين من انجلترا لزيارة اسكتلندة بطريق البر ثم طائرين منها الى جزائر جتلاند فى الشمال .

مثل هذه الرحلات ستكون كثيرة النفقات وفوق طاقة متوسطى الحال إن رغبوا فى القيام بها هم وعائلاتهم . ولعل ابتكار (عربات ليك) (Flying Charabanc) تسع عدد أكثر من المسافرين فتقلل من المصاريف بالطبع كما هو منتظر ، وتفتح بابا من أبواب الصناعات الجديدة عندنا .

وقبل الحرب كان مهندسو مصانع فورد منهمكين فى إعداد تصميم طائرات صغيرة الحجم كان فى النية إنتاجها بكميات كبيرة فتصبح فى متناول الجميع لتكون رخيصة .

ويبالغ أنصار فكرة الطيران المولعين بها فيأتى يوم على عصر الطيران تحل فيه الطائرات محل جميع طرق المواصلات ، ولكن هذا هراء .

١٢٩ — منافسة الطيران لطرق المواصلات

حقيقة ان هناك أنواعا من البضائع تستلزم نقلها بسرعة وطبعا هذا لايتم إلا بواسطة الطائرات .

ولكن السرعة ليست كل شىء فهناك بضائع كثيرة يمكن نقلها ببطء بواسطة المراكب والقطارات وستكون (لمدة يسيرة) محتاجين لكل طن لدينا من المراكب التجارية وكل متر من السكك الحديدية رغم تقدم الطيران المدنى .

السيارة الطائرة (١) The Flying Car

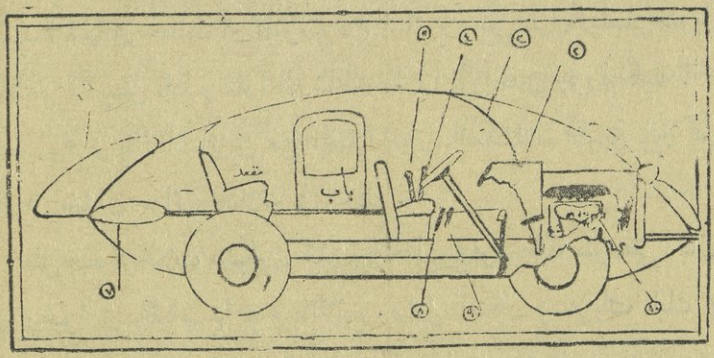

(بعض الأجزاء الهامة للسيارة الطائرة)

(١) مروحة مطوية (٢) محرك الدفة (٣) حاجز زجاجى ضد الرياح (٤) محرك الذيل (٥) محرك الجناح (٦) دفة السيارة الطائرة (٧) ذيل طائرة مطوى (٨) رافع الذيل (٩) مفتاح رفع المروحة (١٠) ماكينة السيارة .

---

(١) جريدة أجيبشن ميل عدد ٩٢٦٠ الصادر في ١٣ يناير سنة ١٩٤٤

د - مشروع بيفردج

اتجاه عالمى للتأمين الاجتماعى

لم يكن بد أن تتمخض ظروف هذه الحرب الطاحنة وما أدت إليه من انقلابات صناعية واقتصادية خطيرة عن مشروع ضمان اجتماعى أنضجت مبادئه هذه الأحداث العسكرية والسياسة التى توالت على مسرح المجتمع الدولى وحفزت أممه ممثلة فى جموع عمالها الى حشد مقومات الكفاح فيها لتخوض معارك الحياة والموت .

١٣٠ ـ العمال وحقوقهم الاجتماعية

كانت الطبقة العاملة ومازالت عدة الحرب ومادتها البشرية فعلى جهودها تتوقف حركة الدولاب الحربى وبتضحيات أفرادها تجنى الأمم ثمار النصر فما كان بد والحرب تعرك بأحداثها الدامية حيوات هؤلاء الأفراد وتبت فى مصاير أسرهم ، أن تمد اليهم الحكومات الديمقراطية ، التى أخذت تخط المبادىء الاشتراكية المعتدلة وتطبق قواعدها المعقولة ، يد المعونة وتحقق لهم لوناً عملياً من الضمان الاجتماعى الذى يكفل لكل فرد من أفراد هذه الأسرة المجهودة المنتجة حياة مطمئنة يتفتح لهم فيها المستقبل عن أطيب أمانى الحياة ويزول عنهم فيها شبح البطالة والعوز .

وهكذا استطاع « تقرير بيفردج » أن يفوز باهتمام الرأى العام العالمى رغم ضجة الحوادث واشتداد أهوال الصراع ، بل استطاع أن يفتح أذهان العمال فى العالم كله على مستقبل اجتماعى باسم يحقق لهم مطالبهم المعقولة ويحفظ لهم حقوق الآدميين التى لا يحيا بغيرها مجتمع ديمقراطى منظم .

١٣١ ـ اهتمام وزارة الشئون بمشروع بيفردج

ولم يكن لوزارة الشئون الاجتماعية مفر من الاهتمام بهذا المشروع الذى

يهز الشعور العالمى فى كل مكان فأخذت فى ترجمة التقرير توطئة للنظر فى محتوياته للقيام بعبء الإصلاح الاجتماعى فى هذه البلاد .

وسنذكر هنا ملخصاً وافياً لمشروع بيفردج ثم نذكر البواعث التى أوجدت هذا المشروع ثم نعقب ببيان ما تستطيع مصر أن تنهض به على ضوئه .

ا ـ ملخص عن مشروع بيفردج

١٣٢ ـ التأمين

يقوم المشروع على أساس « التأمين » لا على أساس الإعانة والفرق بين الأساسين أن الأول يلزم جميع الأفراد أن يساهموا فى رأس ماله وأن تعد هذه المساهمة تأميناً منهم ضد الظروف التى يقيهم فيها . وصحيح أن ما يساهمون به لا يكفى للانفاق على المشروع وأن الدولة تساهم بالقسط الأوفر ولكن التأمين وسداد أقساطه هما الأساس الذى يقوم عليه .

وهو يؤمن الأفراد فى حالات التعطل والعجز والشيخوخة والترمل والولادة والنسل والمرض والوفاة ويقرر الإعانات التالية فى كل حالة من هذه الحالات .

أولا ـ فى حالة التعطل عن العمل : يمنح العامل ٥٦ شلناً فى الأسبوع فاذا امتدت بطالته كلف الالتحاق بمركز التدريب الصناعى ليدرب على عمل جديد يشتد الطلب إليه .

ثانياً ـ فى حالة العجز للاصابة بعاهة ناشئة عن العمل يمنح العامل ٥٦ شلناً فى الأسبوع لمدة ثلاثة أشهر ثم يمنح معاشاً دائماً يعادل ثلثى أجره على ألا يزيد على ٧٦ شلناً ولا ينقص عن ٥٦ شلناً فى الأسبوع .

ثالثاً ـ فى حالة العجز للاصابة بعاهة ليست ناشئة عن العمل يمنح العامل ٥٦ شلنا فى الأسبوع بصفة دائمة .

رابعا — فى حالة الشيخوخة يمنح العامل الذى بلغت سنه إلى ٦٥ سنة ٤٠ شلنا فى الأسبوع .

خامسا — فى حالة الترمل تمنح الزوجة التى توفى عنها زوجها ٤٠ شلنا فى الأسبوع لمدة ثلاثة عشر أسبوعا على أن تلحق بمعهد التدريب ما دامت صحتها سليمة تمهيداً لتوليها عملا تقتات منه .

سادسا — فى حالة الولادة ، تمنح الأم التى لا تشتغل مبلغ ٤ جنيهات ، وتمنح الأم العاملة ٣٦ شلنا لمدة ثلاثة عشر أسبوعا مع إعفائها من العمل .

سابعا — فى حالة وجود أطفال فى الأسرة غير الطفل الأول تمنح الأسرة ثمانية شلنات فى الأسبوع عن كل طفل .

ثامنا — فى حالة المرض يمنح كل مريض بالمجان العلاج فى جميع المستشفيات ولدى الأطباء الإخصائيين ، كما يمنح حق الإقامة مدة النقاهة فى أحد المستشفيات أو بإحدى المصحات

تاسعا — فى حالة الوفاة : تمنح الأسرة عند وفاة أحد أفرادها عشرين جنيها مساعدة فى أزمتها .

وفى نظير تأمين كل فرد ضد جميع هذه الأخطار التى تهدده فى الحياة أو الموت يؤدى فى كل أسبوع مبلغا لا يزيد على أربعة شلنات وربع ؛ ويؤدى صاحب العمل مثله ويسدد الجميع لخزانة الدولة لتنهض هى ببقية الأعباء .

٢ — البواعث التى دعت الى المشروع

١٣٣ — طبيعة الشعب الانجليزى

• من ميزات الشعب الانجليزى أنه لا يثور ثورات انقلابية ، ولكنه يثور فى كل يوم ثورة صغيرة ومنذ انقلاب أو ثورة « كرومويل » عاش •

الشعب الانجليزى عيشة هادئة حتى اليوم ، والسبب فى هذا الهدوء هو هذه الثورات الصغيرة التى تتم كل يوم وتتمشى فيها السلطات مع رغبات الشعب المتجددة ومع الظروف والمناسبات التى تحدثها تطورات الحياة .

وفيما يختص بمشروع بيفردج بالذات كانت هناك عدة بواعث للتفكير فيه ولتحديد اتجاهه على السواء .

١٣٤ — بواعث التفكير فى مشروع بيفردج

أولا — أنه يعد تطوراً طبيعيا لنظام التأمينات الاجتماعية الذى أخذت به انجلترا منذ عهد بعيد تلبية لرغبات الطبقة العاملة ، ووقاية للنظام الاجتماعى من التصدع ، وإذا كان مشروع بيفردج يكلف الدولة ٨٢٥ مليونا من الجنيهات ، فقد كانت مشروعات التأمين السالفة تكلفها ٤٥٥ مليونا ، فاذا زاد المبلغ المطلوب هذه الزيادة ، وإذا اتسع نطاق التأمين حتى يشمل بعض الحالات التى لم يكن يشملها من قبل ، فذلك تدرج طبيعى لهذا النظام حسب الظروف والمناسبات .

ثانيا — لو طلب هذا المبلغ فى حالة السلم الماضية لكانت ضخامته سببا فى رفض المشروع بحجة أنه يحمل دافعى الضرائب تكاليف عظيمة مفاجئة ، ولكن ارتفاع نفقات الحرب حتى تبلغ خمسة عشر مليونا من الجنيهات فى اليوم ، وزيادة الضرائب لمواجهة هذه الأعباء حتى لتبلغ نسبتها ٩٥ ٪ من الأرباح الاستثنائية ثم تحديد الدخل بعد ذلك بحيث لايزيد عن ٤٢٠٠ جنيه فى السنة — كل ذلك يجعل المبلغ المطلوب لمشروع بيفردج وبتعبير أصح يجعل الزيادة المطلوبة لتنفيذ هذا المشروع تبدو صغيرة فى وسط ذلك الخضم من النفقات ، فهى فرصة تنتهزها الدولة هناك لتخطو هذه الخطوة الحاسمة .

ثالثا — إن هذه الملايين التى تجند للمعركة الهائلة فى البر والبحر

والجو والتى تجود بأرواحها وتفارق أوطانها وتتحمل الويلات التى تصب عليها فى كل لحظة . هذه الملايين لم يكن بد من وجود أهداف مغرية تهون عليها مشقة هذه التضحيات . وقد بطلت الآن تلك المغريات التى كانت تقوم على مجد الدولة واتساع رقعتها وامتداد صيتها ، ولم يعد لها فى النفوس ما كان لها من الأثر فى العصور الخالية ، فلم يكن بد من جزاء جديد يوازى هذه التضحيات ، وذلك الجزاء هو الحياة فى عالم أفضل وهو الأمن من الأزمات التى تهدد الحياة فى هذا العالم . ومشروع بيفردج يمثل هذا العالم الأفضل وهذه الحياة المأمونة ولا مفر منه لتقوية الروح المعنوية فى نفوس الشعوب التى تتعرض فى كل يوم للأهوال .

رابعاً ـ وهناك مستقبل مخوف بعد نهاية الحرب ، ينذر بالتعطل والعجز عن العمل ، متى تصورنا عودة هذه الملايين المجندة من الميادين القريبة والنائية ، وتصورنا وقف العمل فى مصانع التسليح والمصانع الحربية على العموم ، وهى التى تشغل ملايين الأيدى فى سنى الحرب ومتى تذكرنا أن مشكلة التعطل كانت قائمة قبل الحرب الحالية فى جميع الدول بشكل يهدد بالخطر ، وستعود سيرتها بأشد مما كانت يوم أن تضع الحرب أوزارها ، فلم يكن بد من التفكير فى هذه الحالة منذ اليوم وفى اتخاذ التدابير لمواجهتها ، وكان مشروع بيفردج من بين هذه التدابير ، كما كان التفكير فى حركة الإنشاء والتعمير التى أعلنها مستر تشرشل فى خطابه الأخير من بين هذه التدابير أيضاً ، وخطت أمريكا قبل هاتين الخطوتين فى مشروع الرئيس روزفلت الذى بعث به إلى الكونجرس أخيراً .

خامساً ـ وكانت هناك حالة فكرية أخرى لم تكن للديمقراطية بد من مواجهتها والعمل على حسبانها ، هذه الحالة نفهمها على حقيقتها حين ننظر

إلى العنوان الذى قدم به السير ويليام بيفردج مشروعه وهو « نصف الطريق إلى موسكو » .

١٣٥ — نجاح نظام روسيا وأثره

فاشتراك روسيا فى هذه الحرب وصمودها فيها حتى الآن وعدم قيام الثورات فى داخلها كما كان منتظراً عند الكثيرين قد أوجد مجالا للطبقات العاملة فى انجلترا وفى أمريكا لتفكر فى هذه الظواهر ولتعقد الموازنات . فلم يكن أمام الديمقراطيات إلا أن تنتبه لهذه الأفكار وأن تقوم بتلبيتها فى مشروع كهذا المشروع يجمع بين الميزات المختلفة ويحفظ النظام الاجتماعى القائم فيها من التزعزع والاهتراز .

على أن هذه الحالة الفكرية الخاصة إنما عجلت فقط بهذا المشروع ولكنه كان نمواً طبيعياً كما قلت لحركة التأمين الاجتماعى فى انجلترا من ناحية ومسايرة لمقتضيات العصر الحديث من ناحية أخرى .

فالفوارق بين الطبقات التى كانت تطاق فى العصر الماضى لم تعد تطاق اليوم وأقل ما تعالج به هذه الحالة أن تمنح الطبقة العاملة من الضمانات ما يجعلها آمنة فى حياتها من غوائل الجوع والمرض والأزمات الطارئة .

وقد بدأ هذا الاتجاه فى الضرائب النسبية المتدرجة ، ثم تدرج فى الضرائب الإضافية ثم فى الضرائب على الأرباح الاستثنائية ثم فى تحديد الدخل ، كما بدأ فى قانون الفقراء سنة ١٩٠١ الذى تدرج فصار قانوناً للتأمين الاجتماعى على النحو المقترح فى مشروع بيفردج .

ويقول مستر تشرشل فى خطاب أخير له :

١٣٦ — الضمان القومى ضد البطالة

لقد حان الوقت لقطع مرحلة أخرى عظيمة وعليكم أن تضعونى وزملائى فى مصاف الذين يدافعون أقوى دفاع عن الضمان القومى الإجبارى الذى سيطبق على جميع الطبقات وجميع الأغراض والغايات من المهد إلى اللحد

وسنعد العدة ومنها إذا دعت الحال سن التشريعات التمهيدية بأقصى مايستطاع من الهمة والنشاط لتنفيذ ذلك »

ثم يقول :

« وهنا يحسن أن أقول إن خير وسيلة للضمان ضد البطالة هو ألا تكون هناك بطالة والمتعطلون من أغنياء وفقراء لابد من الأخذ بناصرهم لأننا لا نطيق أن يكون بيننا أناس بدون عمل » .

١٣٧ — الأغنياء المتعطلون

فنغمة « الأغنياء المتعطلين » هى التى يوقع عليها تشرشل اليوم والتى وقع عليها روبرت مورنسون وزير الداخلية الإنكليزية قبل عام - وكلاهما من حزب المحافظين - وهى التى نسمعها الآن من ارثر جرينوود الوزير بلا وزارة فى وزارة تشرشل الحاضرة وهو من حزب العمال .

ولتوافق هذه النغمات بين المحافظين والعمال مغزاه ومعناه فاذا أضفنا اليه توافق النغمات التى يوقعها روزفلت وكوردل هل فى الولايات المتحدة كان لذلك دلالة على أن هذا الاتجاه عالمى لا شك فيه .

وقد أفادت الأنباء الأخيرة أن الرئيس روزفلت قدم إلى « الكونجرس » مشروعا قامت بوضعه لجنة حكومية يتضمن المبادىء الآتية : —

أولا - يجب أن يكفل العمل لكل القادرين عليه الراغبين فيه .

ثانياً - حينما يكون العمل متقطعا يجب أن يكفل للعامل بوساطة التأمين الاجتماعى الدخل الكافى .

ثالثاً - حينما لا يكفى التأمين الاجتماعى أو تأمين العمل لضمان الدخل المناسب فى فترات الانقطاع عن العمل يجب أن يعطى إعانات للأفراد والعائلات بوساطة المساعدة العامة .

رابعاً - يجب أن يكفل لأفراد الشعب حاجاتهم من حيث الصحة

والتعليم ، هذا ولا يغفل المشروع الأمريكى طبقة الفلاحين بل إنه ليكفل لهم نصيباً معقولا عما ينتجه عملهم فى استغلال الأرض مع رفع مستواهم الاقتصادى وتأمينهم فى حياتهم .

وتقول اللجنة فى تقريرها « ولو لم توجد مثل هذه الكفالة الاجتماعية والاقتصادية ما أصبحت هناك أية ضمانة للحرية ولا شك أن كل جهودنا لإقامة الحياة والحرية والسعى إلى الرخاء ستذهب عبثاً ما لم تعتمد على أساس وطيد من التأمين الاجتماعى والاقتصادى » .

فهذا اتجاه عام تلتقى عليه الديمقراطية فى انجلترا والولايات المتحدة . أما الاشتراكية السوفيتية فأمرها معروف ، فلم يبق بد من التسليم بأن روح العصر هى التى تسير التيار ، وأنه لا مفر لأمة تريد أن تعيش فى هذا العصر من مجاراة التيار .

والدليل على أن هذه هى روح العصر وليست ملابسات الحرب وحدها إن مستر تشرشل يعلن فى خطبة له ، أن الضرائب ستزيد بعد الحرب عما هى عليه الآن » .

٣ — ماذا تستطيع مصر أن تفعله على ضوء هذا الاتجاه[١]

والآن وقد تقررت هذه الحقيقة يتضح أن موقف الذين قاموا فى وجه هذا المشروع كان موقفهم غير مفهوم كما قال وزير الشئون الاجتماعية أو موقفاً مكشوفاً كما نقول نحن !

---

(١) هذا الفصل مقتبس من تقرير بيفردج الذى ترجمته وزارة الشؤون ومقال قيم للاستاذ سيد قطب بمجلة الشؤون الاجتماعية عدد مايو سنة ١٩٤٢ ومقال قيم آخر للدكتور محمد عوض محمد نشر له بمجلة الثقافة وبعض نتف من جرائد وصحف مختلفة .

١٣٨ — مصر ومشروع بيفردج

وحقيقة إننا متخلفون كثيراً جداً عن الخطوات التى سارت لها انجلترا وأمريكا فى هذا الطريق ، ولكن التخلف فى الماضى لا يجوز أن يكون علة للتخلف فى المستقبل ، فنحن نعيش فى عالم واحد مع أوربا وأمريكا ، عالم تضاءلت المسافات بين أبعاده ، وستزيد ضآلته تضاؤلا بعد الحرب ، فلا بد لنا من مسايرته فى خطاه فى رفق ولين قبل أن نجد على الجرى وراءه ونحن نلهث ونتعثر .

وحقيقة ذلك أن ميزانيتنا وثروتنا القومية لا يمكنانا كلاهما من رصد مثل هذه المبالغ الباهظة للتأمين الاجتماعى(١) ولكن يجب أن نقدر كذلك أن حياة الفرد فى مصر لا تكلف فى الأسبوع ٥٦ شلناً ، كما تكلف فى انجلترا فمبالغ التأمين التى تطلب هنا لا تبلغ هذه الضخامة .

على أنه يجب أن نفرق بين تفصيلات هذا المشروع وبين اتجاهاته العامة فهذه التفصيلات قد لا ننتفع بها فى الطور الحاضر من حياتنا ، ولكن اتجاهاته العامة ترشدنا إلى خطة السير فى الحاضر والمستقبل .

فما هى هذه الاتجاهات العامة فى مشروع بيفردج ، وفى مشروع روزفلت على السواء .

هذه الاتجاهات هى :—

أولا — تدخل الدولة فى تنظيم الحياة الاجتماعية وتحديد الصلات بين طبقات المجتمع وتقييد حرية التعامل بين هذه الطبقات بالقيود التى تكفل سلامة المجتمع ومصالح الجميع .

---

(١) بلغ مبلغ ربط الميزانية للسنة المالية (١٩٤٣ — ١٩٤٤) سبعين مليون جنيه

ثانياً — تقريب الفوارق بين الطبقات برفع مستوى الحد الأدنى وخفض حد المستوى الأعلى للكسب .

ثالثاً — ضمان الحياة المناسبة من المهد إلى اللحد لكل فرد فى البلاد .

رابعاً — جعل هذا الضمان واجباً مفروضاً على الدولة وعلى القادرين وليس إعانة اختيارية أو إحساناً أو تبرعاً من المتبرعين .

وعلى ضوء هذه المبادىء نستطيع أن نضع سياستنا الاجتماعية ونحسب أنه من الطبيعى أن نسير فى هذه الخطوات .

أولا — جعل الضرائب تصاعدية حتى تتعادل مع الجهد المبذول ومع المقدرة على الأداء ، فانه من المسلم به فى جميع النظريات الاقتصادية أن المبلغ الأول يحتاج جهداً أكبر من المبالغ التى تليه وأن المقدرة على أداء الضريبة ترتفع كلما ارتفعت أرقام الكسب ، وهذه الطريقة تكسب الميزانية المصرية مرونة ليست لها الآن ، وهى فى حاجة ماسة إلى هذه المرونة لتواجه بها الأعباء المنتظرة بعد الحرب مباشرة للتعمير والاستغلال والإصلاح .

ثانيا — فرض ضريبة التركات وجعلها تصاعدية كذلك . ويكفى ما ضاع على الخزانة حتى اليوم بسبب التأخر فى فرض هذه الضريبة التى أخذت بها انجلترا فى الحرب العظمى الماضية ، واتخذت منها وسيلة للتقريب الاجتماعى بين الطبقات ، فوق مالها من فائدة فى زيادة مرونة الميزانية العامة .

ثالثاً — فرض ضرائب إضافية عند زيادة الدخل عن حد معين تتصاعد كلما تصاعد الدخل ، ذلك أن الضرائب العادية قد لا تكفى فى بعض الأحيان لملاحقة تصاعد الكسب ، كما يتبع فى مثل هذه الظروف الاستثنائية

الحاضرة وتركيز الربح فى أيد قليلة محدودة يخل بالتوزيع الاقتصادى للنقد والثروة على العموم .

رابعاً — المضى فى خطة التأمين الاجتماعى التى سارت عليها وزارة الشئون الاجتماعية فى عهدها الأخير ، غير ملقية بالها الى الاعتراضات التى تقوم بها بعض الهيئات المغرضة ممن لا يمتد نظرها الى الغايات البعيدة إيثاراً لمصلحتها الحاضرة على مصلحة المجتمع ، بل على مصلحة الصناعة نفسها : إذ المفهوم أن الصناعة القومية لن ترتقى وتتسع دائرتها إلا اذا زادت المقدرة على الشراء بين المستهلكين وارتفاع أجور العمال وضمان رزقهم ، مما يزيد هذه المقدرة فيعود الربح على الصناعة من جديد .

خامساً — ضمان الحياة الشريفة لمن نسميهم (المتشردين(١)) وهم ضحية النظام الاجتماعى الذى لا يقدم لهم أية ضمانة ؛ بل على العكس يحاربهم ويشردهم ويضطرهم الى مقارفة الجريمة فى كثير من الأحيان ، وعلاج مشكلة التشرد يحتاج إلى بحث خاص قدمنا بعض وسائله فى الفصول اللاحقة من هذا الكتاب .

سادساً — رفع مستوى الحد الأدنى للأجور والمرتبات وتخفيض الحد الأعلى ، فانه من غير الطبيعى فى هذا العصر أن ينحط بعض الأجور إلى مائة وعشرين قرشا فى الشهر ، بينما يرتفع بعضها الى مائة وعشرين جنيها فى الشهر كذلك .

فالواجب يقضى أن تخفض مستويات الدرجات الخاصة الأولى والثانية

---

(١) افتتح معالى فؤاد سراج الدين باشا المعهد الاصلاحى بالمحلة الكبرى وهى مؤسسة تضم أكثر من ٣٠٠٠ متشرد لتعليمهم بعض الحرف وتلقينهم مبادىء القراءة والكتابة والمحافظة على صحتهم طبياً .

والثالثة والرابعة لترفع مستويات الدرجات التاسعة والثامنة والسابعة والسادسة . وقد كان ذلك محل اعتبار وتقدير من وزير المالية الحالى أمين عثمان باشا فقام بمشروع جليل لتسوية حالات المغبونين من موظفى هذه الدرجات وأحسن تقدير الأجازات العلمية ووزنها بميزان سليم ، كما أخذ فى هذه التسويات بفكرة اجتماعية حكيمة هى الاعتراف بأعباء المتزوجين ممن يقل مرتبهم الشهرى عن عشرين جنيها بمنحهم إعانات شهرية للزواج ، وإعانات أخرى للأطفال بمقدار عددهم ، وهى أول تسوية اجتماعية تتضمنها ميزانية مصرية .

سابعا — أن تعجل الدولة بإصلاح الأراضى البور وأن تستعين فى هذا بالضرائب الاستثنائية وبالقروض الاختيارية والإجبارية الداخلية والخارجية ، وأن تسلم جميع ما يستصلح من هذه الأراضى لصغار الزراع وبذلك تخلق منهم طبقة متوسطة تساهم فى بناء المجتمع وترتفع الى المرتبة الإنسانية فى الحياة .

ثامنا — أن تزيد فى ميزانية الخدمات العامة ممثلة فى خدمات وزارتى الشؤون الاجتماعية والصحة . وعلى سبيل التمثيل نذكر الفروق الكبيرة بين عدد الأسرة فى المستشفيات العامة وعدد المرضى المضطرين أن يلجأوا الى هذه المستشفيات . فيجب أن تعالج هذه الفروق حتى تزول وحتى يجد كل مريض ما يحتاج اليه من العناية الطبية فى هذه المستشفيات(١)

---

(١) ولقد قام سعادة الدكتور سليمان عزمى باشا بالدعاية الى مشروع يوم المستشفيات للأخذ بيد من تضطر المستشفيات الى اخراجهم وهم فى دور النقاهة وهم فى أشد الحاجة الى إكمال العلاج ويسير هذا المشروع بالرعاية الملكية خطوات الى الأمام .

تاسعا — أن يجعل التعليم العام حقا لكل مصرى لا تصده عنه النفقات المدرسية ، فان من حق كل فرد أن يزود بسلاح العلم المناسب ليكافح فى هذه الحياة بعد ما تعقدت وسائلها وأصبح التعليم سلاحا أوليا من أسلحتها . ولقد أخذ بهذا المبدأ الاجتماعى معالى أحمد نجيب الهلالى باشا فى تقريره القيم عن إصلاح التعليم فى مصر وأصبح التعليم الابتدائى بالمجان وستتوسع سياسة الحكومة فى هذه المجانية حتى تشمل بالتدريج مرحلة التعليم الثانوى والجامعى ، فهى مأثرة لمعاليه ويد بيضاء يذكرها له كل مصرى غيور على مستقبل بلاده .

هذه هى الاتجاهات العامة التى يوحى بها الينا مشروع « بيفردج » و « مشروع روزفلت » وهى اتجاهات لا مفر من الأخذ بها ولا مفر كذلك من جعلها قاعدة للعمل فى المستقبل . ومن الخير إذن أن توضع أسسها وبرامجها منذ الآن وأن ترسم بها سياسة عامة لا تقوم على الحزبية وعلى الاختلافات السياسية ، فالوطن وطن الجميع والمستقبل مستقبل الجميع ، ومصالح الوطن العليا مصالح المستقبل الشامل ، فوق الخلافات وفوق الأحزاب

٤ — مكاتب التخديم وتعليم الخدم فى انجلترا

Employment Agencies

من بين المشاكل التى تتصل بموضوع البطالة اتصالا وثيق الصلة وتتفاعل معها تفاعلا إيجابياً وسلبياً مُشكلة الخدم ، فهى فئة كثيراً ما يتعرض أفرادها للتعطل ويكونون سبباً لكثير من المآسى الاجتماعية القاسية ، ومن ثم كان أمر تنظيمهم من الأهمية بمكان (١)

---

(١) علمنا أن معالى سراج الدين باشا قد اهتم بمشكلة الخدم وأوحى إلى مصلحة العمل وإلى وزارة الداخلية بدراسة أحوال تلك الفئة ووضع اللوائح والنظم لها .

ولما كانت مصر لا زالت حديثة عهد بهذه المشكلة رغم بدء تعقدها ، فهى لا غنية لها من أن تلمس الطب لها بما تدرسه من أساليب علاجها فى بلاد الغرب .

١٣٩ — علاقة مشكلة الخدم بالبطالة

ولقد اخترنا أن نبحث هذه المشكلة فى البلاد الانكليزية لنلم بالأساليب العلاجية التى واجتها بها ، وبذلك يصبح فى مقدورنا أن نقتبس من بينها ما يكون مناسباً وملائماً لأحوالنا وظروفنا الاجتماعية .

بالاطلاع على مذكرة سفارة مصر فى لندن المؤرخة فى ١٦ سبتمبر سنة ١٩٤٢ والأوراق المرفقة بها تبين أنها تتناول موضوعين :

ا — مكاتب التخديم فى مقاطعة لندن

ب — برنامج تعليم مجلس بلدية لندن ويدخل فيه تعليم الإدارة المنزلية وبرنامج الدراسة فى مدرسة التربية المنزلية

وفيما يلى أهم ما جاء فى الأوراق المذكورة عن هذين الموضوعين :—

مكاتب التوظيف فى مقاطعة لندن

تباشر هذه المكاتب أعمالها فى مقاطعة لندن تحت إشراف البلدية ، وينظم هذه الأعمال قانون صادر فى سنة ١٩٢٩ وقوانين أخرى مكملة أصدرها مجلس البلدية ، وللمدن الأخرى الكبيرة فى انجلترا قوانين مماثلة وإن كانت تختلف أحياناً فى بعض التفاصيل .

قانون سنة ١٩٢٩

ينحصر هذا القانون فيما يأتى :—

١ — لا يجوز مباشرة مهنة التوظيف إلا بمقتضى رخصة من إدارة

الرخص تعطى بناء على طلب كتابى يبين فيه الاسم الكامل لطالب الرخصة (أو تجديد الرخصة) أو الاسم التجارى الذى يختاره والمكان الذى يتخذه لمباشرة عمله وما إذا كان للطالب اتصال بمكتب توظيف آخر .

٢ — لإدارة الرخص أن ترفض منح الرخصة أو تجديدها أو أن تلغيها فى الأحوال الآتية :

ا — إذا كان سن الطالب أقل من ٢١ سنة

ب — إذا كان لا يصلح لمزاولة هذه المهنة

جـ — إذا كان المكان الذى أعده الطالب غير صالح للغرض منه

د — إذا أساء الطالب إدارة عمله

٣ — لا يجوز أن ترفض إدارة الرخص تجديد الرخصة أو أن تلغيها إلا إذا كانت أعلنت الطالب كتابة قبل ذلك بسبعة أيام بعزمها على الرفض أو الإلغاء . وإلا إذا كانت أعطته فرصة لسماع أقواله بناء على طلبه ذلك كتابة فى بحر ثلاثة أيام من وصول إعلانها اليه .

٤ — إذا رأت إدارة الرخص رفض منح أو تجديد رخصة أو إلغائها فعليها أن تعلن الطالب كتابة بأسباب الرفض أو الإلغاء إذا رغب الطالب فى معرفة هذه الأسباب ويكون ذلك فى بحر سبعة أيام من إبداء هذه الرغبة

٥ - يجوز لكل شخص يتضرر من قرار الرفض أو الإلغاء أن يستأنف ذلك القرار أمام أحد قضاة المدينة (**Magistrate of The City**) أمام المحكمة (**Court of quarter Sessions**) « المعتاد استئناف أحكامه أمامها » .

٦ - يجب أن تعرض فى مكان ظاهر من المحل المرخص به لمباشرة أعمال مكتب التوظيف نسخة من القوانين المكملة (**By laws**)

التى يصدرها مجلس البلدية وتشترط موافقة إدارة الرخص على ذلك المكان.

٧ - للموظفين الذين تخولهم إدارة الرخص الحق فى ذلك أن يدخلوا إلى الأماكن التى تستعمل لأغراض مكاتب التوظيف أو التى تتصل بأعمالها وأن يفتشوها كما لهم الحق فى الاطلاع على محتويات السجلات أو البطاقات المتعلقة بها.

٨ - يعاقب بغرامة لا تتجاوز خمسين جنيهاً كل من يمارس مهنة التوظيف بدون الحصول على رخصة بذلك، أو خلافاً لشروط الرخصة وكل من يحصل على رخصة أو تجديد رخصة بتقديم بيانات غير صحيحة أو باغفال تقديم بعض البيانات إغفالا مقصوداً. ويعاقب بغرامة أخرى إضافية لا تتجاوز العشرين جنيهاً عن كل يوم تستمر فيه المخالفة بعد صدور الحكم بالأدانة.

٩ - يعاقب بغرامة لا تتجاوز خمسة جنيهات كل من يمنح أحد موظفى إدارة الرخص المختصين من دخول الأماكن التى تستعمل لأغراض مكاتب التوظيف أو التى لها علاقة بأعمالها أو يحول دون تفتيشه لها أو اطلاعه على السجلات والبطاقات المتعلقة بها، كما يعاقب بهذه الغرامة كل من يرتكب مخالفة أخرى لم تحدد لها عقوبة فيما سبق ويعاقب بغرامة إضافية لا تتجاوز أربعين شلناً عن كل يوم تستمر فيه المخالفة بعد صدور الحكم بالإدانة.

١٠ - يجوز للمحكمة فى جميع الحالات المتقدمة أن تحكم أيضاً بإلغاء الرخصة - إن وجدت - كما يجوز لها أن تحكم بالإلغاء وحده دون الغرامة.

١١ - لكل شخص يتضرر من صدور أحد هذه الأحكام ضده أن يستأنف الحكم أمام محكمة أعلى.

الأجور والأتعاب

١ - يجب على صاحب مكتب التوظيف أن يرسل إلى مجلس البلدية فى بحر سبعة أيام من استلامه الرخصة بصورة من الأجور والأتعاب التى حددها ، وليس له أن يحدث تعديلا فى هذه الأجور والأتعاب إلا بعد أن يخطر المجلس كتابة بذلك .

٢ - لا يجوز لصاحب مكتب التوظيف أن يتقاضى أجراً أو عمولة أو مكافأة من أحد عملائه أو أن يطالبه بدفع شىء من ذلك إلا بعد أن يقدم إليه بياناً مطبوعاً أو مكتوباً عن الأجور والأتعاب المحددة . أو إلا إذا كان ذلك البيان معروضاً فى مكتب التوظيف بحيث يتمكن العميل من قراءته فى المكان الذى يحدث فيه الدفع ولا يجوز له كذلك أن يتقاضى أو أو يطالب بأجر أكبر من المحدد فى ذلك البيان ولا يقدم أتعاباً يزيد على نصف الكرون (شلنان وستة بنسات) .

٣ - لا يجوز لصاحب مكتب التوظيف أن يتقاضى أجراً مقدماً من أحد عملائه إذا اتصل به بخصوص وظيفة خالية بناء على إعلان عنها أو بناء على إعلان من أحد الأشخاص عن طلب وظيفة .

الاعـــلانات

٤ - لا يجوز لصاحب مكتب التوظيف أن يعلن عن مركز خال إلا بعد اتخاذ كل الإجراءات المعقولة لملئه من بين عملائه المقيدة أسماؤهم فى

فى سجلاته والذين دفعوا له مقدم أتعاب ، ولا يجوز له كذلك أن يعلن عن حاجة عن عملائه إلى عمل إلا بعد اتخاذ كل ما يلزم لإلحاقه بخدمة أحد عملائه المقيدة أسماؤهم فى سجلاته والذين دفعوا له مقدم أتعاب .

٥ - لا يجوز لصاحب مكتب التوظيف أن يذكر بقصد الغش مشافهة أو فى إعلان أو منشور أو عقد أو أية وثيقة أخرى متصلة بمهنته بيانات غير صحيحة عن طبيعة أية وظيفة أو مكانها أو ظروفها أو الأجور المحددة لها ، أو عن مؤهلات طالب الوظيفة أو أخلاقه أو سنه أو خبرته أو الأجر المطلوب له ، أو أن يقدم بيانات غير صحيحة عن أية تفصيلات هامة خاصة بوظيفة ما أو بأحد طالبى الوظائف .

٦ - يجب على صاحب مكتب التوظيف أن يحتفظ فى المحل الذى يمارس فيه عمله بصور الإعلانات التى ينشرها بخصوص عمله مرتبة حسب تواريخها ولمدة اثنى عشر شهراً من تاريخ نشرها ، وإذا كانت هذه الإعلانات خاصة بطلب وظيفة لأحد العملاء أو بطلب موظف فى أحد الأعمال فيجب أن ترقم صورة الإعلان بالرقم الموجود أمام اسم الطالب فى سجل الطلبات .

يجب على صاحب مكتب التوظيف أن يذكر فى كل رسالة وكل وثيقة تصدر عنه أنه حائز للرخصة السنوية من المجلس البلدى .

استخدام الأفراد فى خارج البلاد

٧ - لا يجوز لصاحب مكتب التوظيف أن يشرع فى استخدام إحدى الفتيات خارج البلاد إلا إذا حصل كتابة من كل شخص مسئول أو من إحدى الجماعات على شهادة بأن العمل المراد استخدامها فيه عمل مناسب . فاذا تم الاتفاق على استخدامها فيجب عليه الاحتفاظ فى محل عمله بهذه

الشهادة لمدة اثنى عشر شهراً من تاريخ عقد الاتفاق وتقديمها عند الطلب إلى مفتش البلدية أو موظفيها المخولة لهم هذه السلطة .

٨ - لا يجوز لصاحب مكتب من مكاتب التوظيف الخاصة بالفرق التمثيلية أو الملاهى أو الفرق الموسيقية أو السينما أن يسجل اسم أية فتاة للعمل فى أحد المسارح أو صالات الموسيقى أو المقاهى أو غيرها من الأماكن المماثلة فى خارج البلاد إلا إذا حصل كتابة من شخص مسئول أو من إحدى الجماعات على شهادة بأن العمل المراد استخدامها فيه عمل مناسب وبأن الشخص المراد استخدامها لديه أو الشخص الذى يمثله حسن النية .

ويجب على صاحب مكتب التوظيف عند الاتفاق على استخدام إحدى الفتيات فى الخارج أن يبادر باخطار المجلس البلدى بذلك كتابة مبيناً اسم الفتاة واسم الشخص الذى ستعمل عنده وعنوان المكان الذى ستعمل فيه واسم وعنوان الشخص أو الجماعة الذين استقى منهم معلوماته فى شأن طبيعة العمل . ويجب عليه الاحتفاظ بهذه المعلومات الكتابية فى محل عمله لمدة اثنى عشر شهراً من تاريخ عقد الاتفاق وتقديمها عند الطلب إلى مفتشى البلدية أو إلى موظفيها المخولة لهم هذه السلطة .

٩ — لا يجوز لصاحب مكتب التوظيف أن يتخذ إجراءات لاستخدام أية فتاة فى خارج البلاد لم تبلغ الثامنة عشرة دون أن يحصل مقدما على موافقة كتابية من والديها أو وليها الشرعى ودون أن يتأكد من اتخاذ الوسائل الكافية لحماية مصالح الفتاة مدة استخدامها ولعودتها إلى وطنها عند نهاية العمل ومن أن العمل الذى سيعهد اليها به هو عمل مشروع فى البلاد التى سترحل اليها . ويجب عليه عند عقد الاتفاق مع هذه الفتاة أن يقدم

لها بالمجان نسخة من أحكام هذا القانون يقرر عليها كتابة أن هذه الأحكام قد روعيت . ويجب عليه أن يحتفظ فى محل عمله بموافقة والدى الفتاة أو وليها الشرعى لمدة اثنى عشر شهراً من تاريخ عقد الاتفاق وأن يقدمها عند الطلب إلى مفتشى البلدية أو موظفيها الذين لهم هذا الحق . وعليه أيضاً فى أية حالة فردية وبناء على طلب مجلس البلدية - أن يقدم لهذا المجلس تفصيلات كاملة عن الاتفاق .

١٠ — يجب على صاحب مكتب التوظيف فى جميع الحالات التى يتوسط فيها لاستخدام شخص خارج البلاد ، أو لاستخدام شخص فى هذه البلاد من الأشخاص المقيمين فى الخارج — أن يقدم إلى هذا الشخص بالمجان صورة من عقد الاتفاق أو وثيقة أخرى تحتوى على شروط هذا الاستخدام مكتوبة بلغة يفقهها ذلك الشخص وأن يحتفظ فى محل عمله بصورة من العقد أو الوثيقة لمدة إثنى عشر شهرا من تاريخ عقد الاتفاق ، وأن يقدمها عند الطلب الى مفتشى البلدية أو موظفيها المختصين .

استخدام الأطفال

يجب على كل صاحب مكتب توظيف خاص بفرق التمثيل أو الملاهى أو الفرق الموسيقية أو السينما أن يحتفظ بقائمة كاملة تحتوى أسماء الأطفال الذين تقل سنهم عن السادسة عشرة الذين يقيدون أسماءهم للعمل فى لندن ، أو فى أى مكان آخر ، وأن يبين فى هذه القائمة مكان أو أمكنة الملاهى التى سوف يعمل فيها الطفل ومدة ارتباطه بالعمل فى كل من هذه الأمكنة

قيد بيانات غير صحيحة

١١ — لا يجوز لصاحب مكتب التوظيف أن يقيد أو يأمر بقيد

بيانات غير صحيحة فى أى سجل أو إيصال أو تفويض أو أية وثيقة أخرى من الوثائق التى يقضى هذا القانون بوجوب الاحتفاظ بها أو تقديمها أو عرضها أو تحريرها .

معدات النوم

١٢ — إذا أعد أحد أصحاب مكاتب التوظيف محله لنوم الفتيات من عملائه أو لإقامتهن . فيجب عليه مراعاة ما يأتى :-

١) أن تكون غرفة النوم من السعة بحيث يكون لكل فتاة فيها فراغ لا يقل عن أربعمائة قدم مكعبة .

٢) أن يعرض فى كل غرفة بياناً بعدد الأشخاص الذين يسمح لهم بالإقامة فيها طبقاً لهذا القانون .

٣) أن يزود كل غرفة بعدد من الأسرة المنفصلة المناسبة ، وبمقدار كاف من الفراش تبعاً لعدد الأشخاص الذين يقيمون فيها طبقاً لهذا القانون .

٤) ألا يسمح بأن يشغل الفراش الواحد أكثر من شخص واحد .

٥) أن يحافظ على نظافة الغرفة والأسرة والفراش وعلى خلوها من الحشرات .

٦) ألا يسمح لأى شخص من الذكور أن يوجد فى المكان المخصص لنوم الفتيات ما عدا الشخص المعهود له بالخدمة فيه .

السجلات

١٣ — يجب على صاحب مكتب التوظيف أن يعد سجلا لقيد طلبات

عملائه الذين يطلبون أشخاصاً لإلحاقهم بخدمتهم ، وأن يقيد به بيانات مفصلة عن هذه الطلبات بحيث تتضمن :-

١ — وضع رقم خاص أمام اسم الطالب

٢ — تاريخ قيد الطالب

٣ — اسم وعنوان الطالب

٤ — نوع الوظيفة

٥ — المرتب أو الأجر والشروط المعروضة

٦ — مقدار المبالغ أو الأتعاب التى يدفعها الطالب ورقم الإيصال المعطى بها .

٧ — أسماء الأشخاص الذين يطلبون عملا والذين قدمت أسماؤهم للطالب أو قدمت لهم بيانات عن الوظيفة المعروضة .

٨ — اسم الشخص الذى يتم الاتفاق على استخدامه ورقم هذا الشخص فى السجل الخاص بطالبى الوظائف .

ويجب قيد الأسماء تبعاً لترتيب الحروف الهجائية أو عمل فهرست مضبوط تبعاً لترتيب الحروف الهجائية .

(١٤) يجب على صاحب مكتب التوظيف أن يعد سجلا لقيد طلبات عملائه الذين يطلبون عملا وأن يقيد به بيانات مفصلة عن هذه الطلبات . ويجب أن تتضمن هذه البيانات : -

١ — وضع رقم خاص أمام اسم طالب العمل .

٢ — تاريخ قيد الطالب .

٣ — اسم وعنوان وسن الطالب .

٤ — نوع الوظيفة المطلوبة .

٥ ـ المرتب أو الأجر والشروط المطلوبة .

٦ ـ مقدار المبالغ أو الأتعاب التى يدفعها الطالب ورقم الإيصال المعطى عن كل منها .

٧ ـ أسماء وعناوين مخدوميه السابقين ونوع وطبيعة آخر عمل .

٨ ـ أسماء المندوبين الذين تقدم أسماؤهم للطالب أو الذين يقدم لهم اسم الطالب .

٩ ـ اسم الشخص الذى يتم الاتفاق على استخدامه عنده ، وتاريخ الاتفاق ورقم ذلك الشخص المقيد أمام اسمه فى السجل الخاص بقيد طلبات المخدومين .

ويجب قيد الطلبات تبعاً لترتيب الحروف الهجائية أو عمل فهرست مضبوط تبعاً لترتيب الحروف الهجائية أيضا .

الايصالات التى تعطى عن دفع مبالغ أو إيداع ودائع

١٥ ـ يجب على صاحب مكتبة التخديم أن يعد دفتراً يحوى إيصالات مرقومة بأرقام مسلسلة وصورة لكل منها وأن يسلم إيصالا عن كل مبلغ يدفع اليه أو وديعة تسلم له من أحد عملائه ، وأن يبين على كل إيصال وصورته اسمه التجارى وعنوانه وتاريخ الدفع ورقم العميل فى سجل الطلبات وأن يبين فى حالة ما إذا كان المبلغ مدفوعا بصفته أتعاباً ، نوع الوظيفة والمرتب أو الأجر المحدد لها .

العقوبات

١٦ ـ كل مخالفة لهذه القوانين (By Laws) يعاقب مرتكبها بغرامة

لا تزيد عن خمسة جنيهات وبغرامة أخرى لا تزيد عن جنيهين عن كل يوم تستمر فيه المخالفة بعد صدور الحكم بالإدانة ، وللمحكمة أن تحكم أيضاً بإلغاء الرخصة أو بالإلغاء وحده دون الغرامة .

١٤٠ — معاهد لتعليم الخدم

تعليم الخدم

أرسلت السفارة المصرية فى لندن فى مذكرتها السابقة الذكر برنامجى التعليم فى كل من معهد « نوروود الفنى » و « مدرسة التربية المنزلية » وهاتان المدرستان — فى رأى السفارة والجهات التى اتصلت بها فى انجلترة — هما أقرب المعاهد إلى ما يمكن اعتباره معاهد لتعليم الخدم فى انجلترة .

١٤١ — برامج الدراسة

وبالاطلاع على برامج الدراسة فى هاتين المدرستين يتبين أنهما فى الواقع تعملان على إعداد الطلبة ليتمكنوا فى المستقبل من الحصول على وظائف فى مختلف الأوساط العملية ، لا أن يكونوا مجرد خدم فى المنازل بالمعنى المفهوم فى مصر ، وليس فى هذه البرامج كثير مما يمكن اقتباسه فى إيجاد نظام صالح لإعداد الخدم فى مصر . وفيما يلى بيان عن كل من هذين المعهدين :

١ — معهد نوروود الفنى (**Nor wood technichal Institute**)

تعد هذه المدرسة طلبتها — ذكوراً وإناثاً للحصول على شهادات ال

Matriculation, Intermediate and 1st M · B ·

ويتناول البرنامج دراسة كل العلوم التى تدرس عادة للحصول على هذه الشهادات وظاهر أن هذا البرنامج بعيد جداً عما نقصد اليه عن تعليم الخدم فى مصر .

— مدرسة التربية المنزلية (**Home Training College**)

هذه المدرسة خاصة بالبنات ونظام التعليم فيها داخلى أما برنامج التعليم

١٤٢ — مدرسة التربية المنزلية ونظام التعليم بها

فهو أقرب إلى غرضنا من برنامج المعهد الأول ولذا سأتكلم عنها بشيء من التفصيل . تقوم هذه المدرسة فى بناء يماثل فى ترتيب حجره ومساحتها المنازل العادية ، وتقوم الطالبات بجميع الأعمال المنزلية فى المدرسة تحت إشراف الناظرة وغيرها من الموظفات حتى تكون تربيتهن عملية من كل الوجوه .

١٤٣ — الغرض من المدرسة

والغرض من هذه المدرسة إعداد الفتيات اللاتى بين الرابعة عشرة والسابعة عشرة للحياة المستقبلة بتزويدهن بتربية عمليه كاملة مع استمرار تثقيفهن ثقافة عامة ، ومن ضمن الحرف التى تعد المدرسة طالباتها لها الاشتغال بالتمريض أو تربية الأطفال أو القيام بأى عمل يتعلق بإعداد مختلف أنواع الأطعمة .

١٤٤ — مدة الدراسة ومصروفاتها

ومدة الدراسة سنتان . وتدفع الطالبة ستة جنيهات فى السنة مصاريف مدرسية . وتعنى المدرسة عناية كبيرة بسلوك الفتيات وحسن أخلاقهن : كما تعنى بتوفير وسائل الرياضية البدنية لهن .

ويتناول برنامج التعليم المواد الآتية :—

١٤٥ — برنامج التعليم

الطبخ ، الغسل والكى ، تدبير المنزل ، أشغال الإبرة ، تفصيل وحياكة الملابس ، التطريز ، العلوم ، الصحة ، الحساب ، اللغة الإنجليزية ، التاريخ ، الجغرافيا ، فلاحة البساتين .

وفى رأيى أن هذه المدرسة لا تختلف كثيراً عن بعض مدارس البنات هنا فى مصر : مثل مدارس الثقافة النسوية والفنون الطرزية حيث تدرس نفس المواد التى تدرس فى المدرسة الإنجليزية(١) .

---

(١) راجع فى هذا البحث القيم الذى قدمه الأستاذ على حسنى إلى إدارة البحوث الفنية بوزارة الشؤون الاجتماعية .

نظام ألمانيا
فى معالجة البطالة

الفصل الثالث

نظام ألمانيا فى معالجة البطالة

من المهم الآن وقد استعرضنا الطرق التى اتبعتها البلاد المختلفة كانجلترا وأمريكا والسويد لتخفيف عبء البطالة بين العمال وما تحدثه من أثر سيء فى المجتمع - من المهم أن نستعرض موقف ألمانيا من هذه الناحية ليكون البحث أتم وأوفى .

١٤٦ - حالة العمال قبل تولية هتلر

لا شك أن ألمانيا قبل أن يتولى هتلر مقاليد الحكم فيها سنة ١٩٣٣ كانت تعانى الكثير من مساوىء البطالة بين العمال ، كذلك كانت الأجور فيها منخفضة إلى درجة شجعت الكثيرين على القيام بأعمال العنف ضد الصناعة الألمانية فكثرت الاضرابات والاعتصابات وتفاقم النزاع بين العمال وأرباب الأعمال مما ترتب عليه خسارة كبيرة للصناعة الألمانية قدرت بسبعة وخمسين مليوناً من ساعات العمل فى ألمانيا فى المدة من سنة ١٩٢٥ حتى سنة ١٩٣٢ .

ولا شك أيضاً فى أن مسألة البطالة عولجت بعد أن تولى هتلر مقاليد السلطة بحيث زال الكثير من نتائجها الوخيمة كما زال الاضراب من الصناعة الألمانية كوسيلة اقناع يستخدمها العمال ضد أصحاب الأعمال ونشأت حياة جديدة اجتماعية ، ولم يعد هناك نزاع بين طبقات الشعب المختلفة .

١٤٧ - تكوين جبهة العمل الألمانية

كل هذه المساوىء المختلفة وغيرها زالت نتيجة لتكوين جبهة العمل

الألمانية التى حلت محل اتحادات الحرف المختلفة العديدة التى كانت قائمة حتى ذلك العهد . فقبل تكوين هذه الجبهة كانت اتحادات العمل المختلفة دائمة النزاع فيما بينها البعض وكانت تثير فى أعضائها روح الكره والبغضاء نحو المجتمع كما كان حوالى ٤٠ ٪ إلى ٦٠ ٪ من أموالها المخصصة للدعاية تنفق فى سبيل التشهير على بعضها البعض فكانت هذه الاتحادات مصدر قلق للحكومات المختلفة التى حاولت عبثاً أن تنظمها .

١٤٨ — نظرة الحكومة نحو المؤسسات الصناعية

على انه بعد تكوين جبهة العمل الألمانية وحلولها محل هذه الاتحادات تغيرت نظرة الحكومة نحو المؤسسات الصناعية فبينما كانت المؤسسة الصناعية قبل هذا النظام مؤسسة فردية بحتة لا تهم نتيجتها سوى صاحبها فقط فازدهارها كسب لصاحبها وكسادها فشل له ، أصبحت تعتبر مؤسسات صناعية اقتصادية لها أهمية كبرى من ناحية المجتمع . فأصبح المشروع الصناعى لا يتكون فقط من عمال تتضارب مصالحهم ومصالح أرباب الأعمال بل انه بحسب التفسير الجديد يعتبر المشروع الصناعى مؤسسة اجتماعية الغرض الأول منها ترقية الصناعة وتأمين سبل العيش للعمال ورفع مستواهم ، ويشترك فى تحقيق هذا الغرض العمال وأرباب الأعمال على السواء فيعتبر الفريقان أعضاء فى المشروع الصناعى تحدوهم رغبة مشتركة لتحسين الحالة واستتباب أسباب السعادة للمجتمع وزوال الآثار السيئة للبطالة بين العمال .

١٤٩ — اتحاد جبهة العمل

واتحاد جبهة العمل الألمانية ينتظم الآن ما يزيد على العشرين مليوناً من الأعضاء بينما كانت الاتحادات السابقة عليه لا يزيد عدد أعضاءها على خمسة ملايين . وكانت هذه الاتحادات تشجع الاضراب بين أعضائها وتمدهم بالأموال أثناء الإضرابات لترغم أصحاب الأعمال على إجابة مطالبهم وكثيراً ما كانت هذه الاعتصابات تنتهى بفصل الكثيرين من العمال

وتعطلهم وفقدانهم مورد رزقهم . وقد قضت جبهة العمل الألمانية على نظام الإضراب فزال بذلك سبب من أهم أسباب بطالة العمال .

٥٠ — أعمال جبهة العمل

وفضلا عما تقدم فان جبهة العمل الألمانية تمد يد المعونة للعمال الأعضاء فيها فى حالات كثيرة ، منها حالة المرض والتعطل والعجز الجزئى أو الكلى عن الأعمال كما تقوم بدفع مبالغ معينة للورثة فى حالة الوفاة .

كذلك قامت جبهة العمل الألمانية بخدمة العمال من الناحية الثقافية فأنشأت الكثير من المدارس الفنية والحرفية لتحويل العمال والصناع من مجرد عامل بسيط إلى عامل فنى ذى ثقافة فنية نافعة وهى بذلك تساعده على التقدم والرقى .

كما قامت أيضاً بتنظيم رحلات كثيرة إلى بلاد العالم المختلفة ، وتشجيعا للعمال على الاشتراك فى هذه الرحلات ، فرضت أجوراً زهيدة لها وبذلك أصبح العامل يقضى إجازته فى أمثال هذه الرحلات النافعة بدلا من أن يقضيها فى عقر داره . وهى توجه هذه الرحلات إلى جزيرة ماديرا وإلى لشبونة وجزر الأزور وإيطاليا والنرويج ولعل الغرض الأساسى لهذه الرحلات هو أن تكون خير دعاية لألمانيا فى نظامها الجديد فهل نجحت فى هذا النوع من الدعاية .

ليس ثمة شك فى أن الباحث السطحى يعتقد أن هذه الدعاية قد نجحت نجاحا باهراً . على انه لو تعمق المرء قليلا قبل الرد على هذا السؤال وبحث عن الدوافع الخفية لهذه الرحلات لوجد أغراضا أخرى سياسية لا تمت إلى سعادة العمال ورفاهيتهم . والمهم الآن هو أن نبين إلى أى مدى يتصل عمل جبهة العمل الألمانية بالبطالة والتعطل وهل كان تكوين هذه الجبهة غرضه الأول الأساسى تحسين حالة العمال فى ألمانيا والقضاء على البطالة أم كان هناك غرض حيوى آخر بالنسبة لالمانيا يختفى وراء ستار هذه الأغراض الظاهرة .

حقيقة ان مشكلة البطالة فى ألمانيا وجدت لها حلا سهلا ميسوراً فى تكوين جبهة العمل الألمانية ، فبينما فى بعض البلاد الأخرى كالولايات المتحدة الأمريكية تقل فرص العمل (قبل الحرب الحالية) ويزيد عدد المتعطلين — فان ألمانيا — حتى قبل الحرب الحالية - كانت تعانى دائماً ندرة فى عدد العمال الفنيين .

ويمكن القول بأن جبهة العمل الألمانية اتجهت نحو خلق عمل جديد بواسطة مد المشروعات الصناعية المحتاجة ، بالأموال اللازمة لها ، كما أنها تضطلع أيضاً بإيجاد مبان للعمال الزراعيين توفر لهم أسباب الراحة التى كانوا دائماً فى حاجة اليها ، وكذلك إقامة منازل لعمال المناجم والصناع لرفع مستوى المعيشة عندهم .

وقد يمكن القول أيضاً بأنه فى سنة ١٩٣٤ افتتحت المحلة العظيمة التى أنشأها الدكتور لاى زعيم جبهة العمل لعمال المناجم بالقرب من إكس لاشابل . كما افتتحت محلة أخرى بالقرب من « لود فيجهافن » كما ان جبهة العمل مستعدة دائماً لبناء آلاف المستعمرات والمحلات فى إقليم الساروفى بروسيا الشرقية ، بينما لم تقم اتحادات العمال السابقة بأى عمل من هذه الأعمال .

قد يمكن القول بكل ذلك ولكن هل حقاً كانت حاجة ألمانيا إلى عمال أعنى هل كان قضاؤها على البطالة نتيجة للوسائل التى تنتجها جبهة العمل الألمانية لزيادة الأعمال .

١٥١ — الغرض الحقيقى من تكوين جبهة العمل

الواقع أن هتلر حالما تولى مقاليد الأمور بدأ فى تنفيذ مشروع طالما داعب خياله - مشروع ضخم أراد أن يصرف به الشعب الألمانى عن التفكير فى حالة الفقر المنغمس فيها ، فعهد الى الدكتور لاى أمر القيام بإعداد برنامج

ضخم من الاعمال ، الغرض الظاهر منها إيجاد عمل للمتعطلين من أبناء الوطن أما الغرض الخفى . فكان الاستعداد للتسلح كنواة لإعادة الدولة الألمانية إلى ما كانت عليه من قوة وسطوة ، ثم بعد ذلك السيطرة على العالم أجمع .

وهكذا بدأ دولاب المصانع الألمانية يدور ، وأخذت المصانع تنتج الأدوات الحربية والذخائر لحرب أعدها هتلر . وكلما توسعت المشروعات فى أعمالها ازدادت حاجتها الى العمال ، وهكذا أخذ عدد العمال المتعطلين يتناقص .

١٥٢ — الدكتور لاى ومقترحاته

وقد أراد هتلر أن يجازى العمال للنتيجة العظيمة التى حصل عليها فى انتخابات سنة ١٩٣٣ التى أثبت فيها العامل الألمانى تحالفه غير المقيد بشرط مع هتلر فأعطى موافقته على اقتراح الدكتور لاى . الخاص بانشاء لجنة اشتراكية وطنية تتخذ شعاراً لها مبدأ (القوة فى السرور)

Jraft durch Freude

١٥٣ — القوة فى السرور

وهذه اللجنة كما يستدل من اسمها غرضها ترغيب العمال فى زيادة الإقبال على أعمالهم وزيادة إنتاجهم تبعاً لذلك بخلق جو من المرح والسرور فى محيط العمل وذلك بتنظيم الحفلات التمثيلية الزهيدة القيمة ، والحفلات الموسيقية وإنشاء الملاعب الرياضية وأحواض السباحة ، وما إلى ذلك من وسائل اللهو والتسلية والرياضة . كما تقوم أيضا بتنظيم الرحلات الى مختلف البلاد المشهورة بجمال الطبيعة .

والأعضاء المشتركون فى رحلات تلك اللجنة ، سواء منهم العمال والموظفون أو أصحاب الأعمال ينزلون فى نفس الفنادق على السواء لا فرق بينهم إطلاقا ، كما يأكلون على نفس الموائد ويركبون نفس الدرجات فى قطر السكك الحديدية بلا أدنى تمييز .

وفى إحصاء سابق قامت هذه اللجنة أيضا بتنظيم رحلات لتسعة ملايين

ونصف المليون من العمال . أما تكاليف هذه الرحلات فهى كما يأتى :- رحلة الاجازة لمدة أسبوع من برلين الى جبال هارز تكلف ٢٤ ماركا بما فى ذلك أجرة الباخرة ومصاريف الإقامة . والرحلة إلى جبال الغابة السوداء تتكلف ٣٤ مارك ، وإلى بافاريا العليا (الألب) ٣٦ مارك ، والرحلة البحرية إلى النرويج تتكلف ٥٠ مارك بما فى ذلك ركوب القطار إلى الشاطىء مع الراحة التامة فى الباخرة . وإلى جزر ماديرا ٨٠ مارك . وفى أحد الأعوام الماضية أرسل أكثر من ١٦٠ ألف عامل فى أجازتهم فى رحلات بحرية .

وفى مايو سنة ١٩٣٤ أوجدت جبهة العمال الألمانية نظام دفع الأجور الكاملة للعمال أثناء الأجازات التى تمنح لهم فلا يقتطع منها شىء . وهو نظام لم يكن معمولا به من قبل ، ولكل عامل الحق فى الرحلات التى تنظمها جبهة العمل الألمانية . وكل عامل لا يتمكن من دفع نفقات الرحلة دفعة واحدة يعطى دفتر توفير لنقود الرحلة يلصق عليه طوابع من فئة النصف مارك أسبوعيا أو شهريا حتى يتم سداد نقود الرحلة بالتقسيط . وفى حالات كثيرة يتمتع بهذه الرحلات الأعضاء الفقراء مجانا .

وقد نعم العمال أيضا بميزة تقصير ساعات العمل فى اليوم حتى لقد وصلت فى بعض الأحيان الى ٤٠ ساعة فى الأسبوع .

١٠٤ — مظهر جبهة العمل الألمانية

وهكذا ظهر للعالم أجمع أن جبهة العمل الألمانية تعمل عملا متواصلا فى سبيل رخاء العامل وسعادته . فهل كانت تعمل ذلك حبا فى العامل نفسه .

ترد الدعاية الألمانية على هذا السؤال بالإيجاب . ولكن ماحدث فى السنوات القليلة الماضية أثبت بما لا يقبل الجدل بعد هذا الادعاء عن الحقيقة وإذا كان سير الحوادث حتى سنة ١٩٣٩ لم يدع الفرصة تبين بوضوح حقيقة الغرض الذى توخته جبهة العمل الألمانية من حل اتحادات العمل السابقة

وإحلال نفسها محلها ، فان ما وقع من أحداث بعد سنة ١٩٣٩ قد أظهر نيات جبهة العمل الألمانية سافرة غير مقنعة .

ولإيضاح ذلك يكفى بيان أن ألمانيا قبل سنة ١٩٣٩ كانت الفارس الوحيد فى ميدان التسلح ، لا ينازعها فى هذا المضمار منازع من دول أروبا أو أمريكا ، وعلى ذلك لم تكن ثمة حاجة إلى إرهاق عمالها وصناعها بزيادة العمل والإنتاج ، وعلى ذلك تمتع العامل بكل المزايا السابق بيانها فيما سلف من القول والتى قيل عنها إنها إنما وضعت لسعادة العامل خصيصا .

على انه ما ان نشبت الحرب فى سنة ١٩٣٩ وتنبهت بقية الدول الى الخطر المحدق بها حتى سارعت الى التسلح وبدأت مصانعها تتحول من مصانع تقوم على الأعمال المدنية إلى مصانع تقوم على الإنتاج الحربى ، وبدأت هذه المصانع فى دورها الجديد تخرج الذخائر والأسلحة ، وشيئا فشيئا توسعت هذه المصانع فى أعمالها وأنشئت مصانع جديدة ، ومن ثم وجدت ألمانيا فى هذه الدول منافسا قويا فعند ذلك ، وعند ذلك فقط تناست ما كانت تدعيه من سعى لرفاهية العامل ، كما طرحت جانبا كل الادعاءات التى سبق أن فاهت بها وبدأت تنتزع من العامل المزايا التى سبق أن منحتها له ميزة فى إثر الأخرى حتى حرمته منها جميعها .

فأما عن ساعات العمل التى اتجهت جبهة العمل إلى تقصيرها حتى يتفرغ العامل إلى مسائله العائلية وتربية أولاده ، فقد طالت وطالت حتى أصيب العامل الألمانى بالإجهاد من جراء طولها . وأعيد نظام ساعات العمل الإضافية وهو النظام الذى كانت جبهة العمل الألمانية قد ألغته باعتباره نظاماً قاسيا .

وأما عن الأجور ، فقد عادت إلى الضآلة إذا قورنت بما يقوم به العامل من جهد وتعب ، وقد حذفت الأجور الإضافية التى كانت تمنح ساعات

العمل الإضافية ، إذا ما وصلت إلى حد معين ، وعلى ذلك عادت حالة العمال إلى ما كانت عليه من التعاسة .

١٥٥ ـ سلب العمال مزايا نظام جبهة العمل

أما عن الأجازات الطويلة والرحلات التى كانت تتشدق بأنها صاحبة الفكرة الأولى فيها فقد أصبحت فى خبر كان .

وعلى ذلك يمكن القول بعد أن استعرضنا مزايا نظام جبهه العمل الألمانية التى تمتع بها العامل الألمانى قبل سنة ١٩٣٩ ، ثم الحرمان الذى أصيب به بعد هذه السنة ـ يمكن القول بأن هذا النظام لم يوضع أصلا لسعادة العامل الألمانى ورفاهيته وضمان عيشه على أحسن حال ، وإنما وضع لغرض آخر أبعد مدى من هذا ويختلف عنه كل الاختلاف ، وهو تسلح ألمانيا حتى تصبح سيدة العالم ، ولا يهم فى هذا السبيل إذا ما زادت تعاسة العامل أو حرم مزاياه وحقوقه .

جهـــــود السويد

فى مكافحة البطالة

الفصل الرابع

بعض تشريعات العمل

فى بلاد السويد

التأمين الاجتماعى فى بلاد السويد لحماية العمال (١)

التأمين ضد اصابات العمل

نبذة تاريخية : إذا صرفنا النظر عن بعض الأوامر الملكية القديمة فاننا نجد أن التشريع السويدى لا يشتمل على أية نصوص خاصة بالتزامات رب العمل إزاء تعويض العمال المصابين أثناء تأدية أعمالهم ، اللهم إلا تلك النصوص التى يشتمل عليها القانون العام بصدد التعويض عن الاضرار

ولعل أول خطوة ،تحقيق تشريع يكون أكثر انطباقاً على ضروريات العصر كانت فى عام ١٨٨٤ حينما طلب « الريكسداج » (Riksdag) وهو المجلس النيابى فى السويد ، من الحكومة ذلك وكانت النتيجة هى تأليف لجنة تأمين العمال التى قدمت اقتراحاً بشأن التأمين الإجبارى ضد الحوادث التى تعرض لعمال الصناعة وعمال النقل البرى والنقل البحرى .

١٥٦ ـ التأمين الاجبارى ومحاولات الريكسداج

غير أن هذا الاقتراح لم يقبله المجلس النيابى ولم يقبل أيضا اقتراحين

---

(١) راجع كتاب **Social Work And Legislation in Sweden**
The Royal Social Board

خاصين بالتأمين الإجبارى ضد حوادث العمل والعجز ، تقدمت بهما لجنة تأمين العمال عام ١٨٩٠

وعلى أثر هذه المحاولات الفاشلة التى كانت ترمى إلى تحقيق التأمين الإجبارى للعمال اتجهت الجهود إلى سد نواحى النقص فى التشريع بشأن تحقيق مبدأ المسئولية المباشرة عن التعويض . وفى عام ١٩٠١ وافق المجلس النيابى على قانون خاص بالتعويض عن إصابات العمل وقد صدر هذا القانون فى الخامس من يوليو سنة ١٩٠١ وبدأ تنفيذه فى أول يناير سنة ١٩٠٣ وقد قرر هذا القانون مسئولية رب العمل عن دفع التعويض .

١٥٧ — قانون التعويض

وقد شملت دائرة تطبيقه معظم نواحى الصناعة بما فيها صناعة التعدين وصناعة شحن البضائع وتفريغها والسكك الحديدية والترام . ولكن هذا القانون من ناحية أخرى لا ينطبق على العمال الزراعيين وعمال الحرف اليدوية وعمال التجارة وعمال صناعة السفن .

وبمقتضى هذا القانون يدفع التعويض بنسبة ثابتة دون نظر إلى أرباح العامل ويستحق التعويض من اليوم الواحد والستين التالى لوقوع الحادث

وقد نص القانون أيضا على إنشاء إدارة حكومية خاصة بالتأمين ويمكن لأرباب العمل أن يطالبوا — عن طريقها — برفع التأمين عن عواتقهم وبذلك تزول مسئوليتهم .

وقد بدأت هذه الإدارة أعمالها مع ملاحظة المنافسة بينها وبين شركات التأمين الأهلية (الخاصة) فى أول سبتمبر سنة ١٩٠٢ وأعطيت عقب ذلك حق دفع التأمين خلال الستين يوماً التالية للحادث الناتج عن العمل وعن الإصابات الخارجة عن نطاق العمل .

والمسألة من بعد ، ترجع إلى لجنة معاشات كبار السن ، التى شكلت فى

عام ١٩٠٧ وأوصت فى عام ١٩١٥ باتباع مشروع قائم على أساس واجب رب العمل إزاء تأمين عماله ، إما عن طريق الإدارة الحكومية الخاصة بذلك أو عن طريق شركات التأمين التى يقوم أرباب العمل بتأسيسها .

وقد أقر المجلس النيابى هذا المشروع بعد أن أدخل عليه بعض التعديلات وانبنى على ذلك أن قانون التأمين ضد إصابات العمل الصناعى الساري اليوم ، وافق عليه المجلس النيابى فى السابع عشر من يونيو عام ١٩١٦ وأصبح نافذ المفعول من أول يناير سنة ١٩١٨ .

ولقد نقح هذا القانون عدة مرات ويمكن اعتباره فى صورته الحالية أفضل من كثير من التشريعات العصرية الخاصة بموضوع التأمين فى الدول الأخرى .

ولقد صدقت السويد أيضاً على الاتفاقيات التى أقرها مؤتمر العمل الدولى فى عام ١٩٢٥ الخاصة بموضوع تعويض العمال عن إصابات العمل والأمراض التى تصيبهم أثناءه ، مع إقرار مبدأ التسوية فى المعاملة بين العمال الوطنيين والعمال الأجانب فى التعويض عن إصابات العمل .

ويتضمن قانون ١٧ يونيو سنة ١٩١٦ فى صورته الحالية المواضيع الآتية : —

قواعد عامة :

كل شخص له حق التأمين ، إذا كان يؤدى فى مقابل أجر ، عملا لمصلحة أو حساب آخر ، وكان لا يمكن اعتباره ، من حيث علاقته بهذا الغير ، متعاقداً أو مستقلا .

وكذلك كل شخص يؤدى هذا العمل أثناء تعلمه إحدى الحرف والذين

يدرسون فى مؤسسات تعينها الحكومة لتعليم الحرف ، وموظفو أقسام إدارات هذه المؤسسات يعتبرون جميعاً عمالا بمقتضى القانون الصادر سنة ١٩٣٣ والمعمول به من أول يناير سنة ١٩٣٤ .

والأشخاص الذين استثناهم هذا القانون هم : —

ا — الأشخاص الذين ينجزون هذا العمل فى منازلهم (عمال الصناعات المنزلية) أو فى أى مكان آخر يحددونه بأنفسهم .

ب — أى شخص يستخدمه آخر عرضاً ، ويكون المستخدم غير معدود من أرباب العمل .

وينطبق هذا الاستثناء أيضاً كلما كان القائمون بالعمل لحساب رب العمل وحده هم زوجته وأولاده الذين يعيشون معه فى البيت ووالداه .

ويرى البعض أن تشتمل الإصابات الناشئة عن العمل الصناعى تلك الإصابات التى تحدث للعامل خلال ذهابه إلى العمل وإيابه منه ؛ إذا كانت رحلة الذهاب والإياب من مستلزمات العمل .

ويقوم بالتأمين إما مؤسسة التأمين الحكومية أو جمعيات التامين الأخرى التى أسسها لهذا الغرض أرباب الأعمال الذين لم يحددوا مسئوليتهم إزاء حملة أسهم أعمالهم .

وإذا لم تقم بالتأمين إحدى هذه الشركات فانه يعتبر من اختصاص إدارة التأمين الحكومية بطريقة آلية . أى دون حاجة إلى اتخاذ أيما إجراء آخر .

التعويض

١٥٨ — حالات منح التعويض

وفى حالة المرض الناشىء عن الإصابة يحصل العامل المصاب منذ يوم الإصابة وطيلة أيام المرض ، على العلاج الطبى أولا — ثم إذا كان المرض يمتد إلى أكثر من ثلاثة أشهر ، مع عدم حسبان يوم الإصابة يحصل على

مرتب يومى (بدل مرض) وهذا المرتب يشمل فى حالة فقـــدان العامل المصاب لقدرته على العمل ، مبلغاً ثابتاً يقدر على أساس أرباحه السنوية بالصورة الآتية :-

١ — فى حالة الأرباح التى تصل إلى ٦٧٥ كروناً فى السنة يحصل على كرون واحد (١)

٢ — وفى حالة الأرباح التى تتفاوت بين ٦٧٥ كرونا إلى ٩٤٤ كرونا يحصل على كرون ونصف وهكذا بنسبة تصاعدية كلما ازدادت الأرباح السنوية زاد محصل المبلغ المخصص له .

وأما فى حالة نقص قدرة العامل المصاب على العمل فانه يعطى مبلغاً أقل يتناسب مع النقص الطارىء على قدرته على العمل .

ولا يدفع هـذا البدل اليومى إذا كانت مقدرة العامل على العمل تقل بنسبة الربع ، وبعد أن تنتهى حالة المرض فان أى عاهة تنشأ عن الإصابة يعوض عنها العامل المصاب بمعاش سنوى يساوى ثلثى أرباحه السنوية وذلك فى حالة فقدانه للقدرة .

وفى حالة نقص القدرة على العمل فان المعاش السنوى يقل حتى يتناسب مع النقص الطارىء على القدرة على العمل وتضاف اليه علاوة مساوية للثمن المحتمل الذى ينفق عل إدخال تحسين صناعى جديدمن أجهزة وعدد وآلات . . الخ . .

وفى حالة فقدان العامل لقدرته على العمل وكانت حالته تستدعى عناية

---

(١) « كرون » عملة سويدية يقابلها « شلن » فى العملة الانجليزية ، و« مارك » فى العملة الالمانية

والشلن يساوى ٥ قروش تقريبا ؛ والمارك يساوي ٨ر٠ قروش تقريبا ، والكرون يساوى ٢ مارك تقريبا والقيمة النقدية للعملة دائما تختلف تبعا للظروف الدولية

أو علاجا خاصا فان المعاش السنوى قد يحدد بنسبة أعلى من نسبة ثلثى أرباحه السنوية على ألا يزيد على ذلك .

ولا يمنح أى معاش سنوى إذا كانت نسبة النقص أو العجز عن العمل أقل من العشر .

١٠٩ ـ التعويض فى حالة الوفاة

ويمنح التعويض عن العلاج اللازم لتحسين وزيادة قدرة العامل على العمل (من التدليك والوسائل الطبية الأخرى) .

وإذا أعقبت الاصابة الوفاة فان التعويض يمنح على النمط الآتى : —

أ — إعانة مصاريف الجنازة تكون بنسبة العشر من أرباح المتوفى السنوية ويعطى كل طفل من أطفال المتوفى حتى سن السادسة عشرة مبلغا يساوى سدس أرباح مورثه السنوية .

تعطى الأرملة أو الأرمل مبلغا سنويا يساوى ربع أرباح المتوفى السنوية مع مبلغ مائة كرون كحد أدنى ويعطى المعاش السنوى لورثة المتوفى، مثال ذلك :

يعطى الارمل او الأرملة مبلغاً سنويا يساوى ربع أرباح المتوفى السنوية ويعطى كل طفل من اطفاله حتى سن السادسة عشرة مبلغا يساوى سدس أرباح مورثه السنوية .

وفى حالة ما اذا خلف المتوفى والدين كانا يعولها فانهما يمنحان معاشا سنويا يكون مساويا لمقدار الإعانة التى كانا يحصلان عليها من المتوفى مضافا اليها ربع دخله السنوى (أرباحه من العمل) .

ولا يعطى للأرمل المعاش السنوى إلا إذا كان معتمداً فى معيشته على العامل المتوفى ، وقد لا يمنح هذا المعاش ، إذا كان الأرمل قد أهمل واجبه فى إعالة زوجة المتوفى وأولاده إهمالا ظاهراً .

وفى هذه الحالة الأخيرة يعطى المعاش لأطفال المتوفى .

وأما الأرمل أو الأرملة ممن يعطى معاشا سنويا ويرغب فى التزوج مرة ثانية قبل أن يبلغ سن الستين فانه يمنح مبلغا إضافيا مساويا لثلاثة أرباح الدخل السنوى الذى كان يحصل عليه المتوفى .

وعند تقدير مدى الإصابة يجب أن يكون من بين عناصر التقدير حسبان مدى الأثر المتخلف عنها فى مهارة المصاب (أى فى قدرته على العمل) تلك المهارة التى يتطلبها عمله الذى يشغله كما يجب معرفة سن المصاب وجنسه (ذكراً أو أنثى) ومعرفة ما يكون قد طرأ عليه من إصابة بدنية سابقة أو عجز فى قدرته على العمل .

وإذا كان الدخل السنوى يتجاوز ثلاثة آلاف كرون فان المرتب السنوى مقدر على أساس الثلاثة الآلاف كرون أما إذا كان يقل عن ٤٥٠ كرونا فانه يقدر على أساس المبلغ الأخير .

وإذا كان الشخص المصاب قد دخل مستشفى أو داراً للتمريض فان مبلغ التأمين يخفض إلى ما يقرب من نصف العلاوة اليومية التى تصرف له خلال إقامته فى المستشفى حتى يمكنه أن يسدد نفقات العلاج .

أقساط التأمين

تحدد أقساط التأمين بالمبلغ الذى يعتبر كافياً لتغطية الأخطار الخاصة فالتقدير هنا مبنى على الأخطار الناجمة عن العمل عادة ، وعلى الظروف والأحوال الخاصة التى يسير بمقتضاها العمل .

وعلى سبيل مساعدة مجلس التأمين فى نفقاته وكذلك مؤسسة التأمين الحكومية ما دام أن كل سياسة تتخذ فى هذا الصدد لا تنفذ إلا عن طريق هذه المؤسسة تأخذ الحكومة مبلغاً يساوى ٥ ٪ من أقساط التأمين .

وكل شركات التأمين الخاضعة للقانون الخاص بالتأمين تدفع للغرض

ذاته ٣٠٪ من قيمة أقساط التأمين .

وأما النفقات الأخرى التى تنفقها مؤسسة التأمين الحكومية فتغطيها الدولة من إيراداتها ومواردها .

فاذا كان رب العمل قد أخذ على نفسه ـ سواء قيد التزامه أو أطلقه ـ أن يقوم بدفع تعويض للمصاب فى حالة الإصابة فانه قد يعفى من دفع أقساط التأمين ، وإذا دفعها فتكون بنسبة منخفضة .

غير أن المساعدة التى أشرنا اليها سابقاً لإعانة المؤسسة الحكومية على سداد نفقاتها الإدارية يجب أن تدفع دائما .

وتأخذ الحكومة وبعض البلديات على عاتقها الالتزام بتعويض الأخطار الشخصية ، دون إيداع تأمين طبعاً .

ثم إن رب العمل مسئول عن إعطاء كل من مجلس التأمين ومؤسسة التأمين الحكومية كافة المعلومات المطلوبة واللازمة لتحديد مبلغ أقساط التأمين أو مبلغ التعويض .

وهذه المؤسسات قد تختبر للغرض ذاته ، إيصالات رب العمل وقوائم المبالغ التى يدفعها ، وتتطلب من هيئة إدارته تحقيقاً للظروف التى يسير بمقتضاها العمل ، وقد يقوم رجال هذه المؤسسات أنفسهم بهذا التحقيق .

وأما المبالغ المتجمعة من أقساط التأمين فتحصرها المؤسسة الحكومية لتكون منها رأس مال يجرى استغلاله وفق المبادىء التى وضعتها الحكومة لهذا الغرض .

وأى قسط من أقساط التأمين لم يدفع، فان الحكومة تقوم بإقراضه على أن تحصله بالطريقة الإدارية التى تحصل بمقتضاها الضرائب .

كيفية تحقيق اصابات العمل

إذا أصيب عامل أثناء تأدية وظيفته فان مدير العمل يجب أن يخطر بهذا الأمر فوراً ، ومن ثم يجب على أى من الرجلين ممن بلغ الحادث أن يكتب تقريراً بالحادث يرسله إلى مؤسسة التأمين الحكومية على أن يكون مصحوباً بشهادة طبية . وقد يتطلب الأمر إجراء تحقيق يقوم به رجال البوليس كما أن شهود الحادث والخبراء المختصين بذلك قد يتطلبون لإداء الشهادة أمام هيئة المحكمة .

١٦٠ — قيود خاصة فى منح التعويض

قواعد خاصة

أما إذا كانت الإصابة قد أحدثها المصاب عمداً بحيث يكون هو مسئولا عنها أو كانت حاصلة من أولئك الذين يخلفونه فى العمل فانها قد لا تصلح لأن تكون أساساً للمطالبة بالتعويض .

وإذا كانت الاصابة ناتجة عن عدم مراعاة المصاب اللوائح والقواعد التى وضعت لحماية العمال من أخطار العمل وحفظهم من الإصابات وإذا كانت الظروف الحادث كذلك تقطع بأن المصاب مسئول عن الاصابة لإهمال فاحش ارتكبه فى حق نفسه أو كانت الإصابة ناشئة عن خطأ المصاب نفسه بأن يكون ثملا إلى حد أفقده التصرف فان التعويض الذى يجوز منحه له قد يخفض إلى حد معقول يتناسب مع هذه الأخطاء .

وبالنسبة للعامل الأجنبى الذى لا يقطن بلاد السويد فان هناك قيوداً معينة قد يتم الاتفاق عليها بموجب اتفاقيات تعقد بين السويد والحكومات الاجنبية .

وقد يتم الاتفاق أيضا على وجوب تطبيق قانون إصابات العمل فى

الصناعات السويدية أو تطبيق قانون العامل الأجنبي فى حالة ما إذا كان رب العامل فى دولة ما يقوم فى دولة أخرى بأعماله التى يجند لها عمال هذه الدولة الأخيرة .

استئناف قرارات التعويض عن اصابات العمل

تستأنف القرارات الخاصة بالتعويض عن إصابات العمل أمام مجلس التأمين وهو عبارة عن محكمة تتألف من عشرة أعضاء يمثل اثنان منهم رجال الاعمال و يمثل اثنان آخران العمال .

للمجلس الحق فى أن يتولى قضايا تحقيق على أن يقوم من تلقاء نفسه بتحقيقها .

ويصدر المجلس قراراته خالصة نفقات التقاضى وهى قرارات لاتستأنف

الجزاءات Penalties

وقد نص القانون على أن عدم تقييد الإصابات أو عدم إعطاء البيانات والمعلومات المطلوبة يعرض المسئول لعقوبة الغرامة (من ٢٥ كرونا إلى ألف كرون) .

والغرامات التى تحصل تضاف إلى رأس المال الذى أشرنا اليه عند التكلم على أقساط التأمين .

نصوص خاصة بالتعويض عن الأمراض الناشئة عن المهنة

طبقاً لنصوص القانون الصادر فى ١٤ يونيو سنة ١٩٢٩ بعد تعديله أخيراً يؤمن على كل شخص ينطبق على حالته قانون التأمين ضد إصابات

العمل وهذا التأمين ضد أمراض المهنة التى تنشأ كلها أو ينشأ بعضه عن تأثير الزرنيخ أو مركباته أو الرصاص ومركباته أو الزئبق ومركباتها أو تراب الحجر والأشعة السينية والراديوم . . الخ . .

ومنذ سنة ١٩٣٧ اشتمل القانون المشار اليه على أمراض أخرى تنشأ كلها أو بعضها عن تأثير البنزين أو أحد مشتقاته (كالتولوبين والكسيلين) وجملة أمراض أخرى تكون ناشئة عن أعمال الحرفة — عدها القانون سالف الذكر .

وبالنسبة إلى التأمين الخاص بأمراض هذه المهن ستطبق نصوص قانون التأمين ضد إصابات العمل كلما كان ذلك مناسبا .

ويجب أن لا يغيب عن بالنا أنه إذا كان مرض المهنة ناشئاً كله أو بعضه عن أى مركب من المركبات المشار اليها آنفاً ، فإن كل حالة من هذه الحالات قد لا تستدعى تعويض الشخص بمقتضى هذا القانون ، وهناك كثر من ذلك ، شرط آخر يتطلب أن يشتغل العامل خلال مدة سابقة على ظهور المرض وأن يكون عمله من نوع تلك الأعمال التى تعرض عمالها لمفعول تلك المركبات التى ينشأ عنها المرض .

١٦١ — حق العامل فى التعويض

وهذه المدة تقدر على اعتبار الأمراض الناشئة عن مفعول الأشعة السينية أو الراديوم أو مستحضرات الراديوم أو تراب الحجر ، بعشرة أعوام على حين أنها تقدر على اعتبار أمراض أخرى بعام واحد .

وأما عن حق العامل فى التعويض عن مرض المهنة فهو يتمتع به خلال عامين ابتداء من وقت ظهور الإصابة

فالعامل المصاب يفقد حقه فى التعويض إذا لم يخبر رب العمل أو مديره

عنة ولم يزوده بالمعلومات الكافية خلال عامين ، من وقت ظهور المرض طبقاً للمادة ٢ من قانون التأمين ضد إصابات العمـــل ، أو قدم طلبا بالتعويض لمؤسسة التأمين الحكومية أو مجلس التأمين أو لشركة من الشركات المسئولة عن تعويض العمال خلال عامين من تاريخ ظهور المرض

١٦٢ ـ المعاشات السنوية

وأما بالنسبة للتعويض الذى يمنح لورثة العامل الذى توفى نتيجة لإصابته بمرض من أمراض المهنة فان القانون قد نص على أن مثل هذا التعويض لا يمنح إلا إذا كانت الوفاة قد حصلت فى بحر العامين التاليين لتاريخ ظهور المرض ، وإلا إذا كانت المعلومات الخاصة بهذا المرض قد أعطيت أو كان طلب التعويض قد قدم بالطريقة التى أشرنا اليها سابقاً ، وذلك فى بحر عامين من تاريخ الوفاة

وتختص مؤسسة التأمين الحكومية بالنظر فى عدد الحالات غير تلك التى تختص بها طبقا لقانون سنة ١٩١٦

ومن بين هذه الحالات حالة دفع المعاشات السنوية طبقا لقانون سنة ١٩٠١ ووضع الأسئلة الخاصة لتقدير الإعانة الحكومية الخاصة بالتأمين ضد إصابات صيادى السمك ، ودفع التعويضات إلى المصابين (ومن بينهم المرضى) ودفع الإعانات خلال الخدمة العسكرية والتعويض عن الإصابات والحوادث الناشئة عن ظروف الحرب العالمية الماضية

١٦٣ ـ القروض وتشجيع العمال على امتلاك البيوت

وأما بالنسبة إلى المعاشات السنوية التى تمنح للأطفال الذين يولدون عن طريق الزواج الشرعى وكذلك المعاشات السنوية التى تدفعها شركات التأمين السويدية التى لا تكون مكلفة بحكم وضعها القانونى بمنح معاشات سنوية أو تلك التى تدفعها الشركات الأجنبية فانه من الجائز شراء تلك المعاشات من مؤسسة التأمين الحكومية

وزيادة على ما تقدم فان هذه المؤسسة تأخذ على عاتقها أن تضمن الحياة للعمال وذلك بأن تقرضهم قروضا يستطيعون أن يشتروا بها لأنفسهم مساكن خاصة طبقا للنظام الموضوع لتشجيع امتلاك البيوت

وتصدر هذه المؤسسة تقريراً سنويا وتلحقه بموجز إحصائى سنوى عن كافة إصابات العمال التى تنشأ عن الصناعات المختلفة التى تضمها أرض المملكة (السويدية) .

ولعل الاجتماعات التى تعقدها شركات التأمين الخاصة بعمال الدول الشمالية هى من الأهمية بمكان بالنسبة للتأمين الاجتماعى ضد إصابات العمل.

وقد جرت القاعدة على أن تعقد هذه الاجتماعات كل أربع سنوات وفيها يبث ممثلو مؤسسات التأمين الاجتماعى الخاصة بدول الشمال فى المسائل المتعلقة على وجه خاص بالتأمين الاجتماعى ضد إصابات العمل

وتطبع محاضر ومداولات هذه الاجتماعات على هيئة كتاب وهى تعد مرجعا قيما لأولئك الذين يرغبون فى الحصول على معلومات أوفى عن كيفية معالجة هذه الشؤون فى دول الشمال

ولقد عقد آخر اجتماع — فى مدينة كوبنهاجن سنة ١٩٣٥

وبعد فهذه صورة عاجلة لبعض نواحى السياسة الاجتماعية الحكيمة التى تأخذ بها السويد فى سبيل تهيئة مستقبل باسم للأسرة العمالية فى بلادها حتى يطمئن العمال إلى ما تدخره الحكومة لهم من مكافحة لأوجه العوز الناشىء عن مرض أو إصابة أو شيخوخة ، فينصرفوا إلى أداء أعمالهم على أكمل وجه من الإتقان والابتكار والحنكة

أما الطرق والأساليب التى تتوخاها السويد فى مكافحة البطالة فهى مطابقة للطرق التى تتبعها انجلترا وأميركا ، بحكم كونها بلداً صناعيا ، اللهم إلا فى فى بعض التفاصيل البسيطة التى تقتضيها عوامل مقصورة على بيئتها ، ولذلك لم نشأ أن تبعث هنا هذه الطرق خوفا من أن تجىء تكراراً للقواعد العامة التى عرفناها فى بحثى أمريكا وانجلترا

نبذة تاريخية

الآثار الاقتصادية التى خلفتها الحرب الحالية فى السوفييت

ليس من الإنصاف أن نتجاهل أو نسىء تقدير الضرر البليغ الذى سببته الحرب لمقدرة السوفييت الصناعية والاقتصادية من جراء الغزو الألمانى الذى بدأ فى يونيو سنة ١٩٤١ . فقد أحدث احتلال الألمان لحوضى الدون والدونتز أضراراً بليغة من الناحيتين الصناعية والزراعية .

وقد امتدت آثار تلك الأضرار حتى عمت منطقة الغزو الألمانى لشمال القوقاز وأقاليم الفولجا فى صيف سنة ١٩٤٢ ، على حين أن نسبة ما شغلته جيوش الاحتلال الألمانية حتى شتاء سنة ٤١ - ٤٢ بلغت ٥ ٪ من مجموع الاراضى الروسية . وكانت هذه النسبة هى أكثر بلاد الاتحاد السوفييتى ازدحاماً بالسكان كما أنها أكثر الأصقاع رخاء من الوجهة الاقتصادية ، فهى تحتوى على ٣ ٪ من مجموع سكان روسيا و ٢٢ر٥ ٪ من مجموع الفلاحين السوفييت و ٣٧ ٪ من مجموع خطوطها الحديدية . وقبل هذه الحرب كانت تلك المساحة نفسها تنتج ٣٠ ٪ من محصول الغلال و ٣٠ ٪ من الماشية وأكثر من ٩٠ ٪ من محصول البنجر الذى يستخرج منه والسكر . فاذا أضفنا إلى المناطق السابقة المناطق التى خربها الألمان عند توغلهم وهى شمال القوقاز وفورونيج وستالينجراد لارتفعت النسبة إلى إلى ٤٥ ٪ من محصول الغلال و ٤١ ٪ من محصول الشوفان .

١٦٢ ـ أثر الغزو الألمانى

وقد نتج عن سقوط كريفونروج خسارة نحو $\frac{2}{3}$ إنتاج روسيا فى

الحديد والصلب. بينما نتج عن ضياع حوض الدونتز فقد أكثر من نصف إنتاج روسيا من الفحم ونجم عن احتلال أوكرانيا أن فقدت روسيا ٦٠ ٪ من مقدرتها الإنتاجية فى الحديد، ٤٦ ٪ من قدرتها فى إنتاج الصلب.

أما الصناعة الهندسية فقد كان مركزها أحسن، إذ قدر الدكتور بابكوف أنه فى شتاء سنة ٤١ — ٤٢ نقص فن الهندسة الصناعية بمعدل ٢٠ إلى ٢٥ ٪ من كفايتها ولو أن جانباً منها كان يتركز فى موسكو ولينينجراد، إلا أن صناعة العدد الحربية كانت متركزة فى أماكن معينة كخركوف وعدة بلاد أخرى.

وهذه الاعتبارات إذا أضيفت إلى الحقيقة البارزة وهى ضعف الإنتاج الحربى للاتحاد الجمهورى السوفييتى بالنسبة إلى الإنتاج الحربى الألمانى إبان اعتدائهم، كل هذا يؤكد بوضوح أن الاتحاد السوفييتى كان فى حاجة إلى تركيز كاف وراء خطوطه الحربية ليتمكن من القيام بنصيبه فى كسر شوكة آلة الحرب الألمانية وهو ما فعله أخيراً فى عملياته الاكتساحية التى استرد بها بلاده المحتلة.

وفى شرقى الفولجا وفى مناطق الأورال وسيبريا توجد قوة مدخرة من الإنتاج الروسى، كما تتوافر المعادن الداخلة فى صناعات الحرب كالنيكل والكروم والنحاس والمنجنيز والزيت مضافاً إليها مستودعات عظيمة من البوكسيت والفحم الخ. وفيما يتعلق بزيت البترول فمن المؤكد أن الاستيلاء على منابعه فى القوقاز كان يعد ضربة شديدة موجهة إلى قوة الكفاح السوفييتى، ففى سنة ١٩٤٠ وصل إحصاء إنتاج القوقاز من البترول إلى ٣٠ مليون طن من مجموع إنتاج روسيا لهذا النوع وهو ٣٤ مليون طن،

تنتج منه باكو نحو ٢٥ مليون طن وكل من ميكوب وجروزنى نحو ٣ مليون طن .

١٥٧ ـ ثروة روسيا المعدنية

وأما ما قيل عن باكو الثانية فى الأورال فقد بلغ محصولها فى الزيت عام ١٩٤٢ ما يقرب من ٧٥ مليون طن . فاذا أضيف هذا القدر إلى الناتج من حقول الزيت فى آسيا الوسطى والشرق الأقصى لزاد عما تنتجه ألمانيا ورومانيا معاً .

أما مقدار المعادن المخزونة والمتجمعة فى الأقاليم الجديدة الصناعية فى الأورال وسيبريا فهذا مالا نعرفه وهو فى طى الكتمان .

وقد أصبحت حكاية الضفدعة القافزة (The leaping Frog) حقيقة واقعة ، فكثيراً ماسمعنا عن مصانع تنقل من الجهات المهددة بالغزو بآلاتها وعمالها وموادها مئات بل آلاف الأميال بعيداً عن ميدان القتال فقد قيل مثلا إنه نقل من كيبف وخاركوف ما بين ٨٠٠ ألف ومليون شخص من مهرة الصناع فى صنع المواد والآلات الحربية ومعهم عائلاتهم إلى أماكن سحيقة شرقية لصنع الآلات الحربية التى حذقوا صنعها .

أما المناطق الزراعية فلم ينقل من سكانها الا نسبة بسيطة .

ولكن واجهت الحكومة مشكلة امداد هؤلاء العمال بالغذاء الكافى كما أن مواد العتاد لم تكن كافية وكذلك الوقود والمواد الخام حتى لقد استعمل الخشب كثيراً مكان الحديد وندر وجود الطوب والأسمنت لوجودهما فى الأراضى المحتلة ـ أما المطلوبات المنزلية فقد كانت غير كافية وأحيانا كانت معدومة .

١٥٨ ـ نشاط الروس فى التغلب على مشكلاتهم

وقبيل اجتياح الألمان لمدينة دنيبر وبتروفسك الصناعية انتقلت منها مصانع فوروشيلوف فى منتصف سبتمبر إلى الأورال وفى ١٠ أكتوبر

ابتداء إنتاج تلك المصانع وزادت فى شهر ديسمبر - وفى شهر مايو وصل إنتاج السيارات المدرعة إلى القمة - وقد ذكر مسيو جورجو لياد نائب قومسير إنتاج السيارات المدرعة أنه زاد إنتاج السوفييت لتلك السيارات وأن صناعة المدرعات الحالية تفوق فى قوتها ما كان يصنع فيها عند بدء الحرب وقد حدث أن بنى مصنع يشغل مساحة ١٤ ألف ياردة مربعة فى ٣٥ يوماً وبنى آخر مساحته ١٧ ألف ياردة فى ٢٧ يوما فقط وقد حدث أن أنشىء معمل لصنع الطائرات بكامل معداته بعد أسابيع خمسة فقط ثم حدث أيضا أن لجنة الدفاع الوطنى أنشأت فى أورال معملين فى أسبوعين فقط ولم تنتظر ورود الالات الفنية بل جهزتهما بأدوات محلية — ومثل هذا المشروع إذا أريد تنفيذه فى وقت السلم فان إتمامه يحتاج إلى ستة أشهر وكما قال أحد الكتاب .

« إن الاتحاد السوفييتى نظم الهزيمة الصناعية على قواعد أولية معينة وافقت طريقتها الشاملة . فلم يحدث الخراب المروع الذى حدث ببلاد السوفييت ما أحدثه فى فرنسا كلما اقترب العدو من المدن والمراكز الصناعية وهكذا ساهم العامل السوفييتى بآلته كما ساهم الجندى ببندقيته » وقد ذكرت جريدة برافدا فى عددها بتاريخ ١٩ يوليو « بأنه فى افتتاح السنة الثانية من الحرب أمكن لصناعاتنا أن تنتج عدداً أكبر من الأسلحة والمفرقعات عما كان قبل الحرب بالرغم من المصاعب التى أوجدتها الظروف الحربية »

وعلى بعد ألف ميل شرق الأورال تقع مدينة (Kusbus) وقد كانت سابقاً ثانى مركز عظيم لانتاج الأسلحة فى البلاد وقد صارت الآن ...

وبها معامل كبيرة جديدة وعمال جدد وأصبحت أول مدينة بالبلاد وصارت مركزاً لصناعة الصلب والآلات والطائرات والمطاط والألمنيوم وهى تستعمل المنجنيز الذى يستخرج من أماكن مجاورة لها بدل هذا الذى كانت تستحضره من جورجيا وأوكرانيا وكذلك يمكنها أن تستغنى عن ٨٠٪ من المعدن الذى كانت تحمله السكة الحديدية الطويلة من الأورال بعد أن تحسنت وسائل تعدين الحديد بمنطقتها المجاورة .

وقد أرسلت أكاديمية العلوم ٤٠ بعثة للكشف عن المعادن فى سيبريا وأورال والشرق الأقصى وأواسط آسيا وقد عادت بأحسن النتائج إذ عثرت على بقاع غنية بالبوكست والمنجنيز والنحاس والولفرام (Wolfram) وزيت البترول فى جنوب أرشكستان وحذراً من عامل الوقت الذى يعد عاملا فاصلا فى الحرب الحالية فقد ألقت الصناعة السوفييتية بحملها فى صاع تقصير الزمن وكما قال مستر الكسندر ورث « إن العمال الروس شيباناً وشباناً ، أولاداً وبناتاً ، يشعرون جميعاً أن غرضهم هو أنه لا يوجد شىء بين النصر والموت والتجرد من كل شىء حتى إذا دعت الضرورة فانهم يشتغلون فى نظام حربى خاص بأن يعملوا مدة خمسة أيام بلياليها دون توقف واتخذوا لأنفسهم مبدأ « لا تحضر شيئاً من الأماكن البعيدة يمكن إنتاجه محلياً .»

١٥٩ ـ البحث عن المعادن فى الشرق

وقد كتبت جريدة برافدا فى مارس من نفس السنة « إن مايجب أن نفعله هو أن تبنى مئات من المصانع الصغيرة ونمحو الاعتماد على المواد التى نجلبها من أماكن بعيدة . . . »

وقد رأينا كيف حل الخشب فى الإنشاء محل الصلب

أما بالنسبة للمواد الغذائية فأدخل نظام البطاقات ونفذ بالنسبة لسكان موسكو ولبعض مدن أخرى وهذه البطاقات تنظم إعطاء الخبز والحبوب والسكر والمواد الدهنية واللحم والسمك وقد أعطيت بطاقات بكميات أكبر للعمال الذين يعملون بأيديهم أكثر مما أعطى لهؤلاء الذين يشتغلون بعقلهم أو فى أعمال كتابية .

ولما استولى الألمان على الأماكن التى تنتج البقول والحبوب فى حوض الدونتز والدون كان من اللازم إعادة تنظيم صرف هذه الأشياء خصوصا فى لينينجراد التى كانت محاصرة وقد عانى سكانها قلة فى مواد الوقود بالإضافة إلى شح وقلة المواد الغذائية .

ولكى تنظم الحكومة وسائل التغذية فى المعامل الفردية أى المملوكة لأفراد شجعت طريقة أن كل مصنع يكون بجانبه أرضاً للزراعة وتربى الماشية والخنازير والدواجن وذلك لكفاية عمال المصنع وقد ظهر أن ٣ مليون أسرة من أسرات مثل هؤلاء العمال تنتفع بالخدمة التى تقدمها لهم تلك المزارع الثانوية التى تقوم برقابتها المصانع .

وفى ٢٧ مايو سنة ١٩٤٢ أصدر المجلس المركزى لاتحادات العمال برنامجا من عشر نقط لكل فروع الاتحادات وهذا يقضى بتنظيم ولاية ورئاسة العمال الأكفاء على غير الأكفاء - وقبل هذا وضعت جريدة برافدا أمام اتحادات العمال هذه الفروض أو الاقتراحات الثلاثة الرئيسية .

١ — إعطاء أكبر عضد ومساعدة ممكنة للعمال الذين يدخلون تحسينات أو ابتكارات جديدة

٢ — إعداد وتدريب العمال الذين يجندون لخدمة المصانع حتى يؤدوا عملا كاملا منظما فضلا عن تعليمهم طرق الإنتاج السريع .

٣ — تنظيم توزيع المواد الغذائية والإصغاء إلى مطالب العمال والمستخدمين وإيجاد رعاية كافية للعمال والبوفيهات والكنتينات الخ .

ثم قالت جريدة برافدا :

« فى هذه الحرب لا توجد أعمال خاصة بالسلم ولا يوجد خط يفصل بين جبهة القتال والمؤخرة » .

وبعد فما كان بد من أن نقدم للقارىء هذه المقدمة التى تصف بإسهاب حالة البلاد الروسية من الوجهة الاقتصاديةوقت الغزو الألمانى ، لأنها ستكون إلى حد كبير مفتاح الطريق إلى فهمنا مشاكل العمل والعمال فيها وذلك فى ظل السياسة الاقتصادية والاجتماعية التى أخذت بها روسيا السوفييتية .

السياسة الاقتصادية
فى روسيا
وعلاقتها بتنظيم انتاجها القومى

الفصل ~~الرابع~~ الخامس

السياسة الاقتصادية فى روسيا

وفضل مشروعات السنوات على العمال والفنيين

ما زال كثير من تفصيلات النظام الاقتصادى فى بلاد السوفييت مجهولا رغم ما دونته المؤلفات العلمية عن جملة المبادىء الجوهرية التى تستند اليها طبيعة هذا النظام .

١٦٠ ـ مشروع السنوات والحياة العمالية

كذلك ما زلنا لا نعرف الكثير عن تفصيلات الحياة العمالية وحقيقة أحوال هذه الطبقة هناك ، وإن كان المجتمع الروسى هو أوضح نماذج المجتمع اللاطبقى : أى التى تسوده طبقة اجتماعية واحدة هى طبقة الكتلة العاملة على حد تعبير الاصطلاح السياسى (**Prolétareat**)

وكل دراسة علمية لحالة العمال فى هذا المجتمع الاشتراكى الكبير لابد كيما تكون وافية بالغرض ، من أن نشرح تفصيلات السياسة الاقتصادية فى روسيا من ناحيتها العلمية على وجه خاص ، وهذه السياسة تقوم فى جوهرها فى مرحلة تطورها الأخيرة ، على ما يسمى ببرامج مشروعات السنوات .

وقد قصد بهذه المشروعات بعث ضرب من النشاط الخارق للعادة ليعم مرافق المجتمع الروسى وينتقل به من مرحلته الزراعية إلى مرحلة إنتاجية أخرى تجعله فى الصف الأول من دول الحضارة الصناعية ذات التقدم المادى فى دنيا الاختراع والمبتكرات . وقد كان طبيعياً أن تتناول هذه السياسة

حالة العمال والفنيين معاً — وهم دعائم الحركة الإنتاجية والسواعد المنفذة لبرامج الإنعاش الجديد فى مرافق الدولة .

وأهم ما يجب أن نعرفه عن غايات هذه المشروعات ، هى توفيرها فرص العمل لكافة طوائف العمال وتأهيلها لهم تأهيلا فنياً كاملا يجعل دربتهم على العمل أو فى بأغراض الإنتاج الكبير فى مختلف ضروب الصناعات

١٦١ — الغرض من مشروعات السنوات

ومن مقتضى هذا الأمر أن ندرس طرق دفع أجورهم وحالات استحقاقهم للمكافآت وكيفية توفير أسباب السكن لهم الى غير ذلك من مختلف الظروف المحيطة بهم . وقد عقدنا فى هذا الفصل دراسة وافية بما قدمنا اليه ، اعتمدنا فيها على أوثق المصادر والمؤلفات :

العمل والأجور

تمهيد وتفصيل

من أبين الخطأ أن ننظر الى النظام الاقتصادى السوفيتى على ضوء النظام والإدارة فحسب متجاهلين ذلك العنصر الديمقراطى فى النظام ونعنى به العمال .

فقد كنا قبل يونيو سنة ١٩٤١ فى جهل مطبق عن كل ما يتعلق بشؤون السوفييت الى حد جعلنا نوقن أنهم كتلة جامدة غير منتجة passive ذات أساليب عتيقة فى الخطط والأنظمة .

بيد أن الحوادث أثبتت عكس ما كان يفهم عن الروس سواء كانوا فلاحين أو محاربين أو جنوداً فى الميدان أو عمالا فى المصانع يتمتعون بقدر كبير من الاستقلال والقدرة على التنظيم الارتجالى

فعند ما قامت حركة من يدعى استاخانوف للاصلاح فى أواسط عام

١٩٣٠ خيل الى أهل انجلترا أنها نوع من البروباجندا المظهرية ، وعدها البعض الاخر بمثابة ابتكار زى جديد « للثياب الروسية العتيقة » !

١٦٢ ـ حركة استخانوف وسر نجاحها

غير أن الحوادث التالية والبحث الهادىء فى أصول هذه الحركة أثبتا أنها حركة جدية لايجوز الاستخفاف بها الى هذا الحد . وكما قال أورجنكدرز قوميسير الصناعات الثقيلة فى ذلك الوقت «لا يوجد شىء غريب أو محير فى هذا . فالتقسيم الصحيح للعمل ، التنظيم الصحيح لمكان العمل والاختيار الصحيح للخطة الفنية ، كل أولئك هو سر حركة اسطاخانوف» .

ولعل الجديد فى هذه الحركة أنها مثلت عملية من العمليات المقربة لأبسط طرق العمل الى العقل . وهكذا أحدث نجاحها دهشة للادارة الصناعية العامة للبلاد . فحركة استاخانوف التجديدية فى منجم أرمينو فى أوكرانيا مثلا كانت تتضمن مبدأ بسيطاً هو فصل هاتين العمليتين . عملية قطع الفحم وعملية تدعيم الأعمال التى أظهرت الحاجة لكل عامل أجنة أن يتغير باستمرار من عملية الى أخرى . ثم تمكين المعاول والمناقر الميكانيكية من أن ينتفع بها دواماً فى كافة أنحاء العمل .

فقد كان حامل « الأجنة » لا يعمل أكثر من ٢ ونصف الى ثلاث ساعات فى الحفر وكان باقى الوقت ينصرف فى التدعيم وكانت النتيجة أن « المناقى الهوائية » كانت تعمل من خمس الى ست ساعات ، ثم يتراخى عملها فى بقية الأربعة والعشرين ساعة ، وقد مكنت الطريقة الجديدة لفريق اسطاخانوف ولعاملين من عمال الخشب الذين يشتغلون بالمناقى الميكانيكية أن يستخرجوا ١٠٢ طن فى مدة خمس ساعات وثلاثة أرباع الساعة ، وهذه الحملة التى قام بها اسطاخانوف وجدت سراعا من يقوم بتقليدها فى الصناعات الأخرى . وقبل أن تجد الوقت الكافى لذيوعها وانتشارها فقد أدخلت من تدعى

EvdokiaVinogradova وزميل لها بنفس الاسم طريقة جديدة فى إصلاح الانوال الأوتوماتيكية وبواسطة تسعة من المساعدين غير المدربين أمكنها إصلاح ٢٢٠ نولا وبذلك فاقت النسبة الموجودة فى لانكشير أو نيوانجلند وقدضرب سماتنين Smetanin فى معمل شوركهود Shorokhod فى لينينجراد الرقم القياسى لمعمل « باتا » التشكى فى صنع الحذاء ؛ وهكذا الحال فى سكر البنجر والمعادن مما مكن من زيادة الكمية المستخرجة يوما من ٤٤ الى ٤٨ طن ، بينما المعامل الأوروبية لا تخرج أكثر من ٣٨ طن فى اليوم على أكثر تقدير

١٦٣ — نجاح حركة اسطاخانوف وانتشارها

وبعد أشهر قليلة من بدء هذه الحركة عقد مؤتمر عام فى موسكو من كافة العمال الذين قاموا بعمل مضارع لعمل استاخانوف ، وقد خاطبهم ستالين قائلا : « إن عقليتهم الابتكارية قد نجحت فى تقطيع أوصال المستوى البالى والعتيق من الإنتاج الصناعى وإدخال التغييرات الإصلاحية لتحسين مقدرة الصناعة التى تستحق الإعجاب .

وهكذا لم يمض طويل زمن حتى لم نجد بين المعامل معملا واحداً ليس فيه عمال من فريق اسطاخانوف ، وفى المعامل الكبيرة كان عددهم يصل الى الآلاف

ففى موسكو وصل عدد فرق استاخانوف ، فى معمل كاجانوفيتش فى أغسطس سنة ١٩٣٦ من بين ١٩٠٠٠ عامل أكثر من ألفين

ولم تكن هذه التغييرات وقتية أو فجائية لا تلبث أن تزول : بل كانت بمثابة تحسين دائم فى وسائل العمل . وبهذه الطريقة أمكن رفع مستوى الإنتاج ، وهذا يمكن مشاهدته من أمثلة عدة - فى عملية البناء كان صانع الطوب الروسى يجهز المونة ، كما أنه هو الذى يحمل القوالب ويضعها عليها

وكافة هذه الأعمال توزع الآن على فرق مختلفة من العمال .

وفى مدينة « كونشوفسكايا » أمكن للمرأة « تشيكونوفا » التى تنسج على النول من أن تنسج على ثمانية أنوال ، بدلا من نولين وبذلك زاد ماتستخرجه من ٤٠ متراً إلى ١٧٢ مترا ، وذلك بإغرائها صاحب العمل أن يغير تكوين ذراع النول وأن ينظف من وقت لآخر « سيور » الذراع التى تمنع الانزلاق وبهذا تزداد سرعة النول من ١٣٠ دورة الى ١٤٥ فى الدقيقة الواحدة . وفى ذات الوقت غيرت الوحدات الآلية الأخرى (كالمكوكات) الى شكل أكبر

وفى معمل يشتغل على جهاز الأشعة السينية أمكن للعامل « كولوبوف » أن يزيد إنتاجه ست مرات على السابق ، وبذلك أمكن للمدعو « كوسينوف » وهو يشتغل فى مهنة طرق المعادن أن يضاعف أو يخرج ثلاثة أمثال عمله السابق ، وقد شرح فى حديث له كيف أمكنه أن يصل إلى هذه النتيجة بقوله « كنت أتناول الحديد الذى يراد طرقه من الفرن ثم أضعه تحت المطرقة وبعد ذلك أتناول هذه وأقوم بعملية الطرق . وهكذا تظل هذه المطرقة دون عمل فى المدة التى أتناول فيها المعدن من الفرن . أما الآن فعملى هو الطرق فقط ، ويقوم بعملية استخراج المعدن من الفرن عامل آخر وبهذا يتضاعف أو ينتج عمل المطرقة ثلاثة أمثاله عن السابق » .

١٦٤ — فضل حركة استاخانوف

وقد يعزى إلى حركة « اسطاخانوف » من بعض الوجوه الكمية التى زاد بها الناتج كنتيجة للتغييرات التى حدثت وكانت هذه الزيادة أكثر مما كان منتظراً وفاقت المدى الانتاجى الذى بلغته سياسة مشروع السنوات الخمس . ومن ثمة كانت مآثر حركة « اسطاخانوف » عظيمة القيمة ، فقد كان القصور الظاهر لمشروع السنوات الخمس الاول هو فشل انتاج العمل وعجزه عن بلوغ الحد الذى تقرر فى المشروع . ومن هنا حدث هبوط

فى تكاليف الانتاج بفضل الطريقة الجديدة الى أقل حد ممكن .

وفى عام ١٩٣٢ كانت الزيادة الفعلية للانتاج أقل من ٠٢٥ ٪ ، ولكن فى مشروع الخمس سنوات التالية ، بعد اتباع الطريقة الجديدة ، فقد قفزت نسبة الزيادة الى ٠٦٢ ٪ ، وما وافى عام ١٩٣٧ حتى كانت الزيادة فى الإنتاج بنسبة ٠٧٨ ٪ . وهكذا أخذت النسبة تطرد فى الصعود ، ولا سيما فى الصناعات الثقيلة كصناعة الصلب .

ولتحسين الانتاج أثناء مدة مشروع السنوات الخمس الاولى ، انتشر استعمال مبدأ دفع الاجر بنسبة نتيجة العمل .

وكانت النسبة المئوية فى مناجم الفحم مرتفعة الى حد أنها وصلت إلى ٨٠ ٪ ، وكان يستخدم من كل عشرة عمال يشتغلون تحت الارض تسعة منهم على مقتضى نظام العمل بالقطعة (Piece Work) وفى عمليات البناء كان كل من البناء والنقاش يعامل على أساس إعطائه الأجر على نتيجة عمله .

وقد قال الرفيق ستالين إن السياسة الاقتصادية فى روسيا يجب أن تتجه إلى إنشاء نسبة الأجور على قاعدة جديدة من مقتضاها أن يعطى الحد الأعلى للعمال الذين يحتاجون إلى تدريب وبهذا يصلون إلى درجة كبيرة من المهارة التى تمكنهم من زيادة الإنتاج .

أما العمال الذين يفشلون ولا يصلون إلى المستوى المعتاد من الإنتاج فانه يدفع لهم كأنهم قد وصلوا اليه ولا زيادة مطلقاً ولكن بشرط أن يكون بطء العمل ناجماً عن أسباب خارجة عن إرادته وما يكسبه يكون خاضعاً إلى حد أدنى هو ثلثا مايدفع له عادة ومما يدفع للعامل الذى ينتج فى المستوى العادى .

وأثر هذا الأسلوب يتجلى فى إيجاد باعث خاص يدفع العمال إلى زيادة الإنتاج وسرعته ليفوق المعدل العادى للانتاج . ولذلك تقدم بطاقات خاصة لمن يتفوقون من العمال فى عمليات الإنتاج المختلفة ولمن أدخلوا بوسائلهم العملية تحسينات قيمة تساعد على مضاعفة إنتاج زملائهم .

وقد كان من المقرر أنه حالما تنتشر الطرق الجديدة بين العمال فان أكثرهم حتى من كان منهم فى المؤخرة يحسن الإنتاج الذى يقدمه ، ولذلك يجب أن يحدث تعديل شامل لمستوى الإنتاج وقد حصل هذا فى معظم الصناعات أثناء إبريل سنة ١٩٣٦ . وفى نهاية أغسطس أعلن أنه أمكن لعمال القطعة فى الصناعات الثقيلة ما بين ٧٠ ٪ و ٨٠ ٪ منهم أن يبلغوا أو يزيدوا مستوى ما ينتجونه أما الأقلية المكونة من الربع والثلث من كتلة العمال فى الخارج فربما قاسوا بعض التملة فى الإيراد كنتيجة للتغيير الذى حدث .

وقد بذلت الجهود لزيادة عدد العمال المهرة والفنيين بنسبة ليس لها سابقة وذلك فى بداية مشروع السنوات الخمس الأولى . وقد نفذت أيضاً مشروعات تعليميه واسعة النطاق ولتطبق فى كل من المدارس الفنية الخاصة التى التحق بها فى سنة ١٩٣٦ نحو ٧٠٠ ألف طالب أو نحو ثلاثة أمثال العدد الذى التحق بها فى سنة ١٩٢٨ والكليات والجامعات الهندسية والفنية التى قامت لتعليم المهندسين والاخصائيين ذوى المؤهلات وفى نفس الوقت وتعضيداً لإنجاح هذه المشروعات افتتحت مدارس ملحقة بالمصانع حيث تعطى دروس فى دورات قصيرة للعمال المهرة ويقوم باعطائها مقدمو العمال (**Foremen**) والميكانيكيون والمهندسون ويعقد فى نهاية الدورة امتحان التأهيل .

وكنتيجة لما سبق زاد عدد العمال الميكانيكيين المهرة أربعة أضعاف ومن

المهندسين والعلماء الصناعيين (Industrial Scientists) إلى سبعة أضعاف وكان المركز بالنسبة للأجور فى نهاية فترة مشروع الخمس سنوات الثانية هى أنها كانت تتدرج فى عدد من الطبقات التى تختلف من ثمانية فى الصناعة الثقيلة إلى نحو ١٥ فى صناعة النسيج من وجود علاقة بين الطبقات العالية والدنيا بنسبة واحد إلى ثلاثة وهذا يطبق مع الإيرادات للدرجات المختلفة بحسب مستوى الدخل .

وكان تشتيت الإيرادات الفعلية أعظم من ذلك طبعاً عند ما كان كثير من عمال القطعة ينتجون ويحصلون على معاشهم أكثر بكثير من المستوى المعتاد بينما كان العمال الذين يعملون ببطء لا يحصلون على معاشهم حسب المستوى العادى — وعندما أدخل هذا فى الحساب كان متوسط ما يدفع للعمال من الدرجات المرتفعة ربما يقرب من خمسة أو ستة أمثال ما يدفع للطبقات السفلى — وكان العمال من أنصار اسطاخانوف قد وصلوا إلى مستوى من الإنتاج فوق المستوى العادى وكانوا يحصلون على دفعة ١٠٠٪ أو أكثر بالإضافة إلى الأجر العادى للدرجة التى هم فيها — وهذا ما جعل ما يحصلون عليه يساوى ضعف أو حتى فى بعض الحالات ثلاثة أو أربعة أمثال ما يحصل عليه العمال من غير فريق استاخانوف وذلك فى الدرجات المتشابهة .

وحدث قبل سنة ١٩٤٠ أن حصل مقدم عمال على أجر أقل من المستوى العام الذى يحصل عليه العامل الماهر ، فكانت النتيجة أنه من منذ أول يونيو سنة ١٩٤٠ ارتفعت نسبة الأجور لمقدمى العمال الى مدى يختلف من حد أدنى يتراوح بين ٥٠٠ — ٥٥٠ روبل فى الشهر ، وحد أعلا يتراوح من ٩٠٠ — ١١٠٠ روبل فى الشهر .

وهكذا تقاسم مقدمو العمال مزايا الإنتاج المرتفع ، بحصولهم على مكافأة عند ما يكون الإنتاج فى القسم الذى يتبعونه آخذاً فى الازدياد .

أما المهندسون والفنيون والإخصائيون من ذوى المؤهلات ، فقد كان يدفع لهم نسب معينة على سبيل العوض أو المكافأة .

١٦٠ — حديث النقط الست

واتباعا لحديث ستالين الخاص المعروف باسم حديث النقط الست (Stalin's six Point speech) الصادر فى سنة ١٩٣١ ، ارتفعت هذه النسبة ارتفاعا ظاهراً ومنحت لهم بعض التسهيلات الخاصة بالسكن والاشتراك فى « الكنتينات » وقد بلغ متوسط الدخول فى سنة ١٩٣٥ للمهندسين والفنيين ٤٣٦ روبل ، بينما هى ١١٨ للعمال غير المدربين ، ٢٣٤ روبل للعمال الكتابيين

وقد منح المهندسون والفنيون امتياز آخر هو أنهم — فوق — انتسابهم للنقابات الخاصة بهم — يكونون أقساماً خاصة ضمن الاتحادات (E.T.s.) لها درجة خاصة ملحوظة من الاستقلال ، ويديرها مكتب خاص تابع للمجلس المركزى لنقابات العمال . وفى قدرة هذه الأقسام أن تمثل العمال فى أى مشورة خاصة بشروط العمل — كما أنهم يمنحون منحاً خاصة من المال للنقابة لمثل حالات الإقراض التى يستعينون بها لقضاء حوائج أسرهم .

وفى ٢٥ مارس سنة ١٩٣٥ أصدرت الحكومة أمراً بتنظيم السكن ومنح تسهيلات لمدة السنتين التاليتين من تاريخ بدء شغل السكن للمهندسين والفنيين وهذا خلاف التسهيلات التى سبق منحها لهم ، وأن يكون مسكنهم على أساس ثلاث أو أربع غرف بخلاف المطبخ و الحمام .

وهكذا بينما كان يتمتع المهندسون والفنيون بامتيازات خاصة فى الدخل

وشروط السكن لا يتمتع بها العمال الكتابيون والعمال اليدويون فان هذا الفرق لم يعد موجوداً

وكان التجنيد للعمل (Labour Recruitment) عن طريق الإعلان من قبيل عام ١٩٤٠ عظيما بالنسبة للفنيين والعمال المدربين . وكان العامل أو المهندس حرا دائما أن ينهى عمله فى مشروع ويرتبط بعقد جديد لعمل آخر مع رب عمل آخر .

وكانت المشروعات والمهن ينافس بعضها بعضاً وتتسابق من أجل العمل إن لم يكن برفع أجور العمال ، فبتقديم وسائل معيشية أو تسهيلات أكثر إغراء لهم على قبول العمل .

١٦٦ — التجنيد للعمل عن طريق الاعلان

وقد لعب طلب العمال دوراً محسوساً فى إزالة الفوارق بين الأجور . فمثلا قبل سنة ١٩٣٠ كان عمال الصناعات الثقيلة (كالفحم والصلب والحديد) تدفع لهم أجوراً زهيدة ، وفى سنة ١٩٣١ باتفاق بين المجلس المركزى لاتحادات العمال والمجلس الاقتصادى الأعلى ، ارتفعت أجور هذه الفئة من العمال .

وقد لاحظ أحد المنظمين السوفييتيين أن نتيجة هذه الزيادة هى اتساع نطاق العمل فى الفروع الأساسية فى صناعات التعدين والكيميا والفحم وعلى هذه الفروع الأساسية يعتمد الاقتصاد الأهلى

وفى سنة ١٩٣٧ ارتفعت صناعة الفحم التى كانت تتبوأ فى سنة ١٩٢٨ المرتبة الثالثة عشرة بالنسبة للأجور الى المرتبة الثانية — وتحركت الهندسة الآلية الثقيلة من المرتبة التاسعة الى الخامسة ، وأصبحت صناعة الزيوت فى رأس القائمة بعد أن كانت تشغل المكان الثامن فى سنة ١٩٢٨

وفى سنة ١٩٣٨ كان يشتغل نحو مليون ونصف عامل فى الصناعة فى R.s.F.s.R. على نظام التعاقد السابق ذكره . وفى كل جمهورية من جمهوريات

الاتحاد السوفييتى ، كانت توجد لجـان لتجنيد العمال وذلك لمراقبة وتنظيم حركة العمل على أساس هـذا النوع من التعاقد — كما كانت توجـد فى كل إقليم لجان ثانوية وظيفتها تسجيل طلبات العمل وتقديم الطلبات الموجودة تحت يد هذه اللجان .

وبينما كانت الزيادة فى صفوف السكان بين سنة ١٩٢٩ وسنة ١٩٣٩ تبلغ ١٥ مليون نفس ، زاد عدد أصحاب الأجور والمرتبات بنفس النسبة من ١٢ مليـــون إلى ٢٧,٥ مليونا وبينما انحطت نسبة سكان الأقاليم إلى ١٢ مليون فى نفس المـدة ، نلاحظ الزيادة فى سكان المدن بفضل مهاجرة أهل الأقاليم إليها طلبا للعمل .

وقد قدر مستر **Hubbard** أن نحو عشرة مـلايين عامل زادوا على العدد الأصلى وجاءت هـذه الزيادة عن ذلك الطريق . وأن الخمسة ملايين الباقية جاءت عن طريق الزيادة الطبيعية لسكان المدن وتجنيد النساء فى العمل

وأما فى حالة الفنيين الذين تدرجوا من تلاميذ فى المدارس الفنية العالية فتدكان هناك التزام بأن يأخذ صاحب العمل العـامل الذى يقدم إليه بواسطة القوميسيرية وأن يبقى فى عمله هـذا ثلاث سنوات (إلا إذا نقل إلى عمل آخر بناء على أمر حكومى) .

وقد استمر الانقلاب فى العمل **Labour Turnover** والانقطاع عنه من المسائل المستعصية الخطيرة رغم الجهود التى بذلت لمحاربتها إما عن طريق الإغراء المالى أو إيجاد اتجاه جديد نحو العمل .

وفى يونيو سنة ١٩٤٠ ، بعد تسليم فرنسا فى كومبين صدرت الأوامر بوضع نظام العمل فى الصناعة السوفيتية كأنها فى حالة حرب . وكان أول نظام اتبع هو استبدال يوم العمل ذى السبع ساعات بيوم العمل ذى الثمانى ساعات . وعلاوة على ذلك فقد ضبطت مسـائل العمل حسب الوقت **Time-rates** والعمل بالقطعة **piece rate** ومستوى الإنتاج .

زيادة زمن العمل ونتيجته

وكانت النتيجة أن الساعة الإضافية فى اليوم الواحد أحدثت زيادة كبيرة وعوناً « عظيما » ساهم فى تحقيق برنامج الانتاج الحربى الروسى على أحسن وجه

وقد استبدل أسبوع السبعة أيام بأسبوع الست أيام . وقد أشار المجلس المركزى للنقابات إلى طول ساعات العمل وقال إن سبب ذلك هو اهتمال خطر الهجوم على الاتحاد السوفييتى وقال بضرورة زيادة القوة الدفاعية للاتحاد وضرورة زيادة إنتاج المعادن والوقود ووسائل النقل بالسكك الحديدية والعربات المصفحة والمدافع ألخ . ألخ .

وقد أشار التقرير إلى النسبة المئوية الصغيرة التى تبلغ نحو ٣ ٠/٠ إلى ٤ ٠/٠ من العمال الحديثى السن والعمال فى المصانع ، وهم يهملون التزاماتهم ويخلون بنظام الإنتاج بالشرود من مصنع إلى آخر . وقد صدر قانون يجعل الانتقال من عمل إلى آخر بدون إذن جريمة يعاقب عليها القانون . وكذلك يعتبر التغيب والانقطاع المستمر جريمة .

وفى ٢ أكتوبر صدر أمر بانشاء مدارس حرفية لصغار العمال وألزمو بتسجيل أسمائهم فى هذه المدارس .

١٦٧ — إنشاء مدارس حرفية للعمال

وقد أشارت مقدمة الديكريتو إلى أن « ضرورة امتداد الصناعة السوفييتية مستقبلا يدعو إلى إيجاد منبع مستديم من العمال الحديثين للصناعات التعدين والنقل والمصانع والمعامل . وهكذا تدعو الضرورة إلى خلق احتياطى من العمال ممن تحتاج اليهم الصناعة »

وقد أنشئت ثلاثة أنواع من المدارس : كما أنشئت مدارس صناعية أخرى للغلمان والفتيان من سن ١٤ — ١٥ سنة مع ايجاد دراسة مدتها سنتان لخلق طبقة من العمال المهرة لصناعات التعدين والكيميا والمناجم والبترول وللخدمة فى السفن والبريد والتليفون .

كما فتحت معاهد تدريبية أخرى للعمال من سن ١٦ — ١٧ مع إيجاد

فترة دراسية مدتها ستة أشهر لخلق طبقة أخرى من العمال المهرة فى التعدين والبناء .

وبعد أن ينتهى التلاميذ من دراستهم يلزمون بالعمل لصالح الدولة لمدة ٤ سنوات ، وإذا تكررت المدة يعفون من الخدمة العسكرية الإجبارية .

وفى ١٩ أكتوبر اذن للقوميسيرات بنقل العمال والفنيين من مشروع إلى آخر بغرض تدريبهم والاتجاه بهم نحو تحسين الاقتصاد الوطنى .

وقدجعلت الحكومة الروسية هذا النقل على حسابها فيدفع للعامل أجره اليومى طول مدة سفره الى الجهات التى سيشتغل فيها . وكل عامل لا ينفذ هذا النقل يتعرض للعقوبات الشديدة .

الخلاصة :

مما تقدم يمكننا أن نلخص أساليب الاتحاد السوفييتى فى معالجة البطالة ومشاكل العمال فى القواعد الثلاثة الآتية : —

أولا : دراسة وإحصاء موارد البلاد الاقتصادية دراسة فنية إحصائية دقيقة لمعرفة مدى الطاقة الإنتاجية التى تستطيع أن تصل اليها البلاد .

ثانياً : تنفيذ السياسة الإنتاجية بسبيل من مشروعات ضخمة عامة تنفذ على مدى سنوات ، وهى المسماه بمشروعات السنوات ، ويغلب أن يكون تنفيذها على فترة زمنية لا تتجاوز الخمس سنوات ، وهو أقصى ما وصل اليه التنظيم العلمى للانتاج .

ثالثا : العناية بأمر العمال فنياً وصحياً ومعاشيا ؛ فمن الناحية الفنية أوجدت لهم الدولة المدارس والمعاهد والورش لتدريبهم كما وضعت نظاما لنقلهم من حرفة الى حرفة حسب حاجة العمل والتغيرات الاقتصادية التى تطرأ على نشاط الحرف المختلفة ، وهو نظام من شأنه أن يزيد العمال دربة

ويعالج مشكلة التعطل الناشىء عن ازدياد النشاط فى حرفه وقلته تبعا لذلك فى حرفة أخرى قد تضطر الى الاستغناء عن عمالها .

ومن الناحية الصحية اهتمت ببناء مساكن صحية لهم ووضعت لهم نظاما للأجور يرفع مستواهم المعاشى ، وتعهدت أبناءهم وأسرهم بكافة ضروب الرعاية التى أخذت الدولة على عاتقها أن توفرها لعمالها .

الباب الثانى

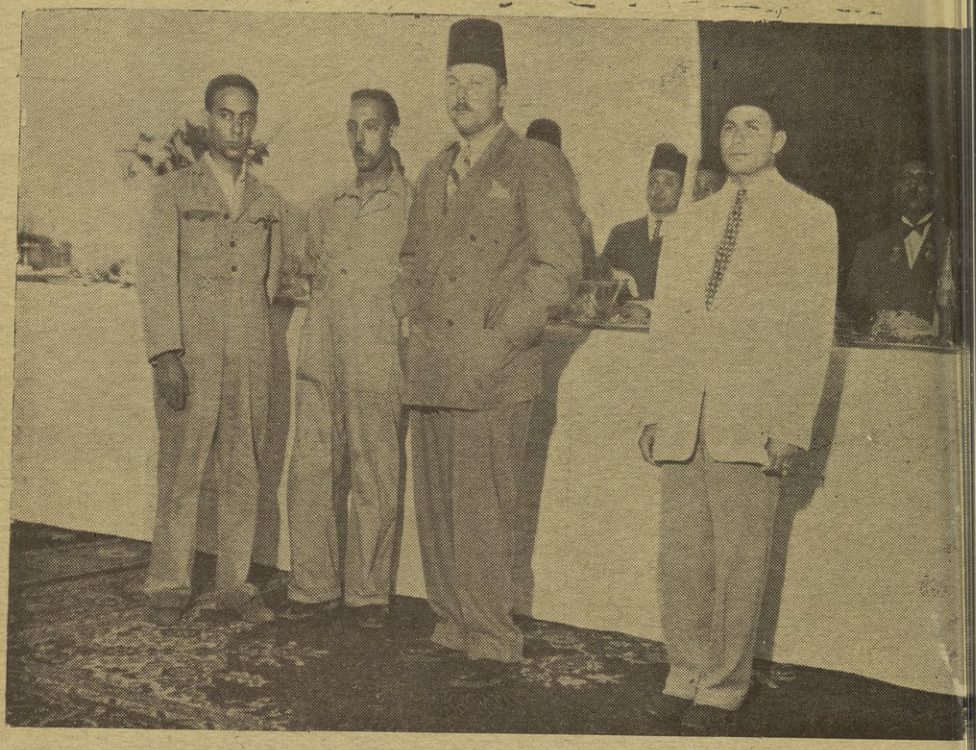

إهداء الأستاذ مصطفى أمين بك

الفاروق الديموقراطى

« العامل الأول »

صورة جلالته وبجانبه عاملان بزى العمل انتخبا ليمثلا زملاءهم عمال شركة الغزل
والنسيج بالمحلة الكبرى البالغ عددهم ٢٦٠٠٠ عامل وذلك أثناء
تشريف المليك لتلك المصانع العظيمة

مشكلة التعطل

فى مصر

من الوجهتين

النظرية والعملية

الفصل الأول

البطالة فى مصر

عرض تمهيدى نظرى

لأسباب البطالة فى مصر

١٦٨ ـ تشكيل لجنة مصرية لدرس مشكلة البطالة

فى شهر يناير سنة ١٩٣١ قرر مجلس الوزراء المصرى تشكيل لجنة خاصة لدرس مشكلة البطالة وتقديم الاقتراحات عن خير الوسائل لمكافحتها وقد كان عدم وجود وسيلة تكفل الوصول إلى إحصاء دقيق مما زاد فى صعوبة حصر العمال العاطلين الذين ظنوا أن الغرض من هذا الإحصا هو تجنيدهم

١٦٩ ـ اضطراب إحصاء العاطلين

وفضلا عن ذلك فان ما اعتاده أغلب العمال من العمل أياماً متقطعة وتفضيلهم فى عدة حالات هذا النوع من العمل قد زاد مهمة الإحصاء تعقيداً ، فقد جرت العادة فى كثير من الورش الصغيرة وبين جماعات الصناع التى تكثر فى المدن الكبرى أنه إذا أتم بعض العمال عملا ما وحصلوا على شىء من المال استراحوا عدة أيام وربما عدة أسابيع قبل أن يشرعوا فى البحث عن عمل آخر أو يعودوا إلى من كانوا فى خدمتهم .

١٧٠ ـ أثر لأزمة الاقتصادية فى زيادة المتعلمين العاطلين

على أن الأزمة الاقتصادية التى رانت بكلاكلها إذ ذاك كانت سببا فى تعطيل كثير من العمال وأرباب الحرف بغير إرادتهم ، كما ترتب عليها كثرة عدد العاطلين من الحاصلين على الشهادات الدراسية . وحالة هؤلاء تستوجب العطف على حالة العمال اليدويين الذين لهم ، إلى حد ما دراية بإحدى الصناعات ، فى حين أن المعلومات التى حصل عليها حامل الشهادة الثانوية

أو العليا إن هى إلاسلعة كاسدة فى سوق العمل .

وقد عمل فى شهر فبراير سنة ١٩٣٢ إحصاء عن العمال العاطلين ما عدا المشتغلين منهم بالزراعة ، كما عمل إحصاء آخر فى شهر مارس سنة ١٩٣٤ وكانت نتيجة كل منهما الفشل ، إذ أن عدد العاطلين بحسب هذين الإحصائين أقل بكثير من الحقيقة .

١٧١ — مقترحات اللجنة

وفيما يلى أهم المقترحات التى تقدمت بها لجنة مكافحة البطالة فى ذلك الوقت : —

١ — تخفيض عدد أيام العمل فى الأسبوع لعمال المياومة بمصالح الحكومة تبعاً لظروف كل منها ، حتى يمكن استبقاء العمال الزائدين عن الحاجة .

٢ — إدراج شرط فى العقود المتعلقة بالأعمال الجديدة يلزم المقاولين بايقاف العمل يوما فى الأسبوع .

٣ — تجزئة الكميات اللازمة من التوريدات العامة كالأحذية والملبوسات وغيرها ، بحيث يمكن أن يشترك فى المناقصات الخاصة بها أصحاب المصانع المحلية الصغيرة .

٤ — حماية صناعة الأسمنت بمصر من المنافسة الأجنبية وذلك برفع قيمة الرسوم الجمركية على الأسمنت الوارد من روسيا .

٥ — منع موظفى الحكومة من العمل فى الأعمال الصناعية أو التجارية فى أوقات فراغهم .

٦ — منع المدارس الصناعية الحكومية ومصلحة السجون من منافسة المصانع الخاصة .

٧ — منح البلديات والمجالس المحلية المال اللازم للقيام بالأعمال الجديدة

كالإنارة والمياه والمجارى .

وقد كان من نتائج هذه الاقتراحات تخفيف وطأة البطالة الى حد ما بين العمال المشتغلين بالصناعة .

وإذ جئنا فى البحث إلى هذا الحد ، فقد وجب علينا أن نقوم بدراسة تفصيلية لأسباب البطالة عندنا كى نتبين على ضوئها أنفع الأساليب وأجداها فى مكافحتها ، ولا سيما على ضوء ماجد من التطورات الاجتماعية والاقتصادية التى تجوز بها البلاد فى هذه الأيام .

ولما كانت مصر لها ظروفها الخاصة ، ولا سيما بعد أن أخذت بنصيب ملحوظ من التقدم الصناعى ، فاننا يجب أن لا نغفل عوامل الموازنة بين موارد العمل الموجودة فى البلاد ، وبين نصيب الوطنيين من خيراتها العامة .

١٧٢ — أسباب البطالة فى مصر

وإذا ركزنا أسباب البطالة عندنا عنينا بمتابعة منابعها الأصلية نجدها منحصرة فى أسباب سبعة :

أولا : اختلال ميزان توزيع كمية العمل الموجود بالبلاد على الأفراد .

ثانياً : اختلال ميزان توزيع الأفراد على المهن المختلفة

ثالثا : عدم كفاية فرص العمل .

رابعاً : ضعف شخصية الفرد .

خامسا : الحاجة الى التعليم الاقليمى

سادسا : سوء توزيع الضرائب والملكية .

سابعاً : قلة تشريعات الضمان الاجتماعى .

السبب الاول توزيع : كمية العمل واختلال ميزانها

لا ننكر أن فى بلادنا نواحى متعددة للعمل الصناعى ، فضلا عن الزراعى وإذا كنا نؤمن بأن المجال الزراعى ما زال عاجزاً عن أن يكفى وحده

عناصر التقدم فى مصر الحديثة فإنه لابد إذن من الاتجاه إلى المجال الصناعى وفتح مغاليقه .

١٧٣ — الأجانب والصناعات المصرية

ولا يخفى أن جماعة الأجانب الذين استوطنوا مصر واستغلوا فيها رؤوس أموالهم كانوا رواد الحركة الصناعية فى مصر ، ولكنهم كانوا فى ذلك متابعين لحركة البحث الصناعى الكبرى التى قام بها محمد على الكبير ، وكان خطأ السياسة المصرية خلال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ينحصر فى عدم متابعة سياسة منشىء مصر الحديثة ، ومن ثم ترك المصريون الباب للأجانب مفتوحاً على مصراعيه ، فسبقنا هؤلاء فى تأسيس المنشآت الصناعية التى تمتعوا وحدهم بثمراتها ، وحرموا منها أبناء البلاد بحجج لا تكاد تستقر على قدمين لضعفها وتفاهتها .

١٧٤ — واجب الأجانب نحو مصر والمصريين

ولما كان الوضع الاستقلالى الأخير الذى حصلت عليه البلاد بعد جهاد طويل يقتضى من المصريين أن يفهموا مبدأ التضامن الاجتماعى على معناه الحق . فقد وجب على هؤلاء الأجانب الذين نجحوا فى أرض مصر فى استغلال أموالهم نجاحاً بعيداً وتمتعوا بالأمن والرخاء وكرم الضيافة التى يمتاز بها أبناء وادى النيل ، أن يفتحوا للمصريين باب المساهمة معهم فى التمتع بثمرات العمل الصناعى ، ولسنا فى هذا بدعا من الأمم ، بل أنها جميعاً قد وضعت من الضمانات ما يكفل لأبنائها النصيب الأوفى من التمتع بهذه الثمرات ، فهم لا يشكون ضيقاً فى فرص العمل على كثرته كما نشكو نحن المصريين فى بلادنا .

١٧٥ — واجب الحكومة المصرية

وهذا يقتضى من الحكومة موقفاً حازما فى فرض نسب معقولة من العمال المصريين والفنيين المصريين بالتشريعات المناسبة وكفالة تنفيذها عند الإخلال بها تنفيذا عمليا حاسما يؤكد حقيقة السيادة التى يجب أن تتمتع بها الدولة .

ولقد كان تعطل نصوص القانون الصادر سنة ١٩٢٧ خاصا باستخدام المصريين فى أعمال الشركات الأجنبية ، فضلا عن نقصه الفاحش ، مدعاة للتفكير فى وضع تشريع كامل يعالج هذه الحالة .

وثم خطوات تمهيدية طيبة قامت بها وزارة الشؤون الاجتماعية لتحقيق بعض غايتنا القومية ، ومن بينها تمتع أبناء البلاد بثمرات بلادهم وأعنى به قانون اللغة العربية وإلزام الشركات بجعل مخاطباتها ومحرراتها التى تتبادلها من الحكومة المصرية مكتوبة بلغة البلاد . وهذا فضلا عن تعزيزه للروح القومية فيه مجال كبير لاستخدام عدد من أبناء البلاد فى الشركات .

١٧٦ ـ قانون اللغة العربية

كما قامت الحكومة الحاضرة بوحى من سياسة وزير المالية الحكيمة بندب مبعوثين من الطلاب الأكفاء خريجى المدارس التجارية للتخصص فى أعمال البنوك والشركات ليكونوا نواة الطلائع المصرية الجديدة فى هذه المؤسسات .

على أن الناحية التشريعية ما زالت تنقصنا لتحقيق هذا التوازن فى توزيع كمية العمل على أبناء البلاد .

السبب الثانى اختلال ميزان توزيع الأفراد على المهن المختلفة

لا يخفى أن تقسيم العمل من أخص خصائص النظام الاقتصادى الحديث ولهذا كان التخصص فى فروع العمل المختلفة لازمة من لوازم الحياة الاقتصادية العصرية

١٧٧ ـ توزيع الأفراد على المهن

ولكن لما كانت المزايا التى تسبغ على أنواع الأعمال المتعددة مختلفة ، كان من المعقول أن يفضل الأفراد الإقبال على الأعمال ذات المزايا الكثيرة بدلا من تلك التى لا تحتوى من المزايا إلا أقلها ، وبذلك يختل ميزان توزيع

الأفراد على المهن المختلفة ، فتفتقر المهن التى من النوع الثانى إلى العمال ، فى حين تكتظ المهن التى من النوع الأول بعمالها فتلقى بالفائض منهم إلى هاوية البطالة .

ولذلك وجب على الحكومة بهيأتيها التنفيذية والتشريعية ، أن تراقب توزيع الأفراد على المهن المختلفة ، بما فى ذلك التقريب بقدر الإمكان بين المزايا التى تلابس هذه المهن من الوجهتين المادية والأدبية حتى تنعدم المحاباة

فنحن مثلا إذ نبالغ فى إغداق المزايا على موظفى الحكومة نزيد بذلك فى عدد عشاقها ، وتقلل من الإقبال على المهن الحرة - وهى مهمة تحتاج البلاد إليها اليوم .

وباستقرار هذا التوازن يتحقق مبدأ تقسيم العمل الذى يستند إليه رخاء الجماعة .

السبب الثالث : عدم كفاية فرص العمل :

قلة المشروعات الوطنية

وأهم العوامل المكونة لهذا السبب هو قلة مشروعات الأعمال التى يقوم بها الوطنيون ، فضلا عن وجود القائم منها بالفعل فى أيدى الأجانب . ويمكن إدماج هذا السبب فى السبب الأول لتقارب الإثنين فى الحلول التى نكتفى بالإشارة العاجلة إليها مرجئين التفصيل إلى مكانه من هذا الكتاب .

ومن بين هذه الحلول :

١ — إنشاء مشروعات أعمال جديدة بمساهمة الأغنياء ومساهمة البنوك الصناعية التى يجب تأسيسها لتمويل الحركة الصناعية فى هذا الطور الذى بلغته البلاد .

١٧٩ — أغنياؤنا والمشروعات العامة

ويمكن حمل الأغنياء على المساهمة فى المشروعات العامة بفرض جملة ضرائب استثنائية أسوة بالبلاد الغربية ، فهناك ضرائب على استهلاك وسائل الترف . وهناك ضرائب أيلولة التركات وهكذا .

ب — انماء الحركة التعاونية الزراعية والصناعية للعمال . حتى تتوفر لدى

صغار المنتجين من الفريقين وسائل الإنتاج هينة يسيرة النفقة فيمكنهم ذلك من تأسيس مشروعاتهم الزراعية والصناعية وتمويلها حتى ترسخ أقدامها

١٨٠ — انشاء البنوك التعاونية

ومن مقتضى هذا النظام أن تنشأ بنوك تعاونية محلية للزراعة والصناعة على نمط بنوك « رايفايزن » و « دلتشن » الدنماركية والألمانية على أن تكون تحت إشراف الجهات الحكومية المحلية كمجالس المديريات والمجالس البلدية.

ويمكن أن تتألف هذه البنوك من رؤوس أموال صغيرة تشجع الجهات الحكومية المحلية على الاكتتاب فيها بشتى الطرق.

السبب الرابع: ضعف شخصية الفرد

١٨١ - شخصية الفرد: تكوينها وتثقيفها

لا غرو أن ضعف شخصية الفرد مدعاة لفشله. ولما كانت النواحى الأساسية التى تتألف منها الشخصية هى الجسم والعقل والروح، فان برنامج التعليم يجب أن تعدل بحيث تتناول فى آن واحد ترقية هذه النواحى مجتمعة

وقد عنى معالى الأستاذ أحمد نجيب الهلالى باشا فى تقريره القيم لهذه المشاكل وأحل مبدأ تكوين شخصية الفرد وتنويع مجالات التثقيف بتنوع مجالات النشاط الاجتماعى فى الحياة مكانة سامية فعسى أن يتحقق هذا الحلم ولا سيما وأن للمصرى بطبيعته شخصيته ففيه ذكاء وفيه ذوق وبنيته قوية ولا يعوزه غير التوجيه السليم والإرشاد المستنير المبنى على الخبرة

السبب الخامس. الحاجة الى التعليم الاقليمى

التعليم الاقليمى عبارة عن انشاء مدارس فنية تعنى بتعليم الحرف أو المهن الفنيه التى تساعد طبيعة الاقليم الخاصة على مزاولتها فيه، كانشاء مدارس لتعليم النسيج فى المحلة الكبرى، وأخرى لصناعات الجرانيت فى

أسوان ، وثالثة للسجاد والزخرفة فى أسيوط ، ولا ننكر أن هناك مدارس من هذا النوع موجودة بالفعل ، غير أن الرغبة تتجه الآن بضغط من الظروف والتطورات الجديدة الى التوسع فى سياسة انشائها .

١٨٢ — نظام التعليم فى المناطق

ومن بين فوائد هذه المدارس ، انها تساعد على استغلال ثروات الإقليم الطبيعية والاقتصادية استغلالا كبيراً بانشاء وترقية الحرف التى تساعد طبيعته الخاصة على نجاحها وازدهارها فيها .

فضلا عن أنه يكثر من المراكز الصناعية المختلفة فى البلاد ، فيزيد ذلك من مناطق الحركة والحياة فى القطر ، ويقى العواصم ازدحامها بطلاب العمل مما يؤدى إلى تعطل الكثيرين منهم .

ومن ذلك أنه يحول بين أهالى الاقليم وهجرتهم إلى العواصم فى طلب العلم أو الرزق .

السبب السادس : سوء توزيع الضرائب وعدم تشجيع الملكية الصغيرة

من المعلوم أن ضرائب الأطيان فى مصر غير تصاعدية ، فما يتحمله الفقير الذى يملك فدانين هو نفس ما يتحمله غنى يربو ملكه على بضع مئات الأفدنة . وهذا نقص فاحش فى الضريبة يعطل أهم ركن يجب توافره فيها وأعنى به ركن العدالة الاجتماعية .

ومعروف أن الضرائب فى كافة البلدان الأجنبية تفرض بطريقة تصاعدية فيتحقق بذلك غرضان :

١ — تناسب النفقات العامة كل بقدر طاقته .

٢ — ازدياد نصيب الخزانة من حصيلة الضرائب ، فتقوم الدولة بمختلف مشروعاتها العمرانية .

كما أننا لا زلنا متأخرين فى مسئلة تشجيع الملكيات الصغيرة التى أخذت بسياستها مختلف الدول الزراعية وعلى رأسها رومانيا .

١٨٣ — تشجيع الملكيات الصغيرة

وقد اقترحت فى مصر لتحقيق هذا الغرض جملة حلول ، منها توزيع أراضى الحكومة الزراعية(١) على خريجى المدارس الزراعية بشروط معتدلة لاستصلاح الأراضى البور فى شمال الدلتا واقطاعها صغار الفلاحين لتعميرها لقاء أثمان هينة لتزيد المساحة المزروعة من ناحية وتخف وطأة السكان فى الأقاليم المزدحمة بهم كاقليم المنوفية ، حتى لاتتعرض الأيدى العاملة فى الزراعة إلى العطل ، فتتجه إلى أعمال أخرى وتهاجر إلى المدن لتزحم طوائف المتعطلين فيها .

السبب السابع : قلة تشريعات الضمان الاجتماعى :

ما زالت مصر ، رغم المحاولات الأخيرة ، أفقر البلدان المتمدينة فى تشريعات الضمان الاجتماعى الذى تكفل لعمالها الزراعيين والصناعيين مستوى لائقاً من العيش ، فضلا عن حمايتهم من غوائل العجز والمرض والشيخوخة والعطالة .

١٨٤ — لجنة مصرية لبحث نظام العمل والعمال فى مصر

وفى يوليو سنة ١٩٢٧ قرر مجلس الوزراء تشكيل لجنة برياسة المغفور له عبد الرحمن رضا باشا لبحث نظام العمل والعمال فى مصر . وفى مارس سنة ١٩٢٩ أشارت هذه اللجنة على الحكومة بضرورة سن تشريع للعمل وحثتها على إنشاء مكتب للعمل ، يكون من واجبه الإشراف على تنفيذ هذا التشريع ودرس وتحضير مشروعات أخرى .

---

(١) بدأت الحكومة فعلا فى توزيع بعض الأراضى على خريجي المدارس الزراعية وأعطتهم سلفا تعاونهم على استغلال تلك الاراضى ، وقد أقيمت المبانى فيها (العزبة)

وفى سنة ١٩٣٢ دعت الحكومة المصرية المستر هارولد بتلر وكيل مكتب العمل الدولى فى ذاك الوقت لبحث حالة العمل والعمال فى مصر ، وكان تقريره الوافى ، الذى وضعه ، مرجع الحكومة والهيئات العمالية عندنا فى مصر .

١٨٥ — تقرير بتلر

ولا يوجد بين أيدى المشتغلين بالمسائل العمالية الآن تعداد دقيق لجميع العمال ، فلا مفر من الرجوع الى تعداد سنة ١٩٢٧ الذى أحصى مجموع العمال فى القاهرة والاسكندرية وحدهما ، فبلغ (١٠ ٣٥٨) يضاف اليهم المشتغلون فى الخدمات العامة والخدمات الحرة وعددهم (٦٤٢٢٧) شخصاً .

أما الآن فمن المرجح أن يكون عدد العمال فى مصر بسبب النشاط الحربى للحلفاء ، قد تجاوز المليون (١) .

وإذا افترضنا أن كل عامل يعول شخصين أو ثلاثة فى المتوسط وجدنا أن عدد الذين يعيشون من العمل فى مصر كبير جداً ، بحيث يكون من الخطورة إهمال كل المسائل الخاصة بهم .

١٨٦ — أجور العمال فى مصر

الاجور — وليس هناك إحصائيات وافية عن مستوى الأجور فى مصر غير ما قام به قسم الاحصاء بكلية التجارة العليا سنة ١٩٣٥ (جامعة فؤاد الأول) وتبين منه أن نصف العمال يأخذون أجوراً بين ٥ قروش و ٧ قروش و١٥ قرشاً فى اليوم ، وأن ٧٥ ٪ منهم يكسبون أقل من ١٥ قرشاً — هذا إذا صرفنا النظر عن فترة الرخاء المصطنع التى أحدثتها

---

(١) بلغت الكتلة العاملة ١٩٧٫٤٦١٫١ — راجع فى هذا الاحصاء الوارد فى محاضرة معالى فؤاد سراج الدين باشا ؛ بدار الاتحاد الانجليزى المصرى بالزمالك بالقاهرة ، فى ٦ يونيو سنة ١٩٤٤

الحرب وتنقلات الجيوش المتحالفة فى أرض البلاد ، فان مستوى الأجور لا يعدو النسب التى ذكرت .

هذا ولا تتمشى الأجور فى مصر مع السن ، كما يجب أن تكون ، إذ من المعلوم أن الرجل كلما تقدم به السن تزداد خبرته فى حرفته ، فيستحق لذلك أجراً أعلى ، فضلا عن ازدياد أعبائه العائلية بتقدمه فى مراحل العمر ، فمن الضرورى أن يزيد دخله تبعاً لهذه الزيادة ، وإلا تعرض لأشد حالات البؤس والفاقة .

ساعات العمل — ويتصل عدد ساعات العمل برفاهية العامل وقوة إنتاجه صلة وثيقة ، وأثبتت الإحصاءات أن أغلب العمال يشتغلون (٩) ساعات فى اليوم ، وقد تزيد عن ذلك فى بعض الأحيان . ولكى نبين مدى الغبن الواقع على هؤلاء يكفى أن نورد بيانا بمتوسط عدد ساعات العمل فى البلاد الأخرى ، كما ذكره الدكتور عبد المنعم الشافعى فى كتابه عن « بعض مشاكل العمل فى مصر » .

المملكة	عدد الساعات	وحدة الزمن
الولايات المتحدة	٢ و٤٠	أسبوع
ألمانيا	٦١و٧	يوم
السويد	٢ و٤٧	أسبوع
انجلترا	٤٤	أسبوع

ولم يتناول التشريع المصرى مسألة ساعات العمل إلا فى حالات خاصة وهى تشغيل الأحداث والنساء ، وكذا العمال فى الصناعات الخطرة .

هذا وقد حققت وزارة الشؤون الاجتماعية بعض التشريعات العمالية الهامة مثل قانون نقابات العمال وقانون التأمين الإجبارى عن حوادث

العمل ، وقانون عقد العمل الفردى وقانون تحديد حد أدنى لأجور العمال ، بما فى ذلك عمال الصناعة (راجع الأمر العسكرى رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٤٢)

ولكن بقيت جملة تشريعات أخرى لا تقل من حيث اتصالها بالضمان الاجتماعى الواجب توافره للعمال ، عما حقق لهم حتى الآن ، ومن أمثالها سن قانون للتأمين ضد العجز والمرض والشيخوخة ، وقوانين عقد العمل المشترك ، والراحة الأسبوعية للصناعات الخطرة والضارة بالصحة وتحديد ساعات العمل . . الخ . . الخ

وكل هذه التأمينات الاجتماعية ضرورية للمحافظة على صحة العامل وتأمين مستقبله ، وفى ذلك تأمين لأسرته . وننصح أن تبدأ الحكومة بسن هذه القوانين تدريجياً متمشية مع تطور الصناعات فى مصر حتى لا نسمح باغراق الأسواق المصرية بالصناعات الأجنبية التى وصلت إلى نموها الكامل مع رخص أثمانها وهناك جانب من هذه التشريعات معروض على البرلمان بمجلسيه .

والواقع لايجب أن تفوتنا العناية بموضوع مساكن العمال وتهيئة المسكن الصحى اللائق لهم ، لقاء أجور هينة حتى تضمن لهم مستوى صحياً طيباً مع الإكثار من مطاعم الشعب فى الأحياء العمالية أو إنشاء مطاعم خاصة بهم يتناولون فيها أغذية دسمة بأجور زهيدة .

وهذا الأمر لم يفت حكومات الدول المتمدينة إذ عنيت عناية فائقة بتوفير أسباب المعيشة الهادئة لعمالها ببناء مساكن خاصة بهم استوفت كامل أسباب الراحة وبهذه المناسبة نذكر ما عملته الولايات المتحدة الأمريكية لعمالها فى هذا الصدد حيث راعت أن توفر لكل عائلة منزلا حسناً جاء وصفه على لسان الحكومة الأمريكية كما يلى :

معظم العمال الأمريكيين يعيشون فى مدن كبيرة بالقرب من المصانع التى يعملون فيها . وقد حدث فى أعقاب النمو الصناعى وتكاثر المصانع فى النظام الاقتصادى الأمريكى أن ازدحمت السكنى فى أحيا العمال .

ولذلك أصبح توفير المسكن الحسن المزود بالفضاء الرحب للعامل الأمريكى من المشكلات العظمى فى الولايات المتحدة . وقد عجزت المدن القديمة عن أن توفر السكنى العدد الكبير من العائلات التى قدمت اليها لكى يعمل أعضاؤها فى مصانعها . وكثير من المدن يقل عدد المساكن وكثير من هذه المساكن نفسها قديم لا يصلح لمعيشة الرفاهية والصحة .

ولكى تعالج هذه الحال عمدت الحكومة الأمريكية سنة ١٩٣٤ إلى وضع برنامج عظيم لإزالة المساكن القديمة التى لا تصلح للسكنى وإقامة المبانى العصرية لسكنى العمال الأمريكيين وعائلاتهم .

ومنذ سنة ١٩٣٤ تم إنفاذ ٥٦٠ مشروعا للبناء قامت بها الحكومة المركزية فى (واشنطون) فى بقاع مختلفة يسكنها الآن ١٣٠ ألف عائلة وهذه المساكن النظيفة العصرية قد قصد من بنائها إلى سكنى العائلات التى لا تتمتع بدخل كبير . ولذلك فان الحكومة لا تسمح لأية عائلة بالسكنى فيها إذا كان دخلها يزيد على مقدار معين . وبعض هذه المشاريع توضع ترسيماته لكى يؤوى أحياناً ١٠٫٠٠٠ عائلة . ولكن المتوسط فى هذه المشاريع لا يزيد على ٢٥٠ مسكناً لكل مشروع .

وزيادة على هذا أعطت الحكومة الأمريكية قروضاً للعائلات لكى تنتقل من البقع المزدحمة وتبنى منازل جديدة بعيدة عن هذه الأصقاع . وتمكن مئات الألوف من الأمريكيين من الانتفاع بهذه القروض التى جعلت آلاف العمال الأمريكيين الذين يقل دخلهم عن مبلغ معين يشترون المنازل ويقتنونها .

وقد تقدم هذا البرنامج فى بناء المنازل للعمال تقدماً محسوساً على الرغم من أنه لا يزال فى مراحله الأولى . والهدف الذى يرمى اليه هو تزويد كل عامل أمريكى بالمسكن الحسن النظيف بحيث لا تزيد تكاليفه على طاقته المالية .

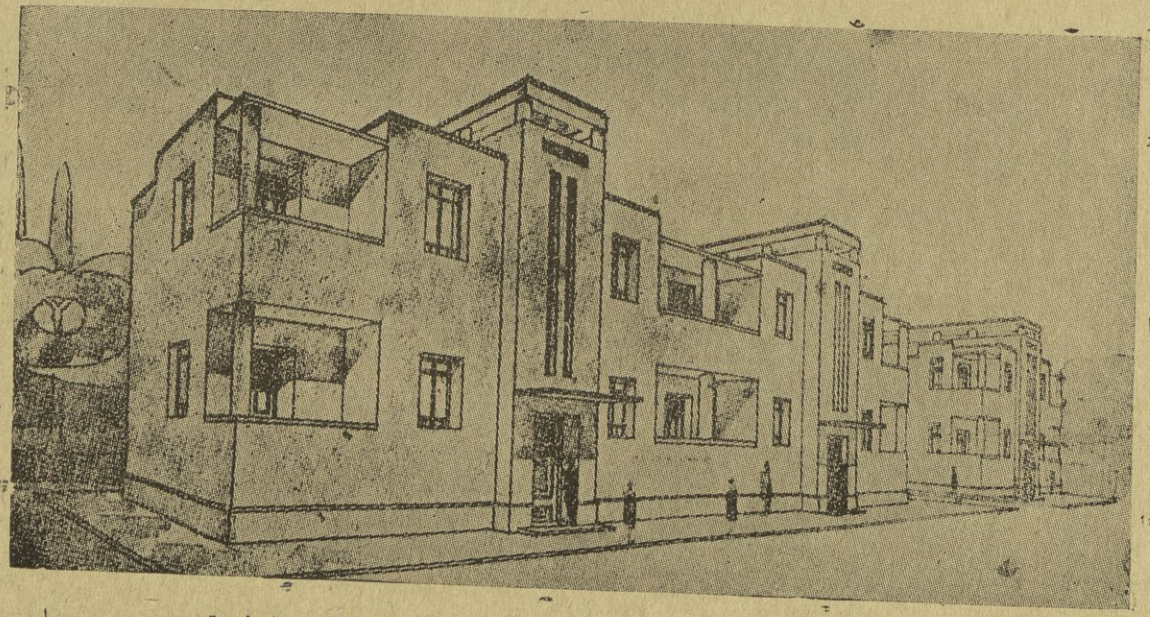

مساكن العمال بحى السيدة زينب . شيدت فى أثناء وزارة رفعة محمد محمود باشا وقد وضع حجرها
الأساسى المغفور له ساكن الجنان الملك فؤاد الأول سنة ١٩٢٨

الفصل الثانى

أولا: ما تستطيعه مصر لمعالجة البطالة

من الوجهة العملية والتطبيقية

١٨٩ — احصاء المواليد فى مصر وفى انجلترا

ثبت من الإحصاء الرسمى السابق ذكره أن سكان مصر يتضاعفون كل خمسين سنة ، وأن مواليدها قد بلغوا فى سنة ١٩٣٧ ، ٦٩٤٫١٨٦ نفساً ، ثم أصبحوا فى سنة ١٩٣٨ ، ٧٠٤٣٧٦ نفساً ، بينما سكان انجلترا وويلز قد كانوا فى آخر السنة نفسها ٤١١٢٣٠٠٠ ، ومع ذلك فقد كانت مواليدهما فى السنة نفسها ٦١٠٥٥٧ نفساً ، وكانوا فى سنة ١٩٣٨ ، ٦٢١٦٢٧ أى أن مواليد انجلترا وويلز بعدد سكانهما الضخم أقل من مواليد مصر الصغيرة بما يقرب من ثلاثة وثمانين ألف نسمة .

١٩٠ — السودان مجالنا الحيوي

فى مصر الآن أكثر من سبعة عشرة مليوناً من الأنفس ، وفى السودان أكثر من ٦ ملايين . وفيه أراض واسعة مترامية الأطراف تطلب العون والأيدى العاملة ، وفيه من الخيرات زراعة وماشية وأخشاب وحيوانات ومعادن ظاهرة وباطنة تفسح المجال لعمل العاملين من أبناء أمة النيل ، أفلا يحق لنا أمام هذه الضرورة القاسية ، فضلا عن الحقوق المقدسة أن نطالب بوحدة مصر والسودان ، حتى يرجع الينا « مجالنا الحيوى » الذى لا غنى عنه ولا مفر (١) .

---

(١) راجع كتاب مبادىء فى السياسة المصرية لمحمد على علوبة باشا ص ٢٩ — ٣٠

ثروة مصر المعدنية

١٩١ — ثروة مصر المعدنية

ومصر تعد صالحة تمام الصلاحية لأن يكون فيها مجال صناعى كبير فلقد حبتها الطبيعة بثروة صخرية ومعدنية ، خليقة بأن تنال العناية التى تستحقها ، حتى تكون البلاد قد استفادت من كل ما فيها من موارد ، وقد كان لهذه الثروة شأنها فى قيام مدنية مصر القديمة ، كما أن الدلائل لاتعوزنا للتأكد من أن الجزء الأكبر من الخامات التى استعملوها فى هذه الصناعات كالذهب والنحاس ومواد الصباغة والصياغة ، قد استنبطوه من مناجم الصحارى المصرية التى كانوا يبذلون عناية خاصة فى استغلالها .

على أنه بعد أن دالت دولة الفراعنة ، وعدا على البلاد الانحلال السياسى اندثرت الصناعات القديمة فأهملت المناجم المصرية وأسدل على الصحارى المصرية ستار كثيف من النسيان لم يرفع عنها بعد ذلك إلا فى فترات قصيرة متقطعة إبان الحكم العربى الإسلامى .

وظلت الظروف التاريخية المتباينة التى جازت بها مصر خلال القرون تحول دون استفادتها من هذه الثروة المعدنية ، إلى أن كان مطلع القرن الحالى فاتجهت رؤوس الأموال الأجنبية إلى الصحارى المصرية ، وبدأت أعمال البحث التى انتهت إلى عمليات استغلالية كثيرة . وسنشير إلى أهم هذه الثروات إشارات سريعة :—

ا — **عروق الذهب** : كان هذا المعدن أول ما نال عناية الأنسان فى عصوره الأولى . وقد كانت مصر فى عهود الفراعنة أهم البلاد إنتاجاً للذهب فى العالم . ولا ننكر أن ما استغل فى العصور الحديثة من مناجم الذهب المصرية كان على غرار أعمال القدماء ، ولم يتح حتى الآن لإنسان

أن يكشف عن عرق واحد لم يسبقه قدماء المصريين لاستغلاله . !

١٩٢ - استغلال مناجم الذهب فى مصر

فلما أعيد فتح مناجم الذهب القديمة فى أوائل القرن الحالى استمر استغلال بعضها استغلالا متصلا حتى عام ١٩١٩ ، فبلغ مجموع ما أنتجته نحو ٨٥٠٠٠٠ أوقية من الذهب الخالص كانت قيمتها نحو ٣٥٠٠٠٠٠ جنيه تقريبا حتى إذا كان عام ١٩٣٥ بعد أن تركت العملة الانجليزية عيار الذهب وتبعتها فى ذلك العملة المصرية ، وارتفع سعر الذهب ارتفاعا سريعاً ، رأت مصلحة المناجم المصرية فى ذلك فرصة طيبة لإعادة استغلال بعض مناجم الذهب المصرية ، فاختير من بينها منجم الذهب القديم بجبل السكرى وقامت فيه مصلحة المناجم بأعمال بحث جدية تحولت عام ١٩٣٧ إلى أعمال استغلالية وقد أصبح ما تنتجه هذه المناجم نحوا من ٤٠٠٠ أوقية حوالى ٣٠٠٠٠ جنيه سنوياً ، ولن يمض وقت طويل حتى تكون الحكومه قد استردت النفقات التى تكلفتها فى تجهيز المنجم بالمهمات والآلات اللازمة . ولم يكن الغرض من استغلال منجم السكرى هو مجرد الحصول على إيراد مباشر للحكومة ، بل قصد به إلى غرضين :

الأول : تهيئة الشئون لتمرين موظفى مصلحة المناجم الفنيين على الأعمال الاستغلالية لكى يكونوا أكثر قدرة على مراقبة عمليات التعدين التى يقوم بها الأفراد والشركات فى الصحارى المصرية . وقد أصبحوا فعلا على كفاية يشهد لهم بها جميع المشتغلين بشئون التعدين فى القطر المصرى .

والثانى : إقامة البرهان العملى على إمكان استغلال بعض مناجم الذهب المصرية حتى يقدم الأفراد على استغلال بعض هذه المناجم . وفعلا قد بدأت الحياة تدب مرة أخرى فى مناجم الذهب المصرية . وإذا استمرت الظروف الحالية من حيث ارتفاع سعر الذهب ، فقد تنشط مناجم الذهب المصرية لتساهم مرة أخرى بنصيبها فى زيادة الثروة الأهلية .

١٩٣ — الفوسفات فى مصر

ب — مناجم الفوسفات : يرجع العهد باستغلال مناجم الفوسفات

المصرية إلى عام ١٩٠٨ عند ما فتحت مناجم الفوسفات بمنطقة سفاجة على شاطىء البحر الأحمر. والفوسفات صخر تكون من تراكم عظام حيوانات بحرية فى عصور جيولوجية قديمة . ولما كانت العظام تحوى نسبة كبيرة من الفوسفور فإن هذه الرواسب تصلح سماداً للزراعة .

وقد بلغ مجموع ما تنتجه المناجم المصرية فى كل عام أكثر من نصف مليون طن تصدر كلها للخارج حيث تحول إلى سوبرفوسفات وهو السماد المعروف . غير أنه لا يخفى أن الزراعة المصرية فى حاجة إلى كميات لا بأس بها من السوبرفسفات . وإذا كان مصنع كفر الزيات ينتج الآن نحو ٣٠٫٠٠٠ طن من هذا السماد ، فالمجال متسع لإنشاء مصنع أو مصانع أخرى لإكمال هذا النقص وهى ناحيـــة من نواحى الصناعة مضمونة الربح لا يعوزها سوى رأس مال لتنفيذها .

١٩٤ ـ البترول فى مصر

جـ ـ آبار البترول : ربما كان البترول من أهم المنتجات المعـــدنية بالقطر المصرى . وإذا كانت بلادنا تفتقر افتقارا للفحم الحجرى فقد جاء اكتشاف البترول بالأراضى المصرية لسد هذا النقص فى مادة الوقود التى بدونها لا يمكن أن تقوم للزراعة قائمة حتى ولا للصناعة ، على أننا نلاحظ أنه بينما تقاسى البلاد من آن لآخر صعوبات فى الحصول على حاجتها من الوقود لانقطاع الوارد من الفحم الحجرى وارتفاع سعر الكمية القليلة التى تصل إلينا منه فى بعض الظروف ، نرى إحجاما لا مبرر له عن التحول من الفحم إلى المازوت . وقد بدأت الظروف الحالية ترغم المترددين على التفكير جديا فى هذا التحويل . ونرجو أن ينتهى ذلك إلى الاستفادة من مواردنا البترولية المحلية ، الاكتفاء باستعمال الفحم الحجرى فى الضروريات التى لا يمكن الاستغناء عنها .

وقد بلغ ما أنتجته الحقول المصرية عام ١٩٣٩ نحو ٦٦٦٫٠٠٠ طن من البترول وفى عام ١٩٤٠ ـ ١٩٤١ بلغت نيفا ومليون طن ، والمأمول أن تسفر الأبحاث الأخرى عن نتائج مماثلة فتصبح هـــذه البلاد فى مأمن

ـ لعدد كبير من السنين ـ من أن يعوزها الوقود اللازم لحياتها وزراعتها وصناعتها .

١٩٥ — تشجيع الحكومة على تكوين الشركات

ويجب على الحكومة من جانبها أن تشجع على تكوين الشركات ذات الأموال المصرية ، على ألا تغفل مراقبة الأسعار حتى لا تتجاوز الشركات ربحاً تجارياً معقولا ، ولعل جميع الذين يقومون بأعمال تقضى باستعمال محركات آلية أن يصنعوا مشروعاتهم على أساس استعمال المنتجات البترولية كلما كان ذلك مستطاعاً ، إذ أن البترول بفضل وفرته فى مصر هو الوقود الطبيعى لها

١٩٦ — الحديد فى مصر

د ـ مناجم الحديد : أما الحديد فلقد اكتشف فى مناطق مختلفة موزعة فى مختلف جهات الصحراء الشرقية بعضها على مقربة من البحر الأحمر والبعض الآخر على مقربة من وادى النيل . ورغم أن الكميات التى كشف عنها البحث فى هذه المناطق جميعا تكفى فى كل واحدة منها لإقامة صناعة جديدة إلا أن هذه الصناعة فى حاجة إلى الوقود بقدر حاجتها إلى خامات الحديد .

١٩٧ — حاجة مصر إلى الفحم

ولما كانت مصر يعوزها الفحم الحجرى فقد بقيت هذه الخامات الحديدية مهملة اللهم إلا أكاسيد الحديد الموجودة قرب أسوان حيث استغلها المهندس المعروف « لبيب نسيم » فى صناعة الأصباغ . على أن ما يستغله منها لهذا الغرض لا يعدو ألف طن فى كل عام وهى كمية ضئيلة إذا قيست بملايين الأطنان الموجودة من هذه المادة .

هـ ـ معادن أخرى ثانوية : وهناك معادن أخرى تدخل فى صناعة مختلف أنواع صلب الحديد ، وكلها موجودة فى القطر المصرى بكميات خليقة بالاستغلال . فالمنجنيز وهو من أهم المعادن اللازمة فى صناعة أنواع الصلب الممتازة الصلابة يوجد بكميات وافرة فى شبه جزيرة سيناء كذلك معادن الولفام والتيتانيوم والمولبونيت والكروم والزركون قد استكشفت كلها واستغل بعضها على نطاق ضيق وكلها تدخل فى صناعة الحديد .

والنيكل هو أيضا من المعادن التى يرجع الكشف عنها فى الأراضى المصرية إلى نحو عشرين سنة مضت . ذلك أنه قد وجد بجزيرة الزبرجد بالبحر الأحمر وقد استغل فيها فعلا عام ١٩١٢ « واستخرج منه عام ١٩١٤ نحو ٢٣٣ طن كما أعيد استغلاله فيها عام ١٩٣٧ فأنتج ٢٧٥ طنا ، وفى عام ١٩٣٨ بلغ الناتج نحو ٦٣٠ طنا .

هذا فضلا عن معادن الطلق والزنك والرصاص والزبرجد (١) .

على أن ما يجب أن نلاحظه بعد أن عرفنا مدى هذه الثروة المعدنية الدسمة أن نواجه الأمر بسياسة إنشائية ثابتة يدعمها مشروع من مشروعات السنوات وهنالك سبيل عملى حاسم ومباشر لتحقيق أغراض البرنامج الصناعى الذى نحلم به ونعده من أهم طموحاتنا القومية بعد الحرب .

١٩٨ — سياسة التعدين وأثرها فى التعلم وفى البطالة

هذا السبيل هو أن تعقد الحكومة قرضا بمبلغ كبير على مدى عدد معين من السنين لتحقيق سياسة تعدينية كبرى تستغل فيها هذه المناجم وتشجع بالتالى رؤوس الأموال المصرية التى لا تزال معطلة فى البنوك فضلا عن أنها تصرف جانبا من نشاطنا الاقتصادى إلى هذه الناحية الجديدة .

ولا شك أن لهذه السياسة أثرا بعيدا سرعان ما يظهر فى مشكلة البطالة إذ يعدمها فى مهدها ويحقق للجم الغفير من العمال بعد الحرب أن يجد مجالات العمل الحيوى الذى يبنى لبلادنا مجدا صناعيا كبيرا — فضلا عن أن هذا النشاط ستكون له أثر كبير فى تحويل دفة فريق من الشبان المصريين شطر معاهد التعليم الهندسى والفنى ، فلا تعود معاهد التعليم النظرى متخمة بطلابها وروادها بغير ما جدوى ، حتى لتضيق بهم ساحات العمل الحر فى ميدان الحياة بعد تخرجهم .

وبذلك نستخلص هذه الثروة الطبيعية العظيمة من أن تنتفع بها الأموال الأجنبية وحدها فضلا عن أنها ستكون دعامة لميزانية مصر المقبلة التى تدل

(١) من تقرير للدكتور حسن باشا صادق مدير مصلحة المناجم ووزير المالية سابقا

الدلائل جميعها على أنها ستقفز إلى أرقام كبيرة حتى بعد زوال عوامل التضخم الحالية .

ازدياد اتجاه البلاد نحو الصناعة

أمام جملة الأخطار التى تهدد كيان البلاد الاقتصادى والاجتماعى بالاعتماد على الانتاج الزراعى وحده الذى يؤدى إلى الفقر والعوز العام ، كان لابد لمصر من الاهتمام بالصناعة كمورد رزق جديد للعدد المتزايد من سكانها وكوسيلة لرفع مستوى معيشتهم وقد سبق لها أن نهضت بالصناعة نهضة كبيرة خصوصا وقد كان لها ماض صناعى قريب (عهد محمد على باشا الكبير)

ولقد شعرت البلاد بحاجتها الملحة إلى ذلك خلال قيام الحرب العالمية الماضية عام ١٩١٤ بعد أن ثبت بصفة قاطعة خطأ الرأى القائل بأن مصر بلد زراعى لا تصلح للانتاج الصناعى لعدم توفر عناصره بها . فأخذ بعض الأفراد والهيئات يبذلون الجهود ويحاولون إقامة طائفة من الصناعات ليسد بعض الفراغ الذى أحدثه انقطاع بعض الواردات الأجنبية . وقد ساعدت ظروف تلك الحرب وانعدام المنافسة على إنشاء بعض الصناعات التى استطاعت حينذاك أن تسد جزءاً ولو صغيراً من حاجه البلاد .

غير أن هذه الجهود المتواضعة لم يحالفها النجاح إذ بمجرد أن انتهت الحرب وعاد السلام إلى ربوع العالم انهالت الواردات الأجنبية على الأسواق المصرية فكادت تقضى على الصناعات القليلة التى كانت قائمة حينذاك وهى فى دور تكوينها . وكانت يد الحكومة مغلولة فى هذا الوقت عن حماية الصناعة الأهلية بسبب الاتفاقات والمعاهدات الدولية التى حالت دون أى تعديل جمركى لشد أزرها فى مستهل حياتها .

غير أن هذا الخطر الذى كان يهدد كيان الصناعة الناشئة فى مصر لم يحل دون قيام رجال من المصريين وفى طليعتهم المرحوم محمد طلعت حرب باشا بانشاء بنك مصر فى عام ١٩٢٠ وهو البنك الوطنى الذى أخذ منذ تأسيسه فى توجيه اهتمام البلاد نحو الناحية الصناعية من ثروتنا القومية ، فعمل على

إقامة بعض الصناعات التى تتوفر عناصر نجاحها بالبلاد وساهم معه فى هذا المضمار بعض الممولين المصريين وقد استعانت مصر فى البحوث الفنية الصناعية بخبرة الكثير من الخبراء الأجانب الذين نذكرهم بالحمد والثناء.

وكان فى مقدمة الصناعات التى بدىء فى إنشائها صناعة الغزل والنسيج التى أخذت البلاد فى إقامتها فابتلعت جانبا كبيرا من الأيدى العاملة المصرية التى كان مصيرها بطبيعة الحال أن تشكو التعطل أو قلة العمل فينخفض بذلك مستوى حياتها.

وما كادت الحكومة فى فبراير سنة ١٩٣٠ تستعيد حريتها الكاملة فى تكييف سياستها الجمركية حتى لمست الاخطار التى تهدد صناعتنا الناشئة من المنافسه الأجنبية وتدفق سيل الواردات فبادرت إلى تعديل التعريفة الجمركية بما يضمن حماية الصناعة المحلية ويساعدها على النمو والازدهار.

ولقد بدأ بمصر منذ تطبيق التعديل الجمركى عهد جديد كان له أوضح الأثر فى اتجاه البلاد نحو تطور صناعى له قيمته وخطره، وكان هذا التعديل بمثابة العمود الفقرى فى حياة مصر الصناعية إذ شجع أصحاب الصناعات القائمة على التوسع فيها ورفع مستواها كما حفز كثيراً من أصحاب رؤوس الأموال (مصريين وغير مصريين) على استثمار أموالهم فى الصناعة بعد أن كانوا يتجهون لاستغلال أموالهم نحو الزراعة بنوع خاص وسلمت الصناعة المصرية من وطأة المنافسة التى كادت تقضى عليها ونشأت صناعات جديدة أقيمت على نطاق واسع وأحدث طراز ساهمت أجل مساهمه فى سد حاجة البلاد بكثير من المصنوعات التى كانت تعتمد قبل عام ١٩٣٠ اعتماداً يكاد يكون كليا على استيرادها من الخارج.

وكان لهذا التقدم نتيجته المقابلة له من حيث العمل على استخدام العمال وتقليل أثر البطالة فى البلاد. ونوضح فيما يلى مدى مساهمة بعض الصناعات المحلية فى سد حاجة البلاد قبيل قيام الحرب الحاضرة:

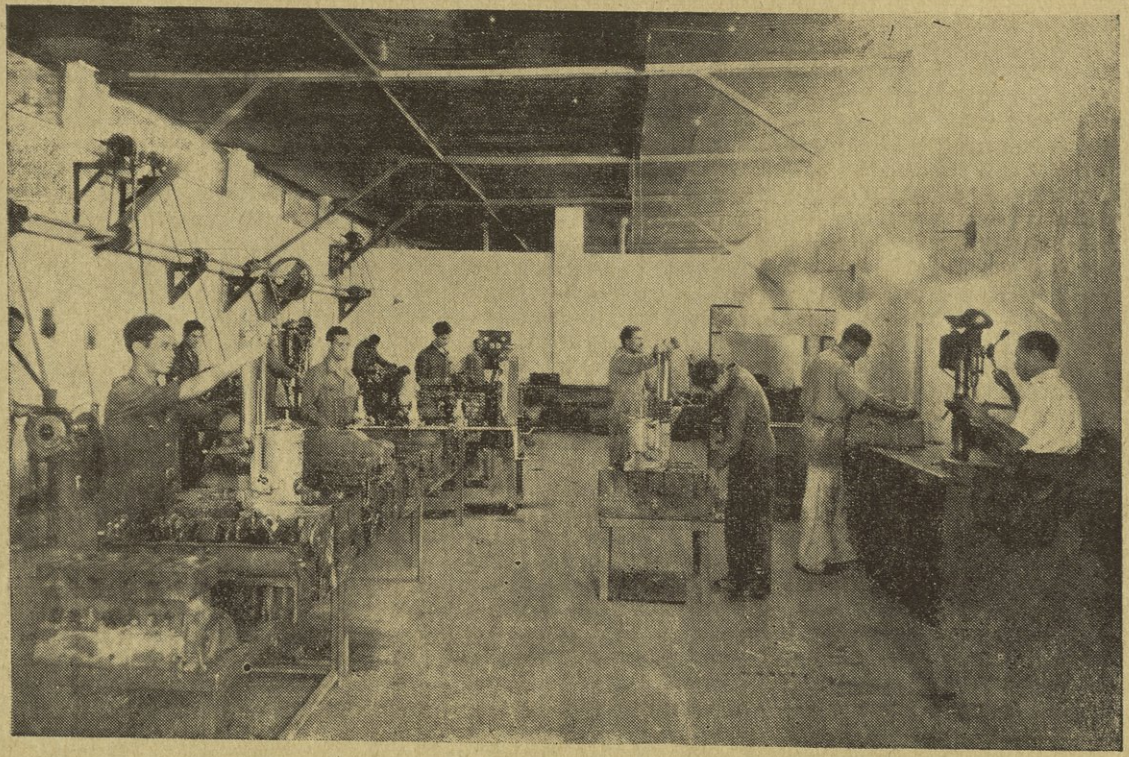

عمال مصريون يؤدون عملهم فى ورشة مصرية بشركة أوتوبيس الصعيد

نوع الصناعة	المساهمة فى سد الحاجة الداخلية فى المائة	نوع الصناعة	المساهمة فى سد الحاجة الداخلية فى المائة
١ - السكر	١٠٠ فى المائة	١٠ - الصابون ...	٩٠ فى المائة
٢ - الكحول	» » »	١١ - الطرابيش...	» » »
٣ - السجاير	» » »	١٢ - الأثاث	٨٠ » »
٤ - ملح الطعام ...	» » »	١٣ - الكبريت ...	» » »
٥ - طحن الغلال ..	٩٩ » »	١٤ - البيرة	٦٥ » »
٦ - زجاج اللمبات .	» » »	١٥ - الزيوت النباتية	٦٠ » »
٧ - غزل القطن ..	٩٦ » »	١٦ - الصودا الكاوية	٥٠ » »
٨ - الأحذية	٩٠ » »	١٧ - الأقمشة القطنية	٤٠ » »
٩ - الأسمنت	٩٠ » »		

ولم تقتصر مساعدة الحكومة فى تدعيم الصناعة القومية وتشجيعها على تعديل التعريفة الجمركية فحسب بل دأبت دائماً على النهوض بها بكافة الطرق والوسائل الممكنة . وإنى لأذكر فيما يلى بعض هذه الوسائل على سبيل المثال وليس على سبيل الحصر .

التطور

١ - إنشاء وزارة التجارة والصناعة فى سنة ١٩٣٥ للعناية بأمر الصناعة وتوفير عوامل نجاحها وازدهارها .

٢ - العناية بأمر التعليم الصناعى بما يكفل تخرج الاخصائيين والعمال المدربين اللازمين للصناعات المختلفة .

٣ - مساعدة الصناعات الناشئة بالقروض الصناعية .

٤ - استخدام الخبراء الأجانب للاستعانة بخبرتهم فى إنشاء الصناعات الجديدة

٥ - إنشاء المعاهـــد النموذجية الصناعية وتدريب الكثير من العمال الفنيين بها .

٦ - قيام الاخصائيين بمصلحة الصناعة بالإرشاد الصناعى وبالكثير من البحوث الفنية الصناعية .

٧ - سن القوانين المنظمة للصناعة لرفع مستواها والقضاء على المنافسة غير المشروعة .

٨ - تخفيض أجور النقل بالسكة الحديد على الخامات المختلفة اللازمة للصناعه المحلية .

٩ - تخفيض الرسوم الجمركية على العدد والآلات والخامات المستوردة للصناعة .

١٠ - إعفاء المصنوعات المحلية من رسوم الصادر ومنح دورباك على المصنوعات الناتجة من خامات مستوردة .

١١ - تفضيل المصنوعات المحلية فى المشتريات الحكومية .

١٢ - إقامة المعارض للتعريف بمجهودات الصناعة المحلية .

أثر الحرب الحاضرة

على الصناعة الوطنية

تختلف حالة مصر من الوجهة الصناعية فى هذه الحرب اختلافا كبيراً عنها فى الحرب الماضية فقد كانت البلاد فى ذلك الحين تتلمس طريقها نحو الصناعة : ولم تكن الصناعات القليلة التى أقيمت قد وصلت بعد إلى درجة جديرة بالذكر ، فكنا نعانى فى ذلك الوقت صعوبات جمة فى سبيل الحصول على حاجاتنا من المنتجات الصناعية التى صعب استيرادها وارتفعت أثمانها . أما اليوم فقد واجهت مصر هذه الحرب ولديها صناعات عديدة بلغت درجه كبيرة من التقدم مكنت البلاد من الحصول على أغلب حاجات القوات المتحالفة من المنتجات الصناعية بأثمان معتدلة تقل كثيراً عما كانت تشترى

به فى الحرب الماضية ، فمثلا يباع الآن ثوب البفتة بمبلغ اثنين من الجنيهات بينما كان يشترى فى الحرب الماضية بعشرة جنيهات وزيادة » وإنى لأرجو أن تتصوروا معى حالة البلاد فيما لو كانت خالية من الصناعات القائمة بها فى الوقت الحاضر فكيف كنا نستطيع سد حاجة الاستهلاك المحلى من المنتجات الصناعية الضرورية وحالة النقل البحرى كما نعلم ، بل كيف كانت تستطيع مصر أن تمد القوات المتحالفة بما تمدها به من المنتجات الصناعية العديدة كالمنسوجات المختلفة الأنواع والمواد الغذائية المحفوظة والأعجنة الغذائية والسكر والأسمنت ومواد البناء والجلود والمصنوعات الجلدية والمصنوعات المعدنية الصغيرة التى تساهم الآن مباشرة فى الإنتاج الحربى ثم الزيوت والصابون . أقول ماذا كانت تكون حالياً لو كانت البلاد محرومة من الإنتاج الصناعى كما كانت فى الحرب الماضية[1] »

ولقد أتاحت الحرب الحاضرة الفرصة المناسبة للصناعة الأهلية لكى تتسع وتزدهر حيث كادت تمتنع المنافسة الخارجية وأصبح المجال أمامها فسيحاً لتعمل بأقصى همة ونشاط فى تدعيم أركانها . ويتجلى نشاط جميع الصناعات المحلية التى كانت قائمة قبل الحرب فى أن بعضها يعمل الآن بكامل مقدرته الإنتاجية ليل نهار واستطاع البعض الآخر التوسع فى الإنتاج باستيراد آلات وعدد جديدة أو صناعتها محلياً كما أصبحت الصناعات تعتمد الآن إلى حد كبير على الخامات المحلية . وقامت بجانب ذلك صناعات جديدة لم يكن من الممكن إقامتها قبل الحرب بسبب المنافسة الخارجية الشديدة . وكل هذا له أثره الكبير بطبيعة الحال فى استخدام طوائف جديدة من العمال وفتح أبواب الرزق لعائلاتهم .

وتتناول تلك الصناعات الغذائية وصناعة الزيوت وصناعة الغزل والنسيج والصناعات الكيماوية والصناعات الاستخراجية من المناجم والصناعات الغذائية وصناعة الزيوت وصناعة مواد البناء والصناعات الميكانيكية الصغيرة وصناعة الجلود وصناعة الأثاث والصناعة الخشبية وغيرها .

(١) من محاضرة لمعالى وزير التجارة والصناعة عن « مستقبل الصناعة في مصر »

وسنذكر هنا إجمالا بعض نواحى النشاط : -

صناعة الغزل والنسيج

« إن لمن الطبيعى أن تنتشر صناعة غزل ونسيج القطن فى بلد يعتبر القطن فيه عماد ثروته ، وإذا كانت مصر قد تأخرت فى إقامة هذه الصناعة على نظام حديث فما ذلك إلا بسبب إغراق أسواقنا بالمنتجات القطنية الرخيصة من إيطاليا واليابان حتى كادت تقضى على الصناعة القطنية اليدوية كذلك . ولكن لم تكد البلاد تستعيد حريتها الجمركية فى سنة ١٩٣٠ حتى بدأ عهد جديد للنهوض بهذه الصناعة طبقاً لأحدث الأسس والأساليب الفنية بإنشاء شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى التى أخذت تساهم بجانب شركة الغزل الأهلية بالإسكندرية فى تموين البلاد بالمنتجات القطنية وبخاصة الشعبية منها .

صناعة القطن

الغزل - بلغ عدد المصانع المشتغلة بغزل القطن أحد عشر مصنعا بمجموع مغازلها ٣٣١٫٦٣١ مغزلا ويبلغ إنتاجها سنويا نحو ٣٧ مليونا من الكيلوجرامات وتستهلك فى إنتاج الكميات المبينة نحو مليون قنطار من القطن الشعر بما فى ذلك الكميات المستعملة فى إنتاج القطن الطبى .

النسيج اليدوى - اتسعت صناعة النسيج اليدوى اتساعا كبيراً حيث بلغ عدد الأنوال ٣٥٫٠٠٠ نول تنتج نحو ٥٠ مليون ياردة سنويا من مختلف الأقمشة . وقد وصلت صناعة النسيج اليدوية والميكانيكية إلى كفاية نحو ٧٠ ٪ من الاستهلاك المحلى . ولو توفرت الخيوط القطنية من الأنواع المستوردة لأمكن لصناعة النسيج أن تنتج ما يزيد عن ٨٠ ٪ من الاستهلاك المحلى

النسيج الميكانيكى - انتشرت صناعة النسيج الميكانيكى فى العهد الأخير حيث بلغ عدد ماكينات النسيج ٨٥٥٠ نولا تنتج نحو ١٦٠ مليون ياردة سنويا



المغفور له طلعت حرب باشا زعيم مصر الاقتصادى وواضع اللبنة الأولى فى صرح
السمعة الاقتصادية الوطنية ومؤسس بنك مصر ومنشىء شركاته المختلفة التى
تعد اليوم شرايين الحياة الاقتصادية القومية

صناعة الشرائط - وقد اتسعت صناعة الشرائط بأنواعها ميكانيكيا حيث بلغ عدد الماكينات نحو ١٢٠ ماكينة تنتج نحو ٢٠٠ر٠٠٠ كج سنويا .

صناعة التريكو - بلغ عدد ماكينات التريكو مستطيلة ومستديرة نحو ١٢٠ ماكينة تنتج نحو ٢ر٢٠٠ر٠٠٠ كج من أقمشة التريكو .

صناعة الجوارب - وقد بلغ عدد ماكينات الجوارب بأنواعها المختلفة نحو ٨٢٧ ماكينة تنتج نحو ٥١٠ر٠٠٠ كج من مختلف الجوارب سنويا .

وتسد الصناعة المحلية فى أنواع الشرائط والتريكو والجوارب نحو ٩٠٪ من الاستهلاك المحلى الآن .

وفى استطاعة مصر إذا أن تكفى حاجياتها الضرورية من المنسوجات القطنية فى خلال الحرب إذا زيدت لديها معدات الغزل لوجود عدد وافر من الأنوال اليدوية معطلا عن الإنتاج بسبب عدم توافر الخيوط ، فضلا عن أن بعض الأنوال الميكانيكية لا تجد كفايتها من الغزل لنسجه قماشا .

صناعة الحرير

كانت صناعة المنسوجات الحريرية مزدهرة فى مصر منذ القدم وبلغت أوجها فى عهد الدولة الاسلامية وظهرت آثار ذلك فى الأقمشة الحريرية الموشاة بالأسلاك الذهبية والفضية المشهورة وركدت بعد ذلك ثم عادت إلى الازدهار فى عهد محمد على باشا الكبير . ثم عاودت نشاطها فى مستهل هذا القرن بإنشاء الأنوال اليدوية لنسيج الحرير وساعدت وزارة المعارف على هذا النهوض الأخير بإدخال هذه الصناعة ضمن برامجها فى المدارس الصناعية . وقد أنشىء فى سنة ١٩٢٠ أول مصنع ميكانيكى حديث لهذه الصناعة (مصنع اللوزى بدمياط سابقاً) وقد تحول فيما بعد إلى شركة مصر لنسيج الحرير وكان يساهم بمنتجاته مساهمة فعالة فى تموين البلاد بالأقمشة الحريرية ، غير أن عدم وجود الحرير ألجأه إلى تحويل معظم أنواله إلى نسيج القطن .

وكان من آثار تقدم هذه الصناعة أن تعددت مصانع الحرير فى البلاد حتى أصبح عددها نحو ٣٥ مصنعا بها ٢٥٠٠ نول وبلغ إنتاجها فى سنة ١٩٣٠

نحو ١٥ مليون متر ثم أخذ فى النقصان لتعذر استيراد الخيوط الحريرية من الخارج ثم حولت معظم الأنوال الميكانيكية المشتغلة بهذه الصناعة إلى الصناعة الطبقية نظراً لانقطاع الوارد من هذه الخيوط .

صناعة الكتان

ترجع صناعة غزل ونسج الكتان فى مصر إلى أكثر من ثلاثة آلاف سنة قبل الميلاد وبلغت شأواً كبيرا إذ عنى بها قدماء المصريين عناية خاصة حتى بلغ عدد الخيوط فى البوصة فى ذلك العهد نحو ٥٤٠ خيطا فى حين لا تتجاوز أحدث الأقمشة الكتانية فى الوقت الحاضر ٣٥٠ خيطا فى البوصة .

ومرت بهذه الصناعة فترات ركود عادت بعدها إلى النشاط فى أوائل القرن العشرين حتى انتشرت تدريجياً فى البلاد وأنشئت المعاطن على أحدث الأساليب الصناعية كما أسس أخيراً مصنعان لغزل ونسج الكتان مجهزان بأحدث العدد والآلات .

وقد بلغ الناتج المحلى من الكتان الشعر والمشاقة فى سنة ١٩٣٨ نحو ثلاثة آلاف طن تقريبا وزاد الآن إلى نحو ١٣٠٠٠ طن . ويبلغ الإنتاج من خيوط الكتان اللازمة للنسيج نحو ٣٠٠ر٠٠٠ كيلو جرام سنوياً ونحو ٢٨٠ر٠٠٠ كيلو جرام من الدوبارة للحزم والتعبئة . وكانت المساحة المنزرعة من الكتان فى سنة ١٩٣٨ لا تتجاوز ٨٧٨٩ فداناً أنتجت نحو ٣٥٦ر٩٤٦ قنطارا من الكتان الشعر وبلغت فى سنة ١٩٤١ — ١٣ر٢٣٨ فداناً أنتجت ١ر٢٢٠ر٧٠٠ قنطاراً وفى سنة ١٩٤٢ كانت المساحة المنزرعة ٥١٥٧٥ فدانا أنتجت نحو ٢ر٠٤٨ر٨٨١ قنطارا وقد ازدادت المساحة المنزرعة فى سنى الحرب باطراد تلبية لطلبات الحليفة من الكتان الشعر الذى يصدر لبريطانيا العظمى فى الوقت الحاضر .

صناعة الجوت

بعد أن أسفرت التجارب التى قامت بها وزارة الزراعة عن نجاح زراعة الجوت بأراضى الحياض بالوجه القبلى وتعطينه بها للحصول على أليافه أنشىء مصنع لصناعة منتجات الجوت فى سنة ١٩٤٠ استوردت آلاته من بريطانيا العظمى فى سنتى ١٩٤٢ و ١٩٤٣ وساهمت فيه الشركة التى وردت آلاته وكاد يتم تركيب جميع آلاته ومعداته لإنتاج الأكياس والزكائب وينتظر أن يقوم هذا المصنع بسد جزء كبير من الاستهلاك المحلى من الأكياس والزكائب ويقوم الآن مؤقتا بصناعة خيوط الجوت لعمل الدوبارة والحبال . ولابد لنا من التوسع فى زراعة الجوت للوفاء بحاجة هذا المصنع من الخامات .

صناعة الصوف

نهضت صناعة غزل الصوف فى شتى الأنواع من خيوط متوسطة وسميكة من أصواف مصرية أو أجنبية أو مخلوط النوعين ميكانيكيا . ويقدر الناتج من الصوف المحلى قبل الحرب بنحو ٤٠٠٠ طن سنويا لكفاية الصناعة المحلية والتصدير للخارج . ويبلغ الاستهلاك المحلى الآن ٣٥٠٠ طن من الصوف . ويقدر عدد مغازل الصوف الميكانيكية بنحو ١٢٫٥٠٠ مغزل لإنتاج الخيوط اللازمة للبطاطين وصناعة السجاد والكليم وأقمشة الملابس والطرابيش ، ويبلغ مقدار إنتاجها نحو ٢٠٠٠ طن من غزل الصوف سنوياً .

وتقدر الأنوال المشتغلة بالسجاد بنحو ٨٠٠ نول والأنوال المشتغلة بالكليم نحو ١٥٠٠ نول والأنوال الميكانيكية بنحو ٢٥٠ نولا .

أما الناتج من الأقمشة الصوفية المحلية فيقدر بنحو ١٫٥٠٠٫٠٠٠ ياردة ومن البطاطين ٦٠٠٫٠٠٠ بطانية ومن السجاد ٦٥٠٫٠٠٠ متر مربع سنوياً ومن الكليم ٢٥٠٫٠٠٠ متر مربع ومن الطرابيش ٥٠٠٫٠٠٠ طربوش ويبلغ عدد العمال المشتغلين فى الصناعة الصوفية بمختلف فروعها نحو ١٥٫٠٠٠ عامل .

التجهيز النهائى للمنسوجات

نشطت صناعة تجهيز الأقمشة بأنواعها صوفية وحريرية وقطنية وكتانية ومخلوطة تبعا لزيادة الإنتـــاج كما نشطت صناعة تبييض الأقمشة القطنية وطباعتها وصباغتها ، وبلغ مقدار الأقمشة القطنية المبيضة والمطبوعة نحو ١٠٠ مليون متر سنوياً بزيادة قدرها ٢٠ ٪ على ما كانت عليه قبل الحرب .

وتقدر أقمشة الكاكى المصبوغة بالانيلين والصبغات المعدنية بنحو ٢٠ مليون متر سنويا بزيادة قدرها ٧٥ ٪ عما قبل الحرب .

وقد أسست شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى مصنعا لإنتاج محلول هيبو كلوريت الصوديوم فاستغنت بذلك عن استيراد ٣٠ طن سنوياً من مسحوق إزاله الألوان .

ولكى ندرك مقدار ما بلغته صناعة الغزل والنسيج بمصر من الأهمية أذكر بعض الإحصاءات عن شركات مصر الثلاث وحدها — الغزل والنسيج بالمحلة الكبرى — كفر الدوار للغزل الرفيع — شركة الحرير بدمياط — مستمدة من بيانات ألقاها حضرة صاحب السعادة حافظ عفيفى باشا فى محاضرة لسعادته :

مقدار رأس مال الشركات الثلاث ...	٢ر٦٢٥ر٠٠٠	جنيه .
ويبلغ عدد الموظفين والعمال	٣٢ر٨٠٥	أشخاص .
وتبلغ المرتبات والأجور	١ر٢٧٠ر٠٠٠	جنيه .
ومقدار الإنتاج من الأقمشة	١٠٤ر٥٠٠ر٠٠٠	ياردة .
ومن خيوط الغزل	٢٢ر٠٠٠	طن .
وتستهلك من القطن ما وزنه نحو	٦٠٠ر٠٠٠	قنطار .

الصناعات الكيماوية

تعتبر الصناعات الكيماوية من أهم الصناعات التى عنيت البلاد بها أكبر

عناية لأهميتها للصناعات الأخرى ، وأهم هـذه الصناعات التى أنشئت بمصر وزاد نشاطها هى :

حامض الكبريتيك - حامض الكلورودريك - الصودا الكاوية - الصابون - الورنيش والبويات - الجليسرين - الكحول - الخل - تكرير البترول - الورق - الزجاج - الكبريت - البومين الدم - المطاط .

وقد تضاعف إنتاج هذه الصناعات الكيمائية المختلفة بالنسبة إلى ما قبل الحرب وأصبح إنتاج معظمها يسد حاجة الاستهلاك المحلى ، بل يسمح إنتاج البعض منها بالتصدير إلى الخارج كصناعة الكحول والجليسرين الذى صدرت منه كميات وفيرة تطلبتها حاجة الحرب لصنع المفرقعات .

وقد أنشئت أثناء الحرب صناعات كيمائية أخرى تعتمد البلاد عليها فى سد أغلب حاجاتها مثل صناعة النشادر وسليكات الصودا وسلفات الألومنيوم وسلفات النحاس وسلفات الحديد واكسيد الرصاص الأحمر واكسيد الزنك ومسحوق فوللر لتبييض الزيوت الغذائية والأثير الذى تأسس له أخيرا مصنع واحد يبلغ إنتاجه نحو ٥٠ طنا فى العام وهو يكفى لاستهلاك البلاد .

الصناعات الغذائية

نشطت الصناعات الغذائية نشاطا كبيرا حتى أصبح يعتمد عليها اعتمادا يكاد يكون كليا فى سد حاجة البلاد وحاجات القوات العسكرية . وأهم هذه الصناعات :

صناعة السكر الذى كان إنتاجه فى سنة ١٩٣٩ - ١٩٤٠ : ١٦٠ ألف طن فبلغ فى سنة ١٩٤٢ - ١٩٤٣ : ١٩٠ ألف طن ثم صناعة المواد الغذائية وصناعة البيرة التى زاد إنتاجها من ٧٢٫٠٠٠ هكتولتر قبل الحرب إلى ٢٣٥ ألف هكتولتر فى العام مما جعل المصانع المحلية تستطيع تلبية معظم طلبات القوات المتحالفة التى تستهلك نحو ٧٠ فى المائة من هذا الإنتاج .

وتعتمد صناعة البيرة اعتمادا يكاد يكون كليا على الشعير والأرز المصرى.

ثم نشطت صناعة خميرة البيرة وضرب الأرز وصناعة الألبان وحفظ المنتجات الزراعية التى زاد إنتاجها زيادة كبيرة إجابة لطلبات القوات المحاربة

وقد أنشئت فى سنى الحرب صناعة النشا والجليكوز وصناعة تجفيف الخضروات كالبصل والجزر التى تصدر كل منتجاتها تقريبا إلى انجلترا أو تعدها لاستهلاك القوات المحاربة فى مصر .

وازدهرت صناعة الألبان فى سنى الحرب وأنشىء أثناءها مصانع لصناعة زبدة المائدة والجبن الجاف من هولندى وإيطالى وبلقانى. وبلغ إنتاج الجبن الجاف السنوى نحو ٢٠٠ طن تقريباً كما أقيمت مصانع لعمل المنفحة تنتج حوالى ١٢٠ طنا سنوياً . أما معظم الأجهزة والمعدات اللازمة لصناعة منتجات الألبان فتصنع الآن محليا .

صناعة عصير الزيوت

تعتبر صناعة زيت بذرة القطن من أهم الصناعات المصرية وكانت تشتغل قبل الحرب بأقل من نصف مقدرتها الإنتاجية أما الآن فأصبحت تشتغل بكامل قوتها . وكان المعصور من البذرة فى موسم سنة ١٩٣٨ / ١٩٣٩ عبارة عن ٢٫١٤٢٫٠٥١ أردباً فوصل فى موسم ٤٢ / ٤٣ إلى نحو ٤٫٠٥٠٫٠٠٠ أردب بلغ الناتج منها نحو ٩٠٫٠٠٠ طن من الزيت ونحو ٤٣٠٫٠٠٠ طن من الكسب لسد حاجة البلاد من الزيت اللازم للغذاء وصناعة الصابون بعد أن كاد ينقطع الوارد من الزيوت الأجنبية ولتوفير الكسب اللازم لتغذية الماشية والوقود والتسميد .

وقد أدخل على صناعة عصر بذر الكتان بمصر تحسين كبير حتى تضاعف إنتاج هذا الزيت بالنسبة لما كان عليه قبل الحرب .

صناعة مواد البناء

يعتبر الأسمنت أهم مواد البناء التى تصنع بمصر وقد زاد إنتاجه من ٣٦٥ر٠٠٠ طن فى سنة ١٩٣٨ إلى ٤٢٥ر٠٠٠ طن فى سنة ١٩٤٢ لمواجهة حاجات القوات العسكرية الحليفة التى تستغرق معظم الانتاج - إن لم يكن كله تقريباً - مما حدا بالحكومة إلى حصر الاستهلاك المدنى فى أضيق الحدود ومن مظاهر نشاط هذه الصناعة تحولها إلى استهلاك المازوت المحلى فى توليد القوى المحركة وفى الحريق لمواجهة نقص كميات الفحم المستوردة فى سنى الحرب

صناعة دبغ الجلود

لقد تضاعفت كميات الجلود التى تدبغ الآن بالنسبة لما قبل الحرب وأدخلت صناعات جديدة كصناعة الملابس الجلدية اللازمة للجيوش الحليفة حيث يبلغ الانتاج منها نحو ١٠٠ ألف قطعة وكذلك الجلد الأمريكانى المحبب الذى يستعمل فى صناعة أحذية الجيوش الحليفة ويقدر الإنتاج منه بنحو ١٨٠ ألف قدم كما أمكن صناعة جلد الفودرة الميكانيكى لماكينات النسيج ويبلغ إنتاجه ٣٠ ألف قدم سنوياً .

صناعه الأثاث و الصناعات الخشبيه

كانت صناعة الأثاث قبل الحرب قد تقدمت تقدما كبيراً وأصبحت تسد غالبية حاجة البلاد وصارت الآن تكفى حاجة الاستهلاك الداخلى ولا يحد من نشاطها الآن إلا نقص الكميات الواردة من الخشب الأجنى ولذلك اتجهت نحو استعمال الأخشاب المصرية كخشب الجازورينه والتوت وغيرها باعدادها الإعداد اللازم للصناعة ، وقد نشأ من جراء ذلك صناعة جديدة وهى صناعة خشب الكونترباكية وهذا يبشر بمستقبل طيب للصناعة المحلية ولإنتاج الأخشاب المصرية .

يضاف إلى ذلك أن كثيرا من المصانع تقوم الآن بصناعة الكثير من المصنوعات الخشبية المختلفة التى كانت تستورد من الخارج كاللعب الخشبية للأطفال وأدوات الرياضة البدنية ومشابك الغسيل والصناديق الخشبية والأدوات المدرسية للكتابة والرسم وكذلك الأدوات الخشبية اللازمة لصناعة الغزل والنسيج .

* * *

استعرضنا فى الصفحات السابقة أهم أنواع الصناعات التى ازدهرت أثناء هذه الحرب . ويظهر جليا أن هذه الصناعات ولو أنها تخضع فى الوقت الحاضر لعوامل استثنائية غير مادية إلا أنه يتوفر لمعظمها كل عوامل النجاح فى المستقبل لأننا إذا أحصينا العوامل المختلفة التى يجب توافرها لإقامة الصناعة على قواعد اقتصادية سليمة وضمان نجاحها لوجدناها تتوافر جميعها بمصر إلى درجة كبيرة وأهم هذه العوامل هى :

١ — المواد الخام الصالحة للصناعة .
٢ — الوقود والقوة المحركة .
٣ — الأيدى العاملة المدربة .
٤ — الإخصائيون الفنيون .
٥ — رؤوس الأموال التى يمكن استغلالها فى تمويل الصناعة .
٦ — مقدرة الصناعة على مواجهة المنافسة الأجنبية .
٧ — الأسواق الداخلية والخارجية .
٨ — تنظيم ومراقبة الصناعة .

ولنذكر نبذة عن كل من هذه العوامل زيادة فى الإيضاح :

١ — توفر المواد الخام الصالحة للصناعة :

يتوفر فى البلاد الكثير من الخامات المعدنية وغير المعدنية كالحديد والمنجنيز والقصدير وفوسفات الجير والنطرون وغيرها . وقد ثبت للمهتمين

بالشؤون الصناعية منذ سنوات عديدة أن الأراضى المصرية تحوى فى باطنها ثروة معدنية كبيرة تنتظر الاستغلال .

ومما هو جدير بالذكر خامات حديد أسوان التى توجد بكميات كبيرة على سطح الأرض وقد أثبتت التجارب أن خام الحديد المصرى من أجود الأنواع وأن هناك مجالا واسعا لاستغلاله إذا ما انتهت الحرب وتوافرت الوسائل لاستخراجه .

وبجانب الخامات المعدنية وغير المعدنية تتوفر لنا الخامات الزراعية كالقطن وغيره من نباتات الألياف والبذور الزيتية والزيوت النباتية والصوف وغيرها كما يتوفر لنا كذلك الكثير من الخامات الحيوانية كالأسماك والماشية والدواجن وغيرها .

ولن تقف مصر عند استغلال خاماتها وحدها بل إن لها من الخامات الزراعية وغير الزراعية من البلاد المجاورة معينا لا ينضب ويكون من الخير المشترك استغلاله صناعيا .

٢ — توفر الوقود والقوة المحركة :

إذا كانت البلاد قد حرمت فى السنين الماضية من توفر الوقود والقوة المحركة فقد أصبح الآن التغلب على هذه العقبة التى كانت تقف فى سبيل النشاط الصناعى فى حيز الإمكان باكتشاف آبار زيت البترول الجديدة فى رأس غارب وغيرها من المناطق . وقد بدىء فى استغلال هذه المناطق فتضاعف الناتج من البترول الخام وبلغ الآن خمسة أمثال ما كان عليه قبل الحرب ولا شك أنه عند توسيع معامل تكرير البترول الموجودة بالبلاد يمكن مضاعفة كمية البترول الخام وزيادة المنتجات البترولية لسد حاجة البلاد من الوقود فيعود ذلك على الصناعة المصرية بخير الثمرات .

وبجانب البترول سيتوفر للبلاد باستغلال المساقط المائية القوى المحركة الرخيصة التى تعتبر من أهم العوامل فى تدعيم الصناعة وازدياد نشاطها

وازدهارها . هذا فضلا عن إمكان استثمار هـذه القوى فى إنتاج الأسمدة الأزوتية اللازمة للزراعة المصرية والتى كانت تستورد البلاد منها قبل الحرب ما يربو على نصف مليون طن فى كل عام .

٣ — توفير الأيدى العاملة المدربة :

تعنى الحكومة منذ سنين بأمر التعليم الصناعى أكبر عناية لتخريج العدد الكافى من العمال ورؤساء العمال للصناعة القائمة وما يحتمل إنشاؤه منها فى المستقبل وقد أثبت العامل المصرى عمليا استعداده التام وصلاحيته لجميع أنواع الصناعات فهو صانع ذكى ماهر وكان وطنه مهد الصناعات اليدوية الدقيقة واشتهر آباؤه قديما بالمهارة والابتكار وحسن الذوق . وقد قال حضرة صاحب السعادة حافظ عفيفى باشا فى محاضرة أخيرة لسعادته إن جميع الذين يتولون الإشراف على الصناعة المصرية يعجبون بعالهم المصريين وبسهولة إدراكهم لأسرار أكثر الآلات الصناعية دقة وتعقيداً وقص علينا فى محاضرته تأييداً لذلك أنه عند ما صدقت النية على إنشاء مصانع الغزل والنسج فى كفر الدوار اختير لهذه المصانع أحدث الآلات المستعملة فى هذه الصناعة . وهى آلات أتوماتيكية لا تحتاج إلا لإشراف عدد قليل من العمال المهرة . فرأى تجار هذه الآلات من واجبهم قبل إتمام الصفقة أن يوجهوا نظر إدارة الشركة إلى ما ستلاقيه من المتاعب بسبب دقة هذه الآلات وإلى ضرورة اختيار عمال مهرة تمرنوا لمدة طويلة على إدارتها وإلا تعطلت عن العمل واحتاجت لإصلاحها إلى الاستعانة بصناع من الأجانب . وفى هذا ما فيه من إضاعة للوقت والمال . ولكن الشركة لم تأخذ بهذه النصيحة وصممت على شراء أحدث ما أخرجته صناعة آلات الغزل والنسيج .

وقد أقيمت هذه المصانع كما تعلمون . ويدير آلاتها الآن مهندسون مصريون وعمال مصريون . ويدهش من يزور هذه المصانع الآن إذ يرى أمام أدق

آلاتها صانعا صبياصغيرا لا يتجاوز السادسة عشرة ، يلم تمام الإلمام بما نيط به من عمل ويفهم معنى كل صوت تحدثه الآلة التى يشرف عليها ومغزى كل حركة من حركاتها .

٤ - توفر الاخصائيين الفنيين :

يتوفر الآن للصناعات القائمة كثير من الإخصائيين المصريين الذين برهنوا على كفاءتهم الممتازة وحذقهم ومقدرتهم . وكانت الصناعة المصرية تستعين قبل الحرب بخبرة عدد كبير من الفنيين الأجانب الذين كان لهم فضل كبير فى تقدمها وازدهارها . ولما لبى هؤلاء الخبراء نداء الواجب للعمل فى صفوف الدول المتحالفة استطاع الإخصائيون المصريون أن يحلوا محلهم ويقوموا بعملهم خير قيام . وتعنى الحكومة بإعداد العدد الكافى من الشباب المثقف إعدادا علميا وفنيا تعتمد الصناعات الجديدة الناشئة على خبرتهم وجهودهم .

وسوف لا تعتمد على تعليم وتدريب الإخصائيين بمصر فحسب بل ستعمد الحكومة إلى إرسال الكثير منهم فى بعثات علمية إلى الدول الصناعية الكبيرة لدراسة أحدث أساليب الصناعة وليتزودوا فى هذه البلاد بأحسن ما وصلت إليه العلوم والفنون .

٥ — توفر رؤوس الأموال التى يمكن استغلالها فى الصناعة :

كان من أثر النهضة الصناعية التى قامت فى البلاد أن وجه كثير من أصحاب رؤوس الأموال بمصر أموالهم نحو الصناعة بعد أن أصبحوا يقدرون قيمتها وما تدره من أرباح مجزية ، ولا شك فى أن نجاح الصناعة وتقدمها المنتظر سيكونان حافزين كبيرين لاستغلال الأموال المصرية فى الصناعة ولما كان هذا الاستغلال فى حاجة إلى تنظيم دقيق لضمان توجيه هذه الأموال فى أوجه الاستثمار الصالحة لمنتجه فنحن نعد العدة الآن لإقامة بنك التسليف

الصناعى الذى أثبتت الدراسات المستفيضة التى قامت بها وزارتا التجارة والصناعة والمالية ضرورة إنشائه ليتولى توفير رءوس الأموال وتنظيم التمويل الصناعى والمساهمة فى إنشاء الصناعات الجديدة وتدعيم بعض الصناعات القائمة على ألا يغفل تعضيد الصناعة اليدوية وإقراض القائمين بها ما يلزمهم لمواصلة عملهم وتوسيع إنتاجهم بشروط ونحت رقابة دقيقة .

وإنى إذا ذكرت الأموال المصرية فإنى أقصد بذلك الأموال التى يملكها المصريون وضيوفنا الأجانب على السواء ، ومصر كانت ترحب دائما ولا تزال ترحب بالأموال الأجنبيـــة التى تستغل فى المشاريع الاقتصادية والصناعية وهى تعمل دائما على تشجيع أصحابها باستثمار أموالهم بها بما يعود عليهم وعلى البلاد بالنفع والخير .

٦ — مقدرة الصناعة المصرية على مواجهة المنافسة الأجنبية .

لايشك أحد فيما قدمته الصناعة المصرية للبلاد من الخدمات قبل نشوب هذه الحرب وفى أثنائها ولا ينكر أحد الدرجة التى بلغتها من التقدم والارتقاء وإذا لوحظ أن مستوى بعض الصناعات يقل فى جودته عن المستوى الذى تعودناه فى المصنوعات الأجنبية وأن انعدام المنافسة الأجنبية هو الذى يساعد على تصريف منتجاتها ؛ فإنى أجيب على ذلك بأن المستوى الصناعى الذى وصلت إليه بعض المنتجات المصرية جدير بالفخار متانة ومظهراً وأن ظروف الحرب الى ساعدت على إنشاء صناعات عديدة حالت دون استيراد أحدث الآلات والعدد لتزويد هذه الصناعات الناشئة بها نظراً لصعوبات الشحن وأشغال المصانع فى الدول الصناعية الحليفة بمعدات الحرب وفوق ذلك فالمصانع القائمة تعمل بكامل قوتها الإنتاجية (أى ٢٤ ساعة) مما يؤثر فى جودة الإنتاج . ولكن بعد نظر القائمين على أمر الصناعة بمصر والسياسة الحكيمة التى تتبعها الحكومة نحو تشجيع الصناعات قد ساعدت على تكوين احتياطيات كبيرة لدى المصانع خصصت لاستبدال آلاتها التى أجهدها الإنتاج

المتواصل بآلات حديثة على أحدث طراز بمجرد أن تضع الحرب أوزارها وسوف لا يكون من شأن هذه الآلات الحديثة تحسين مستوى المنتجات الصناعية فحسب بل ستفضى إلى تخفيض تكاليف الإنتاج مما سيؤدى بدوره إلى تمكين المصانع من عرض مصنوعاتها بأثمان معتدلة تستطيع معها مقاومة المنافسة الأجنبية .

٧ -- توفر الاسواق الداخلية والخارجية

تستطيع أسواقنا الداخلية بلا ريب استهلاك معظم منتجاتنا الصناعية نظراً لتقدم العمران فى جميع أنحاء البلاد وازدياد عدد السكان المطرد خصوصاً والصناعة التى تستخدم عشرات الآلاف من الأيدى العاملة ترفع من مستوى معيشتهم بسبب ما يتقاضونه من أجور مناسبة تزيد من قوتهم الشرائية . وهذا يساعد على الإكثار من تصريف المنتجات الزراعية والصناعية المحلية وسنعمل على تنظيم أسواقنا الداخلية تنظيما شاملا لتسهيل تصريف المنتجات الصناعية والحصول على المواد الخام اللازمة للصناعة .

ويرتبط هذا الموضوع ارتباطا وثيقاً بالمعارض على اختلاف أنواعها التى سيعنى بها عناية تامة فى المستقبل خصوصاً المعارض المتنقلة التى تقام دوريا فى داخلية البلاد وفى الخارج لإيقاف المستهلكين على تقدم المصنوعات المختلفة التى تنتج محليا وترغيبهم فيها .

ويتوفر للصناعة المصرية بجانب الأسواق الداخلية الكثير من الأسواق الخارجية فى البلاد المجاورة حيث يمكن تصريف الفائض من الاستهلاك المحلى فى هذه الأسواق .

٨ — تنظيم ومراقبة الصناعة .

إن تنظيم الحكومات ومراقبتها للصناعات أصبح ضروريا فى هذا العصر الذى تقدمت فيه الصناعة واشتدت فيه المنافسة ولا يتنافى ذلك مطلقا مع

حرية التجارة والصناعة لأنهما يعتمدان دائما على مساعدة الحكومة وتعضيدها ولما كان هذا التنظيم لازما لإنهاض الصناعة فتقوم الحكومة بوضع البرامج التى ترمى إلى تقدمها وازدهارها وتعمل على توفير عوامل نجاحها وتوجيهها التوجيه الاقتصادى السليم بما تسنه من القوانين واللوائح التى تدعو الحاجة اليها.

وتقوم الحكومة الآن بوضع برنامج اصلاحى شامل ينفذ فى مدى خمس سنوات ويتضمن هذا البرنامج مقترحات للنهوض بالصناعة والعمل على تدعيمها وانتشارها.

ونظرا لما لإنشاء معهد للبحوث الفنية من أهمية كبرى للصناعة نرجو أن نوفق لتحقيق مشروع هذا المعهد فى المستقبل القريب حتى يستطيع التوفر على القيام بجميع الأبحاث الفنية المرتبطة بالصناعة وبخاماتها ودراسة ما يمكن إقامته منها فى المستقبل وتغذيتها بنتيجة دراساته وأبحاثه فضلا عما يقوم به من الاختبارات الفنية التى يعهد اليه بها من المصانع ثم تزويدها بما هى فى حاجة إليه من الإرشادات والتوجه العلمى.

مشروع كهربة خزان أسوان

لما كان توليد كميات كبيرة من الكهرباء الرخيصة لا يقوم إلا على أساس استعمال مساقط المياه، لهذا انحصر التفكير فى صناعة الحديد فى مصر على الاستفادة من خامات الحديد بأسوان دون غيرها من باقى الخامات فى البقاع الأخرى، وذلك لقربها من موقع الخزان ولغناء أرضها بخاماته.

وقد كان ثمة ما يدعونا الى أن نأمل قبيل الحرب فى تحقيق هذا المشروع العظيم مما جعلنا نرتقب قرب قيام صناعة الحديد فى مصر.

إننا محتاجون الى صناعات رئيسية ثلاثة هى الميكانيكا والكهرباء والكيمياء

أما الكهرباء فتحقيقها أو استنباط قواها منوط بتحقيق مشروع كهربة خزان أسوان الذى خسرت البلاد من جراء توانيها فى إخراجه الى حيز الوجود مبالغ طائلة وأرباحا كبيرة كان من المحتم أن يكون لها أثرها الفعال

فى إنعاش العمران الصناعى والزراعى فى مصر ، إذ أن المشروع فضلا عن تحقيقه لبرنامج صناعى كبير كان مؤديا الى توفير كميات السماد المصنوعة محليا فى مصر وهى جد لازمة للزراعة . وبذلك يوفر على البلاد ماتخسره فى ميزانها الحسابى من جراء استيرادها للسماد الأجنبى فضلا عما تعانيه من صعوبات الاستيراد فى أوقات الحروب بسبب البحر ، كما هو الحال فى هذه الحرب .

فأول مايجب أن تتجه إليه نيتنا بعد الحرب هو وجوب المبادرة الى تنفيذ هذا المشروع حالما تمكننا الفرصة ولنجعله أساس مجدنا الصناعى العتيد

لقد كان الرأى السائد فيما مضى أن مصر بلد زراعى وأنه لا سبيل إلى إنماء للصناعات فيه لأنه يفتقر إلى الفحم والحديد

فأما الحديد فقد أثبتت مصلحة المساحة وجود كميات كبيرة منه فى مناطق الصعيد العليا ، وأما الفحم فإن كهربة خزان أسوان تغنى عنه وتمد البلاد بما تحتاجه من قوة كهربائية تدير بها المصانع المختلفة

فكهربة خزان أسوان مشروع عظيم الفائدة ويرجى لمصر منه مستقبل صناعى عظيم . وإذا نفذ بعد الحرب كما ينتظر فستقوم الصناعات المختلفة على ضفاف النيل فى الصعيد وفى الدلتا على السواء .

(انظر الخريطة الرمزية نقلا عن مجلة المصور)

ففى منطقة أسوان - حيث يوجد الحديد - تنشأ أفران صهر المعادن وتخرج المصانع الحديد والفولاذ . كما تنشأ مصانع للسماد الكيماوى فتغنى البلاد عما تستورده من الخارج وتدفع فيه مئات الألوف من الجنيهات كل عام .

وفى منطقة قنا ، حيث تجود الأرض بأنواع خاصة من الطمى تصلح كل الصلاحية لصنع الفخار والخزف - تنشأ مصانع للفخار وما يشابهه من خزف وقيشانى .

وفى الدلتا - وخصوصاً منطقة المحلة الكبرى - تنشأ مصانع النسيج المختلفة فتستهلك مصر جزءاً كبيراً من قطنها بدلا من أن تبحث عن مشتر له فلا تجد إلا بأبخس الأثمان .

أما منطقة السويس التى تقوم بها حالياً مصانع تكرير البترول ، فيمكن أن يمدها المشروع بما تحتاجه من تيار كهربائى وتزيد أهمية هذه المصانع ويمكن توسيعها .

بقيت إضاءة القطر كله بالكهرباء من أقصى الصعيد إلى أقصى حدود الدلتا ، وهى ميزة لا يستهان بها ، ولما كان التيار الكهربائى سيضعف لطول المسافة ما بين أسوان وشمال الدلتا . فسوف يستلزم المشروع إقامة محطات ثانوية لتقوية التيار فى مناطق إدفو وسوهاج والمنيا والفيوم .

نشر الكهرباء فى أنحاء القطر

إن الإنتاج أو العمل هو أساس الثروة . وكلما قلت الأيدى العاملة وزادت الأيدى غير المنتجة زاد الفقر انتشارا بين طبقات الأمة .

ولما كان ٣٫٨ فى المائة من السكان فى مصر يشتغلون بالصناعة ، وهو قدر ضئيل ، وتزداد ضآلته وضوحا إذا ما لاحظنا أنه يشمل المشتغلين بالبناء وبقطع الأحجار واستخراج الدبش وغير ذلك من الأعمال التى لا تمت بصلة إلى الصناعة الإنتاجية . راعنا ضآلة عدد المشتغلين بهذه الصناعة فى مصر ومدى ما يترتب على ذلك من انكماش نسبة الدخل القوى ، وبالتالى تدهور مستوى معيشة الغالبية العظمى من السكان .

وفى الواقع . إذا استثنينا صناعة السكر وبعض الغزل والنسيج والجلود يمكن القول بأن الصناعات تكاد تكون غير موجودة بمصر .

وليس السبب فى ذلك قلة كفاءة الصناع المدربين ، فقد أثبت المصرى أنه أينما اشتغل فى الصناعة ، سواء كانت مما تستدعى بذل مجهود بدنى أو مهارة فنية دقيقة أتى بما لا يقل جودة عما يأتى به أمهر صناع البلاد الراقية .

وليس المصرى بطبيعته ميالا إلى الهجرة ، ولذا فنحن مقبلون على حالة اجتماعية يزداد فيها شقاء الأهلين عاماً بعد عام .

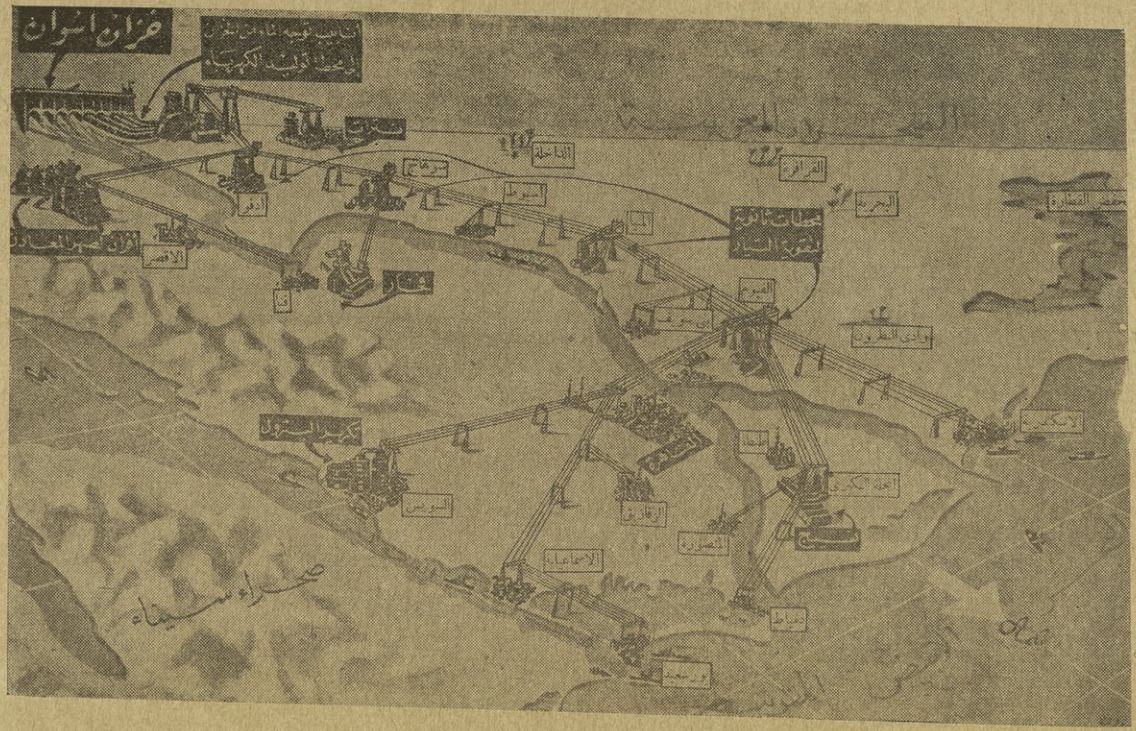

خريطة رمزية تبين مناطق توليد القوة الكهربائية ومحطات توزيعها على اقاليم القطر المختلفة

ولن تتمكن مصر من معالجة هذه الحالة إلا بالإقبال على الصناعات ، فأن موقعها الجغرافى على أبواب الشرق الأوسط ورخص اليد العاملة يجعلان للصناعات المصرية ممكنات ذات مستقبل زاهر .

وإذا كان لدينا آلاف يشتغلون بالصناعة فأن الذى يجب أن نرمى إليه من النهوض بها أن يعد المشتغلون بها بالملايين . ففى ميدان الصناعة وحده أو على الأقل فيه قبل كل شىء — المجال الواسع لاستثمار ملايين الأيدى العاطلة ، فى هذه البلاد .

وليس العمل على نشر الصناعات بقاصر على تشغيل هذه الأيدى العاطلة فحسب بل فيه خطوة واسعة نحو رفع مستوى المعيشة . إذ الصناعة تستطيع أن تتحمل من أجر العامل أضعاف ما تستطيع الزراعة .

وهناك مسألة هامة يجب ألا تغيب عن ذهننا وهى مسألة الدفاع عن البلاد فان الصناعة ركن جوهرى فى ذلك الدفاع وبغيرها تبقى البلاد عالة على غيرها متوقف مستقبلها على ما يستطاع إيصاله إليها فى إبان الحروب والأزمات .

ولكن فى سبيل نشر الصناعة عقبة كبرى . وهى القوة المحركة . فاذا ما وجدت القوة المحركة فى كل مكان فى مصر ـ ووجدت رخيصة ـ انتعشت الصناعات وانتشرت من أقصى القطر إلى أقصاه .

وإذا نظرنا إلى سويسرا مثلا ـ وقد كانت بلاداً فقيرة لا صناعات فيها تذكر ـ وجدنا أنها كانت ترتكن فى سد حاجاتها إلى ما تجنيه من ربح مما يأتى به إليها السياح فى كل عام . فلما توافرت فيها القوة الكهربائية الرخيصة . وانتشرت فى سائر أنحائها . ازدهرت فيها الصناعات حتى التى لا توجد خاماتها فيها . وزاحمت أرقى الممالك الصناعية فى أدق الصناعات الكبرى مزاحمة مكنتها من كسب كثير من الأسواق .

وهذه إيطاليا كانت بلداً فقيراً يرتكن فى تكميل موارده الزراعية على موارد السياحة ويعيش أهله عليها عيش الكفاف . فلما انتشرت الكهرباء الرخيصة فيها تقدمت الصناعة فيها تقدماً كبيراً .

ولماذا نذهب بعيدا وأمامنا محطة شبرا الكهربائية ؟ أنشئت هذه المحطة لتوليد التيار الكهربائى لترام مصر وشركة هليو بوليس . فلما وجد فيها بعض القوة الزائدة على حاجتها وبيعت بسعر معتدل كانت النتيجة أن أنشىء فى بضع سنوات حول هذه المحطة نحو عشرين مصنعا

ولو كان لدينا مثلا عشر محطات كبرى لتوليد الكهرباء ، موزعة توزيعا فنيا فى جهات القطر ومرتبطة بعضها ببعض حتى يمكن استعمال الكهرباء الزائدة فى واحدة منها فى منطقة المحطة الأخرى ، لو أن لدينا مثل هذه المحطات لأمكن بواسطتها تغذية شبكة كهربائية بتيار رخيص كما عملوا فى البلاد الراقية الأخرى ، ولوضع تحت تصرف الصناعات القوة المحركة الرخيصة التى بها تنشر تلك الصناعات وتزدهر .

نعم إن الظروف الحالية لا تسمح بانشاء محطات كهربائية كبيرة . ولكن فى انتظار زوال هذه الظروف يحسن التوفر على دراسة هذا الموضوع ، حتى إذا وضعت الحرب أوزارها كنا مستعدين للاقدام بهمة تتناسب وأهمية هذا المشروع .

« والمحطات الكهربائية الكبرى إما أن تكون بخارية يولد البخار لها حريق الفحم أو المازوت وأما هدروليكية يحركها سقوط المياه .

ومصر من حيث إنشاء تلك المحطات فى مركز ممتاز عن كثير من البلاد الأخرى رغم عدم وجود الفحم فيها .

ففى المحطات البخارية لدينا المازوت الوافر . وطريق المحطات الهدروليكية كثيرة التيسير . وإنا لنرى السدود فى البلاد الأخرى تقام على مجارى الأنهر خصيصا لتوليد مساقط لإدارة التوربينات وهكذا تشمل تكاليف إنشاء المحطات تكاليف إقامة هذه السدود وهى فى الغالب كثيرة « أما فى مصر فقد أقيمت وتقام السدود والقناطر للانتفاع بها للرى . وتعديلها

لتكون صالحة لتوليد الكهرباء لا يتكلف إلا قدرا يسيرا من تكاليف إنشاء قنطرة أو سد خصيصا لذلك »

« وإذا كان الاستغلال الزراعى فى مصر قد استلزم إنشاء شبكة من الترع لرى الأرض فان نجاح الصناعة ونشرها فى هذه البلاد يستلزم إنشاء شبكة كهربائية ، فكما تنقل الترع المياه من النهر إلى أقصى أنحاء القطر تنقل الشبكة التيار الكهربائى من المحطات المولدة إلى أى مكان يقام فيه المصنع . واذا أنشئت المحطات الكبرى والشبكة الكهربائية على أساس سليم نهضت الصناعات بقدر ما ازدهرت الزراعة . نقول على أساس سليم ونقصد بذلك ألا تنشأ اعتباطا لسد طلبات عاجلة دون نظر لاحتياجات المستقبل القريب والبعيد لن يتم إنشاء هذه المحطات والشبكة جميعها فى سنوات معدودة أو فى جيل واحد . والأساس السليم أن يراعى فى كل ماينشأ أن يكون جزءا من مشروع عام لكهربة القطر المصرى جميعا فيجىء القسم الذى ينشأ تاليا متمما لسابقه لامعدلا له حتى يتم المشروع كله .

« ولا تقتصر فائدة الشبكة الكهربائية على نشر الصناعات بل أنها لتمتد إلى الزراعة بدرجة كبيرة جداً . »

ولنأخذ مديرية المنوفية مثلا — كانت هذه المديرية قبل الحرب العامة الماضية مضرب الأمثال فى الخصب . ويرجع خصبها بجانب جودة أرضها إلى نظام معين للرى كان متبعا فيها . كان ذلك النظام يقضى ببقاء المياه بالترع بصفه عامة منحطة عن سطح الأرض . وترقى المياه بالطلبات وغيرها من الآلات لرى المزارع . فلما كانت الحرب العظمى الماضية ارتفعت أثمان الفحم ارتفاعا فاحشا فعملت مصلحة الرى على مساعدة الفلاحين - مؤقتا - بتعلية المياه فى الترع حتى تروى الأرض بالراحة ويتوفر ثمن الفحم فلما انتهت الحرب استمر ثمن الفحم مرتفعا مده طويلة واستمر بقاء المياه مرتفعة فى الترع وأهملت الوابورات والطلبات وغيرها من أدوات رفع المياه فلم ترمم ولم

نجدد وأصبح لاغنى لمزارعى المنوفية عن الرى بالراحة ولـكن ذلك الرى مع عدم وجود المصارف ماعتم أن ظهرت أضراره إذ ساءت التربة بارتفاع سطح الرشح فيها وعلى مر السنين زادت الحالة سوءا .

ولقد وضع نظام للصرف فى هذه المديرية ولـكن تنفيذه كاملا يستدعى عشرات السنوات والملايين من الجنيهات .

ولو أن مصلحة الرى إستطاعت عقب انتهاء الحرب الماضية العودة بالرى إلى النظام القديم أو لو أمكن الصعود به الآن ـ مع شق كثير من المصارف الرئيسية والفرعية ـ لعاد لهذه المديرية خصبها القديم .

ولـكن وابورات الرى ـ زالت واستبدالها يكلف الملاك نفقات لاقبل بها سواء فى ذلك نفقات شرائها وتركيبها أو نفقات إدارتها السنوية من شراء ونقل الوقود وتعيين ميكانيكى لإدارة كل واحد منها .

« أما إذا وجدت شبكة كهربائية فان تركيب طلمبة بمحرك كهربائى أمر لايتكلف إلا نفقة جزئية إذا ماقورن بنفقة إقامة وابور للرى وتشييد أساس له وحجرة لتظله ومخزن للوقود والزيوت »

« فاذا وجدت الشبكة الكهربائية فان إدارة طلمبة للرى لاتستدعى أكثر من إدارة مفتاح الكهرباء ـ كما هو الحال فى إدارة مروحة كهربائية أو تشغيل مصعد .. اقتصاد عظيم فى نفقات الإنشاء وبساطة فى الإدارة »

ثانيا ـ الطرق الاخرى

لمكافحة البطالة فى مصر

ولا يبقى بعد هذه الأسس التمهيدية لإيجاد نهضة صناعية فى البلاد ، سوى مظاهر النشاط الاجتماعى والاقتصادى الأخرى ، التى لايخلو منها برنامج قومى فى بلد من البلدان ومن ضمن هذه المشاريع مايأتى .

أولا ـ القيام بأعمال عامة : تقوم الدولة بالمنشآت وباعمال كثيرة كانشاء الكبارى والسكك الحديدية والموانى والطرق والترع والقنالات ، فمن الممكن تنفيذ هذه المشروعات بالإكثار منها فى وقت الأزمات . وهذا يؤدى الى زيادة الطلب على العمل فى وقت تبلغ فيه البطالة حدها الأقصى . والقيام بأعمال عامة له أثره فى الانعاش الصناعى ، إذ تزداد قوة شراء العمال فيزداد استهلاكهم ويتسع بذلك نطاق الإنتاج فى المشروعات الأخرى .

ثانيا ـ تشجيع حركة البناء بصفة عامة : فصناعة البناء هى الصناعة الوحيدة التى تصاب بالكساد فى أيام الحروب ، ولعلها هى أيضا الصناعة الوحيدة التى تنشط نشاطا عظيما عند ما تضع الحرب أوزارها . وهى فى الحالتين لها أثر كبير فى الحد من شرور البطالة والتخفيف من وطأتها

ومما يندرج فى هذا الباب قيام الحكومة بانشاء مبان لمدارسها ومستشفياتها ومصالحها ، وانشاء مساكن للعمال وإصلاح القرى .

ثالثا ـ تشجيع الصناعات المصرية : فقد أفادت هذه الصناعات الحرب الراهنة فيجب أن نعمل لكى تستمر وتقوى على ما سيواجهها من المنافسة الأجنبية فيزيد ذلك من الثروة المصرية ويتيح تشغيل عدد كبير من العمال والصناع وذلك التشجيع يكون بإيجاد أسواق للمنتجات المصرية فى البلاد المجاورة وتفضيل هذه المنتجات فى مشتريات الحكومة .

رابعاً ـ تنظيم تخديم العمال : تؤدى مكاتب التخديم إلى تقابل العرض والطلب بالنسبة للعمل ، وقد توفر الوقت الذى يبذل فى البحث والاتفاق بين العامل ورب العمل . فهى تقلل من مقدار الوظائف الخالية . ويقوم بالتخديم المكاتب الخاصة أو النقابات ، وفى بعض الممالك أصبح التخديم مرفقا عاما(١) .

(١) راجع الجزء الثانى من كتاب « الاقتصاد السياسى » للدكتور عبد الحكيم الرفاعي ص ٥٤٤ .

(ا) المشروعات الخاصة بالتخديم : يقوم بها الأفراد ولكن النتائج التى وصلت إليها هذه المكاتب ضئيلة فهى لا تهتم إلا بطبقات محدودة من العمال ، خصوصا الخدم ، وقد أدت إلى عدة مساوىء .

(ب) النقابات : تبذل نقابات العمال فى بلاد الغرب جهدها فى إنشاء مكاتب التخديم وهذا ما يجعل النقابة تسيطر على جميع العمال المنتمين للحرفة وتكون النقابات فى كل إقليم بورصة العمل .

(ج) المكاتب العامة : وفى بعض الممالك أصبح تخديم العمال مرفقا عاما يشترك فيه ممثلو الحرفة من عمال وأرباب أعمال .

(د) بورصات العمل : فى السنوات القلائل الماضية كان إنشاء بورصات للعمل ومكاتب رسمية للتخديم موضع بحث متقطع ، ولكن عدم توافر الاعتمادات اللازمة لذلك فى ميزانية مصلحة العمل وعدم الرغبة فى إثقال كاهل المصلحة بأعباء قد منعت من اتخاذ أية إجراءات نحو تحقيق هذا المشروع للآن .

فضلا عن ذلك فإنه إلى أن يتقدم نظام النقابات عما هو عليه الآن فلن يتسنى للمصلحة الحصول على تلك المعاونه القيمة التى تستطيع النقابات تقديمها للهيئات الحكومية فى البلاد الصناعية الكبرى . ومهما يكن من أمر فإن الحاجة ماسة الآن إلى إنشاء مكاتب لقيد أسماء طالبى الاستخدام بالقاهرة والاسكندرية تعمل بالاشتراك مع نقابات العمال ، ولن تقتصر فوائدها على مساعدة العمال فى الحصول على أعمال ، بل ستكون أيضا عونا للحكومة على معرفة حالة البطالة بالبلاد واتجاهها بأسلوب علمى أدق مما هو متبع الآن(١) .

(ه) نظام البطالة الجزئية : ويقضى هذا النظام بأنه بدلا من فصل بعض العمال واستبقاء البعض الآخر يعمد فيد إلى تشغيل العمال بعض أيام الأسبوع فى بعض الصناعات وتشغيل البعض الآخر باقى أيام الأسبوع .

---

(١) راجع تقرير مكتب العمل سنة ١٩٣٥ ص ٢٤ وراجع أيضا الفرع الثانى من الفصل الرابع الذى فصلنا فيه موضوع بورصات العمل وأثرها فى مشكلة التعطل .

(و) تخفيض ساعات العمل : كذلك من الوسائل العامة لمكافحة البطالة تخفيض عدد أيام العمل فى الأسبوع وتحديد ساعات العمل والراحة الأسبوعية .

(ز) تجزئة المقاولات العامة : ومن وسائل المكافحة أيضا تجزئة التوريدات العامة والمقاولات بحيث تشمل أكبر عدد من أصحاب المصانع الأهلية الصغيرة ، فيتاح بذلك العمل لأكبر عدد من الصناع والعمال .

١١٢ — منع هجرة العمال الأجانب

(ح) منع هجرة العمال الأجانب : إذا كان مجال العمل ضيقا أمام الوطنيين ، فإن الدولة قد تمنع قدوم العمال الأجانب ، أو تفرض شروطا خاصة لاستخدامهم ، حماية للعمل القومى ، وقد اتخذت الدول إجراءات كثيرة فى هذا الصدد حتى تمنع منافسة العمل الأجنبى للعمل الوطنى .

وفى مصر يؤخذ رأى مصلحة العمل فى الطلبات التى تقدم من الأجانب الذين يرغبون فى الهجرة إلى مصر للعمل بها . وجرت مصلحة العمل على عدم قبول طلبات الأجانب إلا فى الأحوال الآتية :

ا — إذا لم يوجد فى مصر عمال يمكنهم القيام بالعمل الذى استدعى الأجنبى من أجله .

ب — إذا دخلت صناعة جديدة تستدعى الاستعانة بالأجانب .

ج — إذا كانت حاجة دوائر الأعمال ماسة إلى استدعاء أحد الفنيين أو المديرين الأجانب .

د — عند استيراد آلات جديدة يستدعى تركيبها ومراقبة البدء بإدارتها وجود مندوب فنى من المصنع الذى قام بصنعها . .

ه — عند ما يشرع بعض الأشخاص فى مزاولة عمل ما برأس مال كاف يكفل استخدام عدد من العمال المحليين .

و — الأشخاص الذين يتعاقدون مع الحكومة بعمل ما .

خامسا — تحقيق التشريعات الاجتماعية : وهى المقصود به إتاحة

الضمانات الاجتماعية الضرورية لجماعة العمال وهى تشريعات قطعت الدول الأوربية فى سبيل تحقيقها شوطا بعيدا .

ونحن فى مصر لا زلنا مفتقرين إلى كثير من ألوان التشريع الاجتماعى كالتأمين ضد المرض والعجز والشيخوخة . . . الخ . . .

سادسا — الصم والبكم والعميان : بحث هذا الموضوع بحثا دقيقا فى البلاد الأخرى ، وقد أجمعوا على وجوب العناية بتعليم هؤلاء المواطنين وتربيتهم كسائر أفراد الشعب ، لأنهم أكثر الأفراد تعرضا للبطالة والعوز بل ذهبوا إلى حد أن قالوا إن العناية بأمرهم أوجب من العناية بأولئك الأفراد وألزم . وينحصر الخلاف فيما إذا كان الأصوب إنشاء معاهد خاصة لكل فريق منهم أو إنشاء أقسام لهم فى المدارس العادية . فالذين يرون إنشاء أقسام خاصة لهم فى المدارس العادية نظروا إلى ما ينبغى من رعاية شعورهم ، لما فى تنحيتهم عن المدارس العادية من الإشعار دائما بحالتهم الخاصة ، وبأنهم غير مساوين سائر أفراد الشعب .

١١٣ — تعليم ذوى العاهات

أما أصحاب الرأى القائل بإنشاء مدارس خاصة بهم ، فيرون أن نوع تعليمهم يقتضى هذا الاستقلال ، لاختلاف طريقة التعليم ووجوه النشاط والحياة المدرسية .

ومن رأى هذا الفريق أن المدارس الخاصة أنفع لهم ، وأن اختيار التعليم النافع خير من التأثر بالاعتبارات المعنوية ؛ وقد أخذ بهذا الرأى الأخير ونجحت المدارس المستقلة وخاصة فى مدارس العميان نجاحا باهرا .

وقد عنيت الوزارة الحاضرة بأمر هؤلاء المواطنين فأنشأت مدارس جديدة للعميان فى طنطا وأسيوط زيادة على المدارس الموجودة فى القاهرة . وكذلك أخذت فى إنشاء مدارس للصم والبكم ، وستبدأ الدراسة فى إحداها فى الأيام القريبة المقبلة . ولم يحل دون التوسع فى هذه الأنواع من التعليم إلا

قلة المتخصصين فيها وبخاصة فى مدارس الصم والبكم(١) ،

والوزارة جادة فى إعداد المعلمين والمعلمات اللازمين لهذه الأنواع تمهيداً للتوسع فى تعليم ذوى العاهات ، وهى تشعر بما عليها فى ذلك من تبعات .

والأمل وطيد فى أن الوزارة بمتابعة هذه الخطة تستطيع فى وقت قريب فتح المدارس الكافية لتعليم هذه الطوائف(٢) .

سابعا ـ السياسة الجمركية : كانت السياسة الجمركية وماتزال وسيلة الدول الصناعية والزراعية إلى حماية منتجاتها ، وإن كانت جميعا تتفاوت فى المغالاة أو الاعتدال فى فروض رسومها على أن الدول التى تعتمد فى أغلب مواردها القومية على الإنتاج الزراعى ، أصبحت بحكم التطورات الاقتصادية فى أشد الحاجة إلى تنمية مواردها الصناعية حتى تكفى إلى حد كبير نفسها بنفسها فلا تشعر بالتبعية الاقتصادية والضيق المادى خلال فترات الحروب ، عند مايمنع الحصر البحرى صادرات الدول الصناعية اليها .

وما لاشك فيه أن مرفق الصناعة أصبح من أخطر المرافق القومية التى تعتمد عليها الدول فى التوسع الاقتصادى والأخذ بنصيب كبير من الحضارة

تاريخ الصناعة فى مصر

وفى مصر قامت حركة صناعية عريقة ، منذ عهد المصريين القدماء ، غير أنه تخللتها فترات كساد كثيرا ماكانت تحصر نطاقها فى مجال ضيق وظلت أحوال مصر الصناعية تتفاوت بين النشاط والاضطراب والاضمحلال حتى منبثق العصور الحديثة ، عند ماتولى الحكم على مصر محمد على الكبير وأقام فيها أسس نهضة صناعية كبيرة ، مدت مصر بكثير من المنتجات التى كانت وقفا على بلدان غيرها ، وكانت مصر عالة عليها فى استيرادها . وقد تعهد الخديوى اسماعيل هذه الحركة وزاد فى نمائها وظلت مطردة فى سيرها تنشط مرة وتفتر

(١) يسرنا أن نثبت أن وزارة المعارف قررت صرف مبلغ ١٠٠٠٠ جنيها لانشاء معهد لتعليم ذوي العاهات .

(٢) تقرير أحمد نجيب الهلالى باشا عن إصلاح التعليم فى مصر سنة ١٩٤٤ ص ٦ د ـ ٥٧ .

أخرى حتى إذا نشبت الحرب العظمى الماضية وانقطع سيل الواردات على الموانى المصرية (وكانت مصر تعتمد فى كثير من مستهلكاتها الصناعية على الدول الغربية) أحست البلاد بحاجة ماسة الى انشاء كثير من الصناعات الاهلية لتسد بها حاجة الاستهلاك المتزايدة ، كصناعات الزجاج والجلود والأقمشة الشعبية وبعض مواد الصباغة .. الخ .. حتى اذا وضعت الحرب الماضية أوزارها كانت بالبلاد مصانع وطنية تقوم بسداد حاجة الاستهلاك المحلى فى كثير من الحاجيات الضرورية .

ولما فكر بعض زعماء مصر الاقتصاديين وعلى رأسهم المغفور له محمد طلعت حرب باشا فى إنشاء بنك وطنى للمعاملات المالية ، حمله نجاح المشروع الوطنى الكبير على التفكير فى إنشاء صناعات وطنية تستند الى الاكتتابات الوطنية لتوجيه رءوس الأموال المصرية إلى ميادين الاستغلال الصناعى وتمصيرها بعد أن كانت هذه الميادين وقفا على الأجانب ، لانشغال المصريين بالشؤون الزراعية البحتة ولهذا كان فى وضع سياسة جمركية ملائمة لصالح الصناعات المصرية القائمة وللناشئة - كما أن فى التحسب والأناة فى فرض نسب معينة من ضرائب الأرباح على هذه الصناعات أثرا مباشرا فى حركة سوق العمل فى مصر .

وإذا عرفنا أن الصناعات المصرية الصميمة تستخدم فى عملياتها المختلفة مصريين صميمين سواء الفنيين منهم وغير الفنيين - كان لزاما على السياسة المصرية الاقتصادية أن تعمل كل مافى وسعها لتشجيع هذه الصناعات المصرية الصميمة غير مدخرة وسعا فى سبيل ترقية شئونها بما فى ذلك من وجوب تحقيق فكرة بنك التسليف الصناعى الذى يقوم باعطاء أرباب العمل سلفا صناعية لتحقيق مشروعاتهم أو توسيع نطاقها لأن فى هذا النشاط العلى أثرا فى ازدياد نشاط سوق العمل - فتكثر عدد الأيدى العاملة ويقل عدد المتعطلين بنسبة مقابلة

وعلى أساس هذه السياسة الجديدة سيعتمد الانقلاب الصناعى الكبير الذى ينتظر مصر بعد الحرب فيحقق كثيرا من مشروعاتها العمرانية فى سبيل

التوسع الاقتصادى الذى تستلزمه حياة دولة ناهضة مستقلة - كما يعمل على تقوية موارد ستنتظرها فى المستقبل أعباء تفوق فى جسامها مدى ماتحس به من أعباء الحاضر ونفقاته .

١١٥ — المنشآت المصرية

ومن ثم قامت لبنك مصر شركات عدة استغلت كثيرا من الأيدى المصرية العاملة كانت لاتجد من قبل عملا ، وخاصة أن سرحت السلطة العسكرية فى الحرب الماضية آلاف منهم . واطردت هذه الحركة فى تقدمها حتى أصبح للمصريين كثير من الصناعات التى تقوم بانتاج كثير من السلع كانت من قبل وقفا على مصانع الغرب .

على أن تشجيع هذه الصناعات وتقوية دعاماتها المالية استدعى التفكير فى وضع سياسة اقتصادية جمركية لحمايتها من منافسة البضائع الأجنبية حتى تقوى ويشتد ساعدها وتصبح قادرة على ميدان المنافسة الحرة فتستطيع أن تفتح لها أسواقا خارجية سواء فى البلدان الشقيقة أو الممالك الأخرى وكانت هذه النظرية أساس قانون التعريفه الجمركية الصادر فى عام (١٩٣٠)

١١٦ — قانون التعريفة الجمركية

ولما قامت الحرب الحالية عام ١٩٣٩ ، كانت هناك نسبة عالية من رؤوس الأموال المصرية الصميمة مستغلة فى الأعمال الصناعية فجاءت هذه الحرب عاملا مساعدا على إنعاش وتهذيب الصناعات القائمة وفسح مجال جديد لصناعات أخرى بتشجيع وزارة الصناعة والتجارة التى وضعت نصب أعينها سياسة إيجابية منتظمة لرعاية الصناعات الوطنية ، حتى أصبح فى مقدرتها اليوم أن تغذى بعض الأسواق الأجنبية المتاخمة لنا بما يفيض عن حاجة الاستهلاك المحلى .

١١٧ — الحرب الحالية وفائدتها فى انعاش صناعاتنا

ولقد حمل نشاط هذه الصناعات ، وما غنمته من مكاسب طائلة خلال سنوات هذه الحرب ، حكومتنا على التفكير فى فرض ضرائب باهظة على نسبة الأرباح الاستثنائية لتحقق فى ظنها أغراضا ثلاثة ،

أولاها : تقوية موارد الخزانة العامة لتقوى على مواجهة أعبائها المتزايدة

وثانيها : تخفيض نسبة الكمية المتداولة من البنكنوت حتى تحافظ على قوة شرائه ما أمكنها ذلك فى ظل الظروف الاستثنائية

وثالثها : الاستفادة من الأموال والأرباح التى جمعتها طائفة محدودة من الناس من وراء هذه الظروف الاستثنائية التى أوجدتها حالة الحرب الحالية وذلك لتوجيه حصيلتها إلى الإنفاق والصرف على مشروعات إصلاحية من شأنها تحسين حالة الطائفة الأخرى التى ظلت فى حالة بؤس ولم تستفد من تلك الظروف الاستثنائية .

إلا أن تشجيع هذه الصناعات والعمل على تيسير أسباب وجودها عندنا ومراعاة مستقبلها وضمان قدرتها على مقاومة المنافسة الأجنبية ، يستدعى أن نفكر كثيرا وأن نطيل التريث قبل المسارعة فى فرض آية ضريبة قد يكون من نتائجها تحديد نشاط هذه الصناعات ولاسيما إذا عرفنا ، كما أكد كبار اقتصاديينا وعلى رأسهم الدكتور خافظ عفيفى باشا . أن جانبا كبيرا من هذه الأرباح يستخدم لتنظيم العمل وتوسيع نطاقه ، وهذا بدوره يؤدى إلى تخديم جانب كبير من العمال الوطنيين ويساعد على ضمان مستوى لائق لمرتباتهم يمكنهم من مواجهة أعباء الغلاء الحالى ، وإعانة أسراتهم دون إرهاقهم .

ثالثا ـ الهجرة كعامل من عوامل مكافحة التعطل (١)

مرت بالبلاد ظروف غير عادية (ظروف الحرب) أثرت تأثيرا كبيرا فى أعمال الإدارة ، فقد بدأ العام بزيادة فى عدد الحالات التى بحثت والسبب فى هذه الزيادة المستمرة يرجع إلى عدد الطلبات المحولة من وزارة الداخلية ومعظمها وارد من الأقطار الشقيقة فلسطين وسوريا ولبنان وقد بلغ عدد الحالات التى بحثت خلال سنة ١٩٤٢ مايقرب من ١٦٤٢ حالة وهذا العدد ينقص نقصا كبيرا عن مجموع الحالات التى بحثت خلال سنة ١٩٤٢ مافى سنة ١٩٤١ والحالة الحربية والظروف التى مرت على هذه البلاد هى السبب الأول والأخير فى هذا النقص ـ والدليل على ذلك أن مجموع عدد الحالات فى يوليو وأغسطس وسبتمبر واكتوبر سنة ١٩٤٣ ، وهى الأشهر التى تحرجت فيها الحالة الحربية بلغ ٣١٧ على حين بلغ عدد الحالات فى سنة ١٩٤١ ٥٩٥ حالة .

(١) راجع فصل الهجرة المصرية فى مصر

ومما يؤسف له أن عدد المصريين الذين عينوا فى الشركات والمصانع كشرط لدخول الأجانب أو امتداد إقامتهم بالبلاد قل بدرجة كبيرة فقد بلغ عددهم ١٧ فى حين أن عددهم سنة ١٩٤١ كان ٤٧ وفى سنة ١٩٤٠ كان ١٤١ ويرجع السبب فى ذلك إلى قلة الأخصائيين الأجانب الذى صرح لهم بدخول بلادنا خلال العام المنصرم ، فقلة من صرح لهم بالدخول من هذه الطائفة تقلل من عدد من اشترط فى تعيينهم ، ولكن مصلحة العمل لم تتوان فى إقناع رجال الصناعة والتجارة بالتعاون فى تنفيذ أهم أغراض سياسة المصلحة وهى العمل على إيجاد وظائف للشبان المتعطلين .

مشكلة المتسولين والمتشردين :

هذه مشكلة اجتماعية خطيرة واجهها المجتمع المصرى منذ سنوات طويلة ولم تكن سياستنا الاجتماعية فى العقود الأخيرة مستندة إلى قواعد ثابتة تستند إليها أوجه العلاج الاجتماعى المقترحة ، ولذا ظلت هذه المشكلة من أبرز المشاكل التى تعكر صفو الطمأنينة الاجتماعية لهذا البلد وأضحت لطول العهد بها أقرب إلى أن تكون أعقد الأمور فى أوهامنا ، على حين أن حلها من السهولة بمكان لا يقتضى أكثر من العناية الجدية بأمرها وتدبير سياسة عملية لمعرفة أسبابها والقضاء على عواملها ثم معالجة نتائجها بالتشريع والتطبيق والمؤسسات الاجتماعية ذات النفع العام .

والواقع أنه يجب ألا يقل اهتمامنا بالأحداث المشردين عن اهتمامنا بإخوانهم المنعمين فى دورهم وبين ذويهم . فلهؤلاء من ظروفهم العائلية ما يحميهم من غوائل الدهر ونوائبه ، أما المشردون فليس لهم من يرعاهم ، أو يساعدهم فهم لهذا فى أشد الحاجة إلى اهتمام الحكومة ورعاية الهيئات الخيرية .

وقد وفق معالى الأستاذ فؤاد سراج الدين باشا وزير الشئون الاجتماعية إلى حلول عملية حاسمة ، سيكون لها أعظم الأثر فى القضاء على آثار هذه المشكلة التى ظلت مدة طويلة وهى سبة فاضحة فى جبين نهضتنا الاجتماعية .

١١٨ — إنشاء الملاجيء ومعاهد الاصلاح الاجتماعى

فقد وضع معاليه مشروعاً ضخما لإنشاء عدد من الملاجيء فى مصر والاسكندرية ودمنهور والمحلة الكبرى فى قرى المهاجرين لإيواء أكثر عدد ممكن من هؤلاء الأحداث المشردين وتعليمهم الحرف والصناعات والقراءة والكتابة ، كما انتهت الوزارة من تعديل قانون التشرد بما يطابق روح العصر الحاضر ، ولن تمضى أسابيع قليلة حتى ننظر فلا نرى واحد من هؤلاء يجوب الطرقات متشرداً أو متسولا .

كما جدت وزارة الشئون الاجتماعية فى تنفيذ سياسة حكيمة من شأنها الإكثار من عدد ملاجيء العجزة وذوى العاهات التى من شأنها أن تعجز أصحابها عن التكسب . وذلك لكى تحل مشكلة التسول الذى أخذت مظاهرها تزداد أخيراً بصورة محسوسة والواقع يجب الضرب على أيدى من يصلحون بطبيعتهم للعمل ويقدرون على التكسب ويأبون مع ذلك إلا التسول وذلك بسلاح تشريعى حاسم، كما يجب أن تزيد عدد الملاجيء التى يأوى إليها العجزة وذوو العاهات كما ذكرنا حتى لا تزدحم بهم الطرقات ويعرضون عاهاتهم بصورة مثيرة نابية كما يساعدون على انتشار الأمراض والجرائم المهددة لأمن الجماعة وسلامتها — وليس من ينكر أن السياسة الاجتماعية السليمة تفرض بهؤلاء حقا مقدسا على المجتمع من مقتضاه أن يهيأ للقادرين منهم على العمل وسائل للتكسب عن طريق احتراف المهن الشريفة — كما يهيء للعاجزين منهم عن العمل أسباب الطمأنينة الاجتماعية الضروريه كالكساء والغذاء والمأوى وهو أمر يتحقق عن طريق الملاجيء .

الباعة المتجولون والتعطل

يلحق بمشكلة التسول والتشرد مشكلة اجتماعية أخرى لعلها ألصق بالمشكلة الأولى لصوق الفرع بأصله ، ونعنى بها مشكلة الباعة السريحة ، ولهذه المشكلة مظهران أحدهما اقتصادى والآخر اجتماعى .

أما مظهرها الاقتصادى فيتمثل فى أن عدد هؤلاء الباعة وهو دائماً فى ازدياد يمثلون جانبا كبيراً من سواعد الإنتاج وأيدى العمل فخروجهم خارج محيط الإنتاج الزراعى والصناعى هو بمثابة بعثرة فى قوى الإنتاج القومى وإضعاف ظاهر لطاقته .

ويتمثل المظهر الاجتماعى فى كون هؤلاء الباعة كثيراً ما يتخذ غالبيتهم هذا البيع ستاراً يخفى نواحى إجرامية أخرى تعكر صفو الأمن .

والمشكلة بعد تنجم عن عدم وجود ضوابط تشريعية حازمة لتنظيم مشكلة الهجرة ، إذ أن الباب مفتوح على مصراعيه لطوائف الريفيين الذين يهجرون بلادهم كسلا عن أعمال الفلح والزرع ، ظنا منهم أنهم سوف يجدون المكسب الهين باحتراف الحرف التافهة فى عاصمة القطر والمدن الأخرى الكبيرة .

وثمة سبب آخر للهجرة هو انحطاط مستوى المعيشة فى بعض أقاليم الصعيد العليا إلى حد كبير ، ولعل مأساة الملاريا فى الموسم الماضى كانت أبين مظهر دل ولاة الأمر على ما بلغته حالة المعيشة فى المناطق الموبوءة من سوء وتدهور

ولذلك تضطر جماعة الريفيين التابعين لهذه المناطق إلى المهاجرة طلباً للعمل ، فاذا لم توفق فى الحصول عليه اضطرت إلى امتهان مهنة التجول فى بيع مبيعات بسيطة القيمة محدودة الكمية .

ولو أن عدد هؤلاء الباعة كان محدوداً أو مناسبا لهان الأمر ولكن العقدة فى مشكلتهم أنهم يزدادون يوما بعد يوم زيادة كبرى حتى ليخرج كثيرون منهم عن نطاق مهنة البيع ليحترف أعمالا هى أقرب إلى التعطل

بله الإجرام من أى شىء آخر كجامعى أعقاب السجائر وباعة اليانصيب وماسحى الأحذية وبائعى (الترمس) . . . الخ

ولقد كثر العنصر النسائى فى هذه الأعمال التافهة كثرة تبعث على القلق لما يترتب على ذلك من مآسى خلقية وانحلال اجتماعى بالغ .

فهم بأسلوب حياتهم التافهة عرضة للأمراض الوبائية ونقلا إلى الأصحاء العدوى والبنات القاصرات لكثرتهن وسوء حالتهن سرعان ما ينحدرن إلى مقارفة الرزيلة ويكن صيداً سهلا للقواد وطلاب المتاع البهيمى الرخيص ، وفى ذلك ما فيه خطر بالغ على الأخلاق والأعراض التى تعمل كل أمة ناهضة على صيانتها ما استطاعت إلى هذه الصيانة سبيلا .

وعلاج هذه المشكلة لا يخرج عن علاج أى ناحية أخرى من نواحى مشكلة التعطل ، لأنها كما قلنا لون من ألوان البطالة وبعثرة قوى الإنتاج التى تحتاج إليها الحقول والمصانع .

فالصبية من جامعى أعقاب السجائر وباعة اليانصيب وماسحى الأحذية وغيرهم هم فى الواقع متشردون لا يحسنون عملا يفيدون به أنفسهم وينفعون به الإنتاج القومى بصفة عامة .

فعلاج أمرهم هو فى الواقع علاج لمشكلة التشرد ، وهذا لا يكون بغير تأسيس المصانع وفتح الملاجىء وإعداد المزارع لأن كل هذه بيئات إصلاحية تتناول هؤلاء الصبية والأحداث والمراهقين بشتى ضروب التعليم والتهذيب فلا يخرجون منها إلا وقد تعلموا حرفا راقية تنفعهم فى بناء مستقبلهم واستثمار مواهبهم وقواهم ، على أسلوب أرقى فى غمار الحياة

ولقد عنيت وزارة الشئون الاجتماعية بهذه المشكلة وارتأت أن خير علاج لها هو القيام بمشروع كبير يراد به تعليم الأحداث مختلف ضروب الصناعات فى أماكن خاصة تعد لهم تحقيقاً لهذا الغرض ، على أن تشرف إشرافا صحيا وخلقيا دقيقا عليهم أثناء مدة هذا التدريب وأنشأت قبل ذلك مزارع لتعليمهم الأعمال الزراعية على الأصول الفنية الحديثة ، ولكن

ما زال قليلا لا يكاد يفى بالحاجة وخاصة أمام العدد المتزايد من أفراد هذه الطائفة وأظهر مثل لهذه المزارع هو مزرعة السرو بشمال الدلتا

وتبقى مشكلة الإناث ، وفى رأيى أن يسن تشريع يمنعهن من التجول بتاتا فى الطرقات والمقاهى ليزحمها بهذه الكثرة البالغة بحجة بيع اليانصيب أو جمع أعقاب السجائر أو بيع بعض الفاكهة . وفى ذات الوقت يجب تدبير أماكن لتعليمهن فيها أعمال التفصيل والخياطة والكى والطهى والخدمة فى البيوت وسائر هذه الأعمال التى هى أليق بهن وأنشئت لاستعدادهن

وبهذا وحده ، أرى بسياسة عملية حازمة وتدبيرات سريعة واسعة النطاق نتمكن من القضاء على مشكلة اجتماعية أخذت تتعقد ويعظم أمرها ، ونوفق إلى محو مظهر من المظاهر المؤذية والمخربة معاً ، وهى مظاهر لاتزال تصم جبين نهضتنا أما علاج هذه المشكلة من ناحية تنظيم الهجرة الداخلية بين مختلف أنحاء القطر فقد أفردنا له بحثاً آخر نرى فية الكفاية

الفصل الثالث

الهجرة الداخلية فى مصر

١١٩ ـ مشكلة السكان

كان للزيادة المضطردة فى عدد سكان المملكة المصرية أثر كبير فى توجيه اهتمام رجال الاقتصاد والمال لدراسة موضوع السكان وعلاقته بالثروة القومية .

ولقد قدر عدد السكان فى أوائل القرن التاسع عشر بنحو ٢ ونصف مليون نسمة ثم أصبح هذا العدد يتجاوز ٥ ملايين فى منتصف ذلك القرن ثم تضاعف حتى أصبح ١٠ ملايين فى نهايته والآن يربو على ١٧ مليون نسمة .

وتساءل كثيرون عما إذا كان « الضغط المتزايد على الأرض من وراء نمو السكان وتزايدهم بمعدل أسرع من اتساع الأراضى الزراعية » مؤدياً إلى « انخفاض مستوى الحياة بين السواد الأعظم » أى أنهم يخشون أن تكون مصر مواجهة للحالة التى كان يواجهها سكان أوربا فى بداية القرن التاسع عشر عند ما قام أحد رجال الدين فى انجلترا وهو (مالتس) ينذر العالم بانتشار الرذائل والفقر الشامل والمجاعات والتعطل لقلة الإنتاج بالنسبة لتزايد السكان وحض على تحديد النسل . ولكن فى مصر تختلف الحالة عن مثيلاتها فى أوربا ـ لهذا يجب علينا ألا نغفل العناية بموضوع السكان وموضوع الثروة وعلاقتهما ببعضهما . كذلك يجب أن نتساءل عما إذا كان هناك خطر من تزايد السكان فى مصر بالنسبة الحالية وهل تمر مصر الآن فى الدور الذى كانت تمر به أوربا وقت أن أنذر (مالتس) بالخراب ؟

وللاجابة على ذلك نقول إن سكان القطر المصرى ينفردون من بين سكان العالم بميزات خاصة فى كثير من المسائل الهامة المرتبطة بموضوع السكان فحيث يتجه أغلب بلاد العالم اتجاها معينا نجد مصر تتجه تحت ظواهر وعادات

اجتماعية خاصة بها ولها أثرها فى مواليدها ووفياتها بصفة خاصة . فمصر مثلا هى البلد الوحيدة الذى يستحق الذكر والذى لم يتغير نسبة مواليده إلى عدد سكانه فى الاربعين عاما الأخيرة أى منذ نظمت احصاءات المواليد بها (نسبة المواليد فى مصر ٤٣ فى الألف) وقد يبعث هذا الرقم على الدهشة بل قد يبعث على الخوف من أن يصل عدد سكان مصر الى حدود غير معقولة فى فترة قصيرة ولكن مصر كما تتمتع بنسبة عالية فى المواليد تتمتع أيضا بنسبة كبيرة فى الوفيات (النسبة ٢٧ فى الألف) وهذا الرقم المصرى يفوق حتى شيلى التى كانت مضرب الأمثال فى ارتفاع معدل الوفيات كذلك يجب أن لانغفل عن الحقيقة المرة فالموت أكثر مايكون إدراكا للشعب المصرى فى مقتبل العمر أى فى الوقت الذى يكون فيه الشخص منتجا — فمتوسط عمر

الشخص من المصريين حوالى ٣٣ سنة بينما متوسط عمر الشخص فى زيلنده ٦٦ عاما . وزيادة السكان وإن كانت قد قلت نسبيا من ١٩ ٪ فى سنة ١٩٠٧ إلى ١٢ فى الألف فى سنة ١٩٣٧ إلا أنها ما زالت أعلى نسب الزيادة فى العالم حيث كانت فى سنة ١٩٢٧ :

الهند	٦ر٦ فى الألف	اليابان	١٣ر٣ فى الألف
إنجلترا	٧ر٦ « «	إيطاليا	٨ر٩ « «
فرنسا	٢ر٥ « «		

هذه حقائق ذكرتها عن السكان فى مصر كتمهيد للهجرة من الأماكن المزدحمة بالسكان إلى الأماكن غير المزدحمة » .

ويحسن هنا قبل البدء فى الكلام على تلك الهجرة أن أقارن بين المديريات المختلفة من حيث عدد المشتغلين بالزراعة على وجه الخصوص فى كل منها ومقارنة هذا العدد بالمساحة المزروعة ثم أقيد مقدار التفاوت بين المناطق المختلفة من حيث ازدحام السكان وأثر ذلك فى الإنتاج الزراعى . ثم أتكلم عن المحاولات التى عملت لتشجيع الهجرة ومدى نجاح هذه المحاولات .

١٢٠ ـ توزيع السكان

لو رجعنا إلى إحصائيات السكان لكل مديرية ومركز لنجد أن هناك تفاوتا ظاهرا جدا بين المديريات المختلفة من حيث كثافة السكان فى كل منها . فبينما نجد أن مديرية المنوفية مزدحمة بالسكان نجد الغربية فى الوجه البحرى أقل المديريات ازدحاما وبينما نجد أن مديرية جرجا أكثر مديريات الوجه القبلى ازدحاما إذ بنا نجد أن مديرية أسوان أقل المديريات ازدحاما .

وكما نجد تفاوتا بين المديريات المختلفة نجد تفاوتا كبيرا بين أجزاء المديرية الواحدة فمديرية الغربية مثلا نجد فيها مركز زفتى مزدحما بالسكان (٧٢٩ شخصا فى الكيلو متر المربع) بينما نجد مركز « شربين » أقل المراكز ازدحاما (١١٨ شخصا فى الكيلو متر المربع) .

وكذلك الحال فى بلاد المركز الواحد ففى مركز فاقوس مثلا نجد أن متوسط عدد السكان يختلف من بلد إلى أخرى كما يأتى —

متوسط عدد السكان فى البكارشة ٢٧ شخصا فى الكيلو متر المربع
« « « « صالحجر ١٥ « « « « « «
« « « « قصاصين الشرق ٢ « « « « « «
« « « « كفر كشك ٦٥٣ « « « « « «

وظاهر مما تقدم أن عدد السكان يختلف أختلافا بينا من جهة إلى أخرى فى المركز نفسه . وهذا التفاوت قد يكون قليلا بين أكثر الجهات ازدحاما وأقلها ازدحاما بالسكان كما فى مراكز المنوفية ولكنه يكون كبيرا فى بعض المديريات كالغربية والبحيرة كما يأتى —

فى البحيرة	مركز رشيد	١٦٥ شخصا فى الكيلو متر
	« المحمودية	٥٢ « « « « «
فى الغربية	زفتى	٧٢٩ شخصا فى الكيلو متر
	شربين	١١٨ « « « « «

ومعنى هذا أن هناك جهات كثيرة يصل فيها الازدحام إلى درجة كبيرة بينما توجد بعض الجهات مفتقرة الى الأيدى العاملة حيث لا يوجد أثر للازدحام

والذى نلاحظه أن الفرق بين اكثر المراكز ازدحاما وأقلها ازدحاما يتضاءل وينقص كثيرا فى المديريات المزدحمة عنه فى المديريات قليلة الازدحام .

المديرية	اكثر المراكز ازدحاما	أقل المراكز ازدحاما
الغربية	زفتى ٧٢٩ نسمة	شربين ١١٨ نسمة
المنوفية	منوف ٧١٩ نسمة	اشمون ٦٣ نسمة

ومعنى هذا ان الفرق بين أقل المنـاطق ازدحاما فى كل من المديريات المزدحمة وغير المزدحمة فرق كبير (اشمون ٦٣٢ ، شربين ١١٨)

ونستنتج من هذا أن مجال الهجرة فى المديريات المزدحمة وفى أماكن مجاورة المديرية ليس ممكنا كما هو الحال فى المديريات القليلة الازدحام كالغربية .

ولعل هذا هوا السبب فى أن الأماكن غير المزدحمة يزداد عدد السكان فيها بنسب أعلى من الاماكن الأخرى فمركز شربين زاد عدد سكانه من ١١٨ و ١٢٠ الى ٩١٠ و ١٦٢ شخص فى الفترة من ١٩٠٧ إلى سنة ١٩٣٧ أى بمقدار ٣٥٫٦ وكان معدل الزيادة كما يأتى .

١٫٨ فى السنة حتى سنة ١٩٠٧ ، ١٫٩ فى السنة حتى سنة ١٩١٧ ، ١٫٩ فى سنة ١٩٢٧ ، ٢ سنة ١٩٣٧

لقد وصل الازدحام فى بعض المناطق إلى درجة مخيفة جدا حتى أصبح الانسان لايستطيع أن يتصور كيف يعيش هذا العدد الهائل فى مساحة ضيقة جدا بالنسبة لهذا العدد . ولقد دل الاحصاء على ان هناك مناطق يصل عدد السكان فيها إلى درجة عظيمة من الازدحام حتى أنه لو وزعت تلك المنطقة على الأفراد الذين يقطنون فيها لما خص الفرد أكثر من قيراط واحد !

ومن هذا النوع نحو ٤٦ قرية يزيد عدد سكان الكيلو متر المربع فيها على ٥٠٠٠ شخص . وليس الأمر قاصرا على ذلك بل أن هناك أماكن وصل فيها الازدحام الى أكثر من ذلك إذ وصل إلى حوالى ١٠٫٠٠٠ شخص فى

الكيلو متر المربع الواحد .

وحالة كهذه يجب أن نوجه اليها اهتماما كبيرا وأن ننتهز وجود الوحدات الزراعية وأن نكلف الفنيين فى تلك الوحدات بدراسة مناطق القطر كل فى كل منطقة وأن يعمل هؤلاء على توجيه الفلاحين إلى الهجرة من المناطق المزدحمة إلى المناطق غير المزدحمة بالسكان .

أثر الأزدحام فى بعض المناطق وقلته فى البعض الآخر على الانتاج الزراعى

مما لاشك فيه أن وجود عدد كبير فى منطقة من المناطق يؤثر تأثير كبيرا فى تكاليف الإنتاج الزراعى ويجعله يختلف عن نظيره فى المناطق الاخرى ولإيضاح ذلك نأخذ عملية من العمليات الزراعية كعملية زراعة القطن ونقارن بين عناصر تكاليف إنتاجه فى مساحة قدرها فدان واحد فى المديريات المختلفة فنجد أن العناصر التى تعتمد على اليد العاملة مرتفعة جدا فى الجهات التى تقل فيها عن الجهات التى فيها اليد العامله متوفرة

المديرية	الترقيع والعزق	تنقية الدودة	الجنى ونقل المحصول وتقطيع الحطب ومصاريف نثرية
	ج ـــــ	ج ـــــ	ج ـــــ
البحيرة	١ر١٦٠	١ر٥٦٨	٢ر٣٠٠
الغربية	١ر١١٠	١ر٥٠٠	٢ر٥٠٠
الدقهلية	١ر٣٥٥	١ر٢٠٠	٢ر٣٥٠
الشرقية	١ر٠٠٠	٩٠٠ر	٢ر٠٢٠
المنوفية	٧٧٠ر	٦٠٠ر	١ر٦٤٠
القليوبية	٩٩٠ر	٩٠٠ر	١ر٥٤٥

ومن هذا الجدول نستنتج أن الأجور منخفضة فى المناطق المزدحمة ومرتفعة فى المناطق الأقل ازدحاما .

وقد وصلت أجرة الولد فى حالة الجمع فى مديرية الغربية (مركز بيلا) ١٢ قرشا بينما كانت فى المنوفية أجرة الولد أربعة قروش وأعلى أجرة كانت خمسة قروس .

إن الزراعة شأنها شأن أى سلعه من السلع تخضع لقانون العرض والطلب وحيثما وجد عدد كبير من الأيدى العاملة ينخفض أجر العامل وحيثما قل هذا العدد يرتفع أجر العامل — كما أن الزراعة تخضع لمواعيد معينة فى زراعتها وجنيها — لذلك نجد الفلاحين فى وقت معين يقومون جميعهم أو كلهم بجنى محصولاتهم فيكثر الطلب فتنخفض الأجور .

ولاسبيل لتوازن الأجور وجعلها فى مستوى معتدل إلا بالهجرة إلى المناطق الغير المزدحمة ولقد عملت بعض الأبحاث الاحصائية عن الإنتاج الزراعى ، ومقدار ماتتكلفه فى المناطق المختلفه ، وثبت أن الإنتاج يتكلف فى المناطق غير المزدحمة أكثر من نظيره فى الجهات المزدحمة رغم زيادة القيمة الإيجارية فى المناطق الأخيرة .

ولو زار الانسان تلك المناطق المزدحمة ، وقارن مستوى معيشة الفلاحين فيها بنظيره فى المناطق غير المزدحمة ، لوجد أن مستوى المعيشة فى المناطق الأولى منخفض جداً عن نظيره فى المناطق الثانية .

ففى الحالة الأولى يشتغل العامل حوالى ثلثى العام باليومية بينما نجد أن فى الحالة الثانية يشتغل أكثر من ٩٠ ٪ من السنة وفى هذه الحالة لو قارنا بين دخل رجلين أحدهما فى المنوفية والآخر فى الغربية فى الأماكن غير المزدحمة لكان كما يأتى .

	عدد الايام التى يشتغلها فى العام	الاجر اليومى	دخله فى العام
الغربية	٣٣٠ يوما	١٠	٣٣ جنيها تقريبا
المنوفية	٣٤٤ «	٧	١٧ « «

لهذا نجد أن مستوى المعيشة للعامل الزراعى فى الغربية (فى الجهات القليلة الأزدحام) اكثر ارتفاعا وأقرب إلى المعقول من نظيره فى المنوفية

وارتفاع مستوى معيشته له أثره الاجتماعى كذلك انخفاض مستوى معيشته له أثر يعجزه عن النهوض بتربية أولاده فيتركهم عالة على النـــاس متعطلين متسولين فى الشوارع ..

لقد عملت بعض الأبحاث الاحصائية عن الإنتاج الزراعى فى مصر وقد كانت قاصرة على فترة قصيرة نسبيا (سنوات ١٩١٣ الى ١٩٢٩) كما أنهـا لم تشمل سوى ثمانية محـــاصيل رئيسية (القطن . القمح . الفول . الشعير العدس . الذرة . الذرة الرفيعة . البصل) ومع ذلك فان نتيجة البحث لاتخلو من فائدة تستحق التنويه ، فقد ثبت أن الإنتاج الزراعى فى مصر كان فى ازدياد فى الفترة المذكورة . فقد زاد الرقم القياسى لإنتاج الفدان على أساس ١٠٠ لسنة ١٩١٣ من ٩٢ فى المتوسط للفترة ١٩١٣ — ١٩١٧

الى ٩٤ « « « ١٩١٨ — ١٩٢٢

ثم الى ١٠٦ « « « ١٩٢٥ — ١٩٢٩

ومنه نرى أن الإنتاج الزراعى فى مصر ما زال محافظا على اتجاهه التصاعدى . ولو قصرنا البحث على الفترة القصيرة المتقدمة ، لتبين لنا أن نسبة زيادة الإنتاج الزراعى لم تلاحق زيادة عدد السكان .

ويتبين من إحصاء سنة ١٩٠٧ ، أن الشخص الواحد من سكان الريف ، كان يخصـه من المساحة المزروعة أربعة أخماس الفـدان ، وفى سنة ١٩٤٣ نقصت تلك المساحة إلى نصف فدان بسبب أن الزيادة فى مساحة الأراضى المنزرعة لم تتناسب مع الزيادة فى السكان . فقد صارت النسبة فعلا ١ ٪ زيادة فى الأراضى مقابل ٥٥ ٪ زيادة فى السكان . ويرجع بعض السبب فى قلة الزيادة فى المساحة — بالرغم من استصلاح بعض الأراضى — إلى زيادة المساحات المستعملة فى المنافع العامة كالترع والطرق والمصارف وعلى كل حال فواضح أن نصف فدان لا يكفى ليهيء للفلاح حياة معقولة — ويزيد هذه المشكلة خطورة أن عـدد الأيام التى يشتغلها الفلاح سنويا نقص من ١٥٠ يوما فى سنة ١٩٠٧ إلى ١١٣ يوما فى سنة ١٩٤٣ ويظل معطلا ثلثى

السنة(١) وهذا مما يشعر بحلول شبح تناقص الغلة الذى حذرنا منه « ملتس » .

ولما كانت الزراعة ستظل فى نظرنا وإلى أمد بعيد ، عماد الثروة فى مصر فأن جل العناية يجب أن يوجه إلى تحسينها وزيادة إنتاجها زيادة تقابل الزيادة الكبيرة فى عدد السكان ، ونعتقد أن مجال التقدم فى هذا المضمار واسع . ونحن نعتقد أن تحسين وسائل الرى والصرف وتحسين إنتاج الأراضى المزروعة بالفعل ، يجب أن يسبقا العمل على زيادة الأراضى الزراعية ، أو على الأقل يجب تحسين الموجود الآن إلى ما بعد الحرب ، وذلك لكى نتمكن من تحويل أكبر مقدار ممكن من الأراضى البور إلى أراضى منتجه .

ولنلاحظ أن كثافة السكان أكبر بكثير من الوجه القبلى عنها فى الوجه البحرى فهى تتجاوز فى الوجه القبلى كثافتهم فى الوجه البحرى بمقدار ٦٠٪ أى إن موضوع كثرة السكان أكثر خطورة فى الوجه القبلى منه فى الوجه البحرى وقبل أن نفكر فى نقلهم من بيئتهم يجب أن نفكر فيما تتطلبه أراضيهم من تحسين فى وسائل ريها وصرفها وأن نتوسع فى استخدام أحدث الآلات الزراعية ولعل ذلك يكون ميسورا بمعونة الجمعيات التعاونية .

ويجب أن نعلم أن هجرة السكان (حتى من جهة إلى أخرى فى نفس المديرية) ليست من الأمور الهينة . لذلك يجب أن نهيء لهم أماكن صالحة ، وشروطاً مغرية ، تحببهم فى الإقامة فى تلك الجهات المنقولين إليها والاستقرار بها .

حقيقة ينتقل بعض الأهالى من الصعيد من بلادهم ، ولكن إلى الحضر طمعا فى الحصول على عيشة سهلة ، يتمتعون بملاذ الحياة فيها .

أما الهجرة من الريف إلى الريف وهى التى تهمنا فهى التى تحتاج إلى مجهود كبير وتنسيق عظيم لأن هذا النوع من الهجرة لم يصادف نجاحا حتى

(١) راجع محاضرة وزير الزراعة التى ألقاها بدار الاتحاد الانجليزى المصرى فى فبراير سنة ١٩٤٤ .

الآن . إن هناك ما يقرب من مليونى فدان صالحة للزراعة بشىء قليل من المجهود وبتحسين لوسائل الرى والصرف وتعميمها ، وهذه المساحات فيها متسع كبير لتخفيف وطأة الازدحام فى كثير من الجهات ، وفيما يلى بيان بهذه المساحات البور فى المديريات المختلفة :

مديرية البحيرة بها ٣٧٤ر٣٢٥ فدان	مديرية الجيزة بها ٣٢ر٠٢٧ فدان
« الدقهلية « ٥٤ر٦٦٥ «	« بنى سويف « ١٠ر٥٧٥ «
« المنوفية « ٧ر٥٢١ «	« الفيوم « ٨٥ر٩١٣ «
« الغربية « ٤٨٤ر٩٣٧ «	« المنيا « ٥٢ر٧٣٥ «
« الشرقية « ٥٤٢ر٣٠٦ «	« أسيوط « ٣٢ر٦٦٨ «
« القليوبية « ١٣ر٥٦٨ «	« جرجا « ٢١ر٣٦٨ «
	« قنا « ٣٦ر٨١٩ «
	« أسوان « ٤٩ر٦٩٨ «

كذلك نثبت البيان التالى الذى يبين علاقة نمو السكان بالأراضى البور(١) :

المديرية	نسبة البور للزمام فى المائة سنة ١٩١٧	نسبة الزيادة بين تعدادى ١٧ - ٩٢٧
المنوفية	٣ ٪	٣ ٪
الغربية	٤٠ ٪	٨ ٪
البحيرة	٣٦ ٪	٩ ٪
الدقهلية	١٦ ٪	١٠ ٪
الشرقية	٤٧ ٪	٦ ٪
القليوبية	٩ ٪	٦ ٪

والعلاقة بين الزيادة من جهة والأرض البور الميسورة الإصلاح من جهة أخرى ونسبة تزاحم السكان تظهر جليا فى المراكز وخصوصا فى مراكز شمال الدلتا ، وفيما يلى بيان يبين نسبة الزيادة فى مراكز الغربية ونسبة الزيادة فى مراكز المنوفية للموازنة :

(١) كتاب الدكتور السيد صبرى (تحليل الاحصاءات)

مراكز المنوفية	نسبة البور للزمام في سنة ١٩١٧	نسبة زيادة المشتغلين بالزراعة بين سنة ١٩١٧ - ١٩٢٧
تلا	١ ٪	١٧ ٪
قويسنا	٥ ٪	١٠ ٪
منوف	١ ٪	١٠ ٪
أشمون	٥ ٪	١٢ ٪
شبين الكوم	١ ٪	١١ ٪
مركز الغربية		
شربين	٦٥٪	٧٦ ٪
البرلس	٩٠٪	١٠٨٪
كفر الشيخ	٤٤٪	٤٢ ٪

من هذا نستنتج أن مراكز مديرية الغربية والتى بها أماكن مستصلحة أو قابلة للاصلاح بسهولة يزيد سكانها بنسبة أكبر من متوسط زيادة السكان ١٦ ٪

وذلك يرجع إلى الهجرة إلى تلك المناطق .

ونحن إذا أمكننا أن نستصلح جزءا من الأرض البور(١) فى كل سنة لأمكن التخفيف من ازدحام السكان فى الأماكن الكثيفة . ويمكن ذلك بتأمين وصول مياه الرى وإدخال الوسائل الحديثة لتحسين الصرف حيث ثبت مما استعرضناه أن هذه المناطق أصبحت أهم منفذ لزيادة السكان المطردة فى الوجه البحرى .

وضرورة الإسراع فى إصلاح هذه الأراضى البور تبدو جلية عند ما نتبين أن نسبة زيادة المساحات المنزرعة فى الوجه البحرى عموما تقل

---

(١) تبلغ جملة الأراضى المنزرعة الآن حوالى ٥ر٥ مليون من الأفدنة ، وأقصى زيادة فى مساحة الأراضى التى يمكن إصلاحها وتدبير المياه لها فى حدود مشروعات الرى الحالية من نصف مليون . وهذه الاحصائيات مأخوذة من محاضرة وزير الزراعة فى فبراير سنة ١٩٤٤ ألقاها بدار الاتحاد المصرى الانكليزى

كثيرا عن نسبة نمو سكانه وعن نسبة زيادة الطبقة الزراعية على وجه الخصوص (فى الفترة من ١٩٠٧ - ١٩٢٧) فزيادة السكان ٢٠ر٧ فى المائة وزيادة الطبقة الزراعية (الذكور) ٣١ر٧ فى المائة بينما الزيادة فى المساحة المنزرعة كان ١٢ر٥ فى المائة .

بعض المحاولات التى عملت لاستعمار بعض المناطق فى شمال الدلتا :

ومن المحاولات التى عملت محاولة استعمار « بيلا » و « شلما » مركز كفر الشيخ فلقد اتفق اللورد كتشنر العميد البريطانى فى ذلك العهد مع مدير الغربية (محمد محب باشا) على تشجيع الهجرة من مديرية المنوفية إلى تلك الجهات . وتتلخص الإجراءات التى اتبعت فيما يأتى :

(١) تقسيم الأراضى إلى قطع مساحتها حوالى ٥ أفدنة

(٢) بناء منازل صغيرة لكل مستأجر

(٣) إيجار الأرض والمنزل لمستأجر واحد بإيجار بسيط فى الثلاث السنوات الأولى ومقداره قرش صاغ واحد فى مستعمرة بيلا وعشرة قروش فى مستعمرة شلما

(٤) تجدد الإجارة لمدة ١٠ سنوات فى مستعمرة بيلا ولمدة ١٥ سنة فى شلما وذلك نظير إيجار قدره ١٠٥ قرشا فى المستعمرة الأولى فى السنة للفدان الواحد و ٧ جنيهات سنويا للأطيان والمنزل فى المستعمرة الثانية . ويضاف فى الحالتين قيمة أخرى عن كل فدان بصفة إيجار إضافى تعادل الضريبة التى تكون مقررة حينئذ على الأراضى التى تعد من نوع هذه القطعة فى نفس الجهة .

وتجديد العقد بعد الثلاث السنوات الأولى لا يكون إلا لمن ثبت أنه أصلح الأرض . أما من لم يقم بذلك فلا يجدد له العقد .

(٥) إذا قام المستأجر بسداد الإيجار بلا تأخير فى مدة العشر السنوات أو الخمسة عشر عاماً الأولى وقام أيضاً بزراعة الأرض بكيفية ترضى الحكومة فالحكومة تجدد الإيجار معه لباقى مدة حياته باعتبار إيجار الفدان الواحد

معادل قيمة الضريبة التى تكون مقررة حينئذ على الأراضى التى من نوع القطعة المذكورة فى نفس الجهة . وفى مستعمرة شلما تكون قيمة الإيجار للفدان ٣٠ قرشاً زائد الضريبة .

هذه هى أهم الشروط وهى فى الواقع شروط مغريه وتشجع على الهجرة والإقامة لأنها ستساعد الفلاح على التملك تقريباً لأن القيمة الإيجارية زهيدة وهذه الطريقة تساعد على إيجاد طبقة متوسطة تساعد على رقى المجتمع المصرى .

ولقد بدىء بتنفيذ هذه الشروط فى سنة ١٩١٣ فى بيلا وفى سنة ١٩١٤ فى شلما .

ولقد كانت هذه الطريقة مجدية فلقد أمكن بواسطتها نقل ١٤١ أسرة إلى بيلا فى مساحة قدرها ٧٠٥ فدان — ونقل ١٨٠ أسرة إلى شلما فى مساحة قدرها ٩٤٠ فدان (هذا هو المثبت فى عقود الإيجار فى مصلحة الأملاك) ومنه نرى أن هذه الطريقة كانت ناجحة .

ولقد قامت وزارة الأوقاف بطريقة مختلفة لتشجيع الهجرة إلى تفاتيشها الموجودة فى شمال البحيرة والغربية . فكانت تنقل الأشخاص وأقاربهم مجانا ممن يرغبون إلى منازلها بالتفاتيش وتؤجر لهم بإيجار بسيط نسبياً . وكانت تعطى المكافآت لمن يتمكن من نقل عدد معين من الأشخاص إلى تفاتيشها المذكورة فكان الموظف يحاول بقدر الإمكان أن يغوى الأهالى على النزوح إلى تلك الجهات وكانت الأهالى تجد فى وجود موظف من نفس البلد معهم فى تلك التفاتيش أكبر مشجع لهم على المكوث فى تلك الجهات .

وإنا نرى لكى تكون الهجرة ناجحة ومجدية أن تتبع الطرق الآتية :

(١) أن نقوم أولا باستصلاح جزء معين من الأرض وإذا لم يكن هذا ممكنا نبدأ أولا باستيطان الجهات المستصلحه .

(٢) أن تعطى الأراضى للمستأجرين بقيم أقل من القيم التى تعطى بها لسكان تلك الجهات الموجودة بها الأراضى المراد الهجرة إليها .

(٣) أن تساعد على إيجاد الأمن ونشر الطمأنينة فى تلك الجهات المراد الهجرة اليها فلقد ثبت أن كثيراً من الجهات فى مديرية البحيرة تنزح عنها المهاجرين ثانياً بسبب عدم وجود الطمأنينة الكافية على محصولاتهم ومواشيهم بل وعلى أنفسهم .

(٤) أن نسهل للمستأجرين الذين يظهرون كفاءة وحسن استعداد لتسديد الإيجار وإصلاح الأرض بعد فترة معينة .

(٥) أن نعمل على سهولة رى وصرف تلك الجهات كما نعمل على ربط تلك الجهات بالجهات المأهوله بالسكان بواسطة السكك الحديدية والطرق الزراعية .

(٦) أن نشجع ذوى الملكيات الصغيرة « وهم الغالبية العظمى » على التملك .

فنشجع الذين يمتلكون أقل من فدان « وهم نحو ١٫٧٧٧٫٨٢٨ مصرى على الهجرة والتملك لأطيان أكثر اتساعا فى الأماكن غير المزدحمة » .

(٧) أن نعمل بقدر المستطاع على أن يكون المنقولون من بلد واحدة موجودين فى منطقة واحدة وإذا أمكن أن يكون هناك موظف من نفس البلد أو البلد المجاورة كان ذلك سبباً فى تشجيعهم على الإقامة ويمكنهم من بث شكواهم فى بادىء الأمر فيتعرف حاجتهم ويا حبذا لو كانت بينهم صلة نسب أو قرابة ليكونوا قوة يمكن أن تساعد بعضها بعضاً .

(٨) أن نساعدهم على الاتصال بأهليهم مرة أو مرتين على الأقل فى السنة بدون أجر إذ أن فى اتصالهم بأهلهم وذويهم ما يشجع هؤلاء الأقارب على أن يحذوا حذوهم عند ما يرونهم يعيشون عيشة أحسن من عيشتهم ويتمتعون بمزايا لا يجدونها فى بلادهم . ولعل فى وجود الوحدات الزراعية التى تقوم بإنشائها الآن وزارة الزراعة فى مناطق مختلفة أكبر مشجع على دراسة تلك المناطق والوقوف على حاجاتها إلى أيد عاملة أو زيادة تلك الأيدى العاملة على حاجاتها والحث على الهجرة من المناطق المزدحمة .

الفصل الرابع

التأمينات الاجتماعية

ضد البطالة وبورصات العمل

أولا : التأمينات الاجتماعية ضد البطالة :

يقول « بيفردج » إنه حتى إذا نجحنا فى معالجة البطالة وأمنا شرورها ، فانه تبقى عندنا البطالة العادية ، يبقى عندنا الفقر والبؤس والشقاء الذى يصاحب بطالة العمال بسبب تقدم السن أو العجز عن العمل لعاهة أو مرض أو تشوه جسمى أو لأى سبب آخر من الأسباب العادية .

١٢١ ـ وجوب حماية العامل

لهؤلاء المساكين يجب أن يكون عندنا نظام يقيهم شر الحاجة ويقى أولادهم شر التشريد ويكفل الجماعة التى تقع أنظارها على الفقر الشنيع والبؤس المزرى بالكرامة الإنسانية ، لهؤلاء يجب أن يوجه نظام التأمين والإعانة .

فليس هذا النظام ضروريا فقط ليحفظ العمال فى وقت البطالة الناتجة عن الضيق الاقتصادى ، بل هو ضرورى أيضا ليحفظهم عند تعطلهم عن العمل بسبب المرض أو تقدم السن .

١٢٢ ـ ادخال نظام الاعانة والتأمين فى مصر

ويقول مستر « هارولد بتلر » فى تقريره سنة ١٩٣٤ « إن نظام الإعانه والتأمين من جانب الدولة هو من غير ريب تدخل فى عمل القوى الاقتصادية ولكن التجربة دلت على أنه تدخل لا تدعو إليه حاجة اجتماعية فحسب بل وتدعو إليه منفعة اقتصادية » .

ونرى مع بعض اقتصاديينا المصريين ، أن من الأفضل إدخال هذا النظام فى مصر والاستعانة فى تنظيمه بما يجرى عليه العمل فى انجلترا وهى بلاد مولده ويمكن الاستفادة بالنظام الذى اقترح فى أمريكا ويتضمن إنشاء صندوق الإعانة ضد البطالة فى كندا وجنوب افريقيا والسويد .

ويرى مستر « بتلر » ان التوسع فى نظام التأمين ضد البطالة وإدخاله فى كثير من البلاد واعتباره كواجب قومى يدل على تزايد الإحساس بضرورة التأمين الاجتماعى .

وأحسب أن إدخال هذا النظام فى مصر يؤدى إلى تحسين مستوى العمال ويقيهم شر الحاجة الطارئة ويحمى حياتهم من التقلقل ويضفى عليها الطمأنينة بقدر الامكان .

وبعد فالتأمين الاجتماعى ليس فى الواقع علاجا لأسباب البطالة وإنما هو تقليل لشرورها .

وقد وضع مستر « رونالد دافيسون » فى سنة ١٩٢٩ كتاباً قيما جعل عنوانه العاطلون : السياسة القديمة والجديدة « استعرض فيه بدقة وإفاضة التدابير التى اتخذت فى بريطانيا العظمى لمعاونة العاطلين من سنة ١٩٠٩ حتى سنة ١٩٢٩ وأعتقد أن الاستعانة بمثل هذا المؤلف وغيره من المؤلفات القيمة مجدية عند التفكير فى وضع أساس نظام مشابه فى مصر .

ا ـ اشتراك النساء فى أعمال الرجال

ولا نرى بدآ من الإشارة فى إيجاز إلى مسألة مشاركة النساء فى أعمال الرجال ولا سيما بعد أن أخذت مظهراً واسعاً واندلعت دائرة قبول الفتيات فى كليات الجامعة واشتغال غالبيتهن بالأعمال العامة بعد التخرج وهى نسبة ما زالت آخذة فى الازدياد عندنا .

١٢٣ـ طبيعة عمل المرأة

والواقع أنه من الخير أن يقتصر عمل المرأة على وظائفها الطبيعية ، وما تصلح لأدائه خيراً من الرجل . أما اشتغالها بمهن الرجل ومزاحمتها إياه فى ميادين العمل والوظائف ، فأرى أن ظروف مصر الاقتصادية وتقاليدها لا تسمحان به .

إن تعليم المرأة واجب ، ولكن يجب أن يكون الهدف الأول من تعليمها إعدادها لتكون زوجة صالحة وأماً رشيدة لتنجب أولاداً صالحين ثم هناك أعمال البر والتمريض والمواساة التى يمكن للمرأة القيام بها لاتفاق روحها مع طبيعة المرأة .

١٢٤ـ تشجيع الزواج

ويتصل بهذه الغاية تشجيع الزواج والتمكين للعائلة ، وهى مسائل يتداخل بعضها فى بعض ، وأرى فى إنشاء وزارة الشؤون الاجتماعية اتجاها طيبا نحو العناية بهذه المسائل التى تبدو اجتماعية محضة ، وهى فى الواقع عظيمة الأثر فى الشؤون الاقتصادية .

لقد قال الأرل بلدوين رئيس وزراء انجلترا السابق فى مجلس العموم البريطانى : « إن فى البلاد شعوراً قويا بأن كثرة عدد الرجال المتعطلين عن العمل ناتج عن كثرة النساء اللواتى دخلن دوائر الأعمال » .

ولا نريد من هذا أن نقارن بين مصر وانجلترا ، فان اشتراك المرأة فى أعمال الرجل عندنا ما يزال ضئيلا نسبيا ، ولكننا نذكره لندل على أن ترك المرأة تشارك الرجل فى أعماله يؤدى مع مرور الزمن إلى تعقيد مشكلة البطالة ، وفى الوقت ذاته يهدد كيان الأسرة ويقضى على العائلة بالخراب (١)

ولقد عرض حضرة الشيخ المحترم أحمد رمزى بك مشروع

---

(١) راجع فى هذا البحث القيم الذي كتبه الأستاذ محمد زكى عبد القادر عن البطالة ص ٢٦ — ٢٨

قانون على البرلمان المصرى من شأنه حرمان المرأة من الاشتغال بمهنة المحاماة حتى لا تزاحم فى ذلك الرجال (١)

ورغم أن هذا المشروع أثار ضجة كبيرة فى الأوساط النسائية إلا أنه يدل على بدء اتجاه اجتماعى جديد لإقرار الأمور فى نصابها الصحيح .

وإليكم رأى آخر لرجل قانونى واجتماعى كبير رأس رابطة الإصلاح الاجتماعى وهو سعادة محمد العشماوى بك فى حديث نشره فى مجلة آخر ساعة فى يناير سنة ١٩٤٤ قال :

إن اشتغال المرأة بالمحاماة خروج على العرف والدين والأخلاق والطبيعة ... طبيعة المرأة التى تتحدى السماء فتخرج الى ميادين الحياة العامة لتنافس الرجل فى كل ميدان وتزاحمه فى كل عمل .

إن المرأة يا سيدى قد خلقت لتكون زوجة ... زوجة أولا وأما وربة بيت ... ويصح أن تشتغل بالطب أو التمريض ولا شىء غير ذلك !

أما أن تسعى للمساواة بالرجل ، فهـــذه شرعة المدنية المادية التى لا تتناسب مع عاداتنا وأخلاقنا وتقاليدنا ... لقد كان فى استطاعة الله أن يخلق الرجل فقط ، ثم يخرج من أضلاعه المرأة بلا زواج ولا ولادة ولا تربية ... !

ولكن حكمته شاءت أن يكون للذكر عمل وللمرأة رسالة ، واختلاط الحياة بين الإثنين خرق لقوانين الطبيعة ، بل عصيان لإرادة الله !

ثم قال : هل تعلم أن لى ابنة قد نالت ليسانس الحقوق ... ثم توظفت ؟ ... ولقد توظفت فى منزل زوجها فقط !

ولو اخترت لابنتى وظيفة غير هذه لخرجت بها عن استعدادها الفطرى

---

(١) نظر هذا القانون ونجحت المرأة فى الحصول على موافقة البرلمان على اعطائها حق الاشتغال بالمحـاماه . وفى الوقت نفسه رفض بالاجماع اعطائها حق التصويت فى الانتخابات .

ولجعلت منها جنديا ضعيفا فاشلا تحالفه الهزيمة فى ميدان المحاماة !

وكل امرأة تشارك الرجل فى ميدان الحياة العامة ليست امرأة ... بل هى معول يهدم كيان المجتمع ، ويحطم البيت ... لقد قلت هذا منذ أعوام بعد بحث دام عدة أعوام وسأقوله حتى أموت ! » وفى مقال آخر لسعادته :

« ... ولعل من الخير أن أسوق الحديث إلى النساء والفتيات خاصة ، فهن الآن فى مفترق الطرق ، أصبح الكثير منهن بعد الجهل والحجاب مثقفات متصلات بأشتات العلوم والمعارف ، فعليهن أن يخترن رسالتهن فى الحياة ، وقد وفقنا بحمد الله الى الاقتناع بضرورة إعداد المرأة إعدادا يختلف عن إعداد الرجل ، وأملنا أن نرى جامعة الفتاة لإعداد الفتاة لرسالة الفتاة . فلو حشرنا الفتى والفتاة فى ميدان واحد خرب الميدان الآخر ، ميدان الأسرة ، وإذا أهمل البيت قامت المتاعب واعوج التفكير وساءت الحياة ، وكثيراً ما قرأنا لأعاظم الكتاب قولهم : إن كان لنا فضل فى هذه الكتب التى ألفناها ، فلزوجاتنا أو أمهاتنا أو أخواتنا نصفه ، وهم لا يعنون بذلك أن زوجاتهم أومن إليهم اشتركن فى التأليف ، ولكن بفضلهن تمكنوا من الإنتاج المنظم فى ظل حياة هادئة طيبة سعيدة . والفتاة حين تتعلم للمصنع أو للعمل تترك البيت خرابا والأسرة أنقاضا . وحين تتعلم للأمومة وللزوجية تشرف على بقاء تلك الخلية الحية ، وهى الأسرة . وتعمل على إصلاحها والارتفاع بها إلى المستوى الأعلى ، فان فاض نشاطها فلتصلح الأخلاق فى بيئتها ، ولتكن رسولا ينشر الهداية فيما حوله ، على أن العمل لإصلاح الأسرة يستنفد كل وقت ويستغرق كل نشاط ، فان الأسرة ليست غرفة تنظم وطعاما يطهى وملابس تغسل وطفلا يستحم ، ولكنها معنويات واسعة متفرعة ، فمن مهنة الزوجة الصالحة أن تعرف كيف توجه الزوج ، وكيف تشعره أن الحياة ومصاعبها أمر ميسور بالإيمان والإقدام ، فيجد ذلك الزوج منزله مرفأ يستريح إليه لا مجمع مشكلات تنتظره ليغوص فى حلولها . وإذا حملت الزوجة أو ولدت أو أينع طفلها فان الفرصة أمامها

سانحة لتكون مربية كاملة توجه الطفل توجيها يجعله فى غده رجلا كاملا . وإن طفلا واحداً لكاف أن يشغل وقت أمه ونشاطها وجهدها ، فكيف بنا والأمهات عندنا بحمد الله كما قيل فى الأثر « خيركن الودود الولود » . ولو ترك الأطفال للخدم والمربيات المأجورات لنشأوا كما قال أحد الكتاب : « خدما فى روحهم وعقولهم » سراة فى ملابسهم وأجسامهم ... فلتؤثر المرأة لنفسها طريق الخير والإصلاح الحق وهو القيام على بناء الأسرة ولتدع للرجل (طريق كسب القوت والبناء المادى والتوجيه العام) ... وإنى لآمن إيمانا وثيقا بأن توجيه المرأة هذه الوجهة حقيق أن يثمر للأمة من شجرة الأسرة ثمرات طيبة ترفع من شأن الوطن وتعلى كلمته (١)

ب ـ الحد من هجرة الريفيين

ومن المجمع عليه لتفادى البطالة وقف هجرة الريفيين إلى العواصم واحترافهم أحط المهن ، بل لجوئهم إلى التشرد والإجرام ، ولقد خطت الحكومة المصرية خطوة طيبة فى هذا السبيل ، فأصدر صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا الحاكم العسكرى أمراً عسكرياً يقضى بإعادة هؤلاء المهاجرين إلى بلادهم ، ولكى يأتى هذا الأمر بالثمرة المرجوة ، وتقف هذه الهجرة وقوفاً طبيعياً نرى :

أولا : العمل على زيادة الإنتاج الزراعى بالوسائل التى تراها الحكومة

ثانياً : رفع أجر العامل الزراعى لكى يتمكن من الخلود إلى الأرض الطيبة .

ثالثاً : قصر المساحة المؤجرة لكل ذى أسرة فى الريف على عشر فدادين

---

(١) أنظر مقال العشماوى بك المستشار الملكى ونائب رئيس رابطة الاصلاح الاجتماعى المنشور فى مجلة وزارة الشؤون الاجتماعية فى العدد السادس السنة الخامسة يونيو سنة ١٩٤٤

وبهذا تتمكن كثير من الأسر الريفيـة من البقاء فى الريف وعـدم الهجرة إلى المدن .

رابعاً : تمرين الفلاحين على النحالة وتربية دودة القز بوساطة خبراء أكفاء فى هاتين الصناعتين المهمتين .

وبهذه الوسائل الأربع يمكننا وقف الهجرة الريفيـة وتشرد الريفى فى العواصم .

خامساً : تشجيع حركة التعاون لتتضامن رؤوس الأموال الصغيرة فى تغذية الفلاحين بوسائل الإنتاج اللازمة للزراعة من حيوانيـة وآلية فضلا عن البذور وحسن تصريف محاصيلهم بعد جنيها .

سادساً . تشجيـع فتح مناطق شمال الدلتـا الواسعة وأقطاعها لصغار الفلاحين لتـكون بمثابة المصارف الطبيعيه للجهود البشرية الزائدة على حاجة الأقاليم الزراعية الأخرى المزدحمة بالسكـان حتى تجد الأيدى المتعـطلة منصرفة لنشاطها فى جهات أخرى . تستطيع تعميرها وتعميم الرخاء الزراعى فى أرجاء جديدة من القطر .

ج — الوسائل التى تساعد على تحسين أحوال العمل فى مصر (١)

ذكرنا أن حركة العمال فى الميادين المختلفـة للانتاج تطورت فى بلاد الغرب تطورا كبيرا كان متأثرا بالأحوال الاجتماعية الملابسة لتلك التطورات .

وقد كان من شأن هذا التطور المشترك أى التطور الاجتماعى والتطور العمالى أن أحدث تحسينا فى محيط العمال من حيث الوسائل التى يزاولون بها

(١) اقتبسنا هذا البند من بحث طريف للأستاذ ابراهيم الغطريفى مدير إدارة التحكيم بمصلحة العمل نشرته مجلة الشئون الاجتماعية فى عدد يونيو سنه ١٩٣٢

أعمالهم والنظام الذى يستظلون به عند مباشرتهم لهذه الأعمال ثم تحسينا فى أحوالهم العامة .

ولقد كان هذا التطور بنوعيه بطيئا فى مصر فجاءت آثاره بطيئة وضعيفة تبعا لذلك ويرجع هذا الأمر إلى أن حالة العمل فى مصر تتميز بكثرة الأيدى العاملة فى المحيط الزراعى حيث يبلغ عددها حوالى ٦٠٪ من مجموع العمال حسب إحصاء سنة ١٩٢٧ ، ويزيد عن هذه النسبة بعد ذلك وهذا العدد الكبير يتألف من أفراد لا يعرف منهم القراءة والكتابة إلا النذر الأقل .

وكان لهذا كله أثره فى عمال الزراعة وعمال الصناعة سواء بسواء ويرجع ذلك إلى أن مقياس نمو الصناعة هو الإنتاج الصناعى ومقياس ازدهار الإنتاج الصناعى هو الإقبال على هذا الإنتاج والطاقة الكافية لاستهلاك المنتجات ، وبالطبع ما تزال طاقة الاستهلاك فى مصر محدودة ، لأن عدد الزراع وعائلاتهم يكاد يكون الأغلبية الساحقة لعدد السكان جميعا ، وهذا العدد آخذ فى الازدياد بينما أداة عمله الحقيقية ، وهى الأرض المنزرعة ثابتة بل آخذة فى النقصان إذ أن مساحة الأرض المنزرعة التى يملكها الأفراد كانت فى سنة ١٩٣٠ (٤٦٦٥٥٥ر٥ فداناً وفى سنة ١٩٣٧ ٢٨٥١٦١ر٥ فدانا) وإذن لابد من بذل جهود جبارة فى محيط العامل الزراعى لتحسين حالته ، وبالتالى لتحسين حالة العمل الصناعى ولتحسين حالة الإنتاج بصفة عامة .

١ — بعض الوسائل لتحسين العامل الزراعى :

قد يحصل التباس بين تحسين حالة العامل الزراعى وبين تحسين أنواع المحصولات الزراعية أو تحسين الريف بصفة عامة وذلك لأن التحسين الذى

يتصل بالعامل الزراعى هو التحسين الذى يتأثر به هذا العامل مباشرة ويظهر أثره فى عقله ودخله ، فيعرف القراءة والكتابة وبعض المعلومات العامة ، فيتمكن من الاحتفاظ بجسمه سليما بعيدا عن الأوبئة وجراثيم الأمراض ثم يتفاعل تحسين الدخل مع تحسين حالته فيكون العامل قادرا على اختيار نظام صالح يتناسب مع القواعد الوقائية والصحية فى المسكن والملبس .

ويلى تحسين حالة العامل الزراعى التحسين الذى يتصل بالريف عامة وكذلك تحسين المحصولات الزراعية ، فذلك التحسين أضعف الأنواع اتصالا بالعامل الزراعى لأنه أكثر ما يساعدنا . انما يساعد المالك ذا الملكية الواسعة على انتقاء بذوره وملاحظة مزروعاته ، وحفظها من الآفات ثم تيسير السبل لتصديرها وضمان عدم مزاحمة المحصولات الأجنبية لها .

ومن الغريب أن الجهود التى عملت فى ميدان الزراعة تتدرج من حيث الكثرة تدرجا يتمشى بنسبة عكسية مع اتصالها المباشر بالعامل الزراعى

فلقد عنى التشريع كثيرا بتصدير بعض الأنواع وإباحة تصدير البعض الآخر ومراقبة بذور التقاوى أو مراقبة تصدير الحيوانات كما عنى كثيرا بتنظيم العزب بما يكفل لها استتباب الأمر فيها ، وتيسير وسائل الرى والصرف وما إلى ذلك ولاشك أن هذه ميادين يجب أن تطرق ولها أهميتها ، إنما يجب أن يسايرها أيضا التحسين فى النواحى التى تتصل بالفلاح مباشرة حتى يكون التحسين فى الزراعة شاملا تحسينا للفلاح ، وتحسينا للقرية ، وتحسينا لأصحاب الأطيان .

٢ — ما الذى يمكن عمله لتحسين العامل الزراعى

ا — لابد أن يبدأ فى التغلب على الأمية الشائعة بين السكان (١) فى أقصر

(١) بدأ معالى فؤاد سراج الدين باشا تنفيذ مشروع « مكافحة الأمية » ووضع الأسس لمحاربتها والقضاء عليها . وقد تناول بحث حالة الأميين وعددهم ووسائل تعليمهم وخطط الدراسة وأماكنها والهيئات التى سيقوم على اكتافها تنفيذ المشروع وغير ذلك وانتهى الى وجوب تعليم كل أمي فى سن الثانية عشر وأن ينتهى عند سن الخامسة والاربعين وان يتناول المشروع طوائف الأميين سواء أكانوا عمالا صناعيين أو زراعيين أم .. الخ . وسيكلف تنفيذ هذا المشروع خزانة الدولة ثلاثة ملايين من الجنيهات ستصرف على أربع سنوات وهى مدة تنفيذ المشروع

١٢٥ ـ مكافحة الأمية

وقت وبأبسط الوسائل على أن لا يوضع العبء كله على الحكومة إنما تجند فى سبيل ذلك جميع القوى فيكلف كل صاحب عزبة بالقضاء على الأمية بين مزارعيه ويقوم طلاب المدارس الثانوية والجامعة بالمساهمة فى هذ المشروع الجليل على أن يكون ذلك عملا أساسيا بالنسبة لبرنامج نشاطهم المدرسى، كل منهم فى المحيط الذى يتيسر له الإقامة وقضاء العطلة فيه، على أن يكون ذلك بطرق مبسطة لا كلفة فيها، وأن يصحب مقاومة الأمية العمل على نشر بعض المعارف العامة التى تنمى الإدراك وتوسع مدى التفكير. وهذه المعارف

١٢٦ ـ تثقيف الشعب

قد يكون نشرها أكثر أهمية بين العمال فى المدن، على أن تضطلع بهذا الجهد أيضا جمعيات تتكون لنشر الثقافة العامة، وتتألف من الشباب المتعلم سواء من قارب على الانتهاء من دراسته العالية أو من فرغ منها فعلا.

وقد كانت هذه الدروس الشعبية منتشرة فعلا قبل الحرب العظمى الماضية فى القاهرة وفى بعض المدن الأخرى، وكان قائما بها بعض أعضاء نادى المدارس العليا حينذاك بمعاونة غيرهم، وقد يكون فى بعث هذه الفكرة من جديد على نمط أوسع مما يساعد كثير على تثقيف الشعب ومحو الأمية.

١٢٧ ـ تشجيع الاقامة فى الريف

ب ـ اذا ما أمكن تزويد عامة الشعب ولاسيما جمهور المزارعين بمعرفة القراءة والكتابة وبعض المعارف العامة، وجب أن تشجع الإقامة فى الريف ولاسيما بين من يرتقب الخير من وجودهم فيه، فسكان الريف كما ثبت من الاحصائيات آخذ عددهم فى الإزدياد، وهذه الزيادة منصبة على جمهور الفلاحين بينما فريق الملاك وفريق الشباب المتعلم اعتاد أن ينصرف عن الإقامة فى الريف فكان انصرافه عاملا هاما فى تأخره سواء من الناحية المادية أو الأدبية.

١٢٨ ـ الغرض من الاقامة فى الريف

واذا أردنا أن نشجع الملاك والمتعلمين على الإقامة فى الريف، فإننا نقصد من ذلك أن يقيموا فيه ليعملوا لا لمجرد الاستمتاع بجماله والهرب من ضوضاء المدن فتكون الإقامة فيه مؤقتة ومرهونة باغراض الاستجمام والراحة ولذا يجب على من يقيم فى الريف ما يأتى.

١ ـ أن يساهم فى الجهود الطبيعية فيه فيمتلك أرضا معدة للزراعة سواء زراعة

الفاكهة أو الخضر أو النباتات أو يشتغل بتربية الماشية .

٢ — أن يعيش فى الريف كما يعيشون الفلاحون حتى يتاح له أن يشعر بشعورهم وأن يندمج فيهم ، ومن الغريب أن العادة جرت على ألا يوجه إلى الريف من أبناء الملاك أو من شباب المتعطلين إلا من أصبح لا يصلح للحياة فى المدن لنقص فى استعداده العلمى أو الخلقى . وهذا خطأ شائع لأن النجاح فى القرية يتطلب جهداً لا بعد أن يكون صاحبه على درجة من النضوج تمكنه من أن يزاول الزراعة وما تستلزمه من قواعد الفلاحة ومن أصول البيع والشراء والخبرة بالأسواق والوقوف على أنواع الماشية وطرائق تربيتها كما أن عودة بعض الملاك إلى الريف فى سن متأخرة بعد أن يكونوا قد أمضوا حياتهم فى المدن ، فأخذت منهم عصارة جهودهم وخلاصة قوتهم المفكرة لا يستفيد منها العائدون ولا يستفيد منها أهل الريف لأن شعور هؤلاء فى الريف سيصبح شعور من أنجز مهمته فى الحياة ؛ فأى جهد جديد يصبح اكثر من طاقته ؛ كما ان اتخاذ وسائل جديدة للحياة قد يكون متعذراً فى هذه السن .

فالخير إذن أن نقبل على السكنى فى الريف واستثماره والعيش فيه الملاك كبارهم وأوساطهم ، وكل قادر على العمل فيه عملا يزيد من الثروه الزراعية ويفتح ميدانا لجهود العمال الزراعيين .

بهذا يرتفع مستوى الريف وتزداد خيراته وتصان الثروات المودعة فيه ، وتأخذ فى النمو ؛ ومن ناحية أخرى يخف الضغط على المدن ويترك العمل فيها من أعوزته وسائل العيش فى الريف .

١٢٩ — الصناعات الزراعية

تشجيع الصناعات الزراعية : وسيكون إقبال هذه العناصر الميسورة الحال المستنيرة مدعاة إلى التفكير فى مشروعات زراعية تصلح أداة للكسب وأقرب هذه المشروعات إلى الزراعة وتربية الماشية الاهتمام بالصناعات الزراعية (١) وما يتصل بها من مستحضرات الألبان وتجفيف الفاكهة

(١) أنشأ معالى فؤاد سراج الدين باشا أيام أن كان وزيرا للزراعة قسما خاصا للصناعات الزراعية مما يبشر بانتعاش هذه الصناعات فى الأوساط الزراعية وتكون مصدر خير للجميع .

واستخراج الزيوت ، وهذه الصناعات جميعها لا زالت تكون جانبا هاما من وارداتنا ، وقد لوحظ أن بعض هذه الصناعات التى أقيمت على مقربة من الأرياف تمكنت من الاستعانة بكثير من عمال الزراعة ، بعد أن مرنوا على القيام بها لقاء أجور زهيدة إذا قيست بأجور الصناعات الأخرى البعيدة عن الأرياف .

ولاشك أن قلة الأجور ميزة اقتصادية هامة تساعد على القيام بالصناعات المختلفة فإذا تم لسكان الريف أن يصلوا إلى قسط من المعرفة والتعليم وإذا تحقق للريف أن تعمره طبقات الملاك ، وفريق من الشباب المستنير وجب أيضا أن يحظى بتحسين مادى يمكنه أن يعيش عيشة تكفل له المحافظة على صحته ، وللتحسين المادى وسائل قد يكون من أهمها :

١٢٧ — وسائل تحسين الريف

١ — العناية بالإكثار من نشر الملكيات الصغيرة بين الفلاحين حتى يتسنى إيجاد طبقة من الملاك الصغار الذين تسمح لهم طبيعة حياتهم بالعمل بأنفسهم فى الزراعة ، وقد يكون ذلك متيسرا عند بيع الأطيان البور وتوزيعها على صغار الملاك بشروط سهلة .

٢ — تنشيط الجمعيات التعاونية والعمل على تبسيطها سواء فى تكوينها أو فى طريقة إجراء حساباتها بحيث تتمشى مع بساطة الحياة فى القرية وبساطة معلومات المشتركين فيه والقائمين بها .

٣ — أن يقوم الملاك ولاسيما كبارهم بقسط وافر من الإصلاح فى الريف سواء من تلقاء أنفسهم أو بدافع من الحكومة ، فعليهم أن يتعاونوا فى جميع ما يعود على عمال الزراعة بالتحسين سواء من الناحية الأدبية أو الصحية أو المادية ، ولهم بأصحاب المؤسسات الصناعية أسوة حسنة ، فإن كثيرا من رجال الصناعة يهيئون لعمالهم الوسائل الصحية والوسائل المادية التى تساعد على رفع مستوى العمال صحيا وأدبيا .

٤ — العمل على تحسين متوسط أجور العمال الزراعيين ، على أن يكون ذلك مقترنا بملاحظة أسعار الحبوب حتى تتمشى الأجور مع أسعار المواد الغذائية .

وربما كان فى مقدورنا — لو أنشأنا مجالس إقليمية يمثل فيها الملاك وصغار المزارعين ويرأسها مندوبون من الحكومة للنظر فى أجور عمال الزراعة وأسعار الحبوب — أن نرفع عن كاهل الفلاحين عبئا فادحا ، ونزيل ما نراه الآن من التناقض الكبير ، حيث ارتفعت أسعار الحبوب وظلت أجور الفلاحين على انخفاضها السابق .

وقد سبقنا فى اتخاذ هذه الوسائل أكثر البلاد الأجنبية حتى غير الزراعية منها وفى مقدمة هذه البلاد انجلترا ، حيث أصدرت قانون إنتاج الحبوب فى سنة ١٩١٧ وهو ينص على بعض ما أشرنا إليه .

تحسين حالة عمال الصناعة فى مصر :

ذكرنا أهم الوسائل التى تساعد على تحسين حالة العامل الزراعى . ولا شك أن لذلك أثره فى تحسين حالة العامل الصناعى بطريق غير مباشر ، وهذا التحسين يجب أن يبدأ أيضا بتحسين حالة العامل من الناحية الأدبية ويكون ذلك بالعمل قدر الاستطاعة على مقاومة الأمية بين العمال ، وعلى إيصال بعض المعارف العامة والضرورية إليهم .

١٢٩ — تحسين مستوى العامل الأدبى

ولا شك أن تضافر قوى الحكومة وأصحاب الأعمال وجمهور الشباب المتعلم كفيلة بتحقيق هذين الغرضين على أتم وجه ، وبأكثر الوسائل اقتصادا إذ بغير هذا التحسين الأدبى لا يمكن مطلقا أن يصل العمال إلى تحسين مادى وحتى لو وصلنا إلى رفع مستوى العامل المادى مع بقاء مستواه الأدبى منخفضا لما أفاده ذلك شيئا .

ومن المزايا التى تعود على العامل من تحسين المستوى الأدبى ما يلى :

(١) العامل المستنير أقدر من غيره على تفهم صناعته وحذقها ووفرة الإنتاج فيها .

(٢) وتمكنه استنارته من الأخذ بالوسائل الصحية التى تهيئها له

الحكومة أو صاحب العمل ، كما تمكنه أيضا من تذوق النظم الاجتماعية التى تضمنها التشريعات المختلفة سواء للصناعة نفسها أو للعمال .

(٣) العامل المستنير قادر على موازنة حالته المادية ولديه قابلية للادخار وللاقبال على نظام التعاون والتأمين ، وبذلك يكون أرسخ قدما فى الحياة وأبعد نظراً من العامل الجاهل .

(٤) العامل المستنير لديه حصانة من استنارته تحول دون أن يترك قيادته لغيره فتخلص الحركة العمالية ممن يستغلون جهل العمال ولا يمتون إليهم بصلة فيشوهون كثيراً من مظهر الحركة العمالية .

جـ — وسائل التحسين المادى :

للتحسين المادى بين العمال ناحيتان :

الناحية العامة — وتتناول العمل على تهيئة نظام صحى ملائم لهم سواء فى مصانعهم أو فى مساكنهم وتيسير معالجتهم ومعالجة عائلاتهم ثم العناية بتغذيتهم تغذية رخيصة ولكن تتوفر فيها العناصر اللازمة للمحافظة على صحتهم والشروط الواجبة لوقايتهم من الأمراض .

١٣٠ — تحسين مستوى العامل المادى

ولا شك أنه يكون من المتعذر أن تشتغل الحكومة بجميع هذه الأعباء ، وربما كانت الرغبة فى أن تشتغل لها مدعاة إلى تأخير الاستفادة من إدخال هذه النظم فى محيط العمال إلى الآن .

وإنما يجب أن يتعاون فى هذه الجهود الحكومة وأصحاب الأعمال وأن يشترك العمال أنفسهم فى كثير منها ، ولكن يبقى فقط على الحكومة أن تشتغل بالإشراف على إعداد هذه النظم وتوجيهها .

والناحية الثانية العمل على تحسين حال العمال المادية كأفراد ، وذلك بتحسين أجورهم ، وطبيعى أن موضوع الأجور موضوع شائك إذ أن تقديرها يتوقف على قدرة الصناعة على الدفع وعلى مستوى معيشة العامل



منظر لبعض العمال بمصانع سيد بك ياسين وهم يتناولون وجبة الغداء المكونة من خضار وأرز ولحم نظير قرش صاغ واحد يدفعه العامل

الذى يتقاضى هذا الأجر وعلى أثمان الحاجيات التى يحتاج العامل إلى شرائها واقتنائها ؛ وما من شك أن ترك تحديد الأجور إلى لجان إقليمية تتكون فى الأقاليم ويرأسها مندوب من الحكومة وتتألف من ممثلين للصناعة التى يراد تعديل الأجور فيها وممثلين لعمال هذه الصناعة أصح وسيلة لإمكان وضع قاعدة عادلة للأجور، وهناك طائفة كبيرة من العمال يترك تقدير أمورهم لفئة جشعة من المقاولين فيستغلون حاجة العمال إليهم أسوأ استغلال ؛ ونعنى بفئة المقاولين الذين يشرفون على الأعمال العامة سواء فى الحكومة أو فى الشركات الكبيرة كالقيام بأعمال النقل أو الاستغلال فى الأعمال الخاصة كحلج الأقطان والمقاول غالبا لا يعطى العمال إلا أجورا زهيدة ، بل ربما قصر ، إما لسوء تدبير فى العمل أو لخلاف بينه وبين صاحب العمل الأصلى أو طمعا فى مكسب غير شريف فى إعطاء جميع العمال أجورهم كاملة ، وكثيرا ما يكون ذلك سببا لإثارة مشاكل لا يمكن فى الغالب أن يؤدى حلها إلى نتيجة ، وقد لا يمكن التغلب على هذا إلا إذا ألزم صاحب العمل سواء أكان شركة أم فرداً بمسئولية تضامنيه مع المقاول فى الوفاء بأجور العمال على أن تكون أجوراً عادلة تتمشى مع ميزانية المقاول وأن يكون متضامنا أيضا فى كل ما يترتب للعمال من حقوق عند قيامهم بأعمالهم .

١٣١ — تنظيم العمل وتحديد ساعاته

وقد راعى كثير من الدول هؤلاء العمال ، فأوجدت انجلترا قانونا بتنظيم العمل فى المقاولات العامة ومنح العمال ؛ يوم راحة فى الأسبوع ووضع حد أدنى لساعات العمل .

هذان الأمران من الأمور التى بالغ فى المطالبة بها العمال ، وربما كان تقرير حق العامل فى يوم يستريح فيه من عناء العمل كل أسبوع مما يساعد كثيرا على تحسين حالة العامل الصحية ، ويمكنه من القيام بأعبائه العائلية كما قد يكون سببا فى إقباله على العمل بقوة ونشاط متجددين .

أما عن تحديد ساعات العمل ، فقد بدىء بتحديد ساعات لتشغيل النساء ثم الأحداث بصفة عامة فى بعض الصناعات وربما وضع حد أعلى لعدد الساعات

فى المصانع بصفة عامة أدعى لأن يقوم العمال بأعمالهم بغير إرهاق ماقد يكون ذا تأثير طيب على حالتهم الصحية ، وأن يوضع الاستثناء فقط لمن يريد أن يزيد على هذا الحد الأعلى على أن يكون ذلك راجعا إلى مشورة الحكومة .

د — مكافأة العامل عن مدة خدمته اذا استغنى عنه صاحب العمل

وهذا الحق لا تعترف به التشريعات فى أغلب الدول الغربية ، ولكنه حق مألوف وشائع فى مصر ، ويرجع هذا إلى أن الدول الأخرى أوجدت من أنظمة التأمين سواء كان ضد المرض أو الشيخوخة أو ضد البطالة ، مايكفل ترك مبدأ المكافأة ، كما أن عمال الدول الأجنبية على درجة من الاستنارة تمكنهم من الاستعانة بالتوفير المنزلى أو بالإشتراك فى جمعيات تعاونية ، وهذه وسائل قد يكون فى اتباعها مايجعل الحاجة ليست ماسة إلى مطالبة صاحب العمل بمكافأة عن مدة مزاولة العمل .

١٣٢ - تعويض العامل

وقد اقتصر المشرع فى قانون عقد العمل على تحديد نوع واحد من التعويض وهو تعويض العامل اذا استغنى عنه صاحب العمل دون أن يصدر منه انذار له بالاستغناء ، بينما ترك التعويض الذى ينشأ عن استعمال حق الاستغناء هذا بعد الإنذار إذا ترتب عليه أضرار ، إلى المحاكم تقدره مراعية نوع العمل وسن العامل ومدة الخدمة والعرف الجارى بعد تحقيق ظروف الفسخ

وربما كان من الخير أن يحدد التعويض حتى يقضى على الجزء الأكبر من شكايات العمال وحتى يكون هذا التحديد متمشيا مع ماجرى عليه كثير من المؤسسات الصناعية وأقرته الحكومة فى ذلك .

١٣٣ - تنظيم النقابات وأثرها

ويجب العمل على سرعة تنظيم النقابات رغم أنها موجودة فعلا فى مصر منذ أكثر من خمسة وعشرين عاما إلا أنها مضطربة فى تكوينها وفى أغراضها فنشأ عن ذلك أنها كانت فى كثير من الأحيان أداة سيئة عادت على العمال بأضرار متوالية لذلك فان تنظيمها ، مادامت قد وجدت بالفعل وانتشرت

أجدى على النظام الاجتماعى بصفة عامة وعلى العمال بصفة خاصة من إهمالها .

وتباشر النقابات المنظمة أعمالا تساعد على تحسين أحوال العمال المادية وأهمها منح إعانات للأعضاء فى حالة الشيخوخة والمرض والحوادث والبطالة لمن كانوا يعولونهم ؛ ونفقات التأمين على حياة الأعضاء ضد المرض والبطاله والشيخوخة ؛ ونفقات الدفن فى حالة وفاة عضو أو من يعوله وكذلك تساهم النقابات فى إنشاء صناديق ادخار وجمعيات تعاونية وصناديق للتامينات الاجتماعية .

ولاشك أن هذه الأغراض الجليلة تهيء للعمال حيـاة طبيعية فضلا عن وضع بذور صالحة للروح التعاونية وللتضامن الاجتماعى .

٥ — العناية بإيجاد أنظمة تساعد على نظر المنازعات التى تنشأ بين أصحاب الأعمال والعمال ، وقد يكون إيجاد هذه النظم الزم للعمل من إيجاد تشريعات كثيرة تبين ما للعمال وماعليهم ، وذلك لأن المشاكل التى بينهم وبين أصحاب الأعمال قد لاتقع تحت حصر فإيجاد هيئات أقليمية تحل هذه المشكلة أجدى من محاولة حصر هذه المشاكل ووضع أحكام عامة لكل منها .

ولا شك أنه نظرا لحداثة الصناعة فى مصر وتفشى الأمية بين العمال ولأن النقابات لم يعترف بها إلا أخيرا فلم تنتظم بعد لذلك يحسن أن تشتغل الحكومة بنظر هذه المنازعات على أن تمهد لنظام آخر ينمو ويتدرج ، وهو نظام هيئات تنظر فى مشاكل العمال وتشرف عليها الحكومة وتتألف من ممثلين لأصحاب الأعمال والعمال ، على أن تكون هذه الهيئات

١٣٤ - فض المنازعات

(١) طائفية أى هيئة قاصرة على نوع خاص من الصناعة

(٢) محلية فتقتصر كل هيئة على إقليم بالذات

(٣) أن يراعى فى القواعد التى تسير عليها البساطة والسرعة .

(٤) أن يكون رأيها حاسما ونهائيا فى أوجه النزاع .

وعمال الصناعة فى مصر شأنهم فى التطور شأن الصناعة نفسها فكلما تطورت ونمت تطور العمال ونمت مطالبهم وتنوعت حاجاتهم ، ولعله من الخير اذن أن نقتصد فى إجابة هـذه المطالب وألا نجعل التشريع أو التنظيم الاجتماعى

يسبق التطور الاجتماعى . كذلك من الخير ألا نقيس التطور الاجتماعى فى مصر قياسا مطلقا على التطور الاجتماعى فى غيرها ، لأن لكل تطور أسبابا ومقومات وبداهة لكل داء علاج خاص وليكن رائدنا فى تنظيم التطور الاجتماعى أن نأخذ بيد الصناعة الضعيفة حتى تقوى وأن نشجع الصناعة الحديثة حتى تزدهر وأن نعاون العامل

هـ — العمل والنقابات فى امريكا :

يعمل العامل الأمريكى فى نظام المنافسة الحرة . ويمكنه لذلك أن يختار العمل الذى يريده .

ولا تجيز قوانين الولايات استخدام أحد فى المصانع مالم يبلغ سنا معينة وهذه السن تختلف باختلاف الولايات وأقلها ١٤ سنة وأعلاها ١٨ سنة وقبل أن يبلغ الصبى هذه السن يقضى وقته فى المدرسة . ويحصل عدد كبير من العمال الأمريكيين على التعليم فى مدرسة ثانوية ، وهذا العدد فى ازدياد مطرد وبالطبع كل امريكى يحصل على تعليم ابتدائى .

وقد كان أعظم ما يؤثر فى حياة العامل الأمريكى من حيث رقيها هو النقابة التى ينضم إليها . وأعضاء هذه النقابة فى الولايات المتحدة أكثر من ١٥ مليون عامل يعملون فى مختلف الأعمال . وهذه النقابات التى تتألف وفق المبادىء الديمقراطية تعبر عن إرادة الأعضاء الذين يختارون مجالسها بالأصوات . وقد حصل العمال عن طريق هذه النقابات على ميزات فى تقليل الساعات وزيادة الأجور وتحسين أحوال العمل .

ونقابات العمال فى الولايات المتحدة تعمل وفقا لقانون ينص على معاقبة صاحب العمل إذا عمد إلى وضع العراقيل فى طريق عماله حين يرغبون فى تأليف نقابة لهم داخل مصنعه . وحين يؤلف العمال فى أحد المصانع نقابة لهم أن يختاروا من بينهم ممثلين لمفاوضة صاحب المصنع بغية الزيادة فى الأجور أو تحسين أحوال العمل .

ويقوم كثير من هذه النقابات بوضع برامج واسعة لتعليم الأعضاء أو إيجاد الوسائل لاستخدام الفراغ أو لتحسين الصحة العامة أو إنشاء المكتبات أو زيادة الاستمتاع الاجتماعى أو التأمين التعاونى أو غير ذلك مما ينتفع به العمال . والهدف الذى ترمى إليه النقابة هو إتاحة الفرصة للعامل لأن يعيش أحسن العيش ويرقى معيشته .

أثر الغلاء ومكافحته فى أحوال العمال والبطالة :

ينشأ الغلاء عن التضخم الذى يصيب النقد فيضعف قوة شرائه ، ولكلا الأمرين أثر بالغ فى دخل العمال ومدى انتظام أجورهم وما يعرض لهم من بطالة . ومن المعروف عن العامل المصرى أنه لا يعرف معنى الادخار فينفق دخله دوما ، دون نظر إلى العواقب أو محاولة تدبير ما يسد به العوز الذى قد يعانيه فى مستأنف الأيام إذا تعطل عن عمله .

ولقد اهتمت الدول الصناعية كافة بتهيئة وسائل التأمين الاجتماعى لعمالها ولم تتدخر وسعاً فى تشجيعهم على الادخار لتوفير جانب من دخلهم أيام الرخاء ينفعهم أيام الضيق والتعطل .

ولقد جاءت الحرب الحاضرة بكثير من ويلاتها وشرورها ، وكان من أفدح هذه الويلات وطأة على كاهل الدول ، ولاسيما تلك التى تكتوى بلهيبها أو تمسها آثارها وإن لم تخض غمارها ، نكبة التضخم ، فلقد اضطربت له له سوق النقد وقفزت أرقام الغلاء الذى انتابت حاجيات العيش إلى مستوى شاذ ، ولم تهمل الدول علاج هذا الداء ، لتثبت قوة شراء نقدها من ناحية ، ولتهوين أعباء العيش ونفقاته على طبقات الشعب من ناحية أخرى .

وكانت مصر من بين الدول التى اكتوت بويلات هذا التضخم وقد قامت الحكومة فيها بسلسلة جهود قيمة فى سبيل تخفيف وطأته ، وآخر هذه التدابير ماقام به حضرتا صاحبى المعالى كامل صدقى باشا وأمين عثمان باشا من الأخذ بسياسة حكيمة هى حجز كميات كبيرة من البنكنوت من سوق التداول

لتعزيز قوة شراء النقد ، وذلك عن طريق قروض القطن والقرض الوطنى .

ولم يكتف معالى أمين عثمان باشا بهذه الحلول ، بل عين لجنة ضمت نخبة من رجال المال والاقتصاد عندنا ، أناط بها مهمة البحث فى مشكلة الغلاء وتدبير الحلول الحاسمة للقضاء عليه أو التخفيف من وطاته ، وسنلخص جانباً من أعمال هذه اللجنة ، بعد أن نثبت فيما يلى أهم أوجه العلاج التى تأخذ بها الدول الأخرى وعلى رأسها أمريكا وانجلترا وتركيا .

والواقع لم يعد الخوف من حدوث التضخم مقصوراً على إصدار أوراق نقدية لا رصيد لها من الذهب ، كما حدث فى الحرب الماضية ، فقد أمكن بوسائل اقتصادية لا مجال هنا لشرحها ألا يكون لهذا العامل أثر كبير فى إحداث التضخم ، ولكن العوامل التى لم يعد شك فى تأثيرها هى أمران :

الأول : نقص السلع المعروضة فى الأسواق لعدة أسباب ، أهمها انصراف الجهد كله للانتاج الحربى ، وحبس المواد الخام بعيدة عن مراكز الإنتاج الصناعى ، فتبقى هذه الخامات معطلة — وكثرة ما يفرق وما يتلف من المواد المصنوعة والمواد الخامة فى أثناء نقلها ، من جهة لأخرى مما يجعل كمية السلع المعروضة فى الأسواق أقل من كمية النقود فترتفع الأسعار .

الثانى : زيادة النقد المتداول بسبب نفقات الحرب وبسبب ارتفاع الأجور وبسبب بقاء الأموال داخل البلاد لنقص الاستيراد وتعسر السفر للخارج ، مع نقص السلع المعروضة فيضاعف هذا من ارتفاع الأسعار ، ويقع التضخم الحقيقى الذى تعنيه كلمة التضخم فى هذه الأيام .

وفى الحرب العظمى الماضية بلغ هذا التضخم وسواه من أنواع التضخم الأخرى أقصى عناية وأصبحت الحياة لا تكاد تطاق . والذين عاصروا هذه الحرب من المصريين يدركون ما ماعانته مصر منها وإن كانت حينذاك فى سلم حقيقية بالقياس إلى موقفها اليوم إذ كان البحر الأبيض الميوسط مفتوحا طيلة مدة الحرب الفائتة للاصدار والاستيراد .

أما فى هذه الحرب فقد اتخذت العدة لمكافحة التضخم فى البلاد المحاربة

والمسالمة على السواء ، وكانت هذه العدة حاسمة بحيث لم تتأخر السلطات عن اتخاذ أقصى الوسائل وأقصرها دفعة واحده حرصا على مصلحة المجموع .

وسنعرض هنا أمثلة مما صنعته الولايات المتحدة وانجلترا وتركيا كما ذكرنا .

فى الولايات المتحدة أرسل الرئيس روزفلت إلى الكونجرس البرنامج التالى لمكافحة التضخم النقدى :

١٣٥ مكافحة التضخم المالى فى امريكا

١ - جباية ضريبة قدرها ٩٩٪ على الأرباح الاستثنائية لكل شركة تربح أكثر من ٦٪

٢ - تحديد أقصى دخل للفرد بمبلغ ٧٥ الف ريال فى العام أى بما يعادل ٦٢٠٠ جنيه تقريبا .

٣ - اصدار تعليمات إلى مجلس عمال الحرب يحظر زيادة الأجور .

٤ - تعيين حد أقصى لأسعار البضائع بالجملة والقطاعى .

٥ - توزيع البضائع ببطاقات .

٦ - توسيع نطاق الاقتصاد الاختيارى بشراء سندات الحرب .

وفى انجلترا اتخذت من بدء الحرب الاجراءات الآتية :

١٣٦ - فى انجلترا

١ - رفع نسبة الضرائب الإضافية التى كانت مقررة من قبل بحيث وصلت إلى ١٩ شلنا ونصف شلن فى الجنيه فى حدها الأقصى (الضرائب فى انجلترا تصاعدية) .

٢ - تحديد أقصى دخل فى العام بما لا يزيد على ٧٠٠٠ جنيه .

٣ - تعيين حد أقصى للأسعار(١) .

٤ - توزيع الحاجيات بالبطاقات ونقص الكميات التى توزع حسب الأحوال مع محاربة الكماليات .

---

(١) يلاحظ أن ارتفاع الأسعار توصل فى انجلترا حتى صيف سنة ١٩٤٤ بنسبة ٢٨٫٥ فى المائة منذ بدء الحرب فى سنة ١٩٣٩ وفى أمريكا بلغت ٣٠ فى المائة ، أما فى مصر فقد بلغت أكثر من ٣٠٠ فى المائة .

٥ - توسيع دائرة القروض الأهلية والتبرعات التى تكاد تكون إجبارية بحكم التقاليد لا بحكم القانون — بحيث تجاوز ماجمع من التبرعات ١٥٠ مليونا من الجنيهات فى أسبوع الطيران .

وفى تركيا اتخذت أخيرا هذه الاجراءات .

١ - جباية ضريبة قدرها ٩٠٪ على أرباح الشركات التى يتجاوز ربحها ١٠ فى المائة .

١٣٧ — فى تركيا ٢ - مكافحة الغلاء بوضع حد أعلى للأسعار وفرض عقوبات رادعة على من يتجاوزونها من التجار .

٣ - توزيع بعض البضائع على المستهلكين بالبطاقات .

ومن مراجعة هذه الاحتياطات نجد فيها إجراءات مشتركة بين الدول الثلاث وهى :

١ - رفع قيمة الضرائب على الأرباح الاستثنائية وعلى الإيرادات العالية بحيث تهبط قيمة الدخل الصافى .

٢ - وضع حد أقصى للأسعار مع فرض عقوبات زاجرة واستعمال منتهى الشدة فى تنفيذها .

٣ - توزيع البضائع بعضها أو كلها بالبطاقات للتحكم فى الاستهلاك .

ومن الطبيعى أن لكل أمة ظروفها المالية والاقتصادية والاجتماعية التى تقضى عليها باتباع وسائل معينة . فاتحاد هذه الأمم الثلاث مع اختلاف ظروف كل منها عن الأخرى فى وسائل معينة دليل على أن هذه الوسائل ضرورية فى كل حالة ، وإنها مما يمليه موقف العالم كله لا موقف أمة بمفردها .

وهناك كما يظهر من هذه الموازنة وسائل انفردت بها بعض الأمم دون البعض الآخر ، وهذه هى التى تترك للظروف المحلية ، فلننظر ما ذا تستطيع مصر أن تاخذ وماذا يجب أن تعدل ، أو تدع من هذه الإجراءات لمواجهة الموقف الذى تقفه من الصراع العالمى العام ؟

لا شك أنها تستطيع أو يجب أن تأخذ بالوسائل الثلاث التى اتحدت فيها أمريكا وانجلترا وتركيا مع تعديل فى بعضها بما يناسب ظروفها .

١٣٨ — مصر ومكافحة التضخم المالى

فأما رفع قيمة الضرائب على الأرباح الاستثنائية وعلى الإيرادات العالية فان كان ما بد لها من الأخذ به ، فلا يكون بالنسبة العالية التى تبلغ ٩٩٪ كما فى أمريكا . أو تسعة عشر شلنا ونصف الشلن فى الجنيه (٩٥٪) كما فى انجلترا ، أو ٩٠٪ كما فى تركيا . ولكن بنسبة جد متواضعة تتفق مع نشأة الحياة الصناعية فى مصر بالنسبة للارباح الاستثنائية ، ومع تدرج فرض التكاليف بالقياس الى الإيرادات العالية التى كان المنقول منها معفى من كل ضريبة منذ أربعة أعوام فقط .

١٣٩ — الضريبة على الأرباح الاستثنائية

إلا أن هذه الضرائب — مع مراعاة هذه الظروف — يجب أن ترتفع عن قيمتها الحالية ، وقد قاوم اتحاد الصناعات فى العام الماضى ما وسعته المقاومة ضريبة الأرباح الاستثنائية واقترح تعديلات فيها كادت تجعلها عديمة الجدوى . ولكن الدولة أبت أن تصغى لهذه الاعتراضات التى توحى بها المصالح الفردية لكبار الممولين أكثر مما توحى بها مصلحة الصناعة المصرية الناشئة . وتستطيع هذه الصناعة بالنسبة لحالة الرواج الحاضرة أن تحتمل رفع هذه الضريبة إلى حد معقول يتمشى مع الاتجاه العام

أما ضريبة الدخل والضريبة العقارية . فلا تزالان فى حاجة إلى الزيادة ولكن عن طريق النظام التصاعدى ، ذلك أن الإيرادات الصغيرة والمتوسطة لا تحتمل المزيد منها ، بينما الإيرادات العالية معفاة مما يحتمله مثلها فى معظم بلاد العالم حتى فى أيام السلم ، ولا يضيرها شيئا أن تتضاعف تكليفها حتى تبلغ حداً معينا ، وفى هذه المضاعفة مكافحة للتضخم الذى تحسه مصر بدرجة لا تقل عن درجة الأمم المحاربة .

١٤٠ — ضريبة الدخل

وأما وضع حد أقصى للاسعار ، فقد أخذت به مصر فعلا ، ولكن من الحق أن نقول أن التسعيرة لا تسرى إلا على الورق ، وذلك لعدة أسباب لا تستحيل مقاومتها ولا تحتاج إلى أكثر من العزيمة القوية .

١٤١ — تحديد الاسعار

وأول هذه الأسباب أن العقوبات المفروضة غير رادعة فهى لا تتجاوز الحبس لبضعة أشهر والغرامة بمبلغ لا يبهظ غير صغار التجار ، ومن ثمة كان تشديد العقوبات أمراً غير مستنكر فى مثل هذه الحالات وقد وصل العقاب إلى حد الإعدام فى دول كألمانيا .

ومن الأسباب كذلك ضعف الرقابة لقلة عدد الموظفين المكلفين الإشراف على تنفيذ التسعيرة ، والسبب فى هذا راجع إلى ضآلة ميزانية وزارة التموين واعتمادها على الموظفين المنتدبين من الوزارات الأخرى ، وكما هو راجع الى كثرة مشاغل رجال البوليس وواجباتهم التى لا تدع لهم رصة لمكافحة الغلاء المصطنع .

وتستطيع الدولة أن تخلص من هذه العقوبة ، وتلك لو أنها وضعت نظاماً يمنح جميع موظفيها من درجة معينة فى كل مكان سلطة الضبطية القضائية فيما يختص بتنفيذ التسعيرة ، فهؤلاء الموظفون المنتشرون فى طول البلاد وعرضها يصبحون فى هذه الحالة شبحاً مرعباً لكل تاجر يهم برفع الاسعار ولهم من ثقافتهم ما يمكنهم من معرفة الأسعار أولا بأول ومن معرفة الاجراءات الواجبة فى كل حالة وهو ما يعجز عنه الجمهور الذى نكلفه التبليغ عن هذه المخالفات وهو لا يعرف السعر الذى فرضته التسعيرة كل أسبوع ، فضلا عن جهله بالإجراءات التى تتخذ فى مثل هذه الأحوال .

وأما توزيع الحاجيات كلها أو بعضها بالبطاقات وتجديد الاستهلاك فلم تأخذ به مصر ، إلا فى بعض الحاجيات كالبترول والأقمشة الشعبية والسكر وقد نجحت التجربة وبطلت الشكوى وعم النظام . وليس ما يمنع أن تأخذ به فى أنواع أخرى كثيرة كلما دعت الحاجة إلى ذلك بسبب مفاجئات الحرب .

وهذه تركيا ، وقد تكون ظروفها خيراً من ظروفنا لأنها ما زالت متخذة موقف الحياد التام ، وتعاملها مع جميع الدول المحاربة والمسالمة على السواء ، قد يتيح لها ظروفا خيراً من ظروفنا التى وضعنا فيها موقعنا الجغرافى وموقفنا السياسى .

١٤٢ — نظام البطاقات

ومن الواجب أن نذكر أن نظام البطاقات فى مصر عامل أساسى من عوامل مكافحة الغلاء ، ذلك أن هذا الغلاء الحالى لا يمنع الأغنياء من الاستهلاك العادى الذى درجوا عليه فى أيام الرخاء ، فقد ارتفع إيرادهم فى هذه الأزمة ارتفاعا فاحشا - وهو مرتفع فى الأصل - والضرائب التى يؤدونها سهلة لينة لا تضعف من قدرتهم على الشراء ، ولم ترتفع إلا بنسبة تافهة جدا على بعض أنواع الإيرادات ، وقد شاركهم فى أداء هذه الزيادة المتوسطون ذوو الإيرادات الصغيرة نسبيا ، فبقى تفوق الإيرادات العالية فى القدرة على الشراء كما هو أو زاد .

ومن شأن هذا الذى وقع أن تزداد قلة السلع المعروضة بالنسبة للنقود فتزيد حدة الغلاء ويعجز الفقراء المتوسطون عن الحصول على ضروریاتهم بسبب استمتاع الأثرياء بكل مطالبهم حتى الكمالى منها ، لأن النقود فى أيديهم والسوق أمامهم والرغبة فى الترف لا تنقصهم .

فالمخلص الوحيد وهو تحديد الاستهلاك عن طريق البطاقات حتى تصبح النقود فى أيديهم معطلة ، لا يستطيعون بها تلبية رغبة الترف ، وحتى يتبقى للفقراء ومتوسطى الحال فى السوق بعض السلع التى هم فى حاجة اليها ، وبذلك تخف حدة الغلاء .

بقيت من الوسائل الخاصة التى اتخذتها الولايات المتحدة وسيلة لا يجوز لمصر أن تقلدها فيها ، بل ينبغى أن تتوجه إلى الأخذ بما يقابلها وهى وسيلة حظر زيادة الأجور للعمال .

ذلك أن الأجور الحالية للعمال فى الولايات المتحدة مرتفعة يضرب بها المثل فى الارتفاع ، فهى لا تقل عن خمسين ريالا فى الأسبوع ، ومستوى الحياة المادية والاجتماعية للعمال مرتفع من أجل هذا ، وقل أن تكون هناك أسرة فى أوساط العمال لا تملك سيارة خاصة وجهاز للاذاعة

١٤٣ — خطر زيادة الاجور في أمريكا

فللرئيس روزفلت الحق كل الحق فى أن يشير بخطر زيادة الأجور منعاً للغلاء والتضخم ، ولاسيما حين يتبع ذلك . بتعيين حد أقصى للاسعار بالجملة والقطاعى وبتوزيع البضائع على المستهلكين بالبطاقات .

أما فى مصر فمستوى حياة الطبقة العاملة منحطة بدرجة لاتقاس ولا تطاق وقد ارتفعت تكاليف المعيشة فوصلت حسب التسعيرة - الى ٢٠٤ (الرقم القياسى ١٠٠) أما فى حقيقة الواقع فارتفعت إلى ٢٢٠ على الأقل فى جملتها ومعنى أن قوة الاحد عشر قرشا تساوى بالضبط قوة ثمراخمسة قروش؛ فلكى تستطيع الطبقة العاملة أن تعيش فى المستوى المنحط الذى كانت تعيشه قبل الحرب يجب أن ترتفع أجورها بنسبة ١١ إلى ٥ أو بنسبة ١٢٠ فى المائة على أقل تقدير .

وهذا هو الذى تنطق به الأرقام . ولكن إعانة الغلاء لم تصل إلى أقصى حدودها إلا إلى ٣٠ فى المائة وكذلك نسبة رفع أجور العمال الزراعيين . ومعنى هذا أن مستوى الحياة المنخفضة لهذه الطبقات قد زاد انحفاضا بسبب الحرب

١٤٤ — الحالة فى مصر

ولما كان هذ المستوى من قبل غير قابل للتخفيض فالمعنى الواضح لهذا الكلام أن الطبقات الفقيرة تشعر بفداحة . أثر الضيق الاقتصادى المعرضة له فى ظروف التقلبات الحالية .

وما لم نستطيع أن نخفض الأسعار الحالية بحيث تصل تكاليف الجملة إلى الرقم ١٣٠ (السعر الأصلى ١٠٠) فلا مناص من رفع الأجور ومن زيادة إعانة الغلاء لبعض الطبقات لمجرد المحافظة على المستوى المنخفض الذى كانت تعيش عليه هذه الطبقات قبل الحرب والذى كان موضع الشكوى من كل مصلح اجتماعى ، بل كل انسان يشعر بحقوق الآدمية لبنى الإنسان .

وقد وردت فى بيان لمعالى وزير المالية (١) عن هذا الموضوع هذه الفقرات :

١٤٥ — تخفيض مستوى الاسعار

« يجب أن يكون الاتجاه فى معالجة هذه المشكلة هو العمل على خفض مستوى الأسعار قبل منح إعانات لمقابلة الغلاء . وإذا كان خفض مستوى الاسعار يقتضى من الخزانة تضحية ، فأولى أن تتحمل هذه التضحية من أن تترك الأسعار ترتفع ثم نضطر مرغمين إلى تحمل تضحية تفوقها فى شكل إعانة لغلاء المعيشة »

(١) كامل صدقى باشا وزير المالية السابق ورئيس ديوان المحاسبة الآن

وهذا كلام حق وجميل ؛ فلتحاول الدولة أن تحققه لتحاول خفض مستوى الأسعار إلى أن تصل النسبة بينها وبين الأجور والمرتبات الحالية إلى مثل هذه النسبة قبل الحرب ، فإذا لم يكن ذلك فى الإمكان فمن العدل أن تزداد الأجور والمرتبات حتى تبقى هذه النسبة ثابتة على أقل تقدير .

وقد اعتدنا حين نتحدث عن زيادة الأجور والمرتبات ألا نتناول إلا دوائر الحكومة .

ولكن هذه الدوائر لاتبلغ إلا نسبة ضئيلة بالقياس إلى ماتضمه الدوائر الاهلية فماذا صنعنا لرفع الأجور بالنسبة لهؤلاء الملايين المنتشرين فى طول البلاد وعرضها وهم الشعب المصرى الحقيقى .

لقد وفقت الحكومة الحاضرة إلى إصدار قانون عسكرى حددت فيه أجور العمال الزراعيين ؛ غير أن الأمر مازال فى حاجة إلى مزيد من العناية لإعطاء العامل الزراعى حقه من اليسر الاقتصادى الذى أفادت منه الدوائر الزراعية الكبرى المملوكة للأفراد .

على أننا يجب أن ننظر فى مصر لمسألة رفع أجور العمال الزراعيين والصناعيين من زاوية أخرى ، فهى وسيلة من وسائل خفض الربح الفاحش الذى يحصل عليه اليوم كبار الممولين والملاك إذ أن رفع هذه الأجور بمثابة ضريبة إضافية ؛ وبدلا من أن تجبيها خزانة الدولة تجبيها جيوب الملايين من الجياع .

وقد تؤخذ على رفع الاجور ولاسيما فى الصناعة ، أمران :

الاول ـ أن الصناعة الناشئة لاتقوى على المنافسة الاجنبية حين ترتفع الأجور وهذا الاعتراض لامحل له اليوم وأبواب الاستيراد مغلقة تقريبا والصناعة المحلية هى التى تستولى على السوق وهى فرصة سانحة لتثبيت أقدامها وعدم تأثرها برفع الاجور .

الثانى : أن رفع الأجور سيزيد فى ارتفاع الأسعار لأن تكاليف الإنتاج ستزداد من جهة والقدرة على الشراء ستزداد عند العمال من جهة أخرى ، ولامحل

لهذا الاعتراض أيضا لأن الإنتاج المحلى يستطيع أن يعيش مع رفع الأجور وعدم رفع الأثمان ولأن الغلاء المصطنع تنبغى محاربته بوسائل أخرى غير خفض الأجور وهى وسائل التسعير الجبرى .

وفى الدوائر الصناعيـــة يمكن التخلص من المشكلة لو حتم القانون أن تكون الأجور نسبة عينيـة من المحصول ، إذ الواقع أن القروش الخمسة اليومية الصادر بها القرار العسكرى لم تعد تساوى ما كانت تساويه القروش الثلاثة قبل الغلاء ، إذ كانت القروش الثلاثة تساوى ثمن قدحين ونصف القدح من الذرة ، أما القروش الخمسة فهى تساوى اليوم قدحا واحدا . فلو جعل القدر اليومى قدحين من الذرة مثلا لكان هناك تعادل معقول .

هذه خطوط سريعة لطريقة مكافحة التضخم فى مصر ، ولكنها خطوط متواضعة يدفعنا لرسمها هكذا ألا نهتم بالمغالاة ، ولو أننا شئنا أن نرسم الخطوط الواجبة لوجب أن نقول :

١٤٦ — الضرائب الاضافية فى مصر

إن الضرائب الإضافية ينبغى أن تصل على الأقل إلى ٤٠ فى المائة فى حدها الأعلى بدل ٩٩ فى المائة فى أمريكا و ٩٥ فى المائة فى انجلترا وبدل ٩٠ فى المائة فى تركيا .

ووجب أن نقول ٥٠ فى المائة من هـذه الضريبة يجب أن ينصرف إلى الخدمات الاجتماعية فذلك هو الميدان الذى تشتبك فيه مصر فى حرب دائمة مع الفقر والمرض والجهل منذ أجيال وقرون .

البنك الصناعى وحاجة مصر اليه

آراء ثلاثة من رجال المال والصناعة

١٤٧ — حاجتنا إلى إنشاء بنك صناعى

تهتم وزارة التجارة والصناعة الآن بدراسة مشروع اقتصادى كبير ، وهو مشروع البنك الصناعى . وقد أبدى بعض رجال المال والصناعة عندنا آراءهم بصدد هذا المشروع ، ولذلك رعينا أن نثبت هنا رأى ثلاثة من كبارهم

وهم حافظ عفيفى باشا وأحمد عبود باشا ومحمد سيد يس بك .

رأى حافظ عفيفى باشا :

قد يبدو لأول وهلة أن الحاجة إلى إنشاء مصرف للتسليف الصناعى فى مصر ليست ماسة أو عاجلة وذلك بسبب الرخاء الصناعى الذى أوجدته الحرب وعدم احتياج كثرة رجال الصناعة إلى الاقتراض فى الوقت الحاضر .

ولكنه ثبت لرجال الأعمال ، من جهة أخرى أن إنشاء مصرف للتسليف الصناعى أمر ضرورى لإمكان انتشار ورواج الصناعة فى هذه البلاد . كما أن الرخاء الحالى وكثرة المال العاطل فى الوقت الحاضر هو أنسب فرصة لجمع الأموال اللازمة كرأس مال لمثل هذا المشروع الجليل . ومن رأيى أن هذه المؤسسة المنشودة يجب ألا تكون مجرد مصرف صناعى عادى يقرض المحتاجين من الصناع لآجال طويلة أو قصيرة بل يجب من قيامه بهذه المهمة أن يكون معهدا للأبحاث المختلفة ، وبذلك يتمكن من معاونة الصناعة بالمال وبالرأى معا فى آن واحد .

وبهذه الوسيلة يتسنى له أيضا أن يجمع المعلومات الدقيقة التى تساعد إدارته على الحكم عما إذا كان المصنع الذى يريد أصحابه قرضا معينا يستحق من ناحية استعداده وتنظيمه وحسن إدارته — المعاونة أولا يستحقها . كذلك يستطيع أن يراقب عن كثب طريقة استعمال الأموال المقترضة ليتأكد من أن أوجه الصرف تؤدى حتما إلى تحسين الإنتاج الصناعى وترقيته .

وأخيرا يستطيع مثل هذا المعهد فى المستقبل — بالدراسات المستفيضة التى يجب أن يقوم بها — أن يوجه أصحاب رؤوس الأموال إلى الصناعات التى يرجى لها النجاح والتى تحتاج إليها البلاد لاستكمال ماينقصها من المنشئات الصناعية .

رأى أحمد عبود باشا مدير شركة مصانع السكر :

هذا المشروع كسائر المشروعات الاقتصادية التى تحققت والتى لم تتحقق . مفيدة فى ذاتها إذا نظرنا إليها نظرة مجردة من كل اعتبار . فمن السهل أن نفكر فى مشروع صناعى أو تجارى أو زراعى ومن السهل أن نجد المال الكافى لهذه المشروعات ولكن حينما ندرسها دراسة عملية طويلة قد نعدل عنها . ولعل المشروعات الاقتصادية التى فشلت فى الماضى ترجع إلى أن الذين قاموا بها لم يدرسوها الدراسة الكافية التى تقنعهم بالبقاء واستمرار النجاح . فليس المهم أن تنجح ولكن المهم أن تستمر فى النجاح .

ومشروع البنك الصناعى مشروع مفيد وهو سهل التنفيذ فى وقتنا الحاضر لكثرة المال الموجود فى البلاد ، ولكن الصناعات المصرية ليست فى حاجة إليه الآن ، لعدم وجود الأدوات والآلات التى تحتاج إلى شرائها ولأن كثيرا من اصحاب المصانع ليسوا فى حاجة إلى التمويل فى الرخاء الحالى الذى سببته الحرب .

على أنه سيأتى اليوم الذى يجب أن ينشأ فيه هذا البنك حينما تضع الحرب أوزارها وتشعر الصناعات المصرية بالحاجة إلى التوسع الصناعى لتواجة المنافسة الأجنبية بقوة وكفاءة ، وإذا قلت الصناعات المصرية فإننى أقصد قبل كل شىء جميع الصناعات الزراعية والتى تتصل بالإنتاج الزراعى كصناعة النسيج مثلا فيجب أن تكون هذه الصناعات التى يشجعها هذا البنك ، ويعمل على بقائها وتحسينها لأن قطرنا يمتاز بإنتاجه الزراعى وموارده الزراعية العديدة وللصناعة فى هذه الناحية مجال واسع لم تستغله مصر حتى الآن استغلالا كافيا وإنى متفائل لمستقبل الصناعات المصرية ما دامت الجهود موجهة إلى تنشيطها وما دامت الحكومة عاملة على تشجيعها وما دام الجميع ينظرون إليها كمورد أساسى من موارد البلاد .



حضرة صاحب السعادة أحمد عبود باشا المهندس العالمى ورجل المال والاعمـال المعروف وعضو مجلس الشيوخ المصرى . وتتجه سياسته الاقتصادية نحو تمصير المؤسسات التجارية الضخمة . وهو يدير الآن عدة مؤسسات وطنية ناجحة كشركة البواخر الفرعونية وشركة السكر الخ . وهى شركات لها أثر طيب فى إنعاش سوق العمل الوطنى ومكافحة التعطل وقد أصاب أعظم التوفيق فى ادارته لها مما عزز سمعة مصر الاقتصادية

رأى سيد يس بك صاحب مصانع الزجاج ومصانع الجوت

مشروع البنك الصناعى مشروع مفيد لنهضة الصناعة المصرية بل أقول إنه ضرورى لهذه النهضة ، فإن الصناعات المصرية ما زالت فى دور التكوين ولا عبرة ببعض الصناعات التى تكونت ونجحت أو دخلت فى دور النجاح . لأنها قليلة ولا تفى بما تحتاج إليه البلاد من تشجيع صناعى واسع النطاق . على أن هذه المصانع المصرية الناجحة لم تستوف حد الكمال ونحن الآن فى عصر تعتمد فيه الصناعات على المخترعات الميكانيكية الحديثة ، وهى تكلف كثيرا من المال مما يعجز عنه كثير من أصحاب المصانع ، ولا نجاح لصاحب مصنع وسط التقدم الصناعى الحديث إذا لم يستخدم هذه المخترعات الجديدة التى تتطور يوما بعد يوم .

وإذا قلت بوجوب إنشاء البنك الصناعى كضرورة من الضروريات لتشجيع النهضة الصناعية فى مصر ، ومساعدتها على مواجهة كل تنافس أجنبى تصادفه فى طريقها فإنى أرجو أن تكون الشروط التى يفرضها هذا البنك فى تسليفه لأصحاب الصناعات شروطا محتملة ميسورة ترمى إلى الأخذ بيد الصناعة المصرية وتنشيطها ، فلا تدفع الأقساط الأولى والفوائد إلا بعد عامين أو ثلاثة من الإنتاج . ولا تفرض فوائد باهظة للتسليف الصناعى ، بل ينبغى ألا تزيد عن ٢٫٥ فى المائة وأن تكون مهمة البنك مهمة وطنية قومية لا مهمة تجارية وبذلك تؤدى الحكومة لنهضة مصر الصناعية خدمة جليلة .

الخلاصة !

رأينا من هذه المقتطفات إجماع أقطاب رجال المال والصناعة فى مصر على تحبيذ فكرة إنشاء البنك الصناعى للأخذ بيد النهضة الصناعية القومية ،

لتجوز خطوات النجاح الأولى تمهيدا لاستقرار أقدامها فى سوق المنافسة الحرة الداخلية والعالمية . وإذا صرفنا النظر عن بعض الاستدراكات التى تتضمنها كلام بعض هؤلاء الأقطاب ، جزمنا بأن المبادرة فى إنشاء هذا البنك ، على أن تكون مهمته وطنية قومية لا تجارية مادية ، سيكون ذا عامل فعال وأثر بعيد المدى فى فسح مجالات العمل الحر أمام كثيرين من شباننا المتعطل ممن تقذف بهم المعاهد الفنية والصناعية إلى محيط الحياة، تشتغل رؤوسهم بالذكاء وتحتفل بالمشروعات وتتحفز عزائمهم للكفاح ، ولكنهم يقفون مكتوفى الأيدى لانعدام رؤوس الأموال . فيزيدون نكبة التعطل تعقيدا واستعصاء على الحل .

١٤٨ — ضرورة إنشاء البنك الزراعى الصناعى

وهو خدمة كبيرة أيضاً لجماهير الأيدى العاملة التى تتحرك دائما مع انجاهات رأس المال وتنشط بنشاطه وتكسد بقلته وانكماشه فى ميدان الانتاج القومى .

على ذكرى التشريع المقترح بتحريم الملكية !

٥٠ فى المائة من الملكيات الكبيرة للأجانب :

فى الدورة البرلمانية الماضية تقدم سعادة أترى باشا أبو العز إلى مجلس النواب باقتراح بمشروع قانون يحرم على الأجانب ملكية الأراضى فى مصر على نحو ما هو متبع فى تركيا . وما يزال هذا الاقتراح موضع النظر .

وفى الدورة الحالية سنة ١٩٤٤ بينما كان مجلس الشيوخ ينافش خطاب العرش اقترح الشيخ المحترم محمد خطاب بك تحديد الحد الأقصى للملكية العقارية كما كان الشأن فى المجر ورومانيا وغيرهما قبل الحرب بحيث لا يزيد ما يملكه الفرد على خمسين فداناً .

وسيلحق هذا الاقتراح بزميله حيث تقوم اللجان المختصة بدراسته وإبداء الرأى فيه .

والواقع أن الملكية العقارية فى مصر موزعة توزيعاً سيئاً هو - كما قال سعادة على الشمسى باشا مدير البنك الأهلى - أهم سبب لانحطاط مستوى المعيشة بين الفلاحين .

فبالرغم من أن عدد الملاك للأراضى الزراعية يزداد عاماً بعد عام حتى بلغ فى العام الماضى مليونين ونصف مليون ، إلا أن من هذا العدد الضخم ١٧٢٠٠٠٠ مالك لا يتجاوز متوسط ما يملكه كل منهم عشرة قراريط فى حين أن ٤٠ فى المائة من مجموع الأراضى يملكه واحد ونصف فى المائة من مجموع الملاك . أى ما يوازى ٧ فى المائة من مجموع عدد السكان .

متوسط الملكيـــة	عدد المـــلاك
١٠ قراريط	٠٠٨ و ٧١٧ و ١
من فدان إلى خمسة	٣٠٠ و ١٦٥ و ١
« ٥ — ١٠ أفدنة	٨٠٠ و ٨٥
« ١٠ — ٥٠ فداناً	٠٠٣ و ٦١
أكثر من خمسين فدانا	٤٥٠ و ١٥

أما الأجانب الذين يملكون أرضا زراعية فى مصر فيزيد عددهم على ٥٨٠٠ مالك وتزيد مساحة الأطيان التى يملكونها على ٠٠٠ و ٤٢٠ فدان وإلى القارىء بيان بأصحاب الملكيات الكبيرة من المصريين .

متوسط الملكيـــة	عدد المـــلاك
من ٥٠ الى ١٠٠ فدان	٥٦٣
« ١٠٠ ال ٢٠٠ «	٢٣٠
« ٢٠٠ الى ٤٠٠ «	٢١٠
« ٤٠٠ الى ٦٠٠ «	٥٥
« ٦٠٠ الى ٨٠٠ «	١٧
« ٨٠٠ الى ١٠٠٠ فدان	٢٠
« ١٠٠٠ الى ١٥٠٠ «	١٠
« ١٥٠٠ الى ٢٠٠٠ «	١١
أكثر من ألفى فدان	٢٧

ومما يسترعى النظر فى ملكية الأجانب أن مساحة الملكيات الزائدة على ٢٠٠٠ فدان بلغت ٥٠٠ و ٣٦٠ فدان ، كان نصيب الاجانب فيهـــا ٠٠٠ و ١٨٥ فدان ، أى ما يزيد على ٥٠ فى المائة .

وللأجانب من الملاك مناطق نفوذ لهم فى أطيانها نصيب الاسد. فبينما لا يملك المصريون فى مديرية البحيرة مثلا الا ٣٩٠ و ٥٩٦ فدانا تجد الاجانب يملكون فيها ٠٠٠ و ١١٥ فدان .

وبينما تجد فى مديرية الغربية ١٦ أجنبيا تزيد ملكية كل منهم على ١٥٠٠ فدان ، لا تجد فى هذه المديرية من يملك مثل هـــذه المساحة من المصريين إلا النـادر ؟!

كما أنك تجد مديريات المنوفية وأسيوط وأسوان ليس فيها من المصريين من تزيد ملكيتة على ١٥٠٠ فدان فى حين أن كل الذين يملكون هذا القدر فى المديريات الثلاث المذكورة أجانب .

على أن هناك مديريات لم تتغلغل فيها ملكية الاجانب بهذا الشكل ، ففى جرجا مثلا لا تجد إلا أجنبيا واحدا يملك ٩٠ فدانا ، وليس فى قنا إلا أجنبيان يملك أحدهما ١٣٩ فدانا ، وكذلك الحال فى بنى سويف إذ ليس فيها إلا أجانب قلائل جدا يملك الواحد منهم أكثر من ١٠٠ فدان .

وبعد فإن نظرة فاحصة نلقيها على هذه البيانات الدقيقة تقنعنا حتما بشدة حاجتنا إلى قانون كذلك الذى تقدم به الشيخان المحترمان اللذان أشرنا اليهما لصيانة الثروة العقارية القومية ولتشجيع الملكيات الصغيرة والعمل على تكوين أسر الطبقات الدنيا وإمدادها بكل ما تحتاجه من عناصر الحياة الكريمة الكاملة فى مجتمع ديموقراطى يدعو إلى الاستمساك بمثل المساواة الاجتماعية والعدل الاقتصادى .

الطيران المدنى فى مصر بعد الحرب

لا شك فى أن مصر التى كانت مركز حضارة العالم منذ فجر التاريخ ستصبح

مركز مواصلات العالم وملتقى خطوطه الجوية بعد الحرب ، ولعل موقع بلادنا الجغرافى هو العامل الأول فى هذا السبيل ، فالقاهرة لاتبعد عن لندن بأكثر من ٢١٠٠ ميل تقطعها الطائرة — التى متوسط سرعتها ٢٥٠ ميلا فى الساعة - فى حوالى ثمانى ساعات فقط ! ، ولاتزيد المسافة بيننا وبين موسكو أو برلين عن ١٨٠٠ ميل سيمكن قطعها فى ٧ ساعات .

١٤٩ — الطيران ومشكلة التعطل

وإذا أراد المسافر أن يذهب من القاهرة إلى نيويورك فسوف تستغرق رحلته حوالى ٢٢ ساعة ، وإذا أراد أن يصل إلى سان فرانسسكوا وهليوود فيمكنه أن يصلها فى حوالى ٣٢ ساعة . أما إلى الشرق فلن تزيد رحلة الطائرة من القاهرة إلى بومباى فى الهند عن حوالى ١١ ساعة وإلى شنج كنج فى الصين عن ١٨ ساعة وإلى سدنى فى استراليا عن ٣٦ ساعة ويمكن للطائرات أن تسير جنوبا إلى مدينة الكاب فى جنوب افريقيا فتصلها بعد ١٨ ساعة أو إلى ريودى جنيرو فى أمريكا الجنوبية فى حوالى ١٥ ساعة .

(١) اجتذاب الخطوط العالمية

هذه بعض الأرقام العجيبة التى تبين الميزة الكبرى لموقع مصر الجغرافى المتوسط بالنسبة لغيرها من بلاد الدنيا ، ولكن هل الموقع الجغرافى هو كل شىء ؟

أن فلسطين والعراق ولبنان وسوريا كلها بلاد يقرب موقعها من موقع بلادنا المتوسط وتستطيع كل منها أن تجتذب الخطوط الجدية العالمية اليها متى أدركت الواجب عليها فى هذا الشأن وهو أن ترسم سياسة جوية خاصة للمستقبل .

ولعل العراق وفلسطين قد سبقانا إلى ذلك فأنشأ العراق مطار البصرة العظيم وأنشأت فلسطين مطار اللد الكبير وكلاهما يفوق المطارات المصرية الحالية من بعض النواحى ، غير أن تنبهت إلى ذلك أخيرا ، فاهتمت بانشاء مطار الاسكندرية الكبير كما بدأت فى توسيع مطاراتها بالقاهرة وغيرها .

(٢) برنامج السنوات الثلاث :

وقد قال محمد رشدى بك من حديث له مع مندوب مجلة المصور ، أن برنامجا ينفذ فى ثلاث سنوات قد تم وضعه لمواجهة التطورات المنتظرة فى الطيران بعد الحرب ، وسيتكلف تنفيذ هذا البرنامج الضخم ما يقرب من ١٫٥٠٠٫٠٠٠ جنيه ويعتبر من أكبر المشروعات الحيوية للبلاد ، لأنه سيكفل لها جذب خطوط العالم الجوية اليها .

وتقوم سياسة مصر الجوية على الأسس الآتية :-

أولا - العناية بالمنشئات الأرضية كاعداد المطارات التى تصلح لصعود وهبوط الطائرات الضخمة التى ستستعمل بعد الحرب مباشرة ، وبعضها يستطيع أن يحمل ١٥٠ رجلا .

ثم الإهتمام بالأرصاد الجوية لتزويد الطيارين بالمعلومات الدقيقة الصحيحة عن حالة الجو ، والعناية بامر اللاسلكى الذى أمكن بفضله التغلب على ٩٠٪ من العقبات الجوية الطبيعية التى قد تواجه الطيار فى الجو ، وتحديد موقع الطائرات وتيسير هبوطها فى أسوأ الأحوال .

وهناك أمل فى إمكان استفادة مصر من الأجهزة والإستعدادات الفنية التى أوجدتها ظروف الحرب لتحسين مستوى الخدمات الأرضيه بأنواعها كما أن هناك ما يدعو إلى التفاؤل لإمكان استغلال الظاهرة التى تجلت فى سهولة إنشاء مطارات من الدرجة الأولى عندنا .

ثانيا — إعداد الفنيين المصريين الأكفاء من طيارين ومهندسين أرضيين ولاسلكيين وموظفين للأرصاد الجوية وضباط للمطارات وآخرين للحركة . وجميع هؤلاء من السهل إعدادهم . وقد أثبت الشبان المصريون كفاءتهم لهذه الأعمال ، ونرجو أن يتجه الشباب إليها ، فتنفرج ضائقة تعطله إلى حد كبير ، ويساهم فى ميدان عملى عمرانى أدى إلى العالم كله أجل الخدمات وأعظمها شأنا فى كل وقت وظرف .

ثالثا — يجب أن علينا واجبا مهما بعد الحرب وهو أن نقوم بإنشاء ما يسمونه « بخطوط التغذية » أى الخطوط الفرعية الصغيرة التى تكمل الخطوط العالمية الكبيرة . فالمسافة من لندن إلى فلسطين مثلا سيهبط فى القاهرة ليستقل طائرة أخرى إلى فلسطين ، لأن طائرته الكبيرة لن تقف بالمحطات المتقاربة . كما أن الشخص الذى يرغب فى السفر من القاهرة إلى العراق مثلا لن تقبله الشركات الجوية الكبرى على خطوطها الطويلة التى تمر فى طريقها بالبلدين ، لأنه سيشغل مكانا يجعلها تخسر راكبا لمسافة أطول . فمثل هذا يجب أن يستقل الطائرة المصرية إلى العراق .

(٣) الأمل فى المستقبل :

وفى مصر شركة واحدة للطيران وهى شركة مصر وسمعنا أن هناك شركة أخرى فى دور التأسيس ، وقد انتهزت الأولى فرصة الحرب فوطدت أقدامها فى معظم الأقطار الشقيقة والمفهوم أنها ستتوسع فى سياستها .

وأن ما نراه اليوم من اهتمام الحكومة بالسياسة الإنشائية الجوية كما جاء بخطاب العرش وعلى لسان معالى وزير المالية وغيره من المسئولين ، والبدء فى التوسع فعلا ، وتوثب الشباب المصرى المثقف وطموحه وتوفر المؤهلات الفنية الخاصة ووجود المعاهد الخاصة بإعداد الفنيين جميعا . . . كل ذلك يملأنا ثقة فى المستقبل ويبشر بازدهاره ، بل ويحملنا على الاعتقاد منذ الآن ، بأن مرفق الطيران فى مصر سيكون أكبر مصرف لتوجيه فريق كبير من الشبان المتعطلين إلى تقديم خدماتهم وجودهم للخدمة فى هذا الميدان . فتنفرج بذلك كما قلنا نسبة كبيرة من ضائقة المتعلمين . فضلا عما يفيده الوطن عن هذا الطريق من كسب قومى لا يقوم .

هذا وقد قدر مجلس الطيران المدنى الأمريكى أنه يجب أن نعمل بعد الحرب على عشرين من الخطوط الجوية الدولية . ويؤكد المجلس أنه لا يمكن افتتاح أى خط من جديد قبل أن تقوم الحكومات فيما بينها بوضع

التدابير اللازمة مع الدول الأجنبية صاحبة هذا الشأن . وفيما يلى بيان بالخطوط الجوية التى يرى إنشاؤها بعد الحرب ومنها أن مصر سيكون لها مركز دولى ممتاز بالنسبة إلى هذه الخطوط :

١ — خط نيويورك . إيرلندا . لندن . برلين . استنبول . القاهرة .

٢ — خط نيويورك . إيرلندا . باريس . سويسرا . روما . القاهرة . البصرة كاراتشى كلكتا .

٣ — خط نيويورك . ستوكهلم . موسكو . طهران . البصرة .

٤ — خط نيويورك لشبوبة ومنها يتفرع إلى (ا) إلى مدريد وروما (ب) إلى الجزائر والقاهرة ولندن .

ثانيا — البطالة وبورصات العمل

ومهمتها وقت الحرب

أنشئت بورصات العمل فى انجلترة بمقتضى القانون الصادر فى سنة ١٩٠٩ ، ولكنها لم تبدأ فى تأدية مهمتها على وجه عام كأداة لتنظيم العمل وقت السلم إلا بعد الحرب الماضية . فقد أنشئت لغرضين متلازمين :

الأول : أن تكون أداة تعين العمال على إيجاد عمل مناسب كما تعين أصحاب الأعمال على وجود العمال الصالحين لهم .

والغرض الثانى : أن تكون أداة لتنفيذ مشروع التأمين ضد البطالة ، وكلا الغرضين مرتبط بالآخر ، إذ أنه يتحتم على الهيئات الموكل إليها دفع إعانة البطالة أن تلم بالوظائف الخالية حتى تتأكد من أن هذه الإعانات لا تذهب إلا لمن لا يجد عملا . وقد تركزت هذه الأداة وانتشرت وقسمت الدولة إلى عدة أقسام فى كل منها مكتب له إشراف عام على أعمال التخديم

فى هذا القسم . فقد بلغ عددها جميعاً ١٢٠٠ مكتبا سواء منها المكاتب الكبيرة فى الجهات الآهلة بالسكان ، أو المكاتب الفرعية الصغيرة فى مدن الأقاليم .

أما انتقال العمال من جهة إلى أخرى ، فقد اتخذت الإجراءات الكفيلة بذلك التى من شأنها أن تمكن كل مكتب من أن يجد العامل المناسب للوظيفة الخالية ، فتدفع له مصاريف الانتقال مقدما لاستلام عمله .

وكان لا بد لمثل هذه الأداة أن تنمو وتكبر ، فتعددت اختصاصاتها من واقع مهمتها الأصلية فيما بين سنة ١٩٢٠ و ١٩٣٩ . فمثلا أصبح من واجباتها الأساسية التوجيه الحرفى المناسب . فكان لها أثر كبير فى توجيه الأحداث إلى الأعمال التى تلائم مقدرة كل منهم ، كما أنها قدمت تنبؤات صائبة عن حالة العمل .

كما أنها عالجت المشاكل الخاصة التى نتجت عن استخدام النساء فى الصناعة بكثرة ، كذلك تعاونت مع مراكز التدريب التى أنشأتها وزارة العمل بإرسال العمال إليها من الجهات التى تكثر فيها البطالة بقصد تمرينهم على الأعمال الخالية التى تتطلب عمالا مهرة ، وفى الواقع أصبحت بورصات العمل هى الأداة الرئيسية التى تستند عليها المصالح الكبيرة فى كثير من تقدمها الحديث .

ولما أعلنت الحرب استفادت الحكومة من وجود هذه الأداة بأن استخدمتها فى إعادة توزيع العمال حسب مقتضيات الحرب ، فمن بادىء الأمر قامت بورصات العمل بدور هام بأن جمعت العمال للخدمة العسكرية ، وسجلت العمال الذين استدعتهم حسب فئات أعمارهم ووزعتهم على الوحدات المختلفة .

فكان ذلك هو البادرة الأولى للانقلاب الذى تم فى أنظمة هذه المكاتب لأنه كما تبين آنفا لم يكن الغرض الأساسى منها سوى معالجة مشاكل البطالة على أن هذا الموضوع أخذت تقل أهميته نتيجة لوجود حالة الحرب فحل

مكانه فى الأهمية ما يناقضه بالذات ، وهو موضوع توزيع أفراد الشعب لاستغلالهم فيما يطلب إليهم من الأعمال فى سبيل المصلحة العامة . واستلزم ذلك أن تقوم بورصات العمل بتنفيذ كثير من القوانين التى صدرت فى هذا الشأن .

وفيما يلى بيان مختصر لأهمية هذه الأداة وتعدد واجباتها وقت الحرب :

أولا — بمقتضى القانون الصادر بفرض قيود على استخدام العمال بالمؤسسات يجوز أن تشغل الأماكن الخالية بها فيما عدا بعض الاستثناءات عن طريق مكاتب التخديم فقط ، وتسرى هذه القيود على جميع الصناعات الخاصة بالذخيرة وأدوات الحرب كما تسرى على صناعات البناء والهندسة المدنية والزراعية .

ثانياً — بمقتضى القانون الخاص بالاستخدام يتعين على الرجال الذين تزيد أعمارهم عن سن الخدمة العسكرية وتقل عن ٤٧ والنساء الذين تتراوح أعمارهم بين ٢٠ و ٤٠ سنة أن يسجلوا أسماءهم لدى مكاتب التخديم المحلية ، ويستدعى منهم من يتضح أن عمله لا يعود بفائدة قومية على البلاد ، وذلك لكى يوجه إلى عمل آخر مناسب .

ثالثاً — وبمقتضى قانون الأعمال الضرورية لا يجوز لأصحاب الأعمال الذين يزاولون أحد هذه الأعمال اللازمة للمجهود الحربى أن يفصلوا أحداً من عملهم كما أنه لا يجوز للعمال فى هـــذه الأعمال أن يتركوا عملهم بدون تصريح بذلك من أحد مستخدمى هذه المكاتب وهو ما يسمونه **National Service Offices**

رابعاً — وبمقتضى قانون استخدام النساء (رقابة استخدامهن) لا يجوز للبنات والنساء اللاتى تقل أعمارهن عن ٣١ سنة مزاولة أى عمل ، كما أنه لا يجوز لأصحاب الأعمال استخدامهن إلا عن طريق بورصات العمل ، أو عن طريق عدد قليل من مكاتب خاصة للتخديم ، وذلك فيما عدا بعض حالات خاصة يجوز أن تحصل فيها المرأة على تصريح من بورصة العمل بأن

تجد عملا لنفسها بمعرفتها .

وأخيراً ، فانه بموجب قوانين الخدمة القومية يجب أن يكون طبقات الشعب من النساء والرجال من فئات معينة من الأعمال التى تزيد على سن الخدمة العسكرية على استعداد لأن توجه إلى ما فيه المصلحة القومية .

وهذا المختصر يلقى ضوءاً بسيطا على الجهود التنفيذية التى تتطلبها القوانين السالفة الذكر . وقد يكون من المفيد بيان ذلك فى شىء من الإيضاح أكثر مما تقدم . إن الرقابة التى يتطلبها تنفيذ هذه القوانين جميعها تشمل ثلاث واجبات :

الأول : رقابة توزيع حديثى العهد بالصناعة .

والثانى : رقابة إعادة التوزيع بصفة مستمرة لمن يزاولون مثلا الصناعة وذلك تبعا لتقلبات الطلب حسب مقتضيات الأحوال .

والثالث : رقابة التجنيد للخدمة العسكرية من الذين يزاولون الصناعة ، حتى لا يكون سحب هؤلاء الأشخاص إلى الخدمة العسكرية سببا فى عرقلة الإنتاج .

ففيما يتعلق بالواجب الأول فمن المحتمل أن تكون جموع العمال الأولى التى تتقدم للصناعة من النساء يتطلب ذلك حكمة ورعاية لمقابلة الظروف العاجلة التى تتطلبها الصناعة . وفى الوقت نفسه مراعاة ظروف ومقدرة كل فرد بإلحاق كل فى العمل الذى يناسبها ولا يتطلب منها الابتعاد كثيرا من حياتها الخاصة . فمثلا قد التحق بالصناعة كثير من النساء المتزوجات اللاتى يحملن مسئولية منازلهن ، فعلى ذلك يجب مراعاة هذا الظرف عند تقدير العمل المناسب لها . وكذلك فيما يتعلق بمن ينقلون إلى جهات أخرى للعمل بها بعيداً عن بلادهن فانه تدبر لهن سبل الرعاية حتى لا يتركن وشأنهن فتقدم لهن المساكن الملائمة سواء فى ساعات العمل أو خارجه .

والواجب الثانى يدور حول قلة وجود العمال المهرة وما يستلزم ذلك من تموين العمال وتزويدهم بالمعلومات وإعادة تنظيمهم داخل المصنع بقصد

استغلال أقصى درجة ممكنة من المهارة ورفع مستواها إلى أقصى درجة ممكنة أيضا .

وحديثا جداً كان هذا الواجب الرئيسى موجها نحو احتياطى النساء المتنقلات ، ففى حالتهم يجب مراعاة ظروف المحال التى تقترح سحب العمال منها والتى تقترح ترحيلهم إليها . ولهذا الغرض أنشئت حديثا فى الحرب جمعية مهمتها إيجاد العمال والتفتيش . وقد أنشئت أيضا على أساس مكاتب التخديم ، وذلك للتأكد من أن أى إجراء إنما يتخذ على تمام العلم بالحقائق فبواسطة التعاون مع هؤلاء المفتشين تجرى مدة التنقلات على نطاق واسع وعادة بدون أى شكاوى من العمال وبفضل تعاون أصحاب الأعمال .

والواجب الثالث يؤدى عن طريق إنشاء لجان تنظر فى كفاءات الأفراد وقدرتهم ، وقد أنشئت حديثاً لتتولى النظر فى حالة كل رجل أو امرأة تستدعى للخدمة العسكرية وما إذا كانت أهمية العمل المدنى الذى يؤدى يبدو تأجيل هذا الاستدعاء .

وبجمل القول أن الاحتياطات السالفة الذكر لا تبدو محكمة الحلقات فى الرقابة لا سيما إذا علمنا أنها لم تخرج جميعها إلى حيز التنفيذ فى وقت واحد . فهى فى الواقع تمثل الإجراءات المتوالية التى وجدت الحكومة من الضرورى اتخاذها بعد أن تهيأ لها الرأى العام . تبعا لمقتضيات الحرب المتزايدة ، فالنتيجة النهائية لكل ذلك هى فرض رقابة واسعة النطاق بمعرفة بورصات العمل على جزء كبير من الشعب البريطانى من حيث حياتهم ومصيرهم . ويجب ألا يغرب عن البال أن الهيئة التى تكون مهمتها الأولية تلبية طلبات الأفراد يصعب عليها أن تجارى ما يتطلبه مقتضيات الحروب من رقابة شديدة . ولكن الواقع قد أثبت العكس من ذلك ، فالتقليد الذى ورث فى وقت السلم بمرفة مكاتب التخديم كان السر فى نجاحها وقت الحروب .

ويعزى ذلك لحد ما إلى أن وزارة العمل قد طلبت من أول الأمر مساعدة ومساهمة الشعب وخاصة أصحاب الأعمال والنقابات ، وذلك عن

طريق تعيين لجان استشارية مختلفة فى كل قسم أو جهة يكون بها مكتب للتخديم ، وبهذه الطريقة أمكن لأعضاء هذه اللجان مع تأثيرهم المحلى الوقوف على كثير من المسائل كما أصبحوا واسطة بين الهيئة الرسمية والشعب . وأهم من ذلك الحقيقة الواقعة ، وهو أن موظفى مكاتب التخديم يذهبون عادة إلى ما هو أبعد من واجباتهم الرسمية فى معاملة من يتصلون بهم ، فاكتسبوا معرفة أصحاب الأعمال والعمال ، من الرجال والنساء ، الذين يؤمون مكاتب التخديم ، إما للبحث عن عمل أو للحصول على إعانة البطالة ، فقدموا لكل فرد منهم على حدة جميع ما فى استطاعتهم . ولقد أثير كثير من اللغو حول ما كانت تشعر به الطبقات المتوسطة من الرغبة فى الإحجام عن الذهاب إلى مكاتب التخديم ، ولكن لم يحصل ما يماثل ذلك بالنسبة للعمال اليدويين الذين كانوا العملاء الأساسيين لهذه المكاتب فلهؤلاء الآجرين وللعمال العاطلين بصفة خاصة كانت مكاتب التخديم الملجأ الوحيد لهم يهرعون إليه للاستشارة أو لطلب المعونة فيما يعترضهم من كافة عقبات .

وكانت نتيجة هذا التقليد أن اتسعت الآن سلطة مكاتب التخديم المختلفة واستتبع ذلك أن تفتحت أعين الآلاف من الناس الذين لولا ظروف الحرب لما عرفوا طريق تلك المكاتب للغرض الذى أنشىء من أجله فى الأصل وعلى ذلك فان الحقيقة الواقعة وهى انصياع الملايين من الرجال والنساء من جميع الطبقات لأمر هذه المكاتب فى مشاكلهم الحادثة دون أى اعتراض يظهر لنا المدى الذى وصلت إليه مكاتب التخديم وموظفوها من المهارة والثقة وتبادل الشعور فى كل ما يعرض لها من أعمال .

الفصل الخامس

مكاتب التخديم فى مصر والخارج

ذكرنا في نواح سابقة من الكتاب نبذا عن ما يسمى فى اصطلاح الاقتصاديين بمكاتب التخديم أو بورصات العمل . ولما كان هذا الموضوع من أهم الموضوعات الاقتصادية التى تنطوى عليها مشكلة التعطل فقد رأينا أن نفرد له بحثاً خاصاً فى هذا الفصل نلم فيه بتفاصيل الأسس التى يقدم عليها ، ونتابع مدى خدماته الاقتصادية لطوائف العمال ولا سيما فيما يتعلق بحالات التعطل الطارىء أو المستديم .

ولما كانت مصر لا تزال حديثه عهد بمشكلة التعطل لبدء أخذها بالنظام الصناعي ، فانها أيضاً ما زالت حديثه عهد بمختلف الأساليب العلاجية التى سبقتنا إليها الدول الصناعية الكبرى والتى قاست كثيراً من شرور هذه المشكلة الاجتماعية ، ولا مفر لمصر من أن تلم في هذه الناحية بتجارب تلك الأمم حتى تستطيع أن توفق فى ظل الظروف المتشابهة إلى العلاج الذى يتلاءم مع بيئتها الاقتصاديه والاجتماعية المقصورة عليها . وفيما يلى عرض واف لمشروع العمال فى مختلف الظروف والأحوال ، وسنتبين على الأخص أثرها الملحوظ فى تنظيم العمل تنظيما يتناسب ومقدرة الانتاج وحالات التوزيع والمبادلة فى نظام المنافسة الحرة .

* * *

مكاتب التخديم أو بورصات العمل هى هيئات تعمل على اتصال

العمال العاطلين فى مختلف الحرف بالمشروعات والأعمال التى فى حاجة إلى عمال . وهي فى ذلك تحتاج إلى دعامة من القانون بخلاف أقسام التخديم الموجودة الآن بمصلحة العمل وفروعها التى تعمل على تشغيل العاطلين بوسائل اجتهادية محضة . وعلى ذلك فمكاتب التخديم وبورصات العمل تفرض وجود شيئين لا غنى لها عنهما .

(١) أن يكون لديها إحصاء دائم ينظم بأسماء ومؤهلات العمال العاطلين .

(٢) وجود قوانين أو لوائح تلزم أصحاب الأعمال أن يخطروها بما عندهم من وظائف خالية وإن يلجأوا إليها فى طلب ما يحتاجون إليه من عمال أو على الأقل التعاون بصورة ما مع هذه الهيئات .

وبتطبيق هذين الفرضين على حالة مصر الاجتماعية والاقتصادية الراهنة يبدو أن الوقت لم يحدد بعد لانشاء مثل هذه المكاتب أو البورصات كما أن الحاجة ليست قاسية لانشائها فى الوقت الحاضر إلا إذا رؤى البدء بها فى المراكز الصناعية الكبري .

والواقع أن هذه المكاتب لم تلجأ إليها إلا البلاد الصناعية التي خطت خطوات واسعة فى سبيل التأمين الاجتماعي (ضد البطالة) أو التى تتبع مبدأ إعانة العاطلين وبذلك يكون لديها على الدوام كشوف منظمة بالعاطلين. أما فى مصر فلا يوجد للآن ما يغرى العمال العاطلين على تقييد أسمائهم كما دلت على ذلك المحاولة التى قامت بها المصلحة سنة ١٩٣٣ والتى لم تسفر إلا عن ٢٤٠٠٠ عاطل وهو طبعاً أقل بكثير من العدد الحقيقي .

على أن إنشاء النقابات والاشراف عليها قد يساعد على الحصول على هذا الاحصاء وقد تكون النقابات خطوة أولى فى سبيل التمهيد لانشاء مكاتب التخديم في المستقبل والواقع أن النقابات المنظمة هى من هذا

الوجه بورصات للتخديم وخاصة إذا كانت تقوم باعانة العاطلين من بين أعضائها أو من واجبها فى هذه الحالة الاحتفاظ دائماً بكشف يدون به أسماء العاطلين الذين تمدهم بالاعانة كما أنها تسعى جاهده إما لاعادة عمالها إلى أعمالهم أو إلحاقهم بأعمال جديدة بالتعاون مع أقسام التخديم الموجودة الآن بفروع مصلحة العمل .

ومن مستلزمات مكاتب التخديم أن يكون لدى كل عامل (تذكرة شخصية) أو (دفتر Work Book) يبين فيه تاريخ التعيين ونوع العمل وتاريخ الفصل وهذا مما يساعد على وجود إحصاءات منظمة دقيقة يدونها لا تستطيع مكاتب التخديم أن تقوم بواجبها على الوجه الأكمل

ولما كانت مكاتب التخديم من وسائل مكافحة البطالة فقد جاء فى تقرير المستر بتلر (الفقرة ٤٤) « وتوجد كذلك مسألة ينبغى أن ينظر فيها جديا وهى إيجاد نظام تخديم العمال ومع أني لا أقول بأن الوقت قد حان لانشاء بورصات العمل إلا أن نتيجة الاحصاء تبين لنا أن الحاجة أصبحت ماسة إلى إيجاد هيئة تعمل على اتصال العاطلين فى مختلف الجهات بالمشروعات والأعمال التى فى حاجة إلى أعمال . وقد قام مكتب العمل بشىء بسيط من هذه الوجهة فأرسل كتابا دورياً إلى السلطات المحلية يكلفها فيه بابلاغه عما عساه يطلب منها من عمال لا يوجد منهم العدد الكافي بين من قيدوا أسماءهم بدائرة كل منها . فلو خصص لهذا الغرض كاتبان بمكتب العمل لامكن بناء على الردود التي ترد لها الآن إجراء اللازم لنقل بعض العاطلين إلي الجهات التى فى حاجة إلى خدماتهم . كذلك ينبغى القيام بعمل كهذا فى الاسكندرية حيث تقدم أكبر عدد من العاطلين يقيد أسماءهم . أما فى كل من المديريات فينبغى تكليف أحد الموظفين بأخطار

ديوان المديرية عن الأعمال الموجودة فى دائرتها تصحيح سجل العاطلين أولا بأول بقدر الامكان »

وهذا الذي يقترحه المستر بتلر هو خطوة أولي في سبيل إنشاء مكاتب التخديم وهو ما تسير عليه الآن على نوع ما أقسام التخديم بالمصلحة وفروعها بالاسكندرية وبور سعيد وما سيصير عليه فرعاً طنطا وأسيوط بعد إنشائهما .

واجبات مكاتب التخديم

أما مكاتب التخديم بمعناها الصحيح فمن أهم واجباتها ما يأتي :

(١) جمع المعلومات الخاصة بسوق العمل .

ويمكن الحصول علي هذه المعلومات من النقابات المختلفة والمصادر الصناعية الأخرى وبارسال هذه المعلومات إلى المكتب المركزى بالمصلحة وتنسيقها بحسب (الحرف) المختلفة أمكن تنسيق السوق العمالية وتوجيه العمال إلى الجهات التى هى أحوج إليهم .

(٢) البحث عن عمل للعاطلين ومحاوله التوفيق بين العرض والطلب في مختلف المراكز الصناعية .

(٣) محاولة نقل العمال من صناعة حل بها الكساد إلى صناعة أخرى أو إلى مكان آخر وهذا قد يقتضى منح العامل مصاريف السفر إلي الجهة التى يتوفر له فيها العمل مع استرداد هذه المصاريف منه فيما بعد وهذا ما تفعله المصلحة فى الوقت الحاضر بمقتضى قرار من مجلس الوزراء يخول لها حين صرف استمارات مجانية تسهيلا لانتقال العمال العاطلين .

(٤) الاهتمام بالتعليم الحرفى والفني . وذلك لحفظ التوازن بين الحرف المختلفة حتى لا تزدحم أحدها فيحل بها الكساد . وسيأتي الكلام مفصلا عن هذه النقطة .

(٥) الاحتفاظ بكشوف بأسماء المنشآت التى فى حاجة إلى عمال والأجور التى تستطيع منحها لمن يقبل العمل بها

(٦) العمل على تشغيل العاطلين فى المشروعات العامة التى تتولاها الهيئات الحكومية كالمجالس البلدية والمحلية .

(٧) حث هذه الهيئات على القيام بمثل هذه المشروعات العامة .

التوجيه الحرفى كأثر من آثار مكاتب التخديم :

يرمي التوجيه الحرفي إلي إيجاد التوازن بين العرض والطلب في السوق العمالية وكذلك بين الحرف المختلفه حتى لا تروج واحدة على حساب الأخرى . وتؤدى مكاتب التخديم خدمه جليلة من هذا الوجه سواء بمجهودات خاصة تقوم بها (كما هو الحال فى بعض الممالك) أو باعتبارها مرجع تسترشد به وزارة المعارف فى سياسة التعليم الفنى فى مختلف المديريات حسب ما يكون لدى هذه المكاتب من إحصاءات وفيما يلى بعض النظم المتبعة فى الممالك الأخرى :—

استراليا : تعنى عناية خاصة بالتوجيه الحرفى . فهى تحتفظ بسجلات لجميع الشبان العاطلين من سن ١٨ إلى ٢٥ بحسب مؤهلاتهم لكي تسد بهم حاجة أصحاب الأعمال الذين يطلبون صبيان للتمرين .

كندا : تتبع نظاماً كالمعمول به فى استراليا . وذلك لتمرين الشبان على أعمال المناجم والزراعة .

فرنسا : تتبع هذا النظام للاكثار من عدد الصناع (Skilled labour)

بعض النظم المعمول بها الآن فى مصر وتشبه مكاتب التخديم .

قبل أن نشير إلى أهم النظم المتبعة في بعض الممالك الأجنبية بشأن مكاتب التخديم قد يكون من المفيد أن نذكر أنه يوجد بمصر فى الوقت الحاضر نوعان أو ثلاثة من مكاتب التخديم أو ما يشابهها .

أولا : مكاتب المخدمين : وهذه تعني بطائفة محدودة هي طائفة الخدم ولا يخلو وجودها من مساوىء وسيأتي الكلام عنها مفصلا فيما بعد .

ثانياً : نظام تخديم البحارة المصريين الذى تتبعه مصلحة الموانى والمنائر وهو نظام أشبه ما يكون بمكاتب تخديم حكومية ويمكن اتخاذه أنموذجا لانشاء مكاتب تخديم خاصة ببعض حرف معينة كسواقى السيارات مثلا .

ويتلخص هذا النظام فى أنه بتاريخ ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٣١ صدر قرار من مجلس الوزراء ينص على أن تتولى مصلحة المنائر الاشراف على تشغيل البحارة المصريين وهي لتنفيذ ذلك تتبع نظام التذاكر الشخصية . فهي تصرف لكل بحار تذكرة شخصية تثبت فيها اسمه وتاريخ التعيين والرفت ومكانه وعلى كل بحار عقب كل سفرية أن يودع تذكرته الشخصية بمصلحة الموانى ولا يستلمها إلا عند إلحاقه بعمل آخر بمعرفة المصلحة وعلى أرباب السفن تبعاً لذلك أن يطلبوا ما يلزمهم من بحارة من مصلحة الموانى وهذه تقدمهم بحسب دور كل منهم وبذلك تضمن المساواة بين العمال العاطلين .

ثالثاً : النظام الخاص لسواقي السيارات وهم أقرب الطوائف إلى نظام مكاتب التخديم إذ لكل منهم رخصته الخاصة وفى الامكان حفظ حرفتهم من الكساد إذ يكفى أن تمتنع مصلحة المرور من صرف رخص جديدة لمدة معينة . وهذا أحد واجبات مكاتب التخديم كما تقدم .

التذاكر الشخصية أو دفاتر العمل :

يبدو مما تقدم أن (الرخصة) أو (التذاكر الشخصية) أو (دفتر العمل) هو عنصر هام من العناصر التى تقوم عليها مكاتب التخديم يسير عليها الممالك المختلفة ففي روسيا مثلا يقتضي أن يكون لدى كل عامل أو مستخدم دفتر خاص من هذا النوع ولا يجوز تشغيل أى عامل إلا

بعد تقديم دفتره . وهذا يستلزم إطالة مدة الانذار سواء من جانب العامل أو رب العمل (كشهر مثلا) .

كذلك إيطاليا واليابان واليونان تسير على نظام (دفاتر العمل) .

أنواع مكاتب التخديم

الأصل فى مكاتب التخديم أن يقوم بادارتها وسيط وعادة يكون له مكتب تخديم يجمع طلبات العمال الراغبين فى التعاقد وكذلك طلبات أصحاب العمل الراغبين فى استخدام عمال ثم يعمل الوسيط على التوفيق بين أصحاب الشأن ويكون حلقة اتصال بين الطرفين حتى يتم التعاقد وتعتبر مكاتب التخديم خير طرق الاتصال بين أصحاب العمل وبين العمال والواقع أن فوائد الوسيط فى اتصال المتعاقدين معترف به فى أهم العقود ففي عقد البيع يتم الاتصال عادة بين البائع والمشترى عن طريق الوسيط والسمسار فاذا كان للوسطاء فوائد فى الاسراع فى تكوين هذه العقود فان فوائدهم أعظم وأهم فى تكوين عقود العمل نظراً لكثرة هذه العقود وتنوع شروطها فضلا عن أن الوسطاء يمكنهم فهم ظروف أصحاب الشأن والتوفيق بين المتعاقدين وتساعدهم على ذلك تجاربهم وخبرتهم بهذه الشؤون وفيما يلى أنواع التخديم .

١ — المكاتب المجانية : تقوم بادارة المكاتب المجانية للتخديم الحكومات والمجالس البلدية والنقابات والجمعيات الخيرية والاجتماعية والنوادى وجمعيات خريجى المدارس وعلى العموم كل جهة تريد أن تعاون على فعل الخير ومنع التعطل . أما هذه المكاتب فانها لا تقبل أجراً أو عمولة من طرفى العقد سواء من صاحب العمل أو العامل فهى تقوم بواجبها بصفة خيرية محضه بل أنها لا تقبل عمولة أو رسوم مقابل مصاريف

المكتب منعاً للشبهات وإغلاقا لباب قد يؤدى فتحه إلى اكتساب المكتب صفة تجارية عاجلا أو آجلا .

والواقع أن مصاريف هذه المكاتب ومرتبات موظفيها تقوم بها الجهات التى تشرف على هذه المكاتب والتى يدفعها إلى ذلك العاطفة الخيرية والواجب الأدبى .

وللمكاتب المجانية أهمية كبرى فى البلاد الأجنبية خصوصاً وأن الاتجاه فى التشريع المقارن يؤدى إلى إلغاء المكاتب التجارية التي تثبت مضارها والاكتفاء بهذه المكاتب المجانية . أما في مصر فلا يوجد هذا النوع سوى المكاتب التي أنشأتها بعض الجاليات الأجنبية لتسهيل تخديم أبناء جنسها وأقسام التخديم بمكاتب مصلحة العمل .

٢ — المكاتب التجارية يقوم بادارة المكاتب التجارية للتخديم أشخاص محترفون للوساطة بين طرفى عقد العمل منهم أمثال السماسرة فى عقود البيع . فغرضهم من القيام بهذه الأعمال هو الكسب وهم يقومون بواجبهم مقابل أجراً وعمولة يأخذونها من أحد الطرفين أو من كليهما .

وإن كانت للمكاتب التجارية بعض الفوائد مثل كفاءة القائمين بها وكون الصفة التجارية لهذه المكاتب تجعلها أكثر مرونة وأعظم نشاطاً من المكاتب المجانية لأن حياتها تتوقف على نجاحها بعكس المكاتب المجانية التى لا يخشي القائمون بها من فشلها فضلا عن انعدام المصلحة العادية التى تدفعهم إلى الاهتمام بنجاحها ولكن رغماً عن كل ذلك فانه من المتفق عليه بأن مضار المكاتب التجارية أعظم من فوائدها وأن إغلاقها ومنعها خير من وجودها لأنها تستغل العمال استغلالا شديداً بوسائل مختلفة فهى تفرض على العمال عمولة مرهقة لا تتناسب مع

انخفاض أجورهم خصوصاً وإنهم لا يجدون العمل إلا بعد فوات فترة طويلة من العطل ينتهزها القائمون بهذه المكاتب ويستغلون أثنائها حاجات العمال فيقرضونهم بالربا الفاحش أو يقيمون المقاهى والمطاعم والفنادق ومحلات البقالة وعلى العموم جميع المحلات التجارية حتى يضطر العمال إلى التردد عليها ولو لم يكونوا محتاجين إليها وإن كانت مصلحتهم تقضي بتفضيل محلات أخرى لكنهم يفعلون ذلك إكراماً للمخدم حتى يهم بتخديمهم كما أن المخدم ينتهز هذه الفرصة ويفتح حسابا لهؤلاء العمال أثناء عطلهم ويبيع لهم بأثمان مرتفعة ويؤجل الدفع إلى وقت تخديمهم .

ويضاف إلى ذلك أن المخدم لا يهم بتخديم العمال بحسب الدور أو بحسب صلاحيتهم للعمل المطلوب بل أنه يفرض علاوات على طلبات الاستعجال فمن يدفع العلاوة يجد عملا قبل غيره كما أنه قد يضع المحلات الممتازة فى المزاد كالاستخدام فى الفنادق وفى الأعمال الدائمة غير المؤقتة بل أن بعض هؤلاء الوسطاء يميلون إلى التبديل والتغيير وخلق سوء التفاهم بين أصحاب الشأن وإقناع العمال بترك أعمالهم مقابل زيادة بسيطة أو مزايا وهمية وغرضهم من ذلك قبض العمولة عن كل تخديم جديد .

وفى الولايات المتحدة وبعض بلاد أخرى توجد مكاتب تخديم من هذا النوع وللحكومة تحديد يشبه العمولة التى تتقاضاها هذه المكاتب من العامل أو رب العمل .

ومن حسن الحظ أن المكاتب التجارية تكاد تكون معدومة فى مصر إذا استثنينا مكاتب تخديم خدم المنازل . والواقع أن المشرع المصرى لم ينظم سوى هذه المكاتب - مع أنه قد يكون هناك غيرها كمكاتب التخديم الخاصة بالخدمة المنزلية - وهي المكاتب التجارية الوحيدة فى الوقت الحاضر التى اهتم المشرع المصرى بتنظيمها أما خلاصة هذا النظام والصادر به

لائحة ١٥ سبتمبر سنة ١٩٠٢ أنه يشترط فى المخدم أن يكون حاصلا على رخصة لمزاولة هذه المهنة وأن يكون اختصاصه قاصراً على تخديم خدم المنازل وأن يرفض تخديم الخادم الذى لا يحمل رخصة حسب لائحة الخدم الصادرة بقرار وزارى فى ٨ نوفمبر سنة ١٩١٦ والتى تنص على أنه يجب فى المدن التى تعينها الجهات الادارية المختصة (فى الوقت الحاضر معظم عواصم المديريات والمراكز) . أن يحمل الخادم المصرى شهادة تحقيق شخصية تقوم مقام الرخصة وتجدد سنوياً مقابل عشرين قرشاً ولا يجوز منح هذه الشهادة لمن سبق عليه الحكم بعقوبة جنائية أو جنحة هتك عرض وكذلك من حكم عليه فى بعض جرائم معينة ولم يمض عليها خمس سنوات وكل خادم يضبط بدون هذه الرخصة يعاقب بعقوبة المخالفة .

وهي تتناول الفئات الآتية :

١ — فراش ، سفرجى ، كرارجية ، لونجية ، غسالة ، بواب .

٢ — طباخ ومرمطون .

٣ — جناينى .

٤ — عربجى .صبي (تتونجى) . سايس .

٥ — سائقى السيارات الملكى .

٦ — الخفراء المخصوصين .

٧ — السعاه المترجية ، خدم الحمامات العمومية ، الحانوتية التربية

٨ خادم قهوة ، جرسون .

وعلى المخدم بمقتضى لائحة ١٥ سبتمبر سنة ١٩٠٢ أن يحتفظ بدفتر مماثل للشكل الذى يقرره البوليس وهذا الدفتر ينمر ويختم على كل من صفحاته من البوليس ويجب تقديمه للبوليس من أول إلى خامس يوم من كل شهر للتأشير عليه وعلى المخدم أن يقيد فى الدفتر المذكور اسم ولقب كل

شخص يريد التوسط له فى الخدمة بعد الوثوق من استيفائه للشروط المقررة فى اللائحة مع سنه وتبعيته ومحل ولادته وحرفته ومحل إقامته وسوابقه فى الخدمة .

وللمخدم بمقتضي هذه اللائحة الحق فى عمولة قدرها ٢٠ ٪ من أول مرتب شهرى للخادم ويجب على الخادم أن يدفعها في أول يوم من الشهر الثاني لتخديمه ولم يقرر المشرع عمولة على صاحب العمل ولكن جرت العادة أن يدفع المخدوم شيئاً من المال إلي المخدم .

وفى مكاتب تخديم الشابات يفضل أن يكون القائمون بأمرها سيدات حتى يمكن للعاملات أن تطمئن إلى مكتب تخديم مخدم يفهم ظروفهن ويمهد لهن المحلات المناسبة .

بعض النظم المتبعة

فى بعض الممالك الأجنبية

فرنسا : صدر بفرنسا مرسومان بتاريخ ٣٠ مارس سنة ١٧٣٩ ينص أولهما على أنه لا يجوز لصاحب عمل تشغيل أحد العمال الذين يعملون فى مشروعات الدفاع الوطني إلا بعد الحصول على ترخيص بذلك من مفتش العمل المختص وكل صاحب عمل أو مقاول مكلف بتنفيذ إحدى هذه المشروعات أن يخطر مكتب التخديم بما يحتاج إليه من عمال بمدة لا تقل عن ثمانية أيام . وينص المرسوم الثاني على أن كل عامل مقيد بسجلات العاطلين ملزم بقبول أى عمل يعرض عليه فى هذه المشروعات الوطنية أينما كانت بشرط مراعاة الأجور السائدة في حرفته وإذا رفض حرم من إعانة البطالة لمدة سنة والذين يقبلون لهم حق الانتقال مجاناً مع عائلتهم وكذلك حق العودة فى حالة الفصل .

اليابان : حق التخديم قاصر على مكاتب التخديم دون سواها (قانون سنة ١٩٣٨) وباليابان ٤٠٠ مكتب تخديم حكومية وعدد من الفروع . وهي أيضاً تسير على نظام (دفاتر العمل) مع الاحتفاظ بسجلات لكل حرفة ولمكاتب التخديم حق امتحان العامل للتثبت من حرفته .

اليونان: ينص مرسوم سنة ١٩٢٨ على التزام صاحب العمل باستخدام عماله الجدد من بين المسجلين بمكاتب التخديم مع منحه الحرية فى اختيارهم مباشرة مع إخطار المكتب ـ فالتزام التسجيل قاصر على العمال ـ والاخطار بالتعيين أو الفصل من جانب أصحاب الأعمال

ومرسوم ٢١ ديسمبر ١٩٣٨ يجعل التخديم من احتكار مكاتب التخديم إلا فى الحالات المستعجلة جداً . ولا يجوز لأصحاب الأعمال أن يطلبوا العمال بالأسماء وكل ماعليهم أن يخطروا المكتب بالعدد المطلوب والمؤهلات ونوع العمل ومدته وتؤخذ نفقات المكاتب من اعتماد خاص تشترك فيه نقابات أصحاب الأعمال والعمال والحكومة .

ألمانيا : ينص على التزام التسجيل والاخطار فى العقود المشتركة .

تشيكوسلوفاكيا على صاحب العمل إخطار مكاتب التخديم بالمحال الخالية وعدم ملئها لمدة ثلاثة أيام ليتسنى للمكتب خلالها إرسال بعض المرشحين لملء هذه الوظائف

انجلترا : أوحت اللجنة الملكية للتأمين ضد البطالة فى تقريرها النهائي لسنة ١٩٣٢ بمنح وزير العمل حق تقرير فئات الوظائف الخالية التى يجب شغلها بمعرفة مكاتب التخديم بمرشحين ينتخبون من بين سجلاتها

التشريع المقارن : نظراً لشكاوى العمال من مضار المكاتب التجارية اهتمت المؤتمرات الدولية للعمل ووضعت التوصيات بالغاء هذه

المكاتب (اتفاقية وشنجتون سنة ١٩١٩)

كما يستخدم مكتب العمل الدولى نفوذه لدى الحكومات لأجل تحقيق هذا الالغاء وفى حالة استمرارها يجب عليها أن تقدم كشفاً شهريا لمكتب التخديم المركزى بشأن طلبات الاستخدام والتخديم وعدد المحال الخالية التى ملئت ليتسني للمفتش المختص التحقيق من هذه البيانات ومن شأن هذا النظام أن يمنع مثل هذه المكاتب من أن تصبح أوكاراً لاستغلال البسطاء ، والواقع أن المشرع فى أغلب الدول يتجه إلى إلغاء المكاتب التجارية بجميع أنواعها الخاصة بخدم المنازل أو بباقى المهن وتعميم المكاتب المجانية التى نجحت نجاحاً كبيرا وخصوصاً المكاتب التى تتولي إدارتها المجالس البلدية

وقد أصبح تخديم العمال فى بعض الممالك مرفقاً عاماً (Public Service) يشترك فيه ممثلو الحرفة من العمال وأرباب الأعمال

والواقع أن المشرع الفرنسي يلزم المجالس البلدية بأن تفتح مكاتب مجانية لأجل تخديم العمال من مختلف المهن بما فى ذلك الأعمال الزراعية كما أنه يفرض على جميع المجالس وخصوصاً القرى الصغيرة التي لا تستطيع ميزانيتها أن تتحمل مصاريف المكاتب المجانية أن تخصص كل بلدية سجلين عموميين أحدهما لأجل طلبات العمال والثاني لأجل طلبات أصحاب الأعمال وبذلك يمكن لكل راغب فى التعاقد الاطلاع على السجل والاتصال بالطرف الآخر المبين شروطه وعنوانه فى الطلب الموجود باسمه

ويرجع نجاح المكاتب المجانية فى أوربا إلي أمرين :

أولا : التركيز : يوجد عادة مكتب مركزى فى عاصمة البلاد يشرف على المكاتب فى الأقاليم يجمع بين الطلبات فى مختلف أنحاء الدولة

ويجمع الاحصاءات ويعطى الاستعلامات ،فصاحب العمال خصوصاً فى الأعمال الكبيرة كالمقاولات يمكنه عن طريق هذا المكتب أن يعلم أين يجد العمال فى الوقت المناسب كما أن هذا الاشراف المركزى يساعد على إصلاح المكاتب الجزئية وتنظيمها .

ثانياً : وجود لجان أهلية بجانب المكاتب المجانية .

ينتخب العمال نصف أعضاء هذه اللجان وأصحاب الأعمال النصف الآخر وتشرف هذه اللجان إشرافاً أدبياً على هذه المكاتب وتراقب نشاطها وتسهل أحوالها وتساعدها على النجاح ولاشك في فوائد هذه اللجان التى يرجع إليها الفضل فى نجاح هذه المكاتب وعدم ظهور العيوب المعروفة في الأعمال التابعة للجهات الأوليه كاهمال الموظفين وضياع المسئولية بينهم وبطء الاجراءات .

البيانات الواجب توافرها

فى طلبات الاستخدام

يستحسن أن تقدم هذه البيانات بمعرفة الشخص نفسه وتشمل على ما يأتي : الاسم . العنوان (مع الاخطار فى حالة تغييره) . الجنسية . متزوج أو أعزب . عدد من يعولهم حالته الصحية ومميزاته البدنية . صفاته الأدبية .

كيفية الترشيح : يعطى للعامل تذكرة أو (كارت) لصاحب العمل وتحمل هذه التذكرة عنوان المكتب لكى تعاد إليه وعليها نتيجة المقابلة مدونة فى خانة خاصة بمعرفة صاحب العمل عادة .وفى حالة قبول العامل يذكر تاريخ بدئه للعمل .

وفى أسبانيا يذكر الأجر ومدة الوظيفة . وفي حالة ملء الوظيفة بشخص آخر يذكر اسمه . وتعاد التذكرة بغير طابع بريد (بالاتفاق مع مصلحة البريد طبعا) .

فى حالة الاضراب . تقف مكاتب التخديم فى هذه الحالة موقف الحياد وقد تعلق إعلانا بالاضراب ومكانه وعلى العامل أن يقبل على مسئوليته العمل هناك وبدون تدخل أو وساطة من المكتب .

الهيئات التى يمكن أن تقوم

بمكاتب التخديم فى مصر حسب مقتضيات الظروف

١ ـ المركز أو المديريات ٢ ـ العمد فى الأرياف

٣ ـ المجالس البلدية أو المحلية ٤ ـ مكاتب البريد

٥ ـ النقابات ٦ ـ جمعيات خريجى الكليات

٧ ـ الجمعيات الخيرية ٨ ـ النوادى

وفى كل الحالات يجب أن يكون هناك مكتب مركزى فى القاهرة يشمل البلاد كلها وتتجمع فيه الاستعلامات ويكون نقطة الاتصال بين المكاتب المنتشرة فى أنحاء البلاد ويمكن للمصلحة أن تتعاون في ذلك مع مندوبى نقابات العمال وجمعيات أصحاب العمل والهيئات الاجتماعية الأخرى

ملحق بشأن مشكلة التعطل

بين طوائف الخدم وإصلاح حالتهم الاجتماعية

لما كانت مشكلة التعطل متعددة الجوانب كثيرة التشعب حتى لتنتظم جملة طوائف من مختلف الطبقات الاجتماعية ، كان فرضاً لزاماً على كل باحث يتصدى لها بالدراسة والعرض أن يتابع آثار هذه المشكلة فى مختلف هذه الطوائف ليتبين حقيقة حالتهم على ضوء ما يعرض له بسببها .

ولقد ألممنا فى هذا البحث بكثير من نواحى هذه المشكلة واستعرضنا جانباً كبيراً من آثارها المختلفة في العمال ولم يبق أمامنا ، استكمالا لموضوعات البحث ، إلا أن نشير إلى مشكلة الخدم باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من موضوع المشكلة العام

وهذه المشكلة تتخذ فى مصر مظهراً خاصاً يجعل لها أهمية كبيرة من الناحية الاجتماعية بالنسبة إلى أن طائفة الخدم مندمجة فى كيان الأسرة المصرية سواء فى الطبقة الراقية أو المتوسطة

ولقد كان التشريع المصرى وما زال ناقصاً فى هذه الناحية لأنه لم يحاول أن ينظم شئون هذه الطائفة بما يحقق للأسرة اطمئنانها ويحفظ للخدم حقوقهم أيضاً

فالخدم هم الأمناء على أبناء الأسرة ولا سيما الأطفال والأحداث وهم أيضاً الأمناء على أموالها ومتاعها وأسرارها حتى أن الأوربيين لما شعروا بخطورة الدور الذى يقوم به الخادم فى البيئة العائلية لم يتوانوا عن فتح المعاهد والمدارس الخاصة لهم لتدريبهم وتعليمهم أصول هذه المهنة كما يجب أن تكون ، ولا تزكى المصلحة الحكومية الخاصة بهذه الناحية للخدمة فى البيوت والفنادق إلا من كان يحمل إجازات هذه المعاهد .

وعدم أنتظام شؤون هذه الطائفة بقوة التشريع أدي إلي أن يندس على أبنائها الراغبين بطبيعة ميلهم واستعدادهم إلى امتهانها، أفراد أغراب سيئو السلوك والسمعة ، لا ينظرون إلي هذه المهنة إلا كوسيلة هينة للسلب والنصب تحت ستار الخدمة . وكان ذلك مؤدياً بطبيعة الحال إلى ازدياد عدد هذه الطائفة زيادة فاقت نسبة الحاجة إليهم فتعطل فريق منهم وتعرضت الأناث منهن لشتى المنكرات الخلقية .

وجاءت ظروف هذه الحرب لتحسن من المستوى المعيشى لأبناء هذه الطائفة بفضل ما يدفع إليهم من أجور مغرية جعلتهم يطمئنون إلى مستوي معين قد يحسبونه دائماً فى مختلف الظروف والأحوال ، ومن ثم سوف تكون هذه المشكلة فى طليعة المشاكل الاجتماعية التى ستبرز فجأة بزوال ظروف الحرب وانخفاض مستوى المعيشة وتسريح المنشآت والمؤسسات وبيوت أسر الضباط الأجانب لكثير من الخدم الذين يكونون عندئذ عرضة للسقوط فى مهاوى الاجرام .

ولقد حدا هذا الأمر بوزارتي الداخلية والشئون الاجتماعية إلى العناية بأمر هذه الطائفة ومحاولة إيجاد علاج لتحسين حالتهم وصيانة حقوقهم ، ولحماية الأسر كذلك من شرورهم المختلفة .

وقد وجدت وزارة الداخلية أن لائحة الخدم القديمة ناقصة نقصاً معيباً جعل كل من امتهن الخدمة بصفة عامة لا يكاد يشعر أو يحس برقابة القانون عليه إذ كانت تلك اللائحة مهملة تماماً . ولذلك أدخل مشروع اللائحة الجديدة جملة تحسينات هامة فسد جوانب من النقص كانت تزعج جمهور المخدومين وتجعلهم يطمئنون من ناحية هذه الطائفة .

وبمقارنة مشروع هذه اللائحة باللائحة القديمة يتبين لنا ما يأتى :—

أولا — اقتصرت اللائحة القديمة على طوائف الخدم الآتية : —

(ا) فراش ، سفرجى ، كرارجية ، لوانجية ، غسالة ، بواب .

(ب) طباخ ، مرماتون .

(ج) جنايني .

(د) عربجى ، صبى (توتنجى) ، سايس .

(هـ) سائقي السيارات الملاكى .

(و) الخفراء الخصوصيون .

(ز) السعاة والتمرجية وخدمة الحمامات العمومية والحانوتية والتربية.

(ح) خادم قهوة ، جارسون

أما اللائحة الجديدة فأفاضت الطوائف الآتية :—

١ — ممرضة ، مرضعة ، دادة .

٢ — سعاة ، فراشو المحال التجارية والشركات والبنوك والنقابات والمستشفيات والمدارس الأهلية .

٣ — عمال وصبية محلات الجزارة والبقالة والخضر والفاكهة والمكوجية والمخابز والطيور والألبان ومحلات طحن الغلال .

٤ — رؤساء الخدم ، بارمان ، خدم المحال العمومية .

ثانياً — فى اللائحة القديمة كانت شهادة تحقيق شخصية تقوم مقام الرخصة أما اللائحة الجديدة فتشترط الحصول على ترخيص من جهات الادارة بعد أن يقدم الطالب شهادة تحقيق الشخصية .

ثالثاً جاءت اللائحة الجديدة بنص لا مقابل له في اللائحة القديمة وهو خاص بعدم جواز سريان مفعول الرخصة خارج دائرة المحافظة أو المديرية التى صرفتها ما لم يؤشر بذلك فى الرخصة من الجهة التى صرفتها.

رابعاً — تقضى اللائحة القديمة بعدم جواز إعطاء شهادة تحقيق الشخصية إلي الأشخاص :

(ا) المحكوم عليهم لارتكابهم جناية أو لارتكابهم جنحة هتك عرض .

(ب) المحكوم عليهم بالادانة فى جنح مخلة بالشرف أو الأمانة كالسرقة والنصب وخيانة الأمانة ما لم يكن قد مضى على الحكم أكثر من خمس سنوات وقت تقديم الطلب.

أما اللائحة الجديدة فقد أضافت الحالات الآتية : —

(ا) إذا كانت سن الطالب تقل عن ١٢ سنة ميلادية .

(ب) إذا كان الطالب مصاباً بمرض من الأمراض المعدية أو الجلدية أو السل بأنواعه أو الجذام أو حاملا لجراثيم التسمم الغذائي أو جراثيم الأمراض المعدية .

(ج) إذا كان الطالب سبق أن حكم عليه لارتكابه جنحة فعل فاضح أو إفساد أخلاق أو تحريض على الفسق أو تعيش على كد النساء أو إحراز المخدرات أو الاتجار بها .

كما اشترط لامكان منح رخصة وجوب مضى عشر سنوات من تاريخ انتهاء العقوبة الخاصة بارتكاب جناية أو جنحة هتك عرض بعد أن كانت المدة خمس سنوات فقط .

* * *

ونلاحظ أن مشروع اللائحة الجديدة يحقق الأغراض الاجتماعية الآتية:

أولا : شملت اللائحة فئات الخدم التى لم تذكر فى اللائحة القديمة .

ثانياً : جعلت رقابة الجهات الادارية على الخدم الذى يرخص لهم أوفى مما كانت عليه .

ثالثاً : اشترطت لامكان منح رخص أو تجديدها ألا تقل سن الطالب عن ١٢ سنة وذلك لحماية الأحداث الذين لم يبلغوا هذه السن

من التعرض للارهاق بواجبات الخدمة الشاقة أو لقسوة بعض المخدومين في سن لا يستطيعون فيها حماية أنفسهم ، ولتمكينهم من التفرغ لتلقى التعليم الالزامي المفروض على الأحداث بين سن ٧ ، ١٢ سنة .

رابعاً : سدت نقصاً كبيراً كان في اللائحة القديمة بأن حمت الأسرة من الوجهة الصحية مما كانت تتعرض له من عدوى الخدم فاشترطت خلو الخادم من الأمراض التي يسهل عدواها .

خامساً : حمت الأسر من بعض طوائف المجرمين الذين أغفلت اللائحة القديمة ذكرهم والذين تدل طبيعة جرائمهم على ما يمكن أن تتعرض له الأسر من عدواهم الاخلاقية ومن ارتكابهم جرائم ضد أفرادها .

لذلك نرى أن مشروع هذه اللائحة يسد النقص الذى كان ملحوظاً في اللائحة القديمة ويحقق الأغراض الاجتماعية التى تتوخاها هذه الوزارة فيما يختص بهذه الناحية من موضوع الخدم .

وقد عرض هذا المشروع على مصلحة العمل لابداء ما قد يكون لها من الملاحظات فأبدت فى مذكرة لها أنها بعد مقارنته باللائحة القديمة ترى أنه أوفى كثيراً بالغرض من الوجهتين الصحية والاجتماعية .

إلا أنها أبدت اعتراضها على السن التى حددتها اللائحة لامكان منح رخصة أو تجديدها وهي سن ١٢ سنة لأسباب أوردتها فى المذكرة واقترحت تعديل الفقرة « ا » من المادة الثامنة من مشروع اللائحة على الوجه الآتى .—

المادة ٨ — يرفض طلب الرخصة أو تجديدها في الأحوال الآتية :—

(ا) إذا كانت سن الطالب تقل عن ٩ سنوات ميلادية ، إلا أنه لا يجوز صرف الرخصة للأحداث الذين تتراوح سنهم بين التاسعة والثانيه عشرة سنة للاشتغال بالمحال الآتية : —

محلات الجزارة ، الطيور ، المخابز ، طحن الغلال ، المحلات العمومية.

وترى وزارة الشئون الاجتماعية الموافقة على التعديل المقترح للأسباب التى أوردتها مصلحة العمل ، ولكنها تقترح أن تضاف الحمامات والمستشفيات الخصوصية إلى المحال التي لا يجوز للأحداث تتراوح سنهم بين التاسعة والثانية عشر سنة أن يشتغلوا بها ، وذلك صيانة لأخلاقهم في هذه السن المبكرة بالنسبة للأولى وإبعاداً لهم عن مشاهدة مناظر المرض وآلامهم للثانية.

***

ونحن من جانبنا نصر على وجوب العناية بانشاء معهد نموذجى للبدء بتخريج الاناث الملمات بأصول هذه المهنة للخدمة فى البيوت وبالنسبة للذكور يجب العناية بايجاد مكاتب لتخديمهم خلاف المكاتب الحالية التى هى فى الواقع بؤرة للفساد والتضليل وجشع الاستغلال ، وبهذا يتحقق للتشريع المقترح أغراضه الاجتماعية الطيبة (١)

(١) يراجع فى هذا للدراسة المقارنة ما عملته انجلترا إزاء هذه المشكلة وقد أثبتناها فى الباب الخاص بالبحوث الأجنبية فى أول الكتاب .

الفصل السادس

بطالة طالبى التوظف من المتخرجين

فى مختلف معاهد التعليم

أسبابها ووسائل علاجها ورأى كبار رجال السياسة والمال عندنا فى مشكلتها

أشرنا فى الفصول السابقة إلى هذا النوع من البطالة ، فلسنا فى حاجة إلى وصفه من جديد أو بيان المدي الذى وصل إليه ، وضرب الأمثال لهذه الوظائف الحقيرة التى يهرع إليها من صفوف هذا الجيش العاطل آلاف مؤلفة ، يتأبط كثير منهم شهاداته العالية والجامعية ليقدمها إلى الجهة الطالبة للخدمة كسبيل لتزكية مواهبه ومؤهلاته . وقد تكفل بشرح هذه العلة شرحا دقيقا وافيا حضرة صاحب السعادة المرحوم أحمد عبد الوهاب باشا وزير المالية الأسبق فى المذكرة التى رفعها إلى مجلس الوزراء بصدد هذه المشكلة لتأليف لجنة خاصة لبحثها وفى الكلمة القيمة التى ألقاها فى أول اجتماع لهذه اللجنة ، ومن يومئذ توالت البحوث الاجتماعية القيمة مستفيضة أسباب هذه المشكلة مقترحة أوجه العلاج التى يدلى بها أصحابها ويظنون فيها سبيلا إلي حسمها قبل استفحال أخطارها .

أما أسباب هذا النوع من البطالة فكثيرة متشعبة يرجع أهمها إلي ما يلى :

١٥٠ ـ التناسب بين الوظائف وطالبيها

١ — عدم مراعاة التناسب بين الوظائف ومن تعدهم معاهد التعليم للقيام بها ، وذلك أن فى مصر طائفة من معاهد التعليم تعد تلاميذها إعداداً خاصاً يؤهلهم للقيام فى المستقبل بوظائف معينة كـكلية البوليس والكلية الحربية ومدرسة دار العلوم ومدارس المعلمين الأولية . الخ . فالكليتان الأولى والثانية تعدان لوظائف البوليس والجيش ـ والمدارس الأخرى تعد لوظائف التدريس . ومن الواضح أنه إذا أوصد أمام متخرج فى معهد من هذه المعاهد أبواب الوظائف التى أعدلها لا يسعه غالباً إلا الالتحاق بجيش العاطلين أو امتهان حرف مؤقته وغير فنية .

وما قلناه فى المدارس السابقة يصدق على بعض كليات الأزهر وأقسام تخصصه كـكلية اللغة العربية وكأقسام التخصص فى المهنة وقسم التخصص فى الوعظ والارشاد .

ويصدق كذلك على بعض الأقسام فى كليات جامعتى فؤاد الأول وفاروق الأول وعلى بعض الأقسام فى مدرسة الفنون والصناعات .

فمن وسائل العلاج لبطالة التوظف أن تضيق أبواب الالتحاق بهذا النوع من المدارس ويحدد طلبة كل منها تحديدا دقيقا يتناسب مع المطلوب لوظائفها (١)

٢ — توجيه العناية فى التعليم الثانوي إلى مجرد الاعداد للتعليم العالى وإغفال ماعدا ذلك .

فقد نجم عن هذا العيب الجوهري أن المتخرجين فى مدارسنا الثانوية بنظمها الحاضرة لا يصلحون لشىء إلا لتكملة دراستهم بكليات الجامعة أو بالمدارس العليا وكذلك توصد فى وجوههم معظم الأعمال الحكومية الحرة التى يقصدونها ويحققون اخفاقا مبينا فيما تفتح لهم

(١) راجع كتاب البطالة للدكتور على عبد الواحد وافي ص ١٨ — ٣٠

أبوابه من هذه الأعمال وقد كانت النتيجة الطبيعية لهذا وذاك أن أخذ ينضم كل عام إلى جيش المتعطلين من خريجى المدارس العالية جيش آخر من متخرجي المدارس الثانوية يفوقه كثيرا فى العدد ، وفى الكوارث التى تنال الأمة وراء بطالته وفى صعوبة إيجاد حل لمشكلته . لأن أفراده لا يكادون يصلحون لأى عمل منتج

١٥١ـ استقلال التعليم الثانوي

ولاسبيل إلى التخلص من ذلك إلا إذا منحنا تعليمنا الثانوي شيئا من الاستقلال عن التعليم ، وعملنا على تشكيله بالشكل الذى يتفق مع جميع الأغراض الآجلة التى تقصد منه ، فلا تعد طلبته ليكونوا صالحين للالتحاق بمعاهد التعليم العالى فحسب ، بل نعدهم كذلك ليكونوا صالحين لمختلف الأعمال التي يزاولونها عادة أو التى ينبغى أن يزاولها أمثالهم إذا اقتصروا على هذا القدر من التعليم ، فبهذا وحده نعمل على التقليل من جيش عاطل من المتعلمين ونضع حدا لصوت الشكوي الذى يتردد عاليا من مصالح الحكومة والشركات الأهلية وسائر الجهات الحرة من عجز خريجى المدارس الثانوية عن حسن القيام بالأعمال التى تعهد إليهم .

ومن أهم مايجب عمله لتحقيق هذه الغايات تخليص تربيتنا الثانوية من تلك الصبغة النظرية البحتة التي تسود مناهجها وطرق تدريسها وتعديل هذه المناهج وهذه الطرق تعديلا جوهريا شاملا يجعلها وثيقة الصلة بالحياة العملية وشؤونها .

٣ — ضعف المتخرجين فى مختلف المدارس الثانوية فى اللغات الأجنبية وهو إن كان عيب قد هون من شأنه صدور قانون اللغة العربية إلا إنه مازال ذا أهمية كبيرة نسبيا إذ من الواضح أن معظم الأعمال الحرة ووظائف الشركات بأيدى الأجانب وهي لذلك تتطلب إجادة لغتين أو لغة أجنبية على الأقل فضعف المتخرجين فى مدارسنا فى اللغات يحول بينهم وبين مزاولة هذه الأعمال ، ويعوقهم عن منافسة العناصر الأجنبية

١٥٢ـ العناية باللغات الاجنبية

منافسة قوية مشروعة ويثنيهم عن ولوج أبواب الحياة العملية ويجعلهم غير صالحين إلا لبعض وظائف حكومية يضيق بهم ذرعها فيتسع ميدان البطالة .

فمن وسائل العلاج لهذا النوع من البطالة هو العمل على تقوية التلاميذ فى الأعمال الحرة ، ويجدون في ميدانها متسعا لمطامحهم وعزائمهم .

وقد اقترح جماعة المربين بوزارة المعارف أوجه علاج كثيرة لا يتسع لها المقام لمعالجة هذا العيب فلا داعى إلى تكرارها .

٤ — ومن الأمور التي زادت فى جيش المتعطلين من المتعلمين وضاعفت كوارث هذا النوع من البطالة ، إهمال ناحية المهارة اليدوية فى مدارس التعليم الثانوى فليس فى نظم هذه المدارس مايسمح للتلاميذ بالالمام بشىء من الصناعات الانشائيه أو المهارة فى أى عمل من الأعمال اليدوية ، بل أن هذه النظم من شأنها أن تقضي على ماعسي أن يكون لدى بعض التلاميذ من استعدادات فطرية فى هذه الناحية .

وقد نجم عن ذلك أضرار كثيرة ، منها إغفال غرض هام من أغراض التربية ، ومنها كراهة المتخرجين في المدارس الثانوية للصناعات اليدوية وترفعهم عنها لجهلهم بها ، إذ الناس أعداء ماجهلوا ومنها هذا — وهذا مايهمنا بيانه هنا — إن المتخرج فى المدارس الثانوية إذا لم يتح له الالتحاق بالمدارس العالية وأوصدت فى وجهه أبواب التوظف لم يجد لديه أى ميل لمزاولة عمل من الأعمال اليدوية وإن أحسن هذا الميل لا يحسن القدرة ولا مجرد الاستعداد للقيام به ، فلا يجد أمامه إلا التردى فى وهدة البطالة(١)

١٥٣ — ضرورة العناية بالمهارة اليدوية

وكأنما ظن المشرفون على شؤون التعليم أن هذه المهارة غير ضرورية إلا لطلبة المدارس الفنية والصناعية ، مع أنه من المجمع عليه ، أن كسب المهارة لا يقل أهمية فى التربية عن كسب المعلومات ، وأن مواد كسب

(١) المرجع السابق صفحة ٣١ — ٣٥

المهـارة لايستقيم بدونهـا أى منهج دراسى ، وبخـاصة فى المرحلتين الابتدائية والثانوية ، وكل ماهناك أن هذه المواد تدرس ، بتوسـع وتفصيل فى المدارس الصناعية والفنية لتكوين محترفين وفنيين ، أما فيما عداها فيجب أن تدرس بالحد الذى يكفي لمجرد كسب المهارة وتمرين اليد على العمل المتقن وتكوين العادات الجسمية الصـالحة ، وتربية الملاحظة الدقيقه وتثقيف ملـكات التخيل والابتداع وإيجـاد روابط دقيقة بين أعصاب الحس ومراكزه وأعصاب الحركة ومراكزها ، وإتاحة الفرص أمام الطلاب والمتخرجين لشغل أوقات فراغهم بأعمال منتجة وللانتفاع بمهارتهم اليدوية فى كسب قوتهم إذا ماتقطعت بهم الأسباب وسدت فى وجوههم سبل العيش الأخرى .

ومن عجب أن وزارة المعارف المصرية نفسها قد فطنت إلى ضرورة هذه المواد فأضافت بعضها إلى مناهج المدارس الابتدائية والثانوية وإن كانت العناية بها فى المدارس الثانوية أقل لأن النشاط المدرسي فيها يتجه اتجاهات أخرى .

وكأنما ظنت أن فوائدها لاتعود إلا على صغار التلاميذ

ولاعلاج لهذا النقص إلا باعطاء عناية أوفى ورقابة أشد على تدريس طائفة من الصناعات اليدوية في مناهج الدراسـة الثانوية كالطبـاعة والـكتابة على الآلة الـكاتبة وتجليد الـكتب والتصوير الشمسي والعزف على الآلات الموسيقية ومبادىء التجارة . الخ ..

وليس فى العناية بهذه المواد بالمدارس الثانوية تـكديس المناهج أو إرهاق للمتعـلمين لا سيما وقـد أوصى مؤتمر المواد الاجتماعية بادماج نواحى النشاط المدرسى فى صلب العمل المدرسى (١) فان تلاؤمها

(١) راجع قرارات مؤتمر المواد الاجتماعية المنعقد بقاعة الجمعية الجغرافية الملـكية بالقاهرة فى يوليو سنة ١٩٤٤

مع غرائز التلاميذ وميولهم الفطرية فى هذا الدور ، واتصالها بمظاهر نشاطهم الطبيعى اتصالا وثيقا ، وماتشتمل عليه من عوامل الاثارة لشوقهم وشعورهم بفائدتها الأكيدة فى حياتهم الحاضرة والمستقبلة ، كل أولئك يجعلها أدنى إلى وسائل التخفيف والاستجمام منها إلى نطاق العنت والارهاق .

٥ — عدم السير على نظام التعليم الاقليمى فى مرحلة الدراسة الثانوية واتباع نظام التجانس العقيم الذى وجد أساليب التربية والتعليم ومناهجها وخططها فى جميع المدارس الثانوية حتى استحالت صورة متكررة متشابهة ، وانعدم بذلك الطابع الشخصى الذى ينبغى أن تطبع به كل مدرسة فى حدود بيئتها الخاصة .

وقد نجم عن ذلك أن المتخرجين فى هذه المدارس استحالوا هم أنفسهم نماذج متماثلة لا يصلحون إلا لنوع واحد من الأعمال ، فيضطرون إلى التزاحم فى حيز ضيق لا يتسع لعشر معشارهم ونحيط بهم ميادين البطالة من جميع الجهات .

ولو سرنا فى تربيتهم على نظام التعليم الاقليمى (١) ، لحققنا كثيرا من حسنة تكالبهم على الوظائف الحكومية ولوجهنا أنظارهم إلى نواح جديدة للعمل ، وإلى خلق ميادين واسعة للارتزاق والكسب ، ولقويت صلتهم ببيئاتهم ، وتنوعت سبل حياتهم وتعددت اتجاهاتهم ، وأمكن كل منهم أن ينتفع بخيرات بلاده ، ويستغل ثرواتها استغلالا صحيحا ولا يخفى ماهذا من أثر فى وقايتهم من شرور البطالة .

ولقد فصلنا فى الفصل الثانى المعنى الاصطلاحى لاقليمية التعليم وليست بنا حاجة إلى العودة اليه هنا خوف التكرار . (٢)

---

(١) بالرغم من أن وزارة المعارف قد قسمت المملكة المصرية إلى مناطق تعليم إلا أن البرامج القديمة لم تتغير ولم تتأقلم .

(٢) راجع صفحة ٣٢

٦ — تقصير الحكومة والشركات المصرية حيال المتخرجين فى المدارس الصناعية والفنية ومدارس التجارة والزراعة .

وذلك أن هذه المدارس تؤهل طلابها لولوج الميدان الحر ومزاولة حرفه الفنية ، وكلنا يعلم أن غالبية الأعمال الحرة لاتتوقف على المجهود الجسمى والعقلى فحسب ، بل تستند قبل كل شىء الى رأس المال ولا يقدر التوفيق أو النجاح فيه بمقدار مايبذل من مجهود ورأس مال فحسب ، بل يقاس كذلك بمقدار التفوق فى مضمار المنافسة

والمتخرجون فى هذه المدارس تعوزهم رؤوس الأموال لفقر الطبقات التى ينتمى اليها غالبيتهم ، ومايستطيعون عمله وحدهم فى مضمار المنافسة لا يعد شيئا مذكورا .

فكان من الواجب حيال هذا ألا تألوا الحكومة والمصارف جهدا فى معاضدتهم وتشجيعهم ومساعدتهم على التغلب على هاتين العقبتين وصرفهم بذلك عن طلب الوظائف وتوجيههم إلى طريقهم الطبيعى ، ولكن هذه الجهات قصرت تقصيرا كبيرا فى واجباتها من هذه الناحية فلا يسع المتخرجون فى هذه المدارس إلا تولية وجوههم شطر الوظائف .

ولعل هذا مما دعا وزارة التجارة والصناعة الآن الى التفكير جديا فى تحقيق مشروع البنك الصناعى لتمد به هؤلاء الشبان الذين لا تعوزهم الكفاية وعزيمة الكفاح بمقدار ما يعوزهم المال لتمويل مشروعاتهم الصناعية والتجارية وترسيخ أقدامها فى ميدان المنافسة مع المؤسسات التجارية والبيوت الصناعية الأخرى فلعل هذا البنك يخرج إلى حيز التنفيذ قريبا ولاسيما بعد أن أحسنا شدة الحاجة إليه .

ولكن لا يكفى أن نساعدهم على إنشاء المشروعات الحرة ، بل يجب كذلك أن نضمن لهم بقاءها والانتفاع بها وذلك بأن تحمى الحكومة مشروعاتهم الناشئة ضد المنافسات القوية وتقرر إعانات سنوية تكافىء بها

بعض مظاهر نشاطهم الانتاجي وتشجعهم على الاجادة والاستمرار وتسهل لهم تصريف منتجاتهم فى مختلف الأسواق الداخلية والخارجية ، وتلتزم تفضيلها على غيرها فى كل ماتحتاج اليه مصالحها من مشتريات . وهلم جرا

٧ — شغل وظائف ينبغى وقفها على المتعلمين لاحتياجها إلى درجة من الثقافة بأفراد من غير المتعلمين كوظائف عساكر البوليس (١)

وقد عمل رفعة على ماهر باشا على علاج هذه الناحية ، فأعد مشروعا جليلا يقضى بانشاء قسم بمدرسة البوليس لتخريج عساكر البوليس على أن يلتحق به أكبر عدد ممكن من المتعلمين (٢) .

ولكن لا يزال في الميدان متسع كبير للاصلاح ولفتح أبواب للمتعلمين المتعطلين ، لأن الأمر ليس مقصوراً على عساكر البوليس .

وبعد فلما كانت هذه المشكلة على جانب عظيم من الأهمية فقد كان من الطبيعى أن لا يهملها بعض دعاة الاصلاح من رجال مصر الأفذاذ . وها نحن نبادر هنا باثبات ما أمكننا أن نحصل عليه من آرائهم (٣) .

أولا — رأى المغفور له أحمد عبد الوهاب باشا :

من رأى المغفور له أحمد عبد الوهاب باشا أن مشكلة المتعلمين العاطلين فى مصر ليست وليدة يوم وليلة ، بل هي وليدة سنوات عديدة ولا يمكن أن يأتي حلها بنتيجة إلا على مر السنين وبالوسائل الآتية :—

١ — تحديد عدد الطلبة الذين يقبلون سنوياً فى المدارس الفنية على اختلاف طبقاتها ومقاصدها تحديداً يتفق وحاجة البلاد إلي هذا

(١) المرجع السابق ص ٤٧ — ٤٨ (كتاب البطالة للدكتور على عبد الواحد)

(٢) كذلك عدل معالى فؤاد سراج الدين باشا وزير الداخلية مناهج التعليم فى كلية البوليس وأصلح نظام السكونستبلات وأصدر كادراً جديداً لتحسين حال رجال البوليس

(٣) راجع كتاب التشرد فى مصر وعلاجه للدكتور عبد الرازق صبرى ص ٢٨٦ — ٢٩٠

الضرب من التعليم . وهو حل لا يخلو من صعوبة بسبب شدة الاقبال على التعليم بمختلف درجاته .

٢ — إقطاع خريجى مدارس الزراعة وغيرهم من الفنيين مساحات من أملاك الحكومة[١] في شمال الدلتا ، وهي فكرة سليمة إلا أنه يعتورها بعض الصعوبات لأنه حتى على فرض الحصول على المال اللازم فان نجاح هذا المشروع يتطلب إقامة المباشرين له بصفة مستديمة فيه لمباشرة الأعمال الزراعية مباشرة شخصية .

ثانياً — رأي معالى أحمد نجيب الهلالى باشا[٢] .

أما معالى أحمد نجيب الهلالي باشا فانه يرى أن عدد المتعلمين المتعطلين فى مصر قليل إذا قيس بنظيره فى البلاد الأوربية كانجلترا وفرنسا وبولندا إذ أن هذه الأخيرة سكانها ضعف سكان مصر وبها خمس جامعات ومدارس عليا متعددة يربو عدد طلابها على أربعين ألفاً .

فلذلك فان معاليه لا يذهب مع الرأى القائل بتحديد عدد المتعلمين وتضيق دائرة التعليم بقدر ما تحتاج إليه المهن والصناعات القائمة ، لأن هذا الحل لم تلجأ إليه دولة من الدول التى اصطدمت قبلنا بمشكلة المتعلمين المتعطلين . وحتى إذا جاز التفكير فيه فى بلد اكتظت بالصناعات فهو لا يصلح فى بلد لا يزال بكراً فى الصناعة والتجارة ويرجى أن تزدهر فيه الأعمال الحرة على اختلاف أنواعها . ومن جهة أخرى فان حالة التعطل الناشئة عندنا ليست بحسب وجهة نظر معاليه مترتبة على زيادة التعليم عما يلزم وإنما هى نتيجة لسوء الحالة الاقتصادية العامة من تجارية

(١) بدأت الحكومة فعلا فى توزيع الأراضى على خريجي كلية الزراعة وخريجى مدارس الزراعة المتوسطة بنسب مختلفة .

(٢) أنظر مقالا لمعاليه فى جريدة المصرى الصادر فى ٢ ديسمبر سنة ١٩٣٦ تحت عنوان « مشكلة الشبان المتعلمين المتعطلين » .

وصناعية ومالية . ومن المسلم به أن حاجات البلد يجب أن تلحظ فى التعليم عندنا ولكن لا من حيث عدد المتعلمين بل من حيث نوع التعليم ذاته فقد يخفف ذلك من التعطل فى بعض المهن ولكنه ليس علاجاً تاماً للمشكلة العامة

وأخيراً يرى معالي الهلالى باشا أن خير علاج لهذه الحالة هو تأليف شركات قوية تجارية وصناعية ثم معاونة الحكومة لها وتشجيعها إياها بمختلف الوسائل . فاليابان منذ خمسين عاماً لم يكن فيها صناعة أو تجارة وفى مدى ٢٥ سنة تكونت فيها خمسة آلاف شركة تجارية وصناعية .

ثالثاً — رأى الدكتور حافظ عفيفى باشا :

يرى الدكتور حافظ عفيفى باشا أننا فى مصر لم نحدد غرضنا من التعليم هل هو ما تنشئه الحكومة من المدارس فى كل عام لتخريج ما تحتاج أعمالها إليهم من الموظفين ؟ إن كان ذلك غرضها فعليها أن تقفل من الغد ثلاثة أرباع المدارس المفتوحة لأنها لا تستطيع أن توظف سنوياً أكثر من ربع خريجيها . أم أن الغرض هو نشر التعليم بين طبقات الشعب لاعداد نشء صالح يتولى جميع الأعمال سواء فى الحكومة أو فى غيرها

الواقع الذي نشاهده كما يقول سعادته هو أن جميع المتعلمين سواء أتموا سلسلة دراساتهم حتى المرحلة العليا أم انقطعوا عند حلقة منها تخرجوا من مدرسة عالية أو متوسطة وسواء تخصصوا فى فن أو مهنة أو درسوا دراسة عامة أو خاصة . كل هؤلاء لا أمل لهم إلا التوظف فى الحكومة . وهذا وحده دليل قاطع لا يحتاج إلى كثير من البحث للدلالة على نقص أساليب تعلمنا ما دامت هذه الأساليب لم تخلق فى شبابنا تلك النزعة الاستقلالية التى تدفع كل شاب إلى النضال فى حياته معتمداً على نفسه واثقاً بكفاءته معتزماً النجاح فى أى عمل يتولاه .

وقد فشل التعليم فى جميع مدارس الحكومة فى تربية هذه النزعة لسببين :

١ — عدم وجود هذه النزعة الاستقلالية فى نفس المعلم الذى يتولى أمر تعليم أبنائنا وتهذيبهم ، ومن الصعب أن نطلب من هذا المدرس أن يبث فى الشباب روحاً لا توجد فيه .

٢ — قبول عدد كبير من التلاميذ فى كل فرقة من فرق المدارس مما يجعل من الصعب على المدارس الاتصال بهم ومراقبة سلوكهم وتربية مداركهم والسهر على أخلاقهم .

والعلاج هو الاقلال من عدد التلاميذ فى الفرق (الفصول) ولو اضطررنا إلى الاكثار من المدارس والجامعات وزيادة النفقات فى سبيل المصلحة العامة .

٣ — أن تقتدى الشركات بالحكومة من حيث معاملتها لموظفيها فتوحد هذه المعاملة من حيث المرتب والعمل ، وبذلك يزداد الاقبال على العمل فى الشركات بدلا من الحكومة .

رأى حديث للدكتور حافظ عفيفى باشا (١) .

ليس قوام العمل الحر الشهادات الدراسية ولا رأس المال ، وإنما قوامه قبل ذلك الروح التى يجب أن تتوافر فى الشخص الراغب فى العمل الحر ، فبين شبابنا كثيرون يحملون شهادات عالية وبينهم كثيرون تتوافر لديهم رؤوس الأموال .

ولكنهم مع ذلك لا يصلحون للعمل الحر لأنهم لا يفهمون ما هو العمل الحر ولا يدركون طريقة النجاح فيه . إنهم يريدون البروز طفرة واحده ولا يطيقون صبراً على التدرج . وإني أصرح فى غير مبالغة أن النجاح فى العمل الحر يقتضي أولا وقبل كل شيء أن يبدأ الانسان

(١) راجع حديثه في مجلة المصور العدد ١٠٠٥ صفحة ٥

بأصغر عمل وأحقره ، وهذا ما يعافه شبابنا وتتأذى له كرامتهم .

أمامنا شباب الأمم الأخرى نرى الواحد منهم يشتغل أولا : صبياً أو ساعياً ثم «تايبست» على الآلة الكاتبة ، ثم كاتباً ثم يخطو خطوة بعد خطوة حسب اجتهاده واستعداده إلى أن يصل إلى درجات عالية : أما شبابنا فيريدون فى الشركات وظيفة كبيرة يشار إليها بالبنان وإلا فلا ، وإذا أنشأ الواحد منهم متجراً أو مصنعاً نصب نفسه صاحب عمل وعهد بالعمل نفسه إلى موظف يباشر الأعمال تحت رياسته .

هذا خرق فى الرأى والرجل الناجح يجب أن يلم بجميع أنواع ودرجات العمل الذي يباشره ، وإلا فانه لا يستطيع أن يراقب عملا لم يمارسه ولا أن يشرف على عامل لم يقم يوماً بعمله .

من هنا ترى أن روح الشباب ومدى إدراكه لمعنى العمل الحر وتفهمه صورة الخطوات الأولى التى يجب أن يمر بها . والصعود درجة درجة ليكون ملما بالعمل من ألفه إلى يائه هى أهم مايجب أن يتوافر للشباب قبل شهادته العالية وقبل رأس المال ، فاذا قال أحدهم إنه نال الشهادة العالية ولكنه لا يملك رأس مال ليبدأ عملا حراً ، قلنا له إن التدرج فى الوظائف الصغيرة فى الشركات والبنوك والمصانع هو أعظم رأس مال وهو سلاحه العمل الحر وذخيرته للنجاح ، ومتى تدرج وأتقن ووصل انفتحت أمامه الأبواب واستطاع أن يكون لنفسه ، إذا أراد عملا ، مستقلا قائماً بذاته .

وأود أن أنبه الشباب إلى خطأ كثير الشيوع فهم يحسبون أن العمل الحر معناه أن تكون صاحب متجر أو مصنع ولكنى أرى أن العمل الحر هو أى عمل تمارسه خارج دوائر الحكومة ، فوظيفة البنك أو الشركة أو المصنع عمل حر ولو أنها وظيفة لأن الوظائف غير الحكومية فيها تحرر من قيود الكادر والترقية الحتمية والعلاوة الدورية والتقدم

فيها ، رهن بالكفاية والانتاج دون تقييد بعدد من السنين أو نسبة للعلاوة .

وفي رأيي أن تلك الوظائف الأهلية فضلا عن أنها مجزية للعاملين فانها تعدهم - فيما بعد ومتى تهيأت لهم الظروف - للعمل لحسابهم الخاص كأصحاب متاجر أو مصانع قد تبدأ صغيرة ولكنها لن تلبث على هذا الأساس السليم المدعم أن تكبر وتتضخم .

ويسرني في هذه المناسبة أن أؤكد لك أن كثيرين من حملة الشهادات اشتغلوا ببنك مصر وشركاته وبدأوا بمرتبات صغيرة وفي أعمال أولية وبسيطة ولم تمض عليهم سنوات قليلة حتى أصبحوا يشغلون الآن وظائف هامة ويتقاضون مرتبات مغرية تفوق بمراحل مرتبات زملائهم بالحكومة .

رابعاً — رأي محمد العشماوي بك (١) .

وقد كان من أثر ضعف المستوى الثقافي أن نشأت مشكلة المتعطلين ويخطىء من يظن أن علة هذه المشكلة كثرة المتعلمين ، فان بلداً أميوه ثمانون في المائة لا يصح أن يقال عنه إن المتعلمين فيه قد زادوا عن حاجتة ، ولا أحسب أن العلة في مشكلة التعطل راجعة إلى سوء إعداد الشبان للكفاح الحيوى ، فالواقع الذى يجب أن يعمله الناس جميعاً أن المتعلم المصرى بضاعة جيدة تلقى في السوق فلا تجد من يشتريها . لأن غالبية السوق ورواده لا يعرفون للعلم مصلحة ولا يقدرن له غاية . يتخرج في معاهدنا ألوف تخصصوا في الصناعة فلا يجدون ميداناً يرحب بهم لأن أغلب المصانع تقنع بالأميين ، ويتخرج طلبة التجارة فلا تتسع لهم الأعمال الملائمة لثقافتهم في المتاجر ، لأن الأميين يملأونها ويتزاحمون عليها ،

(١) راجع هذا البحث القيم المنشور لسعادته في المجلة الشهريه لوزارة الشئون الاجتماعية العدد السادس السنة الخامسة يونية سنة ١٩٤٤

وذلك لأن فريقاً كبيراً من العاملين فى المحيط الصناعى والتجاري لا يشجع المتعلم ولا يفسح له الطريق لينفذ إلى صميم هذا المحيط، وذلك لأن كل طائفة من هذه الأعمال فى أيدى الأميين لا يحبون أن يستخدموا إلا من هم على شاكلتهم من الأميين. وعندنا طلبة الزراعة الذين يتخرجون فلا يلقون فى مصر الزراعية مجالا فسيحاً فتضطر الحكومة إلى أن تقطعهم أراضى يستنبتونها وذلك لأن المحيط الزراعي العام لا يؤمن للآن بأن الزراعة علم له قواعده وفنونه وتجاربه فملاك الأراضى يكتفون بما ورثوه عن آبائهم منذ آلاف السنين ولا يريدون أن يستخدموا خريجى معاهد الزراعة ليغزوا الحقول بعلم سديد وفن جديد، ومن ذلك يتضح أن مشكلة المتعلمين ترجع إلى هبوط المستوي الثقافى هبوطاً مزعجاً، فلو كانت الأمة مثقفة لاستعان التاجر والزارع والصانع بالمتخصصين فى التجارة والزراعة والصناعة ولاستوعب المحيط المصرى كل من تنجبهم المعاهد عاماً بعد عام.

خامساً: رأى الدكتور السنهورى بك(١)

إن مشكلة المتعطلين من الشبان المتعلمين قد بدأت منذ أن بدأ فقدان التوازن بين سياسة التعليم والتنظيم الاقتصادي للبلاد مع وجوب ارتباطهما إرتباطاً وثيقاً. فالتعليم فى مصر كما هو فى سائر بلاد العالم، ليس إلا وسيلة من الوسائل لكسب العيش — إذ أن الشاب لا يرمي من وراء تعليمه مجرد التثقيف فحسب، بل يرمى أيضاً إلى اتخاذ حرفة من الحرف فاذا لم ينظم التعليم طبقاً لمقتضيات الحالة الاقتصادية فى البلاد زاد عدد المتعلمين فى بعض الحرف وقل فى البعض الآخر فتوجد الظاهرتان اللتان نشكو منهما في الوقت الحاضر وهما.

(١) أنظر مقالا لحضرته بجريدة المصرى الصادر فى ١٩ شهر ١٢ سنة ١٩٣٦ تحت عنوان « مشكلة الشبان المتعلمين العاطلين وبعض وجوه علاجها الوقتى والدائم.

أولا : التضخم الكبير فى بعض الحرف والتزاحم العنيف ما بين محترفيها إلى درجة تنزل بالمستوى الأدبى والمادى لهذه الحرفة .

ثانياً : قلة عدد المشتغلين فى بعض الحرف الأخرى وقدرة الأكفاء فيها من المصريين إلى درجة استيلاء الأجانب على نواحى النشاط فى هذه الحرف إستيلاء يكاد يكون تاما .

ويرى الدكتور السنهورى بك أن هذه المشكلة يمكن معالجتها بنوعين من العلاج ، علاج وقتى وعلاج دائم .

العلاج الوقتى : ويتلخص فيما يأتي :

١ — أن تفضل الحكومة فى ملء وظائفها الخالية أصحاب الشهادات العليا على ما دونها من الشهادات ما دام حامل الشهادة العليا يستطيع إتقان العمل .

٢ — أن تطالب الحكومة من الشركات الأجنبية التي تستغل أموالها فى مصر توظيف أكبر عدد مستطاع من الشبان المصريين المتعلمين وتطلب إلى هذه الشركات التوسع فى استعمال اللغة العربية (١)

٣ — أن تضع الحكومة مشروعا لاستغلال الأراضي البور فى شمال الدلتا عن طريق إنشاء جمعيات تعاونية صغيرة من الشبان المتعلمين الحاملين لمختلف الشهادات من زراعية وتجارية وغيرها .

وتمون هذه الجمعيات برؤوس أموال صغيرة لاستثمار هذه الأراضي على أن ترد هذه الأموال للحكومة بفوائد قليلة بعد مدد طويلة .

العلاج الدائم

أما العلاج الدائم للمشكلة فهو رسم سياسة للتعليم تتمشى مع التنظيم

(١) أشرنا إلى أنه صدر أخيراً فى سنة ١٩٤٤ قانون يحتم على جميع الشركات لاجنبية فى مصر أن تستعمل فى مكاتباتها اللغة العربية .

الاقتصادى للبلاد ، وأن تكون الكثرة الغالبة من الشبان المتعلمين جنوداً فى الميادين الاقتصادية المتنوعة ، فان نواحى النشاط الاقتصادى زراعياً كان أم تجاريا أم صناعياً في حاجة إلى جنود يعملون فى ميدان هذا النشاط ، فيجب أن يفتح الباب واسعاً للتعليم الفني والمتوسط بانشاء عدد كبير من المدارس المتوسطة في الزراعة والتجارة والصناعة لتخريج جنود فى ميدان النشاط الاقتصادي يحلون محل طائفة الأجانب المرتزقة وطائفة غير المتعلمين من المصريين الذين ورثوا حرفتهم أو وصلوا إليها عن طريق المران العملى دون علم أو تثقيف .

هذه هي بعض الآراء التى أبديت لحل مشكلة المتعلمين المتعطلين . وقد فطنت الحكومة المصرية إلي هذه المشكلة الاجتماعية الخطيرة ، وفكرت في حلها حلا سريعاً قبل أن تتفاقم ويشتد ضررها علي المجتمع المصرى ، فأنشأت فى سنة ١٩٣٦ مكتباً يسمى بمكتب توظيف الشبان المتعلمين العاطلين « وبدأ المكتب عمله بالفعل فى النصف الأخير من تلك السنة فاتصل بوزارة المعارف ومصلحة الاحصاء وجمع البيانات المتعلقة بخريجى المدارس المصرية على مختلف فروعها وحصر الشبان المتعلمين ومؤهلات كل فريق ، وقام بوضع إحصائيات كاملة عن جميع الشركات التى تزاول عملها في القطر المصرى ، ثم اتصل بها عن طريق المكاتبات ونجح فى إقناع عدد غير قليل منها بتوظيف بعض شبابنا المتعلمين كما يتضح من الاحصاءات الآتية :

عدد الشبان المتعلمين الذين قدموا طلبات استخدام لمصلحة العمل من أول أغسطس سنة ١٩٣٦ لغاية آخر مايو سنة ١٩٤٢ وعدد المعينين منهم (١) .

---

(١) هذه الاحصائية مأخوذة من مكتب توظيف الشبان العاطلين بمصلحة العمل

الاحصاء

المدة	أقل من البكالوريا	بكالوريا	شهادات عليا	شهادات متوسطة تجارية — صناعية زراعية	المجموع	عدد المعينين منهم
من أغسطس سنة ٩٣٦	٧٩٩	١٣٤٥	٣٠٥	١٩٥٨	٤٤٠٧	٣٧
« « « ٩٣٧	١٤٣	٤٤٧	١٧٨	٥٣٩	١٣٠٧	٧١
« « « ٩٣٨	٣٣	١٥٠	١٤٦	٢٥١	٥٨٠	٤٣
« « « ٩٣٩	١٩٥	١٧٠	٢١٣	٤٩٢	١٠٧٠	٦٩
« « « ٩٤٠	٥٢٣	١٧٠	٢٨٦	٥٤٩	١٥٢٨	٢٥٧
« « « ٩٤١	٣٤٧	١٦٢	٤٢٠	٥٨٨	١٥١٧	٦٣١
من يناير لمايو سنة ٩٤٢	٣٣٩	١٩٠	١٧٠	٢٢٣	٩٢٢	٣٥٦
المجموع	٢٣٧٩	٢٦٣٤	١٧١٨	٤٦٠٠	١١ر٣٣١	١٤٦٤

وأول ما يسترعى النظر فى هذه الاحصائية أن عدد من كان يقوم المكتب بتوظيفهم كان ضئيلا جدا فى السنوات من سنة ١٩٣٦ إلى سنة ١٩٣٩ ثم قفز هذا العدد إلى أضعاف ما كان عليه فى سني ١٩٤٠ و ١٩٤١ و ١٩٤٢ ولعل السبب فى ذلك هو حالة الحرب وانخراط أغلب الشبان الذين كانوا متعطلين فى سلك الجيش البريطانى على أن هؤلاء سيعودون من غير شك إلى حالة البطالة بمجرد أن تضع الحرب أوزارها

إحصائيات مختلفة عن العمال والشبان المتعلمين المتعطلين

إحصاء سنة ١٩٤١

عدد طلبات الاستخدام فى سنة ١٩٤١ بلغ ٤٢٤٣ طلبا منها :

١٥١٧ من ذوى المؤهلات

٢٧٢٦ من العمال وقد وفقت المصلحة إلى تخديم ٢٠٣٩ شخصا منهم

٦٣١ من ذوى المؤهلات و ١٤٠٨ من العمال كما هو واضح من البيان الآتى :

طلبات الاستخدام			تعيينات								
			مصانع وشركات أهلية			مصانع الجيش البريطانى			المجموع		
متعلم	عمال	مجموع	متعلم	عمال	مجموع	متعلم	عمال	مجموع	متعلم	عمال	مجموع
١٥١٧	٢٧٢٦	٤٢٤٣	٢٨٣	٦٥٠	٩٣٣	٣٤٨	٧٥٨	١١٠٦	٦٦٣	١٤٠٨	٢٠٣٩

ومن البيان المذكور يتضح أن عملية التوظيف سائرة فى طريق التقدم وخاصة إذا قورنت نتائج هذا العام بمثيلاتها فى العامين الماضيين كما يأتى :

السنة	طلبات الاستخدام			تعيينات		
	متعلمون	عمال	مجموع	متعلمون	عمال	مجموع
١٩٣٩	١٠٧٠	٣٦٧	١٤٣٧	٦٩	٢	٧١
١٩٤٠	١٥٢٨	١١٦٨	٢٦٩٦	٢٥٧	٦٧	٣٢٤
١٩٤١	١٥١٧	٢٧٢٦	٤٢٤٣	٦٣١	١٤٠٨	٢٠٣٩

هذا مع العلم بأن الأعمال كانت مقصورة على توظيف الشبان المتعلمين قبل اكتوبر سنة ١٩٣٩

إحصاء سنة ١٩٤٢

بلغ عدد طلبات الاستخدام التى قدمت خلال سنة ١٩٤٢ بمبلغ ٥٥٤٢ طلبا منها ١٨١٦ من ذوى المؤهلات و ٢٧٢٦ من العمال .

وقد وفقت المصلحة إلى توظيف ٣٢٨٩ شخصا منهم ٦١٥ من ذوى المؤهلات و ٢٧٧٤ من العمال . كما فى البيان الاجمالى الآتي :

طلبات الاستخدام			تعيينات							
			مصانع وشركات أهلية			مصانع الجيش البريطانى			المجموع		
متعلم	عمال	مجموع	متعلم	عمال	مجموع	متعلم	عمال	مجموع	متعلم	عمال	مجموع
١٨١٦	٣٧٢٦	٥٥٤٢	١٢٥	٤٩	١٧٤	٤٩٠	٢٧٢٥	٣٢١٥	٦١٥	٢٧٧٤	٣٣٨٩

فاذا نظرنا إلى هذه النتيجة مع مثيلتها فى العامين الماضيين تبين أن هناك زيادة ملحوظة فى عدد من استخدموا عن طريق المصلحة وخاصة فى مؤسسات الجيش البريطانى ، كما يتبين أن عدد الطلبات الخاصة بالاستخدام قد زادت عن مثيلاتها فى الأعوام الماضية مما يمكن اعتباره

دليلا على انتشار المعرفة بالادارة المذكورة وزيادة الثقة بها . وفيما يلى جدول بالبيانات المقارنة :

السنة	طلبات الاستخدام			تعيينات		
	متعلمون	عمال	مجموع	متعلمون	عمال	مجموع
١٩٤٠	١٥٢٨	١١٦٨	٢٦٩٦	٢٥٧	٦٧	٣٢٤
١٩٤١	١٥١٧	٢٧٢٦	٤٢٤٣	٦٣١	١٤٠٨	٢٠٣٩
١٩٤٢	١٨١٦	٣٧٢٦	٥٥٤٣	٦١٥	٢٧٧٤	٣٣٨٩

هذا والمنتظر أنه بعد تعزيز الادارة وخاصة بالمفتشين أن تزداد الصلات بين المصلحة وأصحاب الأعمال وبذلك يزد عدد الشبان المتعلمين والعمال الذين تستطيع المصلحة توظيفهم فى الشركات والمصانع الأهلية .

إحصاء سنة ١٩٤٣

أعمال إدارة مكافحة البطالة سنة ١٩٤٣

١ ـ بلغ عدد طلبات الاستخدام المقدمة للادارة فى سنة ١٩٤٣ نحو ٥٩٥٤ طلبا وفقت الادارة لايجاد عمل لـ ٤٠٠٣ وذلك بنسبة ٦٧٫٤ فى المائة كما هو مبين بالجدول الآتي :

طلبات الاستخدام			تعيينات								
			مصانع وشركات أهلية			مصانع الجيش البريطانى			المجموع		
متعلم	عمال	جملة	متعلم	عمال	مجموع	متعلم	عمال	مجموع	متعلم	عمال	مجموع
١٨٧٨	٤٠٧٦	٥٩٥٤	٩٨	٩٨	١٩٦	٦٥٥	٣١٥٢	٣٨٠٧	٧٥٣	٣٢٥٠	٤٠٠٣

ب ـ بيانات مقارنة :

وبموازنة هذه البيانات بمثيلاتها فى الأعوام الماضية يتعين أن هناك زيادة ملحوظة فى عدد من وفدت المصلحة لمساعدتهم كما أن عدد الطلبات الخاصة بالاستخدام قد زادت عن مثيلاتها فى الأعوام الماضيه وفيما يلى جدول بذلك :

السنة	طلبات الاستخدام			تعيينات			ملاحظات
	متعلمون	عمال	مجموع	متعلمون	عمال	مجموع	
١٩٣٦	٤٤٠٧	—	٤٤٠٧	٣٧	—	٣٧	ابتداء من أغسطس سنة ٩٣٦
١٩٣٧	١٣٠٧	—	١٣٠٧	٧١	—	٧١	
١٩٣٨	٥٨٠	—	٥٨٠	٤٣	—	٤٣	
١٩٣٩	١٠٧٠	٣٦٧	١٤٣٧	٦٩	٢	٧١	قيد العمال اعتبارا من اكتوبر سنة ١٩٣٩
١٩٤٠	١٥٢٨	١١٦٨	٢٦٩٦	٢٥٧	١٦٧	٣٢٤	
١٩٤١	١٥١٧	٢٧٢٦	٤٢٤٣	٦٣١	١٤٠٨	٢٠٣٩	
١٩٤٢	١٨١٦	٣٧٢٦	٥٥٤٢	٦١٥	٢٧٧٤	٣٣٨٩	
١٩٤٣	١٨٧٨	٤٠٧٦	٩٩٥٤	٧٥٣	٣٢٥٠	٤٠٠٣	

(ج) الاتصال بالمصانع والشركات الخاصة :

قد وفقت هذه الادارة باتصالها الشخصى أو بمفتشيها اللذين يمران على المصانع والشركات والمحال التجارية لاقناع أصحاب هذه المؤسسات بأن يرجعوا إليها فيما يحتاجون إليه من موظفين وعمال ، وقد قدم فعلا ١١٤ طلباً من مصانع وشركات مختلفة طالبة ترشيح موظفين وعمال لها نذكر منها على سبيل المثال بنك التسليف الزراعي وشركة مصر لمصايد الأسماك وشركة الأسمنت والاتحاد الصناعي المصرى ، وقد قامت هذه الادارة بترشيح ١٢١٦ مرشحاً بين متعلم وعامل وقدمت أيضاً عدداً

كبيراً من الشبان لبعض المؤسسات ولم تصلها نتيجة ذلك لقلة مفتشيها ولأن بعض المؤسسات تشغل بعملها عن الرد ، ولأن الذين يعملون يكسلون عن أخبارها .

(د) الاتصال بالجيش البريطانى

من الاطلاع على البيانات السابقة يتضح أن عدد من استخدموا فى مؤسسات الجيش البريطاني عن طريق المصلحة فى ازدياد مطرد نظراً لتعزيز الصلة بين المصلحة وبين إدارات العمل بالقيادات وفروعها ، وقد كان لهذه الصلة أثرها فى استمرار الاشراف على العمال وذلك بزيارة المعسكرات من وقت لآخر لوضع نظم للسير عليها ولتحسين شروط العمل وتلافى أسباب الشكايات المختلفة وفض عشرات منها .

(هـ) الترفية عن العمال المشتغلين بالجيش البريطانى

وقد تكونت لجنة من مندوب هذه الادارة وآخر من إدارة العمل للجيش البريطانى فى الشرق الأوسط برياسة جناب مدير إدارة العمل للجيش البريطانى فى مصر لوضع برنامج للترفيه عن العمال المشتغلين بالجيش فى حدود مبلغ ٥٠٠ جنيه الذى تبرعت به وزارة الشئون

وقامت اللجنة بزيارة معسكرات فى الصحراوين الغربية والشرقية وغيرها لدراسة حالاتهم ومعرفة ما يمكن تقديمه لهم من وسائل ترفيه ومساعدة ، وقد وضعت برنامجاً تقوم بتنفيذه .

(و) الاتصال بالجيش الأمريكى

وقد قامت الادارة بتعزيز الصلة بين المصلحة وبين إدارة العمل بالجيش الأمريكي فى مصر ووفقت إلى إيجاد عمل ٧٦٤ شخصاً من بينهم ٦٤ متعلماً وكذلك فضت الشكايات التى تقدم بها العمال إلى الادارة .

(ز) اهتمام مصلحة العمل بالناحية الاقتصادية للعامل

١ ـ صناديق الادخار :

لا يوجد أى تشريع أو نظام خاص بصندوق الادخار غير أن بعض الشركات رغبة منها فى تحسين حالة موظفيها مثل شركة الشرق للتأمين على الحياة وشركة السكر وغيرهما تستقطع نسبة من مرتب الموظف وتضع مثلها أو ضعفها فى صندوق الادخار فاذا ما خرج من الخدمة بعد مدة معينة أمكنة الاستعانة بما تجمد له ، ولما كانت وزارة التجارة والصناعة ترى أن هذا النظام جليل الفائدة فى تطبيقه على العمال فانها تقترح جعله إجباريا بالنسبة للشركات والمصانع الجديدة وأن يكون ذلك شرطاً من شروط الترخيص لها مستقبلا بمزاولة أغراضها الصناعية أو التجارية على أن تساهم الشركة أو المصنع فى هذا الصندوق بنسبة مساوية على الأقل لما يدفعه العامل وأن يكون هذا الصندوق خاضعاً لرقابة مصلحة العمل فيما تضعه من النظم والاجراءات . كما أن مصلحة العمل ترى بعد إقرار ذلك مفاوضة الشركات والمصانع الكبيرة الموجودة فعلا للاخذ بهذا النظام .

٢ ـ تخفيض مصاريف انتقال العمال .

قد تضطر العامل ظروفه الخاصة أن يقيم بعيداً عن مقر عمله ويستعمل فى الوصول إليه وسائل الانتقال المختلفة وترى وزارة التجارة والصناعة أسوة بما هو متبع فى كثير من البلاد الأجنبية أن يتفق مع شركات النقل والجهات الحكومية التى تقوم بعملية نقل الركاب على صرف تذاكر بنصف أجرة للعمال تكون صالحة للاستعمال بين الساعة الخامسة والسابعة صباحا والساعة السادسة والثامنة مساء على أن يوضع لذلك نظام يضمن

عدم التلاعب بأن تتولى مثلا إدارات المصانع والشركات مراقبة ذلك .

وقد يشجع تخفيض مصاريف انتقال العامل إلى محل عمله السكني في مناطق بعيدة عن المدن تكون غالب الأحيان رخيصة وصحية ولذا ترى مصلحة العمل إذا ما أقرت سياستها هذه مفاوضة الشركات والجهات الأخرى لتحقيق ذلك وتنفيذا لهـذا الاقتراح ترى الوزارة الاتصال بالسلطات المختصة لجعل هـذا النظام شرطاً من شروط التصريح لشركات النقل .

٣ ـ تخفيض أجور تعليم أولاد العمال :

لمـا كانت أجور العمال في مصر منخفضة ونفقات التعليم الحالية مرتفعه بالنسبة لهـا فان وزارة التجارة والصناعة تقترح أن توافق وزارتا المعارف والمالية على تخفيض أجور التعليم بالنسبة لأولاد العمال في جميع معاهد التعليم إلى النصف تيسيراً لهم ولأولادهم

يتبين مما سبق أن وزارة التجارة والصناعة في تقديمها هذا البرنامج قد وضعت نصب عينيها تنفيذه بدون أن يكلف ميزانية الدولة أعباء جديدة ونرجو أن توفق لتحقيقه كبرنامج أولى على أن تقدم في الوقت المناسب كل ما يعن لها من الاصلاحات الأخري حتى تصل بالعامل إلى المستوى اللائق به .

خلاصة

الرسائل التي تبودلت بين رئيس الاتحاد المصرى الدولى ورئيس الحكومة فى موضوع المساعى المبذولة لمكافحة البطالة

يتلخص الكتاب المرسل في ٢٣ إبريل سنة ١٩٤٠ من حضرة صاحب المقام الرفيع شريف صبرى باشا رئيس الاتحاد المصرى الدولى



صورة المبانى التى أقيمت خصيصا بجهة أمبابه لتكون مساكن للعمال

إلي حضرة صاحب المقام الرفيع على ماهر باشا رئيس مجلس الوزراء فى أن الجهود والبحوث التي قامت بها لجنة الاتحاد التى أنشئت للمعاونة فى تخفيف أزمة المتعلمين المتعطلين أسفرت عما يأتى :

١ ـ أن المنشآت ذات الأصل الأجنبى قد وسعت نطاق استخدام اللغة العربية فى أعمالها فلاتخاطب الدوائر الحكومية ولاالجمهور المصرى عادة إلا بتلك اللغة وإنه ليس من السياسة العمليةولامن المصلحة العامة التفكير في قهر خطى التطور الاختيارى السائر فى هذا الاتجاه .

٢ ـ أن هذه المنشئات قد أدركت ضرورة الدخول فى مشكلة المتعلمين المتعطلين إلى حل عملى يقوم على التعاون الاختيارى العقلي بين المصريين والأجانب وأن حق الشبيبة المصرية فى التوظف قبل المؤسسات ذات الأصل الأجنبى ليس اليوم محلا لأي خلاف .

٣ ـ أن عدد المصريين من حملة شهادة الدراسة الثانوية والدبلومات الذين يطلبون عملا يربى كثيراً على مقدرة استيعاب المصالح الحكومية والخصوصية وتلك مشكلة بلغت من الخطورة حداً لا يدع محلا لارجاء بحثها من جانب الحكومة .

٤ ـ أن العمل بلا إبطاء على رفع مستوى تعليم اللغات الأجنبية لابد أن يعود على الشبيبة المصرية بنفع كبير من جهات عدة لامن جهة تيسير أسباب العمل فحسب . وأن تحقيق هذا الاصلاح متروك بالضرورة لوزارة المعارف إذ أن مهمة الاتحاد تعاونية أكثر منها إنشائية غير أن الاتحاد يأخذ على عاتقه أن يعرب للسلطات المختصة عن آراء رجال الأعمال فى مستوى الدراسة الاضافية التى يراد إنشاؤها ويبادر إذا اقتضته الحال إلى استخدام الاعانات المالية التى جاءته من مختلف المؤسسات والتى سترد إليه من الحكومة لتعزيز وسائل الاجادة فى تحصيل اللغات الأجنبية بانشاء جوائز أو ما إلى ذلك .

وقد ختم بيان هذه المرحلة التى وقف عندها نشاط اللجنة فى أوائل فبراير ببسط الرجاء إلى رئيس الوزراء بأن يأمر فيه بما يراه متفقاً ومصلحة البلاد .

وفى ٣١ مايو سنة ١٩٤٠ أرسل رئيس الاتحاد إلى رئيس الوزراء كشفاً بالاعانات التى تسلمها الاتحاد من بعض الشركات والبيوتات المالية فى سنة ١٩٣٩ لحساب اللجنة السابقة الذكر وأعرب عن الرجاء فى أن لا يرى رئيس الوزراء مانعا من الأمر بصرف مبلغ معادل لمجموع هذه الاعانات وهو ٧١٢ جنيه إلى الاتحاد طبقاً لقرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٩ يناير سنة ١٩٣٩ .

وفى ١١ نوفمبر سنة ١٩٤٠ وجه المغفور له حسن صبرى باشا رئيس مجلس الوزراء جوابه إلى رئيس الاتحاد وهو يتلخص فى أن الحكومة على استعداد لتنفيذ قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٩ يناير سنة ١٩٣٩ إذا صادقت الاقتراحات الآتية قبولا لدى الاتحاد وهي .

أولا — أن يعمل الاتحاد على توظيف ثلاثمائة شاب مصرى من حملة الشهادات العليا والبكالوريا والتجارة المتوسطة كل سنة .

ثانيا — أن تتولى مصلحة العمل من جانبها الترشيح للوظائف الخالية وذلك بتقديم من تنتخبهم إلى الاتحاد .

ثالثا — أن لا تزيد حصة الحكومة عن ألف جنيه سنويا مادام الاتحاد يقوم بهذه المهمة .

رابعا — أن يساعد الاتحاد على تشجيع اللغات الأجنبية .

واختتم كتابة على الرغم من وجود بعض اقتراحات لعلاج حالة البطالة بين الشبان المتعلمين عن طريق التشريع فان الحكومة تفضل أن تعتمد على معونة أصحاب الأعمال تلك المعونة التى أشير إليها فى كتاب رئيس الاتحاد .

ملحق مصلحة العمل

أشرنا فى كثير من نواحى هذا البحث إشارات سريعة إلى مصلحة العمل بصفتها الهيئة الرسمية المهيمنة على شؤون العمال والمعنية بعلاج مختلف مشاكلهم ، لهذا كان من الضرورى ، استيفاء لموضوعات هذا الكتاب ، أن نلم في النبذة الآتية بكيفية تأسيسها وإنشائها ونواحى نشاطها المختلفة .

فكثير من الناس لا يعلمون شيئا عن هذه المصلحة التى أنشئت من أجل العامل وتحسين حالته ، ولما كنا فى بحثنا هذا نبحث فى مشكلة البطالة بين العمال وغيرهم . ونظرا لأن طبيعة عمل هذه المصلحة له صلة وثيقة بموضوعنا لذلك رأينا أن نفرد لها هذا الفصل .

نشأتها وتطورها :

كان الرأي السائد قبل الحرب الكبرى ١٩١٤ ـ ١٩١٨ أن مصر بلاد زراعية ليس لها فى ميدان الصناعة شأن يذكر وكان لهذا الرأى من الواقع ما يؤيده فقد كانت الصناعة فى مصر فى ذلك العهد محصورة في عدد قليل من الورش والمصانع الصغيرة التى يعمل فيها أصحابها بمساعدة بعض الصناع والأحداث ولم يكن بها من أنواع المصانع الكبرى إلا النزر اليسير كمحالج القطن ومصانع التبغ وورش شركات الاحتكار وكان من آثار هذه الحالة أن كان العمال يشتغلون متفرقين متباعدين فلا يهتم كل منهم إلا بنفسه ، ولم تكن لهم نقابات أو جمعيات تسعى إلى رفع نشأتهم وتنظيم أمورهم ، ولذلك لم تر الحكومة المصرية فى ذلك الوقت ما يدعو إلى إنشاء أداة حكومية تخصص في شؤون العمال وتعمل على تنظيم علاقتهم بأصحاب العمل ، ولم تكن الحكومة تهتم

إلا بشيء واحد وهو عدم إخلال العمال بالأمن العام فاذا ما عمد بعضهم إلي الاضراب مثلا تولي البوليس المحافظة على صاحب العمل من اعتداء العمال عليه ومنع اعتداء فريق منهم على الآخر ، ولكن البوليس لم يكن يعنى ببحث سبب النزاع من الناحيه الاقتصادية لايجاد حل يرضى الطرفين لأن هذا يخرج عن دائرة اختصاصه .

وكان من أهم آثار الحرب العالمية بالشروط التى وضعت في شكل مبادىء عامة للعالم كله من جميع الجنسيات والشعوب أن فكرت مختلف الطوائف فى البلاد المصرية وفى مقدمتها العمال في أن تتمتع بالحقوق التى أعتقد أفرادها أنها طبيعية لهم وتسابقوا مع غيرهم من باقي الطوائف في العمل على نيل كل ما ظنوا أنهم محرومون منه بغير وجه حق .

ومما ساعد على نمو الحركة وتقويتها أنها عاصرت الثورة المصرية التى كانت ترمي إلى المطالبة بحقوق البلاد من الناحية السياسية وكان التضامن الذى توج هذه النهضة المباركة أقوى سلاح في يد طوائف العمال فأخذوا يتقدمون لأصحاب الأعمال بمطالب عدة تتعلق بالأجور وساعات العمل والمكافآت عن مدة الخدمة وغير ذلك وكانوا يستعينون فى التأثير على أصحاب الأعمال بشتى الوسائل كالاضراب وإتلاف الآلات والتهديد والتظاهر مما اضطرت معه الحكومة إلي إيجاد أداة قوية تتولى فحص شكاوى العمال وحسم النزاع بينهم وبين أصحاب الأعمال فقرر مجلس الوزارء بتاريخ ١٨ أغسطس سنة ١٩١٩ تشكيل لجنة لهذا الغرض أطلق عليها اسم « لجنة التوفيق بين العمال وأصحاب الأعمال . وكانت مؤلفة برياسة السير الكسندر جرانفيل وعضوية أربعة من كبار موظفى الحكومة وخول مجلس الوزراء للجنة أن تضع القواعد التى تسير عليها فى القيام بمهمتها وأن تتصل إذا شاءت بأية مصلحة من مصالح الحكومة على أن ترفع تقاريرها فى النهاية إلى رياسة المجلس .

وقد توصلت اللجنة إلى فض كثير من المنازعات ونال العمال أكثر مطالبهم .

وفى ١٠ فبراير سنة ١٩٢٤ قرر مجلس الوزراء الغاء هذه اللجنة والاستعاضة عنها بلجان محلية بالمحافظات والمديريات تفصل فى المنازعات التى تقوم فى مختلف الجهات ويقوم بهذا العمل أشخاص من المقيمين في نفس الجهة وتشكل على الوجه الآتي :

المحافظ أو المدير	رئيس
رئيس النيابة ، نائب المديرية أو المحافظة	أعضاء
قاض بالمحكمة الأهلية يعينه وزير العدل	
مندوب من أصحاب الأعمال	
مندوب عن العمال	

وتعطى لهذه اللجان نفس الاختصاصات التى كانت مخولة للجنة الملغاة .

وبينما كانت لجان التوفيق هذه تقوم بمهمتها كانت الحكومة تفكر فى إعداد تشريع ينظم العلاقات بين أصحاب العمل والعمال فى المملكة المصرية برئاسة سعادة عبد الرحمن رضا باشا وكيل وزارة الحقانية وقتئذ وعضوية بعض حضرات الشيوخ والنواب المحترمين وبعض كبار موظفي الحكومة الذين لوظائفهم علاقة بشئون العمال واحد الخبراء بالمسائل الصناعية بمصر وبعد أن زارت اللجنة أهم المراكز الصناعية بالبلاد واستأنست برأى بعض ذوى الشأن من أصحاب الأعمال والعمال وفحصت ما قدم لها من شكاوى وطلبات واقتراحات من مختلف جمعيات العمال ونقاباتهم أعدت مشروع قانون لتنظيم شؤون العمال . وقد رأت اللجنة أن الخطوة الأولي التى يجب القيام بها لتنفيذ

هذا التشريع الخطير هى إيجاد مكتب العمل كأداة حكومية تعمل على تحقيق الأغراض المنشودة من التشريع الذى أعدته .

إنشاء مكتب العمل :

وفى ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٣٠ صدر قرار من وزير الداخلية بانشاء مكتب العمل والحق بادارة عموم الأمن العام وكان من أهم اختصاصاته:

١ ـ درس أسباب البطالة وجعل المعلومات والاحصاءات عن العمال العاطلين والاتصال بالوزارات والمصالح التى لها ورش أو مصانع أو التى تستخدم الصناع والعمال . وذلك لتدبير أعمال للعمال جهد المستطاع .

٢ ـ درس عادات العمال ووسائل معيشتهم ومساكنهم وأحوال عائلاتهم وطرق أهم اختصاصاته تغذيتهم وما يؤدي إلي اصلاح حالهم ورفع مستواهم وتربية أولادهم .

٣ ـ درس أسباب المنازعات ووضع حد لها ـ وجمع المعلومات والاحصاء عن مخاطر العمل والاصابات والأجور وأسباب صعودها وهبوطها .

٤ ـ درس تنظيم النقابات والسبل إلى ادارتها ادارة صحية .

وفى شهر أغسطس سنة ١٩٣٩ صدر قرار مجلس الوزراء بضم المكتب إلى وزارة التجارة والصناعة وأصبح بذلك إحدى المصالح التابعة لهذه الوزارة .

وتتكون المصلحة من الادارات والأقسام الآتية :

١ ـ ادارة الأبحاث والأحصاء والتشريع { لاعداد القوانين التى تدعو إليها الضرورة أكثر من سواها مع مراعاة حالة البلاد الاقتصادية

ب – إدارة الهجرة ومكافحة البطالة والتخديم: لدرس مشكلة البطالة وتقديم الاقتراحات لمكافحتها وعمل الاحصاءات والاتصال بالهيئات لتسهيل تخديم أكبر عدد من العاطلين وفحص طلبات المهاجرين

ج – إدارة التفتيش: للتفتيش على المصانع للوقوف على مدى تنفيذ القوانين العمالية ولتطبيقه عند وجود مخالفات ولجعل البيانات المتعلقة بعدد العمال والأجور وكيفية تشغيلهم وحالتهم الصحية وجمع الملاحظات والشكاوى للاسترشاد بها فى أعداد مشروعات القوانين وفى جسم النزاع

(د) إدارة الرخص: لاعطاء الرخص عن إنشاء المحال بعد تنفيذ جميع الشروط التى تقررها السلطات المختصة ضمانا لمصلحة العمال وحرصاً على راحتهم وسلامتهم من الاخطاء هم ومن يقيمون بجوار تلك المحال .

(هـ) إدارة الصلح والتحكيم والتعويض: لبحث وفحص الشكاوى والمنازعات المتعلقة بالعمل وحسمها والتوفيق فيها .

(و) قسم الاحصاء: لعمل الاحصائيات للاجور وساعات العمل والمتعطلين وللمصانع ولاعطاء بيانات ولكي يساعد على دراسة القوانين والشئون العمالية والاحصاء هو السبيل الوحيد لتحديد النقط الأساسية التى يستلزمها البحث والعلاج مختصة بكل ما له علاقة بمكتب العمل الدولي

(ز) مكتب العمل بالاسكندرية: أنشىء فى أكتوبر سنة ١٩٣٦ ويشمل اختصاصه كل مايدخل فى اختصاص مصلحة العمل فى حدود مدينة الاسكندرية ثم أضيف إليه مديرية البحيرة

وقد بذل هذا المكتب ما استطاع من جهود لتحقيق المعقول من طلبات العمال والمستخدمين الذين يعملون فى الشركات المختلفة كشركات النور والسجاير والترام والسيارات والشحن والتفريغ والعتالين وغيرهم فبلغ عدد من شملهم التحسين نحو ٢٦٨٥٠ فى سنة ١٩٣٩ ، وبهذه الطريقة تمكن المكتب من تفادى ما يقع من أزمات من سنة ١٩٣٧ كما تقدم للمكتب ٩٦٩٠ طلب استخدام فى سنة ١٩٣٧ تمكن من إيجاد أعمال لنحو ١٩٢٤ عاملا .

(س) مكتب العمل ببور سعيد: أنشىء فى سنة ١٩٣٧ ويشمل اختصاصه محافظتى القنال والسويس والأعمال التى يقوم بها هى من نوع عمل مكتب الاسكندرية كفض المنازعين وتخديم العاطلين والتفتيش على المحال التجارية وفحص الشكاوى

ونظراً لاتساع حركة العمال وازدياد اهتمام الحكومة بهم فقد أنشأت الوزارة[1] فى عام ١٩٤٤ ثلاثة مكاتب أخرى فى المنصورة ويتبعها دمياط فى المحلة الكبرى ، فى المنيا .

---

(١) يلاحظ أن مكتب العمل ضم أخيرا إلى وزارة الشؤون الاجتماعية عند ما أنشئت فى سنة ١٣٣٩ وأطلق عليه « مصلحة العمل »

مشروعات القوانين

وقد اهتمت مصلحة العمل باعداد مشروعات للقوانين التى أظهرت التجارب أهميتها للبلاد فاعدت المشروعات الآتية :

١ ـ مشروع قانون عقد العمل الفردى (نفذ ومعمول به الآن)
٢ ـ « « عقد العمل المشترك
٣ ـ « « تحديد ساعات العمل فى محال البيع بالتجزئة
٤ ـ التأمين الاجبارى ضد إصابات العمل
٥ ـ النقابات (وقد نظم أخيراً)
٦ ـ مشروع قانون التحكيم والتوفيق فى منازعات العمل
٧ ـ « « بتقرير راحة أسبوعية للعمال
٨ ـ « « مكتب تخديم

وقد تم إعداد كل هذه المشروعات فى مصلحة العمل وأرسلت بموافقة وزارة الشئون الاجتماعية إلى أقلام القضايا ومنها مالا يزال هناك ومنها ما انتهى بحثه وأحيل إلى اللجنة التشريعية أو إلى مجلس الوزراء أو إلى مجلس النواب .

وتقوم المصلحة فى الوقت الحاضر باعداد تشريع جديد معدل للقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٠٤ واللائحة المرفقة بها الخاصة بالمحلات المقلقة للراحة والخطرة والمضرة بالصحة وذلك لتبسيط إجراءات الترخيص وتركيزها بقدر الامكان فى جهات اختصاصها وتسهيل التفتيش عليها وستتقدم المصلحة بمشروعها فى أقرب وقت .

أما فيما يختص بمشروع التأمين الاجتماعي ضد العجز والبطالة والشيخوخة والمرض وغير ذلك فلا تزال المصلحة تبحث عناصره وتجمع الاحصاءات

اللازمة له قبل الأقدام على ابداء الرأى فيه حتى يكون وافياً بالغرض الذي سيوضع من أجله .

قسم الاحصاء

نشأت فكرة تكوين قسم للاحصاء يوم أرادت المصلحة في مايو سنة ١٩٣٨ القيام بعملية إحصائية بسيطة للأجور وساعات العمل كى تساعدها على دراسة الشئون الحالية التى تعرض لها بين حين وآخر ، ولكي تلبى أيضا الطلبات التى ترد إليها عن بيانات مختلفة خاصة بالحياة العمالية من بعض الهيئات الحكومية والصناعية والاقتصادية .

والاحصاء هو السبيل الوحيد لتحديد النقط الأساسية الصحيحه التى يستلزمها البحث والعلاج ، وما هو كما يدل ظاهرا إلا لتسمية عمليتى جمع وتلخيص . جمع الحقائق من أى نوع - وتلخيصها فى أشكال مبسطة تسهل للباحث السياسات العليا طرق المقارنة بين الظواهر المجموعة واستقصاء علاقاتها بعضها ببعض كما تمكنه أيضا من التكهن باتجاهاتها المستقبلة . وكلما زادت دراسة هذه الملخصات المبسطة زادت الاستنتاجات المبنية على الحقيقة الواقعية وأمكن الوصول إلي معلومات ثابتة لا يسهل الوصول إليها عن طريق أية دراسة أخرى .

كذلك الحال فى دراسة شؤون العمال ، والعمل على راحتهم والمحافظة على صحتهم إلى غير ذلك كما يجب دراسة نوع معيشة العامل وبيئته وميوله وتقاليده كل هذه المعلومات يمكن استنتاجها بسهولة من الصور أو الجداول الاحصائية أو الخرائط الاحصائية .

لذلك تدرجت الفكرة من جمع بيانات إحصائية بسيطة مؤقتة إلى إنشاء قسم خاص للاحصاء وساعده على ذلك قيام مؤتمر العمل الدولي

فى شهر يونية من السنة نفسها ورغبة الحكومة في الانضمام إلى الاتفاقية التى كانت معروضة عليه فى ذلك الحين خاصة باحصاء أجور العمال وساعات عملهم فى الصناعة ، فكان ذلك حافزا قويا إلي السرعة فى تكوين هذا القسم حيث يمكن تنفيذ ما تفرضه هذه الاتفاقية من التزامات وما قد يتبع ذلك من اتفاقات أخرى .

وفعلا أنشيء هذا القسم وألحق به ستة من خريجى كلية التجارة الذين تخصصوا فى علم الاحصاء وذلك ابتداء من ١٦ أكتوبر سنة ١٩٣٨ .

وبدأت المصلحة فى الاستفادة بهذا القسم الجديد على مدى أوسع فأعدت العدة للقيام بعمل إحصاء للمصانع التى يزيد عدد عمالها عن خمسة فى القاهرة والاسكندرية والمحلة الكبرى باعتبارها المدن الأشد ازدحاما بالمصانع والعمال .

ثم بدت الرغبة بعد ذلك فى جعل هذا الاحصاء عاما شاملا لجميع أنحاء القطر قدر الطاقة وفعلا قامت حملة من مفتشى قسم الاحصاء يساعدهم مهندسو المصلحة ومفتشوها لمسح جهات القطر بعد تقسيمه إلى مناطق .

كما تعاقدت المصلحة مع إحدى شركات الآلات الاحصائية لاستئجار بعض آلاتها لاستعمالها فى هذا الغرض .

هذا وقد تم تقريبا جمع كل البيانات المطلوبة من العمال إلا فى بعض المناطق النائية التي يستغرق الوصول إليها وقتا طويلا وذلك نظرا للرغبة فى سرعة الحصول على نتائج هذا الاحصاء .

ولا يفوت المصلحة هنا أن تشير إلي الصعوبات التى لاقتها في أثناء الحصول على هذه البيانات رغم التفسيرات التي كان يقوم بها المفتشون لأصحاب المصانع وكذلك رغم الخطاب المنشور الذى أرسل إلى جميع

البيوتات الصناعية مبينا به الغرض الاقتصادى البحت من هذا الاحصاء الصناعى وطلب المساعدة في الحصول على البيانات المطلوبة ، ورغم الاجراءات التى تعهدت بها الحكومة للمحافظة على سرية هذه البيانات

ومع ذلك فهناك بعض الشركات والمؤسسات التى حاولت التهرب من إعطاء البيانات المطلوبة بطرق مختلفة على أن الأمل فى المستقبل كبير فى مساعدة هذه المؤسسات عند ما تتكرر العملية

وهذا ملخص البيانات المجموعة عن العمال والمصانع :

للعامل		للمصنع
اسم العامل	سنه	الناحية
مهنته	معدل الأجر	نوع الصناعة
جنسه	ساعات العمل اليومى للعامل	يوم الراحة
نوع عمله	أيام العمل فى الشهر	مجموع ساعات العمل
نوع معدل أجره	الأجر المستحق	مواعيد دفع الأجور
الاستقطاعات	الأجر الاضافى	
جنسيته		

على أن عملية الاحصاء هذه لم يكن المقصود منها تعداد أنفس الصناع جميعا ولكنها بيانات مجموعة عن عدد كبير منهم في مختلف الصناعات الاسترشاد بها والانتفاع فى عمل متوسطات وصور بيانية ولذلك فستتجمع لدى المصلحة ثروة طيبة عن حالة العمل والعمال بالقطر تساعد كثيرا على تفهم شئونهم فى مختلف النواحى فيسهل بذلك تدبير أمورهم والعمل لصالحهم وتبين النقط التي تحتاج إلى الدراسة والعلاج .

علاقة مصر بهيئة العمل الدولية

منذ عام ١٩٣١ ارتبط مكتب العمل بمصر مع هيئة العمل الدولية برابطة وحدة الغرض وقد أوفد حينذاك مدير المكتب إلى مكتب العمل الدولى بجنيف لمدة شهر لبحث تشريع العمل وما يرتبط به مواضيع وكان من أثر ذلك تبادل المكاتبات باستمرار ولقد بذل موظفو مكتب العمل الدولى قصارى جهدهم فى معاونة المكتب وإرشاده وتقديم مجموعة قيمة من المؤلفات .

وإجابة لرغبة الحكومة المصرية أوفد مكتب العمل فى شهر فبراير سنة ١٩٣٢ وكيله جناب المستر بتلر لبحث حالة الصناعة بالبلاد وتقديم تقرير للحكومة عن خير الوسائل لتنظيم إدارة العمل وفى خلال الأسابيع الخمسه التى قضاها جنابه بمصر — زار بصحبة مشاعده المستر س . ل . تشيلدز جميع المراكز الصناعية الهامة بالبلاد من الاسكندرية إلى أسوان واتصل بأهم دوائر العمل وطوائف العمال ثم قدم تقريره الذى يحتوى على اقتراحات تتعلق بالتشريع الاجتماعى يعتبر من أهم المراجع التى يعتمد بها فى هذه الناحية .

إيفاد مندوبين مصريين لمؤتمر العمل الدولى بصفة ملاحظين

ثم وجهت الدعوة إلي الحكومة المصرية للاشتراك فى مؤتمر العمل الذي عقد فى سنة ١٩٣٨ وقد مثل مصر فى هذه الدورة حضرة صاحب السعادة على الشمسي باشا مندوب مصر الدائم لدى عصبة الأمم بصفة مندوب أول وحضرة مراقب مصلحة العمل بصفة مندوب ثان وحضرة مدير إدارة التفتيش بمصلحة العمل وحضرة وكيل قسم المخابرات والاحصاء بوزارة التجارة والصناعة بصفة خبيرين فنيين

وقد أقر المؤتمر فى دورة الانعقاد المذكور مشروع اتفاقية رقم ٦٣ بشأن عمل إحصاء عن الأجور وساعات العمل فى الصناعة والمناجم وأعمال البناء والتشييد والزراعة

الفصل السابع

اصلاح التعليم فى مصر وأثره فى التعطل

فى ضوء تقرير معالى أحمد نجيب الهلالى باشا

تمهيد :

رأينا أن نثبت ما جاء فى تقرير معالى أحمد نجيب الهلالى باشا وزير المعارف عن تعليم الكبار ، وهذا النوع من التعليم سيكون على نمط يخالف نمط التعليم بالمدارس ، ولا يتم إلا بمعاونة هيئات أخرى كنقابات العمال والمصانع وغيرها ، وسيكون معظم طلاب هذا التعليم من العمال طبعاً . قال معاليه :

١٥٤ـ تعليم الكبار

« أجمع الباحثون من علماء التربية واللجان المؤلفة لوضع سياسة التعليم الحديث على صحة ما قاله أناتول فرانس من أن التعليم لا يبدأ إلا بعد ترك المدرسة ، وقد تناولوا هذا الموضوع فى أمريكا ، فأظهروا وجوب الاهتمام بتعليم الكبار وتهيئة الفرص لكل شخص لترقية نفسه ووجوب تعاون الهيئات المختلفة على تحقيق هذا الغرض كنقابات العمال والجامعات وسائر الهيئات العلمية — وفى هذا قالوا إن كل إنسان محتاج إلى مواصلة التعليم باستمرار طوال حياته — فلا بد من تهيئة الفرص لجميع الراغبين فى مواصلة تعليمهم مدى الحياة وفى ذلك ألف السير ريتشارد ليفنجستون كتاباً قيماً نوهوا به فى البرلمان الانجليزى وقد جاء فى هذا الكتاب ما يأتي :

« في أكثر من سبعين عاماً رضينا أن لا نهيء تعليما بعد سن الرابعة عشر لثلاثة أرباع الشعب ، لكننا أخذنا فى الوقت نفسه نبدى ونعيد بصورة آلية فى تقرير حقيقة لم نعمل قط بمقتضاها ، وهى أن التربية مهمة لا تنتهى فى سن معينة وإنما تمتد إلي آخر الحياة ، وعلى رغم هذا لم تقم التربية قط على هذا الأساس ، فضاع من تعليمنا الأولى البديع نصف ثمرته . ونحن الآن نعد الخطة لنظام سيتيح لكل فرد أن يظل على صلة بالتعليم حتى سن الثامنة عشر بدراسة تشغل الوقت كله أو جزءاً منه . وذلك تقدم عظيم ولكنه دون الكفاية لأن الحياة لا تبدأ إلا فى سن الثامنة عشر .

إن الاهتمام بدقائق الأمور فى السياسة والأخلاق والدين والتاريخ والأدب لا تأخذ في اليقظة عند الكثرة الغالبة من السكان إلا بعد هذه السن . هناك يزداد الناس قدرة على التفكير فيها بما يحصلون من معرفة بالحياة والعالم . ويكون تفكيرهم هذا مثمراً . ومهما يكن من أمر فلا بد لنا من أن نواصل الدراسة والتفكير بعد ترك المدرسة أو الجامعة بزمان طويل ، وألا نفقد في استخدام ما نحصله من فكر ومعرفة لاصلاح حياتنا وحياة البلاد ، ولكن ذلك لا سبيل إليه إذا بلغ التعليم غايته فى سن تتراوح بين الثامنة عشر والحادية والعشرين ، وإذا لم تتح لنا فرصة الدراسة .

مواصلة الدراسة

لقد تبينت الدول السكندناوية هذا ، وأعدت ما يقرب من مائتى معهد لتربية الراشدين من سكانها البالغين ستة عشر مليوناً ، ولا ينبغى أن نتخلف عن تلك الدول »

وقد بين الكتاب الأبيض سياسة الحكومة الانجليزية فى هذا النوع من التعليم . وقال إن الحكومة تعتزم تهيئة الفرص الكافية لتثقيف الشعب بعد ما ثبت أنه لا بد فى حياة كل إنسان من تعليم متلاحق متواصل لتثبيت النتائج التى يحصل عليها الشبان فى المدارس .

التعليم والحياة العملية

وكذلك بين الكتاب الأبيض أن نظام التعليم لا يكون كاملا إذا لم يعن بتثقيف الكبار ، بعد أن أجمع الباحثون على أن الانسان لا تنمو مداركه وتتسع السعة الكافية للانتفاع بالثقافة إلا بعد أن يدخل معترك الحياة ، وبعد أن ثبت أن الممارس للأعمال والمواجه للحياة العملية ينتفع بالتعليم أكثر من غيره ... »

١٠٧ ـ اهتمام وزارة الشئون بمكافحة الأمية

وفى وزارة الشئون الاجتماعية اتجاه لتحقيق هذا الغرض وضع سياسته حضرة صاحب المعالى فؤاد سراج الدين باشا إذ اهتم معاليه بمشروع مكافحة الأمية اهتماماً كبيراً . ولقد سر وزارة المعارف أن تتولى زميلتها وزارة الشئون الاجتماعية هذا النوع من التعليم مخففة بذلك العبء عن وزارة المعارف من ناحية ومن ناحية أخرى ، لأن هذا النوع من التعليم لن يكون على نمط التعليم بالمدارس بل سيعنى قبل كل شىء بنواحى النشاط الاجتماعى والصحى والرياضي ، كما سيعين طلابه على ترقية أنفسهم ترقية فنية فى المهنة التى يمارسونها .

وفى هذا النشاط الاجتماعى والرياضى والمهنى ، وفى وجوب الابتعاد بهذا التعليم عن أن يكون على نمط التعليم المدرسى ، تكون وزارة الشئون الاجتماعية أولى به من وزارة المعارف . ولقد ثبت أن هذا النوع من التعليم لا يمكن أن يكمل إلا بمعاونة هيئات أخرى مختلفة كنقابات العمال والمصانع وكبار رجال الأعمال ، وطلاب هذا التعليم سيكون جلهم من العمال ، ووزارة الشئون الاجتماعية هى المتصلة بهؤلاء جميعا .

ولقد ذكر الأستاذ (Dent) فى كتاب مطبوع له حديثاً ما يأتي :

« لابد أن يتمتع الرجال والنساء فى المستقبل من فرصة إعداد أنفسهم بكل حرية لاكتساب أكبر جانب من الثقافة كل حسب ما يختاره ويفضله ولتوجيه ذكائهم ومواهبهم الوجهة التي يريدونها ، ثم التمتع بلون من السلوي اللائقة وبهذا وحده يكون في مقدورهم أن يواجهوا ظروف الحياة الحقيقية التي ينطوى عليها مجتمع صناعى حديث » .

وقد قال السير ريتشارد افنجستون فى رسالة له عن الكليات الشعبية وإكمال تعليم البالغين فيها مايأتي .

١٥٨ — حاجة الصناع الي الثقافة

تحتاج الصناعة فى كل دقيقة من دقائقها وكل ناحية من نواحيها إلي التجديد المتصل في الأفكار والآراء التى تقيم عليها . فكل من المنظمين والمديرين وكافة أعضاء الادارة الفنية لكل عمل صناعى في حاجة ماسة إلي تحديد وتنمية معلوماتهم وإحياء معارفهم. ويتحقق لهم ذلك عن طريق اختلاطهم بغيرهم ممن يستطيع أن يحمل اليهم بذور التجديد ويغذيهم بلبان التجارب والخبرة اللازمين لاتقان أعمالهم .

« ولا يستطيع نظام التعليم العالي الحاضر بالبالغين أن يحقق هذا الغرض فيمد أذهان الاخصائيين والفنيين والمديرين من رجال الأعمال بالمصارف التي توسع أفق تفكيرهم ، بسبيل من وسائل التثقيف المعروفة في مجتمعهم .

١٥٩ — الكليات الشعبية فى انجلترا

وفى انجلترا اليوم يزداد عدد الكليات الشعبية التى تتجه فى تثقيفها للعمال الي إكمال معارفهم وتجديد معلوماتهم الاجتماعية ، عن طريق المناهج الدراسية المنوعة التى تتحيلها لطلابها ، وهى مناهج تتجه إلى إعداد العمال ليكونوا أعضاء نافعين فى مجتمعهم . ولتحقيق هذه الغاية يدرس الطلاب الكبار شؤون المجتمع فى مختلف نواحيها والقيم والمبادىء التى يقوم النظام الاجتماعى عليها ، فيتلقون كافة المواد المعينة على ذلك . كدراسة الشؤون العامة ، والعلوم الاقتصاديه والسياسية والسيكولوجية والدينية والتاريخية فضلا عن الأدب والموسيقي والفنون الأخري والحرف اليدوية والعلوم الطبيعية . »

ونحن وإن كنا فى مصر لانطمع بسبب ظروفنا الخاصة ، فى أن نلاحق هذا المستوى العلمى الرفيع الذى هيأه الانكليز فى بلادهم لجماعات العمال ، إلا أننا مازلنا نطمع فى وضع أسس سياسية ثابتة ترمى إلى مكافحة الأمية بين صفوف العمال والقضاء عليها قضاء تاما ، وهذا ماتسعى إليه

وزارة الشؤون الاجتماعية اليوم ، كما نطمع فى تعديل برامج لحياة اجتماعيه منتجة فيرتفعون بالصناعة فى مصر إلي المستوى اللائق بها .

وإذا كان معالي وزير المالية . قد أستن سنة محمودة لاعداد موظفين مصريين فنيين فى أعمال البنوك والشركات لتولي مراكزها والحلول بذلك تدريجا محل الأجانب خصوصا بعد صدور قانون اللغة العربية الرسمية فتقل نسبة البطاله بينهم ، فلا بأس من أن تتبع بالنسبة لخريجي المدارس الصناعية سياسة مماثلة فيلحقون بورش المصانع الأجنبية والمصانع الحكومية لاعدادهم وتأهيلهم لأن يكونو منظمين للاعمال الصناعية المختلفة .

١٦٠ — احلال المصريين محل الاجانب فى البنوك والشركات

ويتوقف على تنفيذ مشروع مكافحة الأمية بين العمال مستقبل زاهر لهم ، ولا سيما بعد أن ثبت أن العامل المثقف أو المتعلم فى مقدوره أن يلم بعدة مهن إلماماً صحيحاً حتى إذا وجد البطالة فى عمل كان يزاوله استطاع أن يلم بعمل آخر يتطلب عمالا كثيرين فيحمى نفسه بنفسه من شرور البطالة وهى ميزة لازالت تنقص عمالنا المصريين رغم ما أبدوه من ذكاء واستعداد فطريين . غير أن المستقبل القريب جدير بتحقيقها لهم ، فتفيد الأعمال من وراء تعليمهم ويفيدون هم أيضاً من وراء هذا للتعليم إلى الدرجة التي تقل بها نسبة التعطل بينهم قلة محسوسة .

التعليم الفنى .

وقد لمس معالى وزير المعارف فى تقريره عن إصلاح التعليم فى مصر مشكلة التعليم الفنى مبيناً مدى حاجة مصر إلى الاكثار من مدارسه وقال معاليه تعليقاً على هذا الرأى إن هذا النوع من التعليم بالرغم من الاهتمام به منذ سنة ١٩١٧ لا يزال أقل مما تحتاج إليه البلاد في النوع والعدد جميعاً ، ومصر بلد حديث العهد بالصناعة وهى تريد أن يكون لها مكان لائق بها في ميدان التجارة ، وهى فوق ذلك بلد زراعي من الطراز

الأول ومع ذلك لا تزال نهضة التعليم الفنى فيها دون المستوى الملائم ولا تزال النظرة إلى هـــذا النوع من التعليم متواضعة متضائلة سواء فى ذلك نظرة الجمهور أو النظرة الرسميـة ـ ولا تزال مدارس التجارة والزراعة المتوسطة دون ما تستحق من المكانة، فالذين يؤمونها هم في الأغلب التلاميذ الذين لا يستطيعون إكمال التعليم الثانوى لسبب أو لآخر ـ ومن الأسباب التى دعت إلى ذلك انقطاع كل صلة لهذه المدارس بأي نوع من أنواع التعليم العالى حتى التعليم العالي الفنى . فالطالب الذى يدخل مدرسة من هـذه الأنواع الثلاثة يعرف أن حده فى التعليم شهادة هذا النوع المتوسط ، وهذا الأفق المحدود يقتل فى نفس الطلاب كل طموح وكل رجاء ، وهو بنفسه الذي يصرف خيرة الطلاب عن الالتحاق بهذا النوع من التعليم كما أنه تقتضي أن تكون النظرة إلى التعليم الفني المتوسط متواضـعة متضائلة كما قدمنا . وقد ذكرنا أن من المبادىء المقررة أن تعان كل موهبـة و كل مقدرة على النهوض والرقي إلى أقصي حد نستطيع أن نبلغه . فكيف يجوز أن يقف مواهب الممتازين من هؤلاء الطلاب عن حد الشهادة المتوسطة وما هى الوسيلة التى تعينهم على النهوض والرقي إلى أقصى حـــد تؤهلهم له كفاياتهم ومواهبهم ؟

كل هذه الأساليب متفرقة ومجتمعة خفضت مستوى هـذا النوع من التعليم وقللت من شأنه فى مصر مع شدة الحاجة إليه(١) .

ولهذا كان معاليه موفقاً كل التوفيق فى تلك الخطة التى اقترحها فى تقريره بشأن تنويع التعليم الثانوى إلى أربعة أنواع : ثانوى عادي ـ

---

(١) راجع تقرير معاليه بجريدة الوقائع الرسمية المصرية ص ٦٩ ملحق رقم ٢٤ تاريخ ٤ يناير سنة ١٩٤٤ (مضبطة مجلس الشيوخ) .

١٦١ — تنويع التعليم الثانوى

زراعي ـ صناعي ـ تجاري وبذلك سد ذلك النقص المعيب الذى طالما استشعره رجال التربية في مصر من عدم كفاية التعليم الثانوى وحده لاعداد الطلبة إعداداً عملياً سليما يعينهم على اقتحام ميادين العمل الحر وكفاح عوامل اليأس والفشل فى محيط الحياة ـ وهو من ناحية أخرى قد قضى إلى حد كبير على الطابع النظرى الذى ما زال يطغى على مناهج التعليم الموضوعة لهذه المدارس ـ وما أولي هـذا الاقتراح أن يكون دستوراً من دساتير كفاح مشكلة التعطل في مصر بعد أن رأينا وسمعنا مراراً كيف ينسب كل من يتصدى لبحثها من علماء الاجتماع المصريين وغـير المصريين ، أسبابها الرئيسية إلى نقص التعليم فى مصر وطغيان الجانب النظرى منه على الجانب العملى فى وقت أصبح المصريون فيـه مقبلين على نهضة صناعية وتجارية كبيرة تسـاير مصر مصر نهضـات العالم العربي ـ وما دامت هذه النهضة ما زالت فى حاجة ماسة إلى العناصر القومية الفنية لاستغلال واستثمار ميادين الانتاج التى ما زالت بكرا فى بلادنا أو من أسف ما زالت وقفاً محتكراً لأقلية من الأجانب ، فان فى القيام بهذا المنهج الاصلاحى الـكبير لعاملا من العوامل المشجعة لهذه النهضة الصناعية التجارية ، ووسيلة من الوسائل المجدية فى مكافحة تعطل الشبان المتعطلين لأنهم بحكم إعدادهم الفنى الجديد سيقبلون على ميادين الأعمال الحرة يغذوز بها مرافق بلادهم القومية بعد أن أصبح مرفق الزراعة وحده عاجزاً عن تغذية مصر بمـا تحتاج إليه من موارد وما يحتاجه سكانها المتزايدون فى العدد من دخول كافة تلبى تكاليف الحياة التى تعددت وجوهها فى هذا العصر .

الفصل الثامن

رعاية المفرج عنهم من السجون

Patronage des Libérès

لقد أجمع الباحثون على أن إهمال أمر المسجون المفرج عنه هو فى طليعة أسباب العود للاجرام وازدياد عدد المسجونين والمتشردين(١) .

فالسجين مهما يكن لديه عند خروجه من استعداد طيب لسلوك الطريق القويم لا يلبث أن يصطدم بشبح البطالة إذا لم يجد من ينقذه فى الوقت المناسب فأبواب العمل الحكومى أو الأهلى موصدة فى وجهه لسوابقه والكل ينظر إليه نظره إلى شخص مشبوه يجب الابتعاد عنه فيصعب عليه والحالة هذه أن يجد عملا يرتزق منه فضلا عن أن ما جمعه طول مدة حبسه لا يكفى لاعانته هو وحده أو هو وعائلته،وإذا احتاج إلي هذه المعاونة لم يجد من الجمهور غير الاحتقار والاشمئزاز فيستولى عليه اليأس ويندفع طوعا أو كرها فى سبيل الاجرام .

١٦٢ — رعاية المسجونين والمفرج عنهم لصيانة سلامة المجتمع

وقد قام أحد الباحثين الأمريكيين بدرس واف لحياة أحد كبار المجرمين الخارجين من الليمان بمدينة « شيكاغو » فتبين له أن هذا المجرم بعد أن قضى الشطر الأكبر من حياته بين جدران السجون أفرج عنه كانت لديه نية صادقة فى التوبة - غير أن جهوده فى البحث عن عمل مشروع ذهبت كلها هباء ، ثم حدث أن ساقته الصدفة أثناء بحثه إلي مقابلة الكثيرين من رفقائه فى الاجرام فوجد أن معظمهم قد أصبح

---

(١) راجع كتاب التشرد فى مصر وعلاجه للدكتور عبد العزيز عبد الرازق صبرى ص ٢٧٨ — ٢٨٢

على جانب كبير من الثراء بسبب اشتغالهم فى تهريب الخمور وغير ذلك من ضروب الاجرام .

وأخيراً اضطر إلى أن يقبل العمل في وظيفة بواب عنـد أحد رؤساء العصابات التى تشتغل فى إدارة محلات للعب القمار وتجارة المخدرات إلى أن انتهى أمره بانخراطه فى سلك تلك العصابة فعلا وهو يعلم كغيره من أفراد العصابات أن الاجرام تجارة مآلها الخسارة ، ولـكنه رأى نفسه مسوقا إليه على الرغم منه بعد أن عجز عن كسب عيشه بوسيـلة أخرى مشروعة(١) .

فالرعاية إذن على هـذه الصورة تعتبر بمثابة عمل من أعمال الوقاية والدفاع الفردي فليست هى فقط عمل مادى للمساعدة فى الحصول على عمل من الأعمال فى فترة معينة طالت أم قصرت ، وإنما هي عمل أخلاقي إصلاحى للفاسدين والساقطين ووصاية مجدية على الضعفاء الذين لا يقدرون على كبح جماح أنفسهم فيعتادون على اتباع أهوائهم ونصائح رفقائهم والاقتداء بهم دون اهتمام بالغد أو تقدير لنتيجة أعمالهم(٢) .

والرعاية أيضاً هي من الأعمال المفيدة للدفاع عن سلامة المجتمع ، لأننا بالقضاء على سبب من أكثر الأسباب وقوعاً وأشدها خطورة للتشرد المحترف أو الذى يصحب بعض الحالات الاقتصادية الخاصة بالعمل الصناعى أو بالتنظيم الاجتماعى ، فان ذلك سيقلل من عدد المتشردين وبالتالى ينضب معين خصب للاجرام ، لهـذه الدوافع كلها يعتبر عمل الرعاية بلا شك من الأعمال الطيبة النافعـة ولـكنه أيضاً كما فى حالة

---

(١) أنظر كتاب الاجرام فى مصر للاستاذ محمد البابلى بك ص ٥٣٢

(٢) أنظر كتاب المسيو **vidal** فى الجمعية العمومية للسجون جلسة ٢٨ مايو سنة ١٩٠٢

المساعدة بواسطة العمل لن يكون مجديا إلا بالنسبة للمفرج عنهم الذين يرغبون فى تقويم أنفسهم ـ أما المحترفون فلامناص من اتخاذ إجراءات رادعة نحوهم لتخليص المجتمع من شرورهم .

وقد تنبهت معظم الدول إلي خطورة هذا الأمر وعملت على إعداد العدة له ، كما أن عصبة الأمم قد أولته كل عنايتها فقام القومسيون الدولى الجنائى باستجماع كافة الابحاث تمهيداً لوضع نظام ثابت للعناية بأمر المسجونين المفرج عنهم ومساعدتهم على إيجاد عمـــل لهم لوقايتهم من العود إلي الاجرام

والواقع أن رعاية المسجونين لا تبـدأ فقط عقب خروجهم من السجن كما يظن لأول وهـــلة وإنمـا هي متصلة بالمساعدة التمهيدية التى يلقاها المسجون داخل جدران السجن قبل الافراج عنـه سواء كانت تلك المساعدة مادية أو أدبية .

فمن ضروب المساعدة المادية داخل السجن ادخار مكافأة للمسجون نظير استقامته وحسن سلوكه وادخار أجر له نظير الربح الناتج عن عمله أو صناعته فى السجن ، وبذلك يتجمد له وقت خروجه جانب من رأس المال يساعد على إنشاء عمل مستقل إذا فضل العمل الحر أو عجز عن إيجاد عمل آخر بطريق الاستخدام .

ومن قبيل المساعدة الأدبية إمداد المسجون بقسط من التعلـــيم الصناعى يزيد فى قدرته واستعداده للعمل النافع أو إعطاؤه جانباً من الثقافة العلمية ترقي مداركه وترفع مستواه الفكرى أو إعطاؤه أخيراً قسطاً من التعليم الدينى يهذب نفسه ويوقظ ضميره ويزيده بعداً عن طريق الفساد .

أما مساعدة المسجون عقب خروجه من السجن فمـا زال أمرها فى مصر ضئيل الشأن إن لم يكن فى حكم المعدوم وذلك بعكس ما نشاهده

فى كثير من البلدان الأوربية حيث تكثر المنشآت والجمعيات الخيرية من أهلية وحكومية للعناية بأمر المسجونين الخارجين من السجون .

١٦٣ ـ بحث حالة المسجونين والمفرج عنهم

والسبب فى هذا الفارق يرجع إلي أن عبء العناية بأمر المسجونين المفرج عنهم فى أوربا يلقي كله على عاتق الشعب قبل الحكومة ، فنرى هناك الجمعيات الأهليـة منتشرة فى كل مكان تتغذى من اكتتابات الأهالى وإعانات الحكومة متضامنين معاولها فروع كثيرة تعمل على الاتصال بالمسجونين وبادارة السجن فى الوقت ذاته ، فهى تقوم بدرس ماضي المجرم والوسط الذى نشأ فيـه والظروف التى قضت بدخوله ثم ترسل مندوباً أو أكثر من قبلها للتردد عليه أثناء وجوده فى السجن لتعرف آماله وآلامه وتعمل على تشجيعه وتقوية الأمل فى نفسه ـ كما تقوم بالاتصال بعائلته طيلة إقامته بالسجن للعناية بأمرها وتطمئن المسجون على مصيرها ، ثم بالاتصال كذلك بمخدومه السابق أو غيره من أصحاب العمل تمهيداً لايجار عمل له بمجرد خروجه وأخيراً بامداد المسجون المفرج عنه بما يحتاج إليه عند خروجه من الملابس وأدوات العمل اللازمة لمزاولة حرفته ـ وإعداد المسكن الذى يأوى إليه أو تسهيل طريق السفر إلى موطنه الأصلى ، فاذا ما خرج والتحق بعمل ما ظلت الجمعية حينا طويلا ترقب عن كثب كيفية قيامه بذلك العمل ، فلا تنفض يدها منـه حتى تطمئن تماما إلى أنه قد وطد قدميه فى طريق الرزق الحلال .

١٦٤ ـ وجوب تكاتف الأهالى مع الحكومة فى معاونة المفرج عنهم

أما الحالة فى مصر فهى على خلاف ذلك لأن الجانب الأكبر من عامة الجمهور على الرغم مما تبذله الحكومة والصحافة من الجهود فى سبيل تذكيره بواجبه فى هذه الناحية الهامة ، ما زال مع الأسف لا يولى هذا الأمر ما يستحقه من عناية لاعتقاده الراسخ أن هذا الواجب هو من شأن الحكومة وحدها بل أنه لا يكتفى بهذا الموقف السلبى فيقف أحياناً عقبة فى سبيل القيام به ويمتنع امتناعاً تاماً عن استخدام

الخارجين من السجون بدافع الخوف من عودتهم للاجرام . ولعله فى ذلك يتخذ لنفسه القدوة من الحكومة ذاتها لأنه يراها تمتنع هى الأخرى عن استخدام ذوى السوابق فى الوظائف الحكومية .

على أن الحكومة على الرغم من عرقلة جهودها فى هذا المضمار لا تزال تبذل من جانبها كل ما فى وسعها لرعاية المسجونين المفرج عنهم وقد خطت فى ذلك خطوات طيبة ولو أنها مع الأسف ما زالت قاصرة عن إدراك الغاية المنشودة .

فمن ذلك إنشاء بعض الملاجىء لايواء المتشردين من العجزة والمتشردين من الأحداث وإنشاء اللجان الادارية بالأقاليم للعناية بأمر الخارجين من السجون من الأحداث وبذل الجهد فى إيجاد عمل مشروع لهم . تلك اللجان التى لم ينتج عملها أية ثمرة بسبب نفس العيب الذى أسلفنا الكلام عنه ، وهو ضعف روح التعاون بين الحكومة والجمهور .

على أن مصلحة السجون لا تدع فرصة تفوتها لتحقيق هذه الغاية فهى ترسل من تعلموا فى إصلاحيتها فن الموسيقى إلى الخدمة بالجيش المصري أو المصالح الأخرى ، وتوصي باستخدام من تعلموا صناعة كالغزل أو النسج فى المصانع وتستخدم بعض من تخرجوا من السجون فى السجون ذاتها ، وتتصل بوزارة التجارة والصناعة والشركات الكبرى والبيوتات المالية والأقاليم التى تتفق مع مؤهلاتهم ، وهى تتولى على قدر الامكان مراقبة من يتم استخدامهم زمناً كافياً تقوم فيه بالاستعلام عن حالتهم بين وقت وآخر بواسطة السلطات المحلية : بينما هي تقوم بمثل هذا العمل بنفسها فيما يختص بالفتيات فتشرف على تخديمهن بالمنازل وهكذا .

ولما كانت العقبة الكبرى فى سبيل استخدام المصالح الحكومية والأهلية للمفرج عنهم هى صحيفة سوابقهم وكان القانون المالى يحول دون

رفع هذا القيد ، فقد بذلت مساع كثيرة بالاتفاق بين وزارات الداخلية والمالية والعدل ، ولكنها لم تؤد إلى أكثر من إصدار التعليمات بالتجاوز عن السوابق فى مثل هذه الحالة للأحداث وحدهم دون البالغين (١)

والخلاصة أن الجهود التى بذلت الآن ما زالت كما قدمنا قاصرة على إفساح المجال للمسجونين المفرج عنهم وتسهيل وسائل كسب العيش لهم بطريقة منتظمة ثابتة ، وما زالت الاحصائيات ناطقة بأن انتشار البطالة حتى بين طوائف غير المجرمين ما فتىء آخذ فى الزيادة باضطراد وفى سرعة مزعجة فى حين أن القطر المصري ما زال يذخر بالكنوز العديدة التي وهبتها إياه طبيعته السخية وما زال الميدان فسيحاً جداً لانشاء المشروعات الكبرى التى يتسع فيها مجال العمل لمختلف الطوائف خصوصاً طوائف المسجونين والتى فيها فضلا عن فائدة العمال أنفسهم خدمة جليلة للأمن من طريق إصلاح المجرمين وإيقاف تيار البطالة ، وفيها أيضاً فائدة مادية محققة للحكومة وذلك باستغلال مصادر الثروة الصناعية والزراعية كاصلاح الأراضى البائرة فى شمال الدلتا أو استخراج الحجارة بأنواعها كالرخام والمرمر والبازلت من المحاجر فى أسوان وبنى سويف وغيرها . أو تأليف الفرق الصحية لمكافحة الأمراض والأوبئة كحملات إبادة الناموس وردم البرك والمستنقعات أو تأليف الفرق لاصلاح وإنشاء الطرق وتطهير الترع وتقوية جسور النيل وغير ذلك كثير من المشروعات التى تدر على الحكومة ربحاً كثيراً أو على الأقل توفر عليها مبالغ جسيمة مما ينفق على المقاولات الكبرى وأجور العمل حتى ولو صرفت للمسجونين

(١) المرجع السابق صحيفة ٢٨٣

وهناك بعض العقبات القانونية التى يقع على عاتق الحكومة أحياناً من العراقيل فى سبيل التحاق السجين المفرج عنه بعمل شريف .

فمن قبيل ذلك تقصير الآجال الطويلة التى وضعها القانون لاعادة اعتبار المحكوم عليهم فى الجنح والجنايات دون تفريق يذكر بين أنواعها المتباينة فى درجة خطورتها، أو تعديل الكثير من اللوائح التى تقف حجر عثرة فى سبيل صاحب السابقة إذا ما سعى على رخصة لاحتراف الحرفة التى تخصص لها وأتقنها (١) .

---

(٢) المرجع السابق صحيفة ٢٨٤

الفصل التاسع

ا ـ توصيات لجنة مشروعات ما بعد الحرب

للاصلاح والتعمير فى مصر (١)

كان لظروف هذه الحرب من الوجهتين الاجتماعية والاقتصادية آثار بعيدة المدى فى مصير النهضة الصناعية والزراعية فى مصر ـ فانقطاع الواردات من دور الصناعة الاجنبية بحكم الظروف الدولية والحالة الحربية القائمة ، تحفز مصر على أن تكفى نفسها بنفسها فى كثير من الصناعات التى يمكن أن تقوم لها قائمة لوجود خاماتها ـ ولقد نشأت بحكم هذه الظروف صناعات كثيرة كنا نعتمد فى الحصول عليها على ما يأتينا من الخارج .

كما أن انقطاع بعض عناصر الإنتاج الزراعى من آلات وسماد ، كان له أثره أيضا فى التفكير فى إيجاد ما يحل محلهما مما تنتجه البلاد (مثل كسب القطن والإكثار من استعمال الماشية فى حرث الأرض وريها وتسميدها) .

على أن نطاق الضرورات الصناعية التى أوجدتها هذه الحرب فيها جعلتنا نفكر تفكيرا جديا فى مستقبل الصناعات الناشئة ومشاريع الإصلاح والتعمير المختلفة التى تستلزمها الضرورات بتنفيذها بعد الحرب أسوة بما تفعله الدول المشتبكة فى معارك القتال والتى لم ينسها الكفاح فى سبيل النصر إعداد الخطط ودراسة البرامج الإنشائية لتنفيذها عقب الحرب .

ولهذا فكر معالى أمين عثمان باشا وزير المالية فى أن يعطى لهذه الجهود الفردية غير المنتظمة صبغة رسمية منظمة فأمر بتشكيل لجنة مؤلفة من كبار

---

(١) اجتمعت هذه اللجنة بأمر معالى وزير المالية الحالى وأصدرت توصياتها هذه فى يناير سنة ١٩٤٤

الاقتصاديين المصريين يعاونهم فى أعمالهم بعض حضرات الموظفين الاخصائيين بحكم وظائفهم فيما ستعرض له اللجنة من بحوث .

وقد تألفت تحقيقا لذلك لجنتان أدمجتا معا وصارتا لجنة واحدة تسمى لجنة مشروعات أثناء الحرب ومشاكل ما بعد الحرب .

ولكون اقتراحات هذه اللجنة جاءت ثمرة لدرس إجتماعى واقتصادى مستفيض ألم بالظروف والمشاكل المختلفة التى أحدثتها الحرب الحالية فاننا لانجد مفرا من إثبات خلاصة وافية لهذه المقترحات النافعة ، ولأننا نوافق فى ذات الوقت أنها وسيلة من الوسائل المباشرة لعلاج مشكلة التعطل التى ستواجهها مصر حتما عقب هذه الحرب . لأن ماسيحتاجه إخراج هذه المشروعات الضخمة إلى حد التنفيذ العملى من أيدعاملة بنسبة كبيرة سيستغرق بدوره آلافا مؤلفة من هؤلاء العمال الذين تبتلعهم اليوم معسكرات الحلفاء إلى أجل مسمى .

توصيات اللجنة

بعد أن مهدت اللجنة لدراستها بمقدمة اقتصادية واجتماعية قيمة ذكرت فيها حاجة مصر على ضوء ظروفها الزراعية والصناعية — إلى المشروعات التى اقترحتها فى نهاية المذكرة التى وضعتها فى هذا الشأن خلصت من ذلك كلية إلى إثبات التوصيات الآتية :

أولا — تجهيز مشروعات كهربة خزان أسوان بجعله صالحا للتنفيذ عقب الحرب مباشرة بالطريقة التى تراها الحكومة مع تدبير كيفية تمويله من الآن وذلك مع إعداد باقى مشروعات توليد الكهرباء من مساقط المياه الأخرى الممكن الإنتفاع بها.

ثانيا — بحث مشروع منخفض القطارة والخلاف القائم حوله بحثا حاسما شاملا بغية أن يقرر بصفة قاطعة ما إذا كان يمكن الانتفاع به فى توليد الكهرباء أو لا يمكن .

• ثالثا — مراعاة أمر توليد الكهرباء فى مشروعى تعلية خزان أسوان

وقناطر إسنا ومشروع وادى الريان وغيرها من المشروعات المتعلقة بمساقط المياه سواء كانت تقام الآن أو فى المستقبل .

رابعا ـ العمل على استنباط أكثر ما يمكن استنباطه من القوى الكهربائيه فى ضوء برنامج عام شامل وأن يراعى فى إنشاء المحطات أو المشروعات المولدة للكهرباء ألا يقتصر فى ذلك على إجابة طلبات عاجلة حاضرة بل يراعى فى كل ما ينشأ من هذه المحطات أو المشروعات أن يكون جزءا من مشروع عام للكهرباء فى مصر جميعها بحيث يجىء كل جزء مكملا لما سبقه .

خامسا ـ أن يخصص بالعناية موضوع الكهرباء وكيل وزارة مختص فى وزارة الأشغال يعاونه مجلس استشارى يضم فنيين فى شئون الكهرباء والرى ويكون مما يعنى به إستصدار التشريعات التى تؤدى إلى توحيد أنواع الكهرباء

سادسا ـ أستكمال بحث مشروع إصلاح منطقة السدود تمهيدا لتنفيذه فى أقرب فرصة مستطاعة .

سابعا ـ وضع خريطة مثالية . لما ينبغى أن تكون عليه الطرق فى مصر وأن تراعى هذه الخريطة فيما ينفذ من مشروعات الطرق كل عام مراعاة دقيقة لا يعدو عنها إلا لظروف أضطرارية .

ثامنا ـ تخصيص اعتمادات كبيرة لانشاء الطرق وتوسيعها ورصفها رصفا حديثا ثابتا فى حدود البرنامج الذى وضع لهذا الغرض .

تاسعا ـ العناية بأمر الملاحة الداخلية وتيسير استخدامها فى النقل على أن تنشأ لهذا الغرض مصلحة فنية كبيرة يوضع على رأسها أحد كبار الاخصائيين

عاشرا ـ هذا وفيما يختص بسائر المشروعات بصفة عامة رأت اللجنة التوصية بوضع برنامجين أحدهما للمشروعات التى يمكن إنجازها أو الشروع فيها خلال الحرب وثانيهما لمشروعات الإصلاح والتعمير والتى تحتاج اليها البلاد فى مدى خمس سنوات عقب الحرب وذلك على أن يضمن البرنامج الأول سوى المشروعات التى تزيد الثروة القومية زيادة مباشرة أو عاجلة أو ما تستلزمه الضرورات القائمة .

حادى عشر - كذلك نظرت اللجنة فى التوزيع الذى تقدمت به مصلحة الأملاك للاعتماد المدرج بميزانيتها عن السنة المالية الراهنة (١٩٤٣ ـ ١٩٤٤) لإصلاح الأراضى البور فرأت أن توصى بالموافقة على الأعمال الخاصة بالأراضى التى تعتبر جزءا من مناطق استصلح أو يستصلح باقيها مع اشتراط ألا تقام أبنية مطلقا إلا بالطوب الأحمر (البلدى) وأن تكون جميعها من طابق واحد أما فيما يختص بالأراضى الأخرى فقد رأت اللجنة أنه ينبغى أولا التحقق من أن نظام الصرف العمومى يمكن من تصريف مياهها بحالة جيدة فاذا ماثبت ذلك يمكن الشروع فى استصلاحها على أن يقتصر ذلك على الأعمال التمهيدية فقط بحيث يكون من الميسور إخضاع هذه الأراضى للسياسة الجديدة التى قد تقرر بالنسبة لاستصلاح الأراضى البور عامة وهو الأمر الذى تزمع اللجنة جعله موضوع بحث خاص .

ر — رأى اللجنة المشكلة برئاسة فرغلى باشا بالاسكندرية للنظر فى مشاكل بعد الحرب .

المشاكل الاجتماعية

وقد شرعت هذه اللجنة فى دراسة المسائل على الوجه الآتى :

(١) طرقت بقدر ما يستطاع من الدقة مسألة العمال وخاصة مسألة التعطل بعد الحرب وهذا بعد أن قدرت عدد الصناع الذين ستسرحهم السلطات العسكرية ومن ثم بحثت فى حلول لهذه المشاكل .

(٢) تحسين الحالة الاجتماعية لطبقات العمال من ناحية أسكانهم وغير ذلك .

(٣) التعليم .

١ — مشاكل التعطل

• أن خطر التعطل الذى سوف ينتاب البلاد بعد الحرب ناشىء على

الخصوص عن الاستغناء عن ذلك العدد العظيم من العمال والموظفين من كافة الأنواع الذين تستخدمهم السلطات العسكرية ويقدر عددهم حوالى نصف مليون شخصا يتألفون على الأخص من الفئات الآتية :

(١) موظفو المكاتب . (٢) المحاسبين . (٣) أمناء المخازن .
(٤) الطهاة . (٥) الخدم . (٦) الخراطين والبرادين .
(٧) مكانيكيين نصف متخصصين .
(٨) حدادين . (٩) نجارين . (١٠) بنائين .
(١١) مبيضين . (١٢) نساجين . (١٣) العمال الاختصاصيين
(١٤) عمال .

وأكثريتهم تدخل فى فئات موظفى المكاتب والخراطين والبرادين والميكانيكيين .

هذا هو مصدر التعطل الرئيسى فى البلاد ، إلا أن هذا الوضع يجب تصحيحه ببعض ملاحظات عامة فيجب ألا يغيب على الأذهان ما يأتى :

ا — أن تسريح السلطات العسكرية للموظفين سيكون تدريجيا فيخفف ذلك من حدة المسألة .

ب — سوف تستخدم المشاريع الخاصة عددا كبيرا من موظفى المكاتب حالما تقف الحرب وتعود التجارة سيرتها الأولى .

حـ — سيعود عدد كبير من مهرة الصناع إلى حرفهم أو ورشهم القديمة التى غادروها إزاء ما رأوه من مرتبات أعلى فى الجيش .

د — أن استثمار رؤوس الأموال الطائلة المتجمعة إبان فترة الحرب فى المشاريع الجديدة والتعمير يستوعب عددا كبيرا من العمال .

ا — علاج التعطل : إن مما لا سبيل إلى إنكاره أن رجوع الحالة الاقتصادية إلى سابق عهدها سيساعد إلى حد بعيد على حل مشكلة التعطل وعلى هذا فاللجنة توصى ببذل مجهودات فى هذه الناحية مقترحة الاجراءات العملية الآتية :

(١) أن تجرى مفاوضات مع القوات المحاربة لضمان ورود المواد اللازمة لصناعة البناء بكميات كافية كالصلب والزجاج والخشب والمواسير والأدوات الصحية والكهربائية بمجرد انتهاء الحرب مباشرة .

(٢) تشجيع الصناعة المحلية لكل أدوات البناء .

(٣) توريد المواد اللازمة للورش الميكانيكية الصغيرة وعلى الأخص التى تصنع الآلات الزراعية .

(٤) إدخال نظام أولوية فى منح رخص الاستيراد لتسهيل دخول قطع الغيار اللازمة لاستمرار الصناعة .

(٥) الاحتفاظ بالمدة التى تلى الحرب مباشرة بنظام الأولوية هذا لاستيراد المعدات اللازمة للصناعات الجديدة .

(٦) إبقاء ثمن المواد المستوردة معقولا بطرق المراقبة المختلفة لتتمكن من أن تستأنف هذه الفروع نشاطها .

٢ — الوسائل :

أما وقد بسطنا هذه الاعتبارات العامة ، ففيما يلى الوسائل التى تقترحها اللجنة للاحتفاظ بكل زيادة محتملة فى الأيدى العاملة فى الفئات المختلفة .

(١) يمكن استخدام الخراطين والبرادين والميكانيكيين والعمال غير ذوى المؤهلات فى :

١ — مختلف أعمال الإدرات والمصالح كالميكانيكا والكهرباء والموانىء والمنائر والبلديات ... الخ ... حالما تتلقى هذه الإدارات ما يلزم لتنفيذ مشروعاتها .

٢ — إنشاء طرق وخاصة طرق الدرجة الأولى ففى ذلك ميزة مختلفة مزدوجة أولا فى الاستخدام المباشر للأيدى العاملة . ثانيا فى تنمية النقل بالسيارات الذى سينشىء بدوره عاملا لعدد لا بأس به للعمال النصف المختصين والميكانيكيين .

(ب) عمال البناء — تستطيع وزارة الأشغال العمومية ومصالح الموانىء والمنائر بتنفيذ برامجها الإنشائية فى استخدام الزائد من الأيدى العاملة فى هذا المضمار . وعدا هذه الإدارات الحكومية فإنه من المؤكد أن المدن الكبيرة ستستخدم عددا كبيرا من الأيد العاملة لتنفيذ مشروعاتهم لتجميل المدن وتحسينها وذلك الأمر المرجأ بسبب الحرب وترى اللجنة أن بناء مدن للعمال سوف يوجد عملا لنسبة كبيرة جدا من الصناع المهددين بالبطالة .

وأخيرا يجب التفكير فى تعلية السدود التى يمكن بغير نزاع أن تلعب دورة هامة فى هذا المضمار على أن يكون ذلك بطريقة أقل سرعة بما سنوضحه فيما بعد

(ج) عمال غير ذوى المؤهلات — هذه الفئة من العمال سوف ترى أكثريتها نفسها مستخلصة فى تنفيذ برنامج مصلحة الرى فيما يختص بتوسيع طريقة الرى والصرف . . . الخ . . .

(د) مكاتب التخديم — تقترح اللجنة فى النهاية هذه الوسيلة الأخيرة لتسهيل توزيع كل هؤلاء العمال والموظفين عندما تسرحهم السلطات الحربية .

وهذه المكاتب التى يمكن أن يطلق عليها اسم المكاتب الدولية للتخديم والتى تعمل فى الوقت الحاضر فى الاسكندرية يمكن أن تنشأ فى كل المراكز الصناعية تحت إشراف الحكومة أو المديرية لتتلقى مباشرة العمال كلما تم تسريحهم وحبذا لو أمكن الاتفاق بموجب مفاوضات تجرى مقدما على أن يزود كل فرد يسرح من عمله ببطاقات تعطى بيانات عن أهليته ، فهذه البطاقة تسهل كثيراً عملية التوزيع التى ستكلف بها تلك المكاتب .

وثمة مهمة أخرى سوف تضطلع بها هذه المكاتب وهى أن كل عامل غير حاصل على مؤهلات أو كل صانع كان يقيم أصلا فى الريف لايجب أن يظل اسمه فى كشوف مكاتب التخديم أكثر من ستة أسابيع فاذا تجاوز هذه المدة ولم يوجد له عمل يجب أن يرحل فى الحال إلى قريته الأصلية لاستخدامه فى الزراعة أو الأعمال المحلية وبذلك — كما ترى اللجنة — يمكن تجنب مصدر خطير للمتاعب والإخلال بالنظام فى المدن .

(هـ) تنظيم العمل — واللجنة مقتنعة بأن زيادة الأعمال الحرة ضارة بقدر قلتها ولذلك فهى توصى بالعناية الشديدة فى أن يكون تنفيذ المشاريع الاجتماعية متناسبة مع طلب الأيدى العاملة ويبدوا للجنة أن الوسيلة العملية لذلك هى أن تنشأ تحت رعاية وزارة المالية لجنة وزارية مشتركة تمثل فيها كل الإدارات التى يعنيها الأمر ، وهذه اللجنة هى التى تقرر أى المشروعات أجدر بالتنفيذ أولا .

جـ — خلاصة بحث مستر كريج

عن مشاريع الانشاء والتعمير لمكافحة البطالة فى مصر (١)

بلغ مجموع من يعمل فى معسكرات الجيوش المتحالفة ما يقرب من ثلاثمائة ألف عامل مصرى . ومن بين هؤلاء مايقرب من مائة ألف عامل يشتغلون فى الأعمال التى تحتاج إلى مهارة أو خبرة فنية . وهؤلاء العمال جميعاً من المفروض تسريحهم عقب عقد الهدنة ووقف الأعمال الحربية التى أنشئت من أجلها معسكرات الحرب هنا فى مصر ، ومن ثم تبدأ مشكلة جديدة فى الظهور وهى مشكلة إيجاد العمل لهذه الآلاف المؤلفة من العمال .

وهى مشكلة ستزداد تعقدا بسبب عامل آخر هو — بدء الأثمان فى الانخفاض عقب الهدنة وبسبب هبوط الأثمان ستأخذ الصناعة فى مصر فى الانكماش قليلا وتتبع ذلك بالطبع انخفاض عدد العمال المشتغلين بالصناعة ، ويصبح المتعطلون منهم سبب ظهور تلك المشكلة المعقدة مشكلة إيجاد العمل لمن ضاق بهم نطاق النشاط الصناعى عقب هذا الانكماش الاقتصادى المحتوم وبالجملة فانه يجمل بنا أن نضع نصب أعيننا أن مالا يقل عن ثلثمائة ألف عامل سيغدون بغير عمل ولا بد من ايجاد العمل لهم .

---

(١) وضع هذا البحث فى يناير سنة ١٩٤٤ مستر كريج قومسير الجمارك للحكومة المصرية وعضو وفد مصر فى مؤتمر النقد الدولى الذى عقداً أخيراً فى أمريكا .

ولعله سيكون من غير الميسور عملياً أن نبدأ فى تنفيذ المشاريع التى تحتاج إلى استيراد الآلات ، لعاملين ، أحدهما عدم استطاعة المصانع الأوربية إنتاج هذه الآلات مباشرة ؛ ثم هناك النقص الظاهر فى عدد السفن التى يمكن أن توسق لمثل هذه الآلات لتصديرها إلى البلاد التى تحتاج إليها .

ومن هنا كان من الواجب علينا أن نبحث فى إيجاد واستنباط الوسائل الناجعة لعلاج مشكلة التعطل المحتمل ، على أن تكون هذه الوسائل معتمدة - إلى أبعد حد - على الموارد القومية للبلاد وهذه الموارد هى التى ستحدد مدى نطاق أساليب العلاج .

ومن بين هذه العلاجات التى يتحتم علينا البدء بها ما يأتى :

١ - انشاء الطرق وإصلاحها .

٢ - شق الترع والمصارف .

٣ - بناء المساكن .

٤ - بناء المدارس والمستشفيات (على نطاق محدود فى بادىء الأمر) .

٥ - إصلاح وترميم السكك الحديدية .

٦ - إصلاح الأراضى البور إذا رأت وزارة الأشغال أن هناك مياه كافية لذلك .

٧ - مشروع وادى الريان .

٨ - الصناعات .

٩ - عمليات التشجير وإنشاء الغابات .

١ - بناء الطرق : يجب أن تجهز وزارة الأشغال من الآن مشروعات الطرق التى يحتاج إليها على وجه الاستعجال والطرق التى تحتاج لإصلاح . ويجب تحسين شوارع الأحياء الفقيرة .

وستحتاج هذه المشروعات لأجهزة وآلات ويجب ألا يكون هناك صعوبات فى الحصول عليها من القوات الحليفة . ومن المؤكد أن السلطات البريطانية والأمريكية ستكون مسرورة لتخلصها من كميات كبيرة من هذه

الأدوات ولكن المخابرات الخاصة بهذا الشأن يجب أن تبدأ من الآن .

ومن الوجهة المالية سيكون لهذا أثر فى تخفيض ديون مصر على المملكة المتحدة وهذه الملاحظة تنطبق أيضا على رقم ٨ .

٢ - شق الترع والمصارف : يجب أن تعد وزارة الأشغال برنامجا لشق الترع والمصارف وخاصة الترع اللازمة لرقم ٦ .

٣ - بناء المساكن : لقد وقف إنشاء المساكن تقريبا من بداية الحرب ما عدا الأكشاك اللازمة للأغراض الحربية . وقد يبقى بعضها بعد الحرب ولكن معظمها لن يحتاج إليه فيما بعد وسيهدم . ومن المؤكد أن المواد التى بنيت منها لن تناسب المساكن الراقية ، ولكن معظم أبوابها ونوافذها وأسقفها وأقفالها ومواقدها . . الخ ستناسب مساكن الطبقة المتواضعة من الطبقة الوسطى ومن هنا يجب أن تبدأ مخابرات الحكومة بشأنها للحصول عليها بأسعار معقولة حتى تمتنع المزايدة عليها . ويجب بناء المنازل والعمارات فى المدن الكبرى ومنازل من طابق أو طابقين فى المدن المتوسطة الصغيرة ويفضل أن يقوم ببنائها شركات للبناء تمولها الحكومة برأس مال خاص ويجب أن تباع بالتقسيط وعند الضرورة يجب تعديل قوانين الملكية حتى يتمكن الأفراد من تملك مساكنهم (وهذا ممكن فى اسكتلندا بموجب القانون الاسكتلندى وليس ممكنا فى انجلترا .

وأشير بانشاء شركة بناء تحت إشراف بنك مصر .

وبواسطة قرض حكومى داخلى أو بضمان من الحكومة فيمكن تدبير المال لذلك بفائدة مخفضة نسبيا .

ويجب مراعاة الحقيقة الآتية وهى أنه يجب أن يكون البناء رخيصا ما أمكن على أن يكون متينا حتى تكون الايجارات والأقساط السنويه منخفضة ومحتملة عند ما يبدأ انخفاض الأسعار والأرباح والأجور بعد الحرب .

وهذا الوجه من النشاط معترف بصحته فى العالم لأن بناء المساكن

يؤدى إلى رواج كثير من الصناعات الثانوية ونتائج ذلك سريعة الانتشار .

ويجب دعوة كل بلدية أو مجلس لدراسة المشروعات الخاصة ببناء المساكن وتحسينها فى كل منطقة من مناطقها .

٤ - بناء المدارس والمستشفيات : ولدى وزير الصحة مشروعاته وكذا وزير المعارف ومن المفيد أن « نسرع ببطء » وعلى كل منها أن يعد مشروع خمس سنوات على أن تكون الأسبقية للمناطق الأكثر احتياجا لهذه المشروعات ، وقد يقال إنه ليس من المفيد بناء مستشفيات أو مدارس قبل تدبير موظفيها . على أنه يمكن أن يقال شيء كثير عن مشروع الخمس سنوات الذى وضعه عزمى باشا بالاشتراك مع البروفسور البرت **Alport** ويمكن ايجاد أطباء ماهرين وممرضات ماهرات متشبعين بالروح العامة ، كما هو ثابت من فحص الحالة فى أبو النمرس والمنايل حديثا .

وبجانب بناء المستشفيات يجب اتخاذ الخطوات الضرورية فى كل مكان لتحسين الأحوال الصحية فى القرى . وقد دلت أعمال بعثة معهد روكفلر الحديثة فى جزر الباسيفيك على أنه يمكن مقاومة الانكاستوما والتغلب عليها عمليا بانشاء مراحيض عامة عميقة ومواد بنائها يمكن الحصول عليها محليا ، ويجب تدبير اعتمادات لشن معركة كبرى لهذا الغرض ، ويجب فى سبيل ذلك إقراض النقود للهيئات المحلية وللجان القروية بواسطة وزارة المالية على أن تسترجع على مدى سنوات بواسطة فرض عوائد محلية صغيرة .

ومن المرغوب فيه توفير مياه الشرب النقية ولكن الطلمبات والمواسير لايسهل الحصول عليها الآن .

٥ - الطرق الحديدية : يجب إصلاح السكك الحديدية وجعلها فى أحسن حالة ممكنة وعلى قدر الإمكان يكون الحصول على الآلات اللازمة لهذه الأغراض ونقلها لمصر التى يجب أن تكون لها الأفضلية عند طلبها من الحليفة ، ويجب البدء فى إنشاء الخطوط المرغوب فى إنشائها حالا وخاصة الخطوط اللازمة لاصلاح الأراضى البور .

ويجب أن يعهد إلى المدير العام للسكك الحديدية أن يعرض مشروعات الإنشاء وورش محلية الاصلاح، ولمعرفة مدى قدرة السكك الحديدية على استعمال الآلات الثقيلة، حالما تبدأ مجهود الحلفاء الحربى فى الخمود.

ويلزم وجود مشروع ينسق السكك الحديد والطرق والنقل النهرى والجوى معا - ومن سنوات مضت أعد مشروع من هذا القبيل فى وزارة المالية للمرحوم أحمد عبد الوهاب باشا. وفى مصلحة السكك الحديدية أعد المستر R. E. Thomas (توماس) مشروعا مشابها ومستقلا وتشابه المشروعين فى مميزاتهما الرئيسية يثبت أنهما صحيحان من الوجهتين الاقتصادية والهندسية وستحتاج مصر بعد الحرب لأحسن وأرخص أداة فعلية ممكنة، لتتمكن من منافسة البلاد الزراعية الأخرى والبلاد الصغيرة الصناعية.

٦ - إصلاح الأراضى البور - قدمت فعلا مذكرة عن هذا الموضوع وهذه المسألة يجب البدء فيها فى الحال وهذا يهيىء أعمالا لعدد كبير من العمال.

٧ - مشروع وادى الريان - ولو أن هذا المشروع قد لا يحقق ما يقرونه إليه من المزايا فى النهاية إلا أن تنفيذه يبرر أنه يهيىء العمل لآلاف العمال ويمنع تعطلهم.

ولو أن سير ويليام ويلكوكس كان دائما من رأيه أن المشروع صحيح وقد يكون مفيداً عند ما تستخدم القوى الكهربائية المستولدة من المصادر المائية

٨ - الصناعات - من المفيد فحص المصانع والورش البريطانيه الحربية فى مصر لمعرفة ما ينفع منها للصناعة المحلية.

٩ - غرس الغابات والأشجار - هذا المشروع تبدأ به وزارة الزراعة ويمكن الاعتماد عليها فى شانه إذا ما منحت الاعتمادات اللازمة لتشجيعه ويجب أن تقرض برنامجا سنة فسنة لمدى خمس سنوات.

التنسيق

تحتاج نجاح هذه الخطط والمشروعات لتنسيق كبير الآن وفى المستقبل.

١ — الآن :

(ا) يجب تقديم طلب للسلطات الحربية البريطانية للحصول على إحصاء يبين تقسيم المائة ألف عامل المـــوزعين حسب أعمالهم والمائتى ألف عامل الآخرين العاديين وذلك على نفقتنا .

(ب) يجب أن تتخذ الوزارات المختصة الوسائل اللازمة لفحص الورش البريطانية والمصانع التى أقامتها السلطات الحربية وآلاتها وخاصة آلات الجر والأدوات واللوريات والمبانى لمعرفة ما الذى يمكن أخذه منها .

(حـ) يجب التأكيد من مدى الأسبقية التى يمكن أن يحصل عليها عقب الهدنة الأوروبية مباشرة فيما يختص بالحصول على المهمات الأساسية للسكك الحديدية ووسائل النقل الضرورية الأخرى ومهمات بناء الكبارى والطرق ومواد البناء ، وما إلى ذلك ، ولما كانت تجارة الصادرات البريطانية ستكون إذ ذاك مشغولة جدا بتصدير صادرات مقابل الواردات البريطانية فضلا عن محاولتها بذلك التخفيف من عبء الديون البريطانية ، فإنه يمكن الوصول إلى تفاهم مالى يمكن بمقتضاه مثلا دفع نصف ثمن الواردات التى نحتاجها بواسطة السحب على رصيدنا المتزايد فى لندن ، كما يمكن دفع النصف الآخر من الثمن بواسطة قروض فى مصر تستخدم لدفع ثمن القطن .

(د) يعد المشروع على الأساس المتقدم آنفا ويبين احتياجات كل عامل من حيث المهنة والمواد والمال .

هـ - يجب إنشاء مصلحة لاعادة التعمير والإنشاء

و - وتضع هذه المصلحة الخطط الخاصة بتوزيع العمال على ماينـاسبهم من الأعمال .

٢ - المستقبل

أما سياسة المستقبل فستكون الإحتفاظ بدوام السير فى المشاريع العاجلة وتنفيذ مشاريع السنوات الخمس .

ملاحظات عامة على السياسة

يجب أن نتوقع هبوط فى الأسعار بعد الهدنة (وربما قبلها بقليل) ولا يجب إتخاذ أى خطوة على أى حال لمحاولة منع ذلك الهبوط بوسائل صناعية وعلى سبيل المثال يكون من الدمار محاولة الاحتفاظ بأسعار المنسوجات محليا بواسطة تعريفات جمركية عالية .

وأمام مصر فرصة بديعة لاقتناص التجـارة فى مختلف السلع التى كانت تتاجر فيها اليابان فى الشرق الأوسط وفى المناطق المتأخرة فى وسط وشرقى أفريقيا ، ولكن لعمل هذا يجب تخفيض نفقات الإنتاج وهذا سيتطلب تخفيض الأجور ولكن ليس معنى تخفيضها إنخفاض مستوى المعيشة مادامت أسعار المعيشة منخفضة ولايجب الوصول إلى هذا بوسائل صناعية مثل ضريبة جمركية على الواردات الزراعية ولكن يجب الوصول إلى ذلك بطريق طبيعى .

فأولى للزراعة أن تربح عن طريق زيادة الإنتاج مع اعتدال الأسعار وليس عن طريق تقييد الإنتاج مع ارتفاع الأسعار وليس ثمة مانع تحول دون تحسين مستوى معيشة كل من الصناع والزراع ، ولكن لن تؤدى إلى هذا التحسين محاولة حماية الصناعات والزراعات غير الجديرة بالبقاء .

وكما أوضحناه آنفا ، يجب إنشاء مكتب أومصلحة لاعادة الإنشاء حتى تنسق هذه الأعمال ,

ويجب أن يكون هدف السياسة العامة للانتاج فى مصر تخفيض النفقات بما فى ذلك الأجور فى الوقت الذى يزيدفيه الإنتاج ، وعندئذ تزداد الأجور

ولا يمكن إغفال الأساس الاقتصادى ؛ وبصفة عامة فان هذا الأساس تسيطر عليه التعهدات الناشئة من سياسة الإعارة والتأجير ومن ضمانة التعهدات البريطانية للدول التى قدمت لها بضائع وخدمات خارج نطاق الإعارة والتأجير وتقضى سياسة الإعارة والتأجير ، بارجاع كل مايمكن إرجاعه من المهمات المعارة أو المؤجرة ، وليس هناك التزام بدفع أو إصلاح المهمات التى تحتاج

لذلك . وعلى كل حال ، فمقدار المهمات المستعارة ضئيل إلى حد يمكن معه إهماله . وفى معظم الأحوال فان الجانب الأكبر من هذه المهمات تتكون من أغذية وذخائر استهلكت بطبيعتها ولا يمكن اعتبار أنها أعيرت أو أجرت فهل يدفع إيجار عن البضائع المؤجرة ، وهل يدفع ثمن البضائع المستهلكة ؟

فيما يختص بالمشتركين الفعليين فى الحرب ستمحى الكتابة على السبورة بالممسحة ، الصعوبات الناشئة عن مسائل الإعارة والتأجير على هذه الصورة وبهذه الكيفية .

وعلى أى حال يبقى الالتزامات البريطانية عن الخدمات والبضائع التى حصلت عليها بريطانيا من الهند وأرلندا ومصر والممالك الأخرى بالشرق الأوسط والممتلكات البريطانية وجنوبى أمريكا .

وفى مقالة فى مجلة الايكونومست أغسطس ١٩٤٣ قدرت هذه الالتزامات بمبلغ يتجاوز الف مليون جنيه استرلينى ؛ وهو رقم يتفق مع التقديرات التى عملت هنا .

وهذه التقديرات توضح أن مقدار الزيادة يسير بمعدل ٥٠٠ مليون استرلينى سنويا ، وعلى ذلك تكون التقديرات متجاوزة ١٢٥٠ مليون ينتظر أن ترتفع إلى ١٨٠٠ مليون جنيه فى نهاية سنة ١٩٤٤ .

وهذه الالتزامات تكاد تتخذ شكل أذونات على الخزينة البريطانية أو سندات لأجل قصير .

وخارج عن البحث ، أن نتوقع تسوية هذه الالتزامات بسرعة بالطريقة الوحيدة التى يمكن بواسطتها أن تسوى نهائيا أعنى بتقديم خدمات وتوريد بضائع (بما فى ذلك الذهب) ولسنا بحاجة هنا للدخول فى مسألة التسوية النهائية ، وكل مايعنينا فى الوقت الحاضر هو أن مصر لاتستطيع الاعتماد على أن تقبض بسرعة معظم المائتى مليون جنيه (١) التى يشجعها الان بواسطة

---

(١) زاد هذا الرصيد على ٢٥٠ مليون جنيه ومامن شك فى أنه سيكون للوسيلة التى تعالج بها مشكلة استخدام هذا الدين المقيد أثرها العاجل فى بناء النظام التجارى كما أنه من الممكن أن يكون لهذه الديون بفضل ماتبديه مصر وبريطانيا من الحكمة وبعد النظر أثرها فى تنمية الانتاج وتنشيط التجارة خلال سنوات طويلة تكون لها نتائج واضحة فى الاستغلال الصناعي وإطالة حياة بعض الصناعات ينعم بها العامل .

استيراد بضائع تحتاج اليها فى برنامجها الانشائى .

وبرغم التوسع فى الزراعة البريطانية أثناء الحرب ، فستحتاج بريطانيا لاستيراد نحو ثلث غذائها وعليها أن تعتمد على التصدير لتشترى ليس فقط ذلك الغذاء ولكن لتشترى أيضا المواد الخام اللازمة للتصدير . ولن تكون فى مركز يسمح لها بتخصيص جانب كبير من تجارة صادراتها لشراء سندات ديونها والتزاماتها حتى يمكنها شراء هذه المواد الخام .

فمثلا عقب الهدنة ، عند ما تنسحب القوات المتحالفة ، فستضطر لشراء القطن المصرى عن طريق إصدار أذونات على الخزينة البريطانية وتشترى الجنيه المصرى بهذه الأذونات لتدفع ثمنا للقطن .

والنقطة التى نحن بصددها ، هو أنه يجب ألا نتوقع استطاعتنا الحصول على مصنوعات وبضائع لإعادة تعمير وإنشاء البلاد من بريطانيا إلا عن طريق المخابرات الخاصة والاتفاق فقط ، وقد نستطيع الحصول على جزء منها عن طريق استراليا - التى أنشأت صناعة حربية كبيرة - يمكن تحويل جانب منها إلى صنع سلع سلمية ، وقد نستطيع الحصول على بعض المصنوعات من الهند وجنوبى أفريقيا ونيوزيلند ، فيجب بحث هذه الاحتمالات .

وفضلا عن ذلك تبقى كندا والولايات المتحدة - وكلاهما تتعامل بالدولار - فلأجل الشراء من أسواقهما يجب الحصول على دولارات التى سنشتريها بقيم مرتفعة ومن المنتظر جدا ألا تبقى سعر القطع الحالى وهو ٤٠٣ دولارات لكل جنيه استرلينى على حاله ، فسيكون الجنيه الاسترلينى معروضا فى كل مكان ، بينما يشتد الطلب على الدولار . فسترتفع عندئذ قيمة الدولار وتنخفض قيمة الاسترلينى برغم الجهود المبذولة ضد ذلك ، وستشترى الدولارات بالاسترلينى بثمن باهظ . وهذا إلا إذا أمكن الوصول إلى تسوية ما للالتزامات البريطانية ، أو إذا تمكن بنك التسويات الدولى الجديد من البدء فى مهمته بدون أن يتحمل عبء هذه الالتزامات وغيرها من التعهدات المالية .

وإذا عمل هذا على كل حال ، فسنبدأ بداية طيبة ويمكننا عندئذ استخدام جانب من رصيدنا الاسترليني لشراء بضائع فى البلاد المتعاملة بالاسترليني أو الدولارات فى شمالى أمريكا .

ومن المأمول أن هذه الاتفاقات التى نوهنا عنها آنفا تؤدى إلى :

(١) زوال الالتزامات الناشئة عن قانون الإعارة والتأجير من البلدان المتحاربة .

(٢) القرض القصير الأجل البريطانى سيتحول إلى قرض طويل الأجل هذا (وسيتحول جزء منه بالاتفاق) .

(٣) تتمكن مصر من قبض جزء من رصيدها الدائن لبريطانيا نقدا لأعمال الإنشاء والتعمير .

ولننتقل بعد هذا إلى ما رأته لجنة النظر فى وسائل تنفيذ ما اقترحته لجنة مكافحة الغلاء ، فيما له علاقة بمكافحة البطالة بين العمال بجلسة ٤ يناير سنة ١٩٤٤ وهى اللجنة المتفرعة من اللجنة الحكومية الاستشارية للشئون الاقتصادية لمشروعات ما بعد الحرب ، وكانت تلك اللجنة مؤلفة من وكلاء المالية والتجارة والتموين والشئون الاجتماعية وبعض كبار موظفى المالية أشارت بما يأتى :

حجز جزء من أجور العمال الذين يعملون مع القوات المتحالفة وادخارها للمستقبل . رأت اللجنة أن هذا الموضوع غاية فى الأهمية ، نظرا لاتصاله بفترتى الحرب وما بعدها ، خصوصا وأن عدد العمال الذين يشتغلون لحساب هذه السلطات يبلغ بضعة مئات الألوف وأن مصلحة البلاد وأمنها الآن وفى المستقبل يقضى بأن لا تخلق فى مصر طبقة من العمال المتعطلين الذين ألفوا معيشة خاصة لارتفاع مايتقاضونه اليوم من المؤكد أنه لن يتيسر لهم الحصول على أمثالها حين تعود الأمور إلى سيرتها الطبيعية ، وأن هذه المصلحة نفسها تتطلب أن تدخر لهؤلاء العمال جزء من أجورهم ، يساعدهم على احتمال فترة التعطل التى سيلاقونها بعد الحرب . ونظرا إلى أن وزارة الشئون الاجتماعية

هى المهيمنة على مسائل العمال ، فقد وعد سعادة وكيلها بالاتصال بسعادة رفعت باشا وكيل الداخلية الذى تولى الموضوع من أول الأمر بغية الاشتراك معه فى إيجاد حل .

كذلك نثبت رأى لجنة مكافحة الغلاء : (فيما له علاقة بالعمال أيضا) .

استخدمت السلطات البريطانية والأميريكية مباشرة أو عن طريق المقاولين عددا كبيرا من العمال والصناع المصريين ، تصرف لهم أجور تربو كثيرا على ما كانوا يتناولونه قبل الحرب ، فنشأ عن ذلك أن توسع هؤلاء العمال والصناع فى مصروفاتهم الخاصة ، توسعا يغريهم على ارتفاع أجورهم ، ويقدر عدد هؤلاء الصناع بأكثر من ٣٠٠ ألف اعتادوا حياة أرقى بكثير من حياة وسطهم ، وينفقون فى شراء حاجياتهم أموالا رفعت أثمان الحاجيات مما أخذ باخوانهم الذين يعملون مع تلك السلطات ، فضلا عن أنهم لم يحاولوا ادخار أى مبلغ يستعينون به على تدبير أمور معيشتهم إذا سرحتهم السلطات التى يعملون لحسابها .

ونظرا لما لهذا الموضوع من وثيق الصلة بحالة البلاد الاقتصادية بعد الحرب ، ولما له من ارتباط بشئون الأمن العام ، فقد طلبت اللجنة إلى حضرة صاحب السعادة حسن رفعت باشا موافاتها ببيانات فى هذا الصدد ، فشهد سعادته اجتماعا أدلى فى خلاله بهذه البيانات ، كما وعد بأن يتصل بالسلطات الانجليزية والأمريكية للنظر فيما إذا كان من الممكن الاتفاق معها على طريقة عملية لحجز جزء مما يصرف للعمال سواء أكان الصرف مباشرة أم عن طريق المقاول ، وفى علم اللجنة أن سعادته قدم مذكرة شفوية للسلطات سالفة الذكر .

وقد رأت اللجنة من ضمن مقترحاتها كعلاج لتحسين حالة العمال الاقتصادية ، أن تعمل على تشجيع الادخار الفردى ، وذلك عن طريق إصدار شهادات ادخار أهلية لمدد متفاوتة بفوائد مختلفة أسوة بما هو متبع فى انجلترا . **Natianal Saving Certificates**

د ـ خلاصة رأى اللجنة الاستشارية

للشئون الاقتصادية لمواجهة الحالة بعد الحرب

١ ـ تكوين لجنة لمعاينة المصانع والمنشآت والأدوات الحربية الانجليزية والأمريكية لتقدير ثمنها وشرائها لاستغلالها لصالح المشروعات الوطنية السلمية التى تحتاج إلى عدد وفير من الأيدى العاملة كان مقدرا لها التعطل عند انتهاء الأعمال الحربية .

٢ ـ استخدام العمال فى هذه المصانع بعد الحرب لوجود الخامات والأدوات الباقية بها حتى إذا انقضت سنة أو سنتان تيسر استيراد مواد أخرى وخامات جديدة من الخارج وبذلك يتسنى إيجاد عمل لهؤلاء العمال

٣ ـ اقترحت اللجنة إنشاء سجلات وبطاقات شخصية للعمال يكتب فيها أسماءهم وتدون بها عناوينهم ونوع عملهم ليسهل الاتصال بهم وتوظيفهم كما تنظم عملية تسريحهم خصوصاً وأن عددهم قد زاد على ربع مليون .

٤ ـ كذلك رأت اللجنة أن تخاطب السلطات الأمريكية والبريطانية فى شأن ادخار جزء من أجور العمال الحالية للانتفاع بها بعد الحرب وفى حالة إذا ما تعرض العمال للتعطل (ونحن نرى أن هذا الاقتراح لا يمكن الأخذ به الآن حيث أن الظروف الحربية الدولية تبشر بقرب إعلان الهدنة وسيتبع ذلك تسريح العمال على الفور) .

لجنة مصرية بريطانية لمكافحة البطالة

وقد تألفت أخيراً لجنة مشتركة للبحث فيما يجب إجراؤه لمكافحة التعطل فى مصر بعد الحرب وقد وقفنا على تفصيلات توضح الخطة التى وضعت لهذا الغرض وطرق تنفيذها فلقد اتفقت الحكومة المصرية مع السلطات البريطانية على درس مشكلة البطالة التى تنتج فى مصر بعد انتهاء الحرب ، من استغناء السلطات المحاربة عن الألوف من العمال المصريين الذين يعملون

الآن فى مختلف دوائرها وتقرر إذ ذاك تأليف لجنة مشتركة لأداء هذه المهمة واتفق على أن يكون أعضاء اللجنة حضرات :

فؤاد سراج الدين باشا رئيساً ، وأمين عثمان باشا، وعبد اللطيف محمود بك وكيل الشئون ، والأستاذ راضى أبو سيف راضى بك مدير مصلحة العامل والأستاذ ممدوح مرسى مدير الايرادات بوزارة المالية ومن البريطانيين مستر إمبسون ومستر جونسون عن السفارة البريطانية ومستر وليم عن القوات البريطانية والضابط الطيار سيسير عن مكتب وزير الدولة فى الشرق الأوسط وقد عقدت هذه اللجنة أولى جلساتها فى ١٠ أغسطس سنة ١٩٤٤ وبدأت أعمالها . وقد روى لتيسير قيام اللجنة الرئيسية بمهمتها تكوين ثلاث لجان فرعية لتقدم إليها ماتراه من المقترحات وهى :

لجنة لتنظيم تسريح العمال ، وستكون مهمتها أن تقدم إلى السلطات البريطانية المقترحات الخاصة بموضوع الاستغناء عن العمال والمستخدمين المدنيين الذين يعملون مع القوات البريطانية فى أثناء الحرب على أن يكون ذلك متفقاً وسياسة الحكومة المصرية فى شأن التطور الصناعى بعد الحرب

ولجنة توفير العمل للعمال وهذه تختص باعداد المقترحات التى من شأنها أفساح مجال العمل للعمال الذين تستغنى عنهم السلطات الحربية بعد الحرب ولا تتوافر لهم مجال خالية فى المؤسسات القائمة وقد ألفت من موظفين مصريين والدكتور ليفى السكرتير العام للاتحاد المصرى للصناعات وثلاثة يمثلون السفارة البريطانية والقوات البريطانية والغرفة التجارية البريطانية - على أن تقدم هذه اللجنة مقترحاتها إلى الحكومة المصرية .

ولجنة فرعية مشتركة لتنظيم استخدام العمال - وهى تختص بإعداد المقترحات الفعلية لتنسيق السياسة التى توصى بها اللجنتان الفرعيتان المتقدم ذكرهما - وذلك بإنشاء مكاتب لتسجيل طلبات أصحاب الأعمال ومؤهلات العمال الذين تستغنى عنهم القوات البريطانية ولا يستطيعون إيجاد عمل لأنفسهم بغير هذه الوسيلة . وقد ألفت هذه اللجنة برئاسة راضى أبو سيف راضى بك وعبد الرحمن حماده بك مدير شركة مصر للغزل والنسيج والدكتور حسين

طبوزاده بوزارة التجارة وثلاثة يمثلون السفارة والقيادة والغرفة التجارية البريطانية أعضاء .

وقد عهدت إلى الأستاذ بيرز مستشار العمل بمكتب وزير الدولة البريطانى فى البحث عن عـــدد العمال المصريين فى محيط الشركات العاملة للسلطات البريطانية للوصول إلى إحصاء عدد هؤلاء العمال .



الباب الثالث

سياسة المؤتمرات ومشكلة العمال في العالم

مؤتمر
فلادلفيا الدولى

لبحث مشاكل العمال

لم تحل أحداث هذه الحرب ولا تطوراتها المفاجئة من أن تعير الدول التى خاضت غمارها جانباً ملحوظاً من عنايتها لمشاكل العمال وشئونهم الاجتماعية ولم يكن هذا الاهتمام مثار عجب سياسى من الأحزاب المعارضة تلك الدولى المعنية بهذا الأمر . والسبب فى ذلك أن دولاب الحرب بل سير آلة الانتاج الحربى كله يستند اليوم إلى جهود العمال الجبارة وإلى قواهم البدنية والعقلية التى عبئت جميعها للنهوض بهذا العبء الجسيم بعد أن ألقته ظروف السياسة وأطماعها على عواتق الأمم . ومن ثم راحت كل دولة تحشد أعظم جانب من الأيدى العاملة لتسبق من ينافسها إلى مرحلة النصر فى هذا الكفاح العالمى الدامى .

وكان الاهتمام المشترك من دول الحلفاء بقضية العمال بمثابة توجيه هذه القضية العالمية إلى نواح اجتماعية جديدة أهمها ضمان مصير العمال وكفالة مستقبلهم بعد أن تضع الحرب أوزارها وتسرح الحكومات هذه الجيوش الضخمة من الجنود والعمال فتصبح معطلة أو فى شبه عطلة .

فتوفير العمل وتأمين الحياة بإيجاد الضمانات الاجتماعية الكافية لتجنيب طوائف العمال من عوارض التعطل والمرض والعجز والشيخوخة ، وبالتالى رفع مستوى معيشتهم بما يتفق وحياة عصر جديد لعالم جديد . كل ذلك هو حجر الزاوية للسياسات الاجتماعية التى تنهجها حكومات الحلفاء اليوم وتريد بها أن تسبق الحوادث قبل أن تزحمها ويسد عليها الطريق . وخاصة فى عصر انقلاب اجتماعى كبير أخذت تغزو الأفكار والعقول فيه - ولا سيما عقول

الطبقات العاملة - مبادىء اشتراكية واجتماعية جديدة بشأن تنظيم المجتمع وتوزيع موارد الثروة القومية فيه.

اتخذت المشكلة إذن طابعاً دولياً مشتركا لشيوع أسبابها وعواملها بين الدول كافة حتى لقد حدت بهذه الدول إلى أن تدعو إلى عقد مؤتمرات عالمية لعلاج هذه المشكلة والطب لها بما يقترحه خبراء الاقتصاد وكبار رجال العمل والصناعة ، فيشترك الحكوميون وغير الحكوميين فى سبيل الوصول إلى النظم والتشريعات التى يجب أن تتجانس فى أمم عالم ديمقراطى متحد .

ولما دعت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية أمم الحلفاء إلى عقد مؤتمر للعمل فى مدينة « فلادلفيا » كانت تصدر فى دعوتها عن هذه الاعتبارات ، كما أن الدول التى سارعت إلى تلبية دعوتها راعت حقيقة بارزة هى بدء تعقد هذه المشكلة فى بلادها بسبب تشابه الظروف الاقتصادية والاجتماعية فى دول عالم ارتبطت أجزاؤه وتقاربت أبعاده وتداخلت ثقافات حضارته ونظمه .

وكانت مصر بطبيعة الحال من بين الدول التى قبلت دعوة المؤتمر وأرسلت وفدها ممثلا لرجال الصناعة والعمال معاً ، وراعت أن يكون فريق منه ذا صبغة حكومية والآخر ذا صبغة حرة حتى يكمل كل منهما الآخر نواحى الدراسة الفنية التى يجب أن تعالج بها مشكلة التعطل .

وهنا ندع لتقرير وفدنا الحكومى أن يشرح لنا بمجمل التفاصيل التى ستبين لنا بجلاء أسباب انعقاد المؤتمر واتجاهاته وقراراته التى انتهى اليها .

تقرير ممثلى الحكومة الملكية المصرية

فى الاجتماع السادس والعشرين لمؤتمر العمل الدولى

١ — وجه مكتب العمل الدولى الدعوة إلى الحكومة الملكية المصرية للاشتراك فى الاجتماع السادس والعشرين لمؤتمر العمل الدولى الذى عقد بمدينة فيلادلفيا يوم ٢٠ أبريل سنة ١٩٤٤ . وقد أجابت الحكومة هذه الدعوة بأن قرر مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٣ مارس سنة ١٩٤٤ الاشتراك فى أعمال هذا المؤتمر مع تمثيل مصر فيه تمثيلا كاملا ، وذلك بإيفاد مندوبين عن الحكومة وعن أصحاب الأعمال والعمال نظراً لأهمية الموضوعات التى عرضت عليه وهى :

(١) مبادىء وأعمال وبرنامج هيئة العمل الدولية ونظامها الأساسى .

(٢) التوصيات التى تقدم إلى الأمم المتحدة بشأن السياسة الاجتماعية فى الحاضر والمستقبل .

(٣) نظام التوظف فى فترة الانتقال من حالة الحرب إلى حالة السلم .

(٤) الأمن الاجتماعى : مبادئه والمشكلات التى تثار عقب الحرب .

(٥) الحد الأدنى لمبادىء السياسة الاجتماعية فى الأراضى التابعة .

(٦) النظر فى التقارير التى تقدم عن مدى تطبيق الاتفاقيات الدولية .

(٧) النظر فى تقرير مدير مكتب العمل الدولى .

وقد اجتمع المؤتمر بمدينة فيلادلفيا فى صباح يوم ٢٠ أبريل الماضى وحضره مندوبون يمثلون ٤٤ دولة ؛ وكان تمثيل أغلبها أيضاً تمثيلا كاملا أى أن وفودها فيه جمعت بين مندوبى الحكومة وأصحاب الأعمال والعمال ونظراً لأهمية الموضوعات التى كان قد أعدت للبحث أمام المؤتمر فقد حضره كثيرون من وزراء العمل والشئون الاجتماعية فى البلاد المنضمة لهيئة العمل

الدولية ولم يتغيب من الأمم المتحدة أو الأمم الموالية لها إلا اتحاد جمهوريات السوفييت والبرتغال ، وكان لعدم اشتراك روسيا فى هذا المؤتمر تأثير ملموس ومع أن سبب عدم اشتراكها لم يكن معلوماً بصفة رسمية ، إلا أن المفهوم أن عدم إيفاد مندوبين عنها إلى هذا المؤتمر يرجع إلى عدم رضاها عن طريقة التمثيل فيه لانعدام الرأسمالية فى بلادها .

وقد انتخب المؤتمر لرئاسته جناب المستر ناش مندوب نيوزيلاندا ونائب رئيس وزرائها ، وهو يشغل فى الوقت نفسه منصب وزير نيوزيلاندا المفوض فى واشنجطون .

(٢) اتجه المؤتمر فى أول جلساته إلى استعراض المواضيع التى تضمنها جدول الأعمال ورؤى قبل إحالة المواضيع الثلاثة الأولى إلى اللجان الفرعية المختصة أن يترك للأعضاء إبداء ملاحظاتهم عنها فى جلسات المؤتمر العامة ، وذلك نظراً لأهمية تلك المواضيع ، ولأن اقتراحات مكتب العمل الدولى بشأنها لم تكن قد وصلت فى الوقت المناسب إلى الكثير من الدول الاعضاء وبصفة خاصة البلاد البعيدة عن مقر المكتب فى مونتريال مثل الصين والهند ومصر فلم تتمكن هذه الدول من دراستها وتكوين رأى بشأنها مع حكوماتها وخاصة أن اللجان الفرعية لا تضم عادة إلا جزءاً صغيراً من المندوبين الموفدين إلى المؤتمر .

والمواضيع الثلاثة المشار إليها هى :

(١) مبادىء وأعمال وبرنامج هيئة العمل الدولية ونظامها الأساسى .

(٢) التوصيات التى تقدم إلى الأمم المتحدة بشأن السياسة الاجتماعية فى الحاضر والمستقبل .

(٣) نظام التوظف فى فترة الانتقال من حالة الحرب إلى حالة السلم .

وقد رأى الوفد المصرى أن ينتهز هذه الفرصة فنوه ببعض المسائل العمالية التى تهم مصر فألقى كلمة ضمنها : أولا الاشارة إلى ضرورة اهتمام مصر بالصناعة وتنميتها وتشجيعها حتى تتغلب على الصعوبات التى قد تنشأ من

ازدياد عدد السكان المطرد مع قلة الأراضى الزراعية ثانيا تشغيل العمال الذين يعملون الآن مع جيوش الحلفاء بعد انتهاء الحرب ؛ وثالثا وجوب عقد مؤتمر إقليمى لبحث شئون العمال فى بلاد الشرق الأوسط ، وذلك نظراً لما لمسناه من أن الاقتراحات المعروضة على المؤتمر ، وخاصة ما تعلق منها بالتأمينات الاجتماعية قد أعدت لعلاج المشاكل العمالية فى البلاد التى نمت فيها الصناعة وتقدمت وأن بلادنا والبلاد المجاورة لها تغلب فيها الزراعة ، وغالبية عمالها زراعيون وأن طريقة التعاقد معهم وطريقة استخدامهم تختلف عما يجرى عليه العمل فى بعض البلاد الاوربية . لذلك رأى الإشارة إلى عقد هذه المؤتمرات حتى تكون الاقتراحات والقرارات التى تتخذ ، قد بنيت على أساس دراسة واقعية لشئون بلادنا والبلاد المجاورة ، وكان قد تباحث فى أثناء اجتماعات المؤتمر مع ممثلى بلاد الشرق الاوسط . وهم مندوبو تركيا والعراق وإيران واليونان ويوغوسلافيا ، ووجدهم متفقون معه فى هذا الرأى ، لأن غالبية العمال فى مصر وفى بلادهم من عمال الزراعة ، وأن الصناعة لم تتقدم فى هذه البلاد بالدرجة الملموسة فى البلاد الغربية ، وأنه يصح قبل الأخذ بالاقتراحات مكتب العمل الدولى بأكملها أن تخصص دراسات معينة لشئون هذه البلاد ، لذلك أشار الوفد المصرى فى كلمته هذه إلى أن بعض مندوبى هذه البلاد تؤيده كل التأييد فى الاقتراح المذكور .

وقوبل هذا الاقتراح بالاستحسان ، وقبل انتهاء المؤتمر تقدم بالاتفاق مع الوفد المصرى ومع مندوبى البلاد المشار إليها ، سعادة وزير العراق المفوض بواشنجطون ورئيس الوفد العراقى فى المؤتمر باقتراح كتابى بهذا الخصوص إلى هيئة المؤتمر ، فوافق عليه وأيده الوفد المصرى كما أيدته كذلك الوفود التركية والعراقية والإيرانية واليوغوسلافية واليونانية ؛ ومندوب انجلترا عن العمال .

(٣) وقد كون المؤتمر من بين أعضائه عدة لجان فرعية لدراسة المواضيع الأخرى الواردة بجدول الأعمال ، واستعرضت هذه اللجان الاقتراحات

التى تقدم بها مكتب العمل الدولى ، وقامت بدراستها وعرضت تقاريرها على المؤتمر بهيئته الكاملة فأقرها وهى تتلخص فيما يلى :

أولا : نظراً لارتباط الموضوعين الأول والثانى ببعضهما ، وهما موضوع تنظيم هيئة العمل الدولية وموضوع السياسة الاجتماعية التى تتبعها الدول المنضمة للهيئة بعد الحرب ، فقد أحيل هذان الموضوعان إلى لجنة فرعية واحدة واتخذ المؤتمر بشأنهما قراراً أهم ما تضمنه بالنسبة للموضوع الأول ، هو أن يقرا المؤتمر تصريحاً بأغراض ومبادى هذه الهيئة ، يعيد إليها من جديد الأغراض السامية التى أنشئت من أجلها ، وذلك قصد إدماج هذه المبادىء فى معاهدة الصلح التى تعقب الحرب الحالية ، أسوة بما حصل عند إبرام معاهدة فرساى ، حيث خصص فيها فصل مستقل لهيئة العمل الدولية ، وأشار هذا التصريح إلى أن العامل ليس سلعة ، وإن حرية الكلام والاجتماع من ضرورات التقدم ، وإن الفقر أين وجد فهو خطر على المدنية ، ويجب التعاون دولياً على التحرر منه وإنه من الضرورى إعطاء المساواة التامة للعمال ولأصحاب الأعمال ليقوم كل فريق منهم بنصيبه من هذا التعاون ، أسوة بالحكومة ، وكذلك نظراً لأن السلم الدائم لا يتأتى إلا إذا تحققت العدالة الاجتماعية ، فإن المؤتمر يؤكد أن الانسانية مهما اختلفت عقائدها أو أجناسها أو نوعها فإن حرية التقدم المادى والروحى يجب أن تكون مكفولة للجميع بفرص متكافئة .

كذلك أراد المؤتمر أن يدعم مكتب العمل الدولى ويزيد من نشاطه ، فصرح لمجلس الادارة بأن يكون له حق الاشتراك فى المؤتمرات الدولية التى تمس الحياة الاجتماعية والاقتصادية ، مثل مؤتمرات التعمير والمؤتمرات الزراعية وما إليها .

قبل المؤتمر أيضاً إقتراحاً قدمته هيئة مكتب العمل الدولى ، مؤداه أن يطلب إلى البلاد المشتركة فى هيئة العمل الدولية ، أن تراعى عند إعادة النظر فى دستورها ، النص على أن تقوم الهيئات التشريعية بدراسة الاتفاقيات

والتوصيات الدولية التى تقرها مؤتمرات العمل. كما قبل المؤتمر أيضاً إقتراحاً آخر يتطلب من الدول الاعضاء منح مندوبى مكتب العمل الدولى الذين يندبون للعمل فى بلادهم، التسهيلات اللازمة كالأعضاء من كافة أنواع الضرائب بما فيها الضرائب الجمركية ومنحهم الامتيازات التى يتمتع بها رجال السلك السياسى.

كذلك قبل المؤتمر معاملة المراسلين الرسميين لهيئة العمل الدولية معاملة المراسلين الرسميين للحكومات الأخرى، وخاصة منحهم حق الأسبقية فيما يتعلق بالمراسلات التلغرافية، والتليفونية، واللاسلكية، والبريدية، والحقائب الدبلوماسية، وتخفيض الرسوم المقررة للمكالمات التلغرافية أسوة بالتخفيض الذى يتمتع به رجال السلك السياسى.

على أن هذه القرارات جميعها، ستبلغ بطبيعة الحال إلى الحكومة الملكية بصفة رسمية عن طريق مكتب العمل الدولى، وهى ليست ملزمة بتنفيذها إلا إذا رأت أنها لا تمس صالحها، ورأت كذلك أن تجامل مكتب العمل الدولى أسوة بالبلاد الكبرى.

ثانياً: أما بالنسبة للموضوع الثانى الوارد بجدول الأعمال، فقد أقر المؤتمر الاقتراحات التى قدمت له، وهى تبين الأغراض الاجتماعية للسياسة الاقتصادية فى الدول المختلفة، فيطلب منها أن تكفل العمل للعمال، وأن تعد لهم من التأمينات الاجتماعية ما يرفع من مستوى معيشتهم، وأن تعنى العناية الكافية بالاحداث والنساء، وأن تمنح العمال المصابين التعويض المناسب عما يحدث لهم من الاصابات، وأن تمنحهم راحة أسبوعية، وأن تضمن للعمال حرية الاشتراك فى النقابات، ويتطلب هذا القرار فوق ذلك من الدول المشتركة فى هيئة العمل الدولية تهيئة الفرصة للعمال ولأصحاب الأعمال على السواء، ليتعاون كل فريق منهم مع الدولة على إعادة تعمير بلادهم.

وقد تقدمت لجنة فرعية كونت من مندوبى البلاد التى تحتلها جيوش

المحور باقتراح خاص بمعالجة حالة العمال والحياة الاجتماعية فى هذه البلاد ، ومضمون هذا الاقتراح العمل على معاونة هؤلاء العمال على العودة إلى حياتهم الاجتماعية العادية ، وذلك بإلزام دول المحور بتعويضهم عن الخسائر التى ألحقت بهم .

وكان من أهم المسائل التى شغلت بال الكثيرين من الأعضاء ، اقتراح يرمى إلى أن تعرض كل دولة مشتركة فى هيئة العمل الدولية على مجلس إدارة مكتب العمل الدولى المشروعات الاقتصادية والعمرانية الكبرى الخاصة بها ، ليقوم ببحثها والأدلاء إلى الحكومات المختصة باعتراضاته أو ملاحظاته ، وقد خشى الكثيرون أن يكون هذا الاقتراح بمثابة رقابة على شئون البلاد الداخلية ، إلا أن التفسير الذى صحبه ، شجع الأعضاء على قبوله ، لأنه قيل إن معرفة مكتب العمل الدولى لهذه المشروعات سوف تكون من قبيل مساعدة الدول نفسها ، بدلا من أن تكون عقبة فى سبيل تنفيذها ، لأنها إذا كانت من الدول الفقيرة فربما كان مكتب العمل الدولى واسطة بينها وبين الدول الأخرى لمساعدتها فى الحصول على المال اللازم للقيام بمشروعاتها ، وبالتالى رفع مستوى الحياة بين الطبقات العمالية وهو الرائد الأصلى لمكتب العمل الدولى — وطبعا كما ذكرنا آنفا أن هذه الاقتراحات هى رغبات من المؤتمر ستبلغ إلى الحكومات المختلفة وهى صاحبة الرأى الأعلى فى قبولها أو رفضها .

والسبب الذى حدا بالمكتب الى التقدم بهذا الاقتراح ، هو الاعتقاد السائد الآن بأن الدول مهما بلغت من الثروة لا يمكنها أن تضمن العمل لعمالها ، وتضمن استمرار الانتاج فى مصانعها إلا إذا ارتفع مستوى المعيشة فى البلاد جميعها - وعلى هذا يرى الكثيرون من الاقتصاديين المتصلين بمكتب العمل الدولى ، أن رخاء العالم أجمع يستلزم التعمير والإنتاج وتشغيل العمال فى جميع البلاد لا فى بعضها دون البعض الآخر . وهذا ماجعل الوفد المصرى يذكر فى الكلمة القصيرة التى أشير إليها سابقاً حالة مصر وحاجتها إلى معونة البلاد الأخرى فى الحصول على الآلات والمعدات اللازمة لقيامها بإنشاء

الصناعات التى تكفل العمل لعدد من السكان المتزايد فيها ورفع مستوى الحياة بين أبنائها ، الأمر الذى هو رائد مصر والذى يتفق مع السياسة العامة لمكتب العمل الدولى .

ثالثاً ـ أقر المؤتمر أيضاً توصية خاصة بتنظيم مكاتب التخديم وذلك بانشاء مكاتب لهذا الغرض حتى تقوم بمساعدة الدولة والعمال وأصحاب الأعمال على استخدام العمال وتوجيههم إلى المهن الشاغرة ، كما نصت هذه التوصية على تنظيم التعليم المهنى للعمال البالغين وتسهيل انتقالهم من منطقة إلى أخرى طبقاً لحاجة العمل ونصت أيضاً على ضرورة وضع برنامج للتعليم المهنى يتناسب مع حاجة الصناعة .

ونظراً لأن استخدام المال يقتضى التوسع فى المشروعات العامة فقد وافق المؤتمر على اقتراح بعقد لجنة قومسيون الأشغال العامة لبحث وتنسيق هذا الموضوع ، والمنتظر أن يجتمع هذا القومسيون فى القريب العاجل .

رابعاً أقر المؤتمر أيضاً الاقتراح الخاص بالتأمينات الاجتماعية ، وهو يقضى بالتوسع فى نظام تلك التأمينات ـ ضد المرض والعجز والشيخوخة والوفاة والبطالة حتى يحصل العامل أو عائلته من بعده على الإعانة المالية والمساعدة الطبية ؛ وسيقدم هذا القرار أسوة بالقرارات الأخرى إلى الحكومات المختلفة لتنظر فى قبوله أو استنباط بعض مبادئه للأخذ بها ، وقد رأى الوفد المصرى بهذه المناسبة أن يستطلع رأى جناب خبير مكتب العمل الدولى فى مشروع التأمينات الاجتماعية الذى أعدته مصلحة العمل ، واتفق مع جناب المستر ستاك خبير المكتب المذكور على أن يرسل إليه هذا المشروع فى مونتريال ليبحثه فى هدوء بعد انقضاء فترة المؤتمر ، على أن جنابه ذكر فى صراحة ، أن الأخذ بنظام التأمين قد يكلف الدولة مصاريف باهظة ما لم تقم قبل ذلك باتخاذ جميع الوسائل الممكنة لرفع المستوى الصحى فى البلاد ، حتى لا يتعرض صندوق التأمين إلى تقلبات لا يمكن تقديرها عند دراسة المشروع .

خامسا — وفضلا عما تقدم فقد أقر المؤتمر توصية خاصة بالعمال فى البلاد التابعة ، وهى المستعمرات والبلاد المشمولة بالانتداب والغرض من هذه التوصية رفع مستوى معيشة العمال فيها ، ونظرا لأن بعض البلاد المشار إليها لم يصدر بها إلى الآن الكثير من القوانين العمالية الأولية ، فأن التوصية المذكورة لم تشتمل إلا على الخطوات الأولية أيضا فى هذا الشأن فجعلت قاصرة على حماية الأحداث والنساء ومنع الرق والتعويض عن إصابة العمل وحرية الاجتماع وحرية تأليف النقابات .

سادسا — عرض على المؤتمر أيضا تقرير عن مدى تطبيق الاتفاقيات الدولية التى أقرتها مؤتمرات العمل الدولية السابقة ، وقد بين حضرة مندوب مصر فى اللجنة التى بحثت هذا الموضوع ما قامت مصر بتنفيذه من هذه الاتفاقيات ثم أشار إلى أن مصر وإن كانت لم تنفذ بعض هذه الاتفاقيات تنفيذا حرفيا كما يتطلب ذلك نص دستور هيئة العمل الدولية ، إلا أنها أخذت فى تشريعها الحديث بالكثير من المبادىء التى تضمنتها وخاصة ما كان منها متعلقا بتنظيم تشغيل الأحداث والنساء والتعويض عن إصابات العمل والتأمين الإجبارى ضد هذه الإصابات وحرية تأليف النقابات وتنظيمها وكيفية التعاقد وصاحب العمل وحقوق كل منهما قبل الآخر وهو الموضوع الذى تناوله قانون عقد العمل الفردى الذى كان معروضا على البرلمان وقت انعقاد المؤتمر فى اجتماعه الحالى .

(٤) هذا موجز لقرارات المؤتمر عن المواضيع التى عرضت عليه وقد استغل الوفد المصرى فرصة وجوده هناك واتصل بجناب مدير مكتب العمل الدولى مستر فيلان وتحادث معه طويلا فى بعض المواضيع الأخرى فرحب بعقد المؤتمر الإقليمى لبحث شئون مصر والبلاد المجاورة وقد استعلم جنابه عما إذا كان مندوبو بلاد الشرق الأوسط قد تباحثوا فيما بينهم عن مكان انعقاد المؤتمر فذكر له أن هذا الموضوع لم يتعرض له إلا أن مركز مصر واستعدادها ربما جعلها أولى بالغرض من غيرها من البلاد الأخرى وقد

أبدى هذا الرأى للاعتقاد بأن وجود المؤتمر فى مصر سوف يتناسب و المركز الأدبى الذى تشغله مصر، فأبلغ جنابه الوفد المصرى أنه سيتصل بالحكومات المختلفة فى الشرق الأوسط لمباحثتها فى موضوع هذا المؤتمر بأكمله ، ومتى حصل على موافقتها الرسمية واتفق معها على موعد انعقاده ، قام بتكليف خبراء المكتب فى الشئون المختلفة بعمل الدراسات اللازمة تمهيدا لانعقاد المؤتمر - ولا شك أن اجتماعه فى هذه البلاد سيجعلها تقوم من جهتها باستكمال الأبحاث العمالية ، وهذا بدوره يجعلها تضع تشريعها المقبل على أسس فنية ودراسات مستفيضه .

وقد ذكر الوفد المصرى لجنابه ، أنه يصح عند انعقاد المؤتمر ألا يكون تمثيل البلاد فيه قاصرا على الدول المنضمة لهيئة العمل الدولية بل يصح أن تدعى إليه بلاد سوريا ولبنان وفلسطين والمملكة السعودية العربية ، فان لم يكن ايفاد مندوبين عن هذه البلاد أو بعضها بصفة أعضاء ، فيمكن ايفادهم بصفة ملاحظين ، أسوة بما فعلته مصر فى المؤتمرات السابقة لانضمامها لهيئة العمل الدولية ، فأقر جنابه هذا الرأى .

أما وقت الانعقاد ومكانه فيرى جنابه تحديدهما بعد مضى سنة أو أكثر أى بعد إتمام الدراسات اللازمة والمخابرات التمهيدية مع الحكومات المختلفة . على أن تأخير موعد الانعقاد فى صالحنا ، إذ تكون الحكومة المصرية قد أتمت سلسلة التشريعات العمالية سواء المعد منها بالوزارة أو المعروض الآن على البرلمان .

(٥) كذلك انتهز الوفد المصرى الفرصة وطلب من جناب المستر فيلان أن يجعل للشبان المصريين نصيبا فى وظائف مكتب العمل أسوة بالبلاد الأخرى ، حتى تتهيأ الفرصة لموظفى مصلحة العمل للاتصال بادارته والاشتراك فى أبحاثه ، فأبدى جنابه تمام الاستعداد للنظر فى هذا الاقتراح، وطلب منا أن يكتب له فى هذا الموضوع ليعرض الخطاب على مجلس الإدارة لاتخاذ اللازم .

وقد انتهت أعمال المؤتمر فى مساء ١٢ مايو الماضى ، إذ ألقى جناب المستر ناش الرئيس خطابا جامعا ، أشار فيه إلى الرغبة الأكيدة فى رفع مستوى معيشة العمال والطبقات الفقيرة بصفة عامة ، حتى يكون الرخاء شاملا والسلام دائما بين جميع الدول .

وعلى أثر انتهاء المؤتمر دعى جناب الرئيس روزفلت ممثلى الدول المختلفة للتشرف بمقابلته فى البيت الأبيض بواشنجتون وقدم الوفد المصرى له وألقى الرئيس روزفلت خطابا رحب فيه بقرارات المؤتمر ودعا إلى العمل على رفع مستوى العمالى والطبقات الفقيرة بالبلاد المختلفة :

هذا وقد أفضى حضرة الأستاذ راضى أبو سيف راضى بك رئيس وفد مصر فى مؤتمر العمال الدولى (لجريدة الأهرام) بتصريحات قال فيها :

« إن تشجيع الصناعة فى البلاد التى تتقدم بخطوات واسعة فى المضمار الصناعى يقضى باتخاذ التدابير لاستخدام جميع الأيدى العاملة ويجب على الأمم المشتركة فى هذا المؤتمر أن تبذل كل ما فى وسعها من جهد لوضع المشروعات التى تتضمن توفير الأعمال لجميع الجنود سواء الذين يحاربون منهم فى ميادين القتال أو الذين يعملون فى المصانع الحربية - كما ينبغى أن تكون لهيئة العمل الدولية مكاتب فى البلاد الزراعية التى تمثل فيها حتى اليوم ، ويجب أن تكون هذه الهيئة ممثلة على الدوام فى الشرق الأوسط . وإنى بتصريحاتى هذه أؤيد زملائى الذين يمثلون تركيا وإيران فى هذا المؤتمر .

ولقد خطب الرئيس روزفلت فى أعضاء مؤتمر العمل الدولى بمناسبة انتهائه من مهمته فقال :

« لقد عقدتم اجتماعاتكم فى فلاديفيا حيث صرح آباء هذه الجمهورية من ١٦٨ سنة بان الرجال والنساء جميعاً يجب أن يتمتعوا بحقوق عدة من بينها حرية السعى إلى الرفاهية والسعادة . ولا شك عندى فى أن التصريح الذى

أصدرتموه لا يقل أهمية عن ذلك التصريح ، فقد أكدتم حقوق البشر فى الرفاهية المادية والتطور الفكرى والنمو الروحى — ويسرنى أن أقول إن الولايات المتحدة توافق كل الموافقة على جميع المبادى الإنسانية التى ينطوى عليها تصريحكم هذا ويقيينى أن جميع الأمم المتحدة ستجيز هذه المبادىء وتؤيدها وقد أدركتم بحكمتكم أن الأهداف الاجتماعية التى استقر عزمكم على بلوغها يمكن الوصول إليها بالتعاون الدولى الوثيق وتنشيط الاقتصاد العالمى » .

ونحن بدورنا نعد انعقاد هـــذا المؤتمر وطريقة تناوله لمشاكل العمال الاجتماعية فى مختلف أمم العالم بمثابة تمهيد كبير لإعطاء هـذه المشاكل أهميتها العملية بدراستها دراسة اقتصادية مقارنة تتمخض عن سلسلة من التنظيمات الاجتماعية التى تقصد إلى مكافحة البطالة بين صفوف العمال بتوسيع مجالات العمل القومى والدولى أمام طوائفهم وبرفع مستوى الحيـاة لطبقاتهم التى تحملت نصيبها الضخم من الجهاد العـالمى - وأما فى مصر فإن اشتراكنا فى هذا المؤتمر دليل على بدء أخذنا بسياسة عمالية ثابتة لتحسين طوائف العمال وإبعاد شبح البطالة والفقر عنهم وذلك بتزويدهم بضمانات التأمين الاجتماعى الذى أحسسنا اليوم بحاجة العمال المصريين إليه لتأمينهم ضد العجز والمرض والشيخوخة ومختلف العوارض والإصابات التى تنتابهم أثنـاء العمل ، ولتهيئة مستوى من الحياة اللائقة بهم وبأسرهم كإنشاء مساكن أو مدن لهم وتخصيص مستشفيات لعلاجهم وأولادهم مما ينتابهم من أمراض ثم تعليمهم فى معاهد خاصة بهم ؛ وبهـذا كله يطمئن العمال على مستقبل أسرهم فينصرفون إلى الإنتاج متقنين عملياته المختلفة ولا تعود تغزو أذهانهم الدعايات الاجتماعية الهدامة التى تحدث الفرقة والشقاق بين كتلتى العمل ورأس المال .

« أسأل الله أن يحقق كل ما نرجوه من الخير لجميع طوائف الأمة »

نطق ملكى كريم وجهه الى ضيوفه من العمال فى رمضان سنة ١٣٦٢ هـ



إهداء الأستاذ مصطفى أمين بك

صورة جلالة المليك المحبوب يتوسط مدعويه من العمال وممثلى النقابات فى مأدبة الافطار الملكية بسراى عابدين فى رمضان سنة ١٣٦٣ هـ

التأمين الاجتماعى فى انجلترا

كيف تكفل طمأنينة الفرد طول حياته

ذكرنا فى فصل سابق أن مسألة التأمين الاجتماعى كانت من أبرز المسائل الاجتماعية التى أثارتها الحرب الحاضرة وفتحت أعين الاجتماعيين والساسة على مواضع النقص ومواطن الداء فى مشاكل العمال العصرية وعلى رأسها ضمان حياتهم وتأمينها ضد العجز والمرض والشيخوخة .

ولما كان العبء الاجتماعى الذى فرضته الحرب على طبقة العمال عبئاً باهظاً كانت العدالة الاجتماعية تقتضى ، بطبيعة الحال ، أن ينصف أبناء هذه الطبقة المجهودة المجاهدة كفاء ما أدوه من ضريبة « الدماء والعرق والدموع »

ولقد تقدم السير ويليام بيفردج بمشروعه الضخم المعروف باسمه إلى الحكومة البريطانية ، فأثار فى البرلمان والصحافة عاصفة ودوياً غير مستغربين بالنسبة للقفزة الاجتماعية الواسعة التى قفزها هذا المشروع ، وعكف أنصار السياسة المعتدلة على مدارسته وتنقيح مواده حتى تستقيم للتطبيق العملى دون أن تحدث صدمة للتوازن الاجتماعى بين كتلة العمل وكتلة رأس المال .

ولما كان « التأمين الاجتماعى » يعد المرحلة الحاسمة المؤدية إلى طور اجتماعى جديد ، هو طور التضامن الاجتماعى ، الذى يجب أن يكون شعار المجتمع العصرى ، فقد سارعت الحكومة البريطانية بإصدار مرسوم جامع شامل ، لتنظيم قواعد هذا التأمين ، وكان ذلك فى يوم ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٤٤

ولما كان هذا الكتاب قد شارف تمام طبعه ، رأينا مع هذا أن لا نحرم قراءه من آخر خطوة سياسية تسجل نهاية تطورات هذه الحرب الاجتماعية ، فلم نر بداً من إثبات موجز لقواعد هذا المرسوم ، لصلته الوثقى بمشكلة العمال والدور الذى سيقومون به ، بمساعدة أصحاب الأعمال ، فى تحقيق الضمان

المنشود من طوارىء العطل والمرض والعجز والشيخوخة والإصابات وسائر صور الفقر بأنواعه .

ويحتاج تنفيذ هذا المرسوم إلى ٦٥٠ مليون جنيه سنوياً وهو يمنح كل شخص فى بريطانيا حقوقاً واسعة فى مقابل مبلغ يدفعه أسبوعياً ، ويتراوح من شلن وعشرة بنسات وأربعة شلنات وبنسين .

ويتحمل أصحاب الأعمال جزءا من مجموع ما يدفع أسبوعيا والحد الأقصى لما يدفع هو ستة شلنات وأربعة بنسات .

وقد جاء فى بيان الحكومة البريطانية عن محاربة الفاقة أن المشروع يتطلب من الشعب البريطانى أن ينتهج فى وقت السلم سياسة المساواة والتضحية من أجل الصالح العام وهى السياسة المتبعة فى زمن الحرب .

وفيما يلى أهم ما نص عليه المرسوم

مرتبات العائلات لعامة الشعب هى ٥ شلنات أسبوعياً لكل طفل ماعدا الأكبر الذى ينال هذا النصيب إذا كان الوالد متعطلا .

الخدمة الطبية مجانية للشعب عامة

إعانة البطالة - ٤٠ شلناً فى الأسبوع للمتزوج و ٢٤ شلناً للأعزب

إعانة المرض - هى الإعانة المقررة للبطالة

معاشات التقاعد - ٣٥ شلنا للرجل وزوجه و ٢٠ شلنا للأعزب (المعاش الذى يناله الآن الذين بلغوا سن التقاعد هو عشرة شلنات أسبوعياً للشخص الواحد)

إعانة الأرامل هى ٣٦ شلناً أسبوعياً لمدة ثلاثة عشر أسبوعا مع خمسة شلنات إضافية عن كل طفل

وبعد ذلك تصبح الإعانة عشرين شلناً فى الأسبوع بصفة نهائية

منحة الأمومة - مقدارها أربعة جنيهات مع إعانة قدرها ٣٦ شلنا فى الأسبوع

منحة الوفاة - وتصل إلى عشرين جنيهات تبعاً للسن

مرتب الأيتام - ١٢ شلنا فى الأسبوع

والمنتظر أن تبلغ نفقات المشروع فى عام ١٩٧٥ نحو ٨٣١ مليون جنيه فى السنة، وستنشىء الحكومة البريطانية وزارة جديدة للتأمين الاجتماعى مهمتها تنفيذ هذا المشروع . وأهم ما فيه أنه عام وقد قسم أفراد الشعب إلى ست مجموعات بحسب طريقة معيشتهم كأن يكونوا مستخدمين أو زوجات أو أطفالا أو متقاعدين الخ

ويدفع بدل التأمين أسبوعياً وبذلك تصبح جميع الحقوق قائمة وسيكون مقدار ما يمنح متناسباً مع مقدار ما يدفع

أما مرتب العائلة وقدره خمسة شلنات أسبوعياً عن كل طفل فالمقصود به اشتراك الشعب بأكمله فى تحمل عب تربية الجيل القادم ، ويستمر دفع هذا المرتب إلى أن يبلغ عمر الطفل ١٦ سنة

أما إعانة المتعطلين فتدفع لثلاثين أسبوعا على الأقل بمعدل ٤٠ شلنا للرجل وزوجه و٢٤ شلنا للأعزب و١٥ شلنا لمن هم دون الثامنة عشرة

وهناك عامل جديد هام هو اقتراح دفع مرتبات تعليم المتعطلين وهذه ينتظر أن تكون أعلى من إعانة العطل

أما إعانة المرض فتمنح لمدة ثلاث سنوات بالقدر المقدر لإعانة البطالة وبعد ذلك تحل محلها إعانة خاصة تسمى إعانة التقاعد بسبب المرض

وتدفع معاشات التقاعد ومقدارها ٣٥ شلنا للمتزوج و٢٠ شلنا للأعزب عند بلوغ سن الخامسة والستين بالنسبة للرجال وسن الستين بالنسبة للنساء أما الاشخاص الذين يتكسبون بعد سن التقاعد فان معاشاتهم تخفض بنسبة خاصة

وتمنح هبة الأمومة ومقدارها أربعة جنيهات لكل امرأة عندما تضع طفلا ، وتعطى السيدات اللواتى يتكسبن إعانة قدرها ٣٦ شلنا أسبوعياً لمدة ثلاثة عشر أسبوعا إذا خلين من العمل . والسيدات اللواتى ليس لهن حق فى منحة الأمومة ينلن عشرين شلنا فى الأسبوع لمدة أربعة أسابيع

وتبلغ منحة الوفاة ٢٠ جنيها عمن يبلغ عمره ١٨ عاما و١٥ جنيها عمن يموتون بين السادسة والثامنة عشرة من العمر وتصرف المنحة حسب فئات مناسبة بالنسبة لمن أعمارهم غير التى ذكرت

الخطأ والصواب

خطـــأ	سطر	صحيفة	صواب
الرأسمالى	هامش ٧	١١	النظام الرأسمالى
يخضعو له	٢٢	١٩	يخضعون له
ينتظم سير النظام مختلف فى أجزائها	١	٢٤	ينتظم سير العمل في مختلف أجزائها
سيأتى يوم	١٥	١٣١	فى أنه سيأتى يوم
قانون ١٩٢١٩	١٨	١٤٦	قانون ١٩٢٩
الفصل الرابع	١	١٩٢	الفصل الخامس
مقدموا العمال	١	٢٠٠	مقدمو العمال
العطف عن حالته	١٤	٢٠٨	العطف على حالته
يا لبلاد	١٣	٢١٠	بالبلاد
عقد العمل والمشترك	٦	٢١٩	عقد العمل المشترك
أتوفير سباب	١٩	٢١٩	بتوفير أسباب
الطبيعى نهم	٨	٢٢٥	الطبيعى لها
١٩٤	١٠	٢٢٧	١٩١٤
توفر الأيدى العاملة	٤	٢٤٢	توفير الأيدى العاملة
والمنشآت بأعمال كثيرة	١	٢٥٣	بالمنشآت وبأعمال كثيرة
يجب أن علينا	١	٣١٥	يجب أن يفهم أن علينا

مكتبة العرب
مديرها : صلاح الدين البستانى
٢٨ ش كامل صدقى (الفجالة) القاهرة

DATE DUE

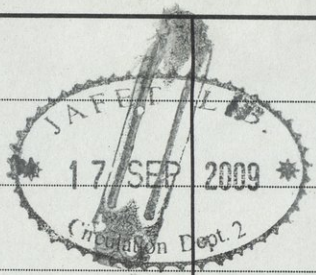
JAFET LIB.
17 SEP 2009
Circulation Dept. 2


JAFET LIB.
27 NOV 2009
Circulation Dept. 2


JAFET LIB.
10 DEC 2009
Circulation Dept. 3

331.13:H21mA:c.1
حمدى ،حسين
مشكلة البطالة: بحث علمى ودراسة مق
AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES
01018938

American University of Beirut

331.13
H21mA

General Library